الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان: سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات والظروف الاقتصادية المعاصرة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالب : لباز الأمين

إشراف الدكتور: رزيق كمال

السنة الجامعية :2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان: سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات والظروف الاقتصادية المعاصرة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالب:

لباز الأمين

أمام اللجنة المشكلة من :

أ.د. دراوسي مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
أ.د. رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
أ.د. خضراوي ساسية	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د. سعداوي موسى	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المدية	عضوا مناقشا
د. ضيف أحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
د. رمضاني العلاء	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ
أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ
عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً
تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ

النمل 19

الإهداء

يسعدني أن اهدي هذا العمل إلى:

روح أبي **لباز عبد القادر** رحمه الله واسكنه فسيح جناته وجزاه عني خير جزاء

إلى صاحبة الفضل بعد الله عز وجل في وصولي لهذه المرحلة أمي الغالية

عيشة قرادي

عرفانا لها بما كابدته من اجل وصولي لهذه الدرجة العلمية

إلى روح أختي الحبيبة **فتيحة** رحمها الله واسكنها فسيح جناته

إلى زوجتي العزيزة عرفا لها بما صبرت على إهمالي لها خلال فترة انجاز هذا العمل

إلى كتكوتتي الصغيرة المشاغبة ابنتي **عائشة** هدية عيد ميلادها الأول

إلى إخوتي علي ،محمد،خليل،العلاء،شاوي،وليد ،وزوجاتهم وأولادهم

إلى أخواتي وأزواجهن وأولادهن

إلى أصدقائي كل باسمه

إلى كل مسلم اشترك معه في " **لا اله إلا الله محمد رسول الله** "

الشكر والتقدير

قال عز وجل :

" ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير "

- لقمان 14-

فالشكر والحمد لا ينبغي لأحد قبله على توفيقه ومنه وكرمه وواسع عطائه أن وفقنا لانجاز هذا العمل، فلك الحمد يا ربي كما يليق لجلال قدرك وعظيم سلطانك .

وعملا بترتيب الشكر في الآية أود أن أقدم أسمى عبارات الشكر لوالدتي الكريمة على ما قدمته لي من عون وعطاء اوصلني لهذه الدرجة العلمية.

كما اشكر صاحب الفضل بعد الله عز وجل في انجاز هذا العمل أستاذي الكريم

" **الأستاذ: رزيق كمال**"

على توجيهاته القيمة وتصويباته فقد كان نعم الأستاذ والأب والأخ ،فجزاه الله عني كل خير.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم شكري وعرفاني بالجميل للأساتذة الكرام اللذين ساهموا في انجاز هذا العمل بنصحهم و حرصهم وتذكيرهم أصدقائي وزملائي : **عطا الله، لخضر ، عبد القادر ، السعيد، احمد ،مختار ،مقدم ،معتز.**

إلى الأساتذة الكرام: **الدكتور دراوسي مسعود ، والدكتور قاشي خالد** و **الدكتورة تحانوت خيرة** على سعيهم الحثيث من اجل إتمام هذا العمل في أحسن صور.

إلى السيد: **عيساوي حكيم** عرفانا له بمجهوده الكبير والشاق في كتابة هذا العمل.

الملخص باللغة العربية :

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية لكل نهضة اقتصادية من خلال ما يلعبه من دور في دعم عملية الإنتاج باختلاف أنواعها وأشكالها، وكما يكتسي التمويل أهمية من الجانب الجزئي في تمويل المؤسسة يلعب دورا أهم في تمويل الاقتصادات التي تلتزم اتجاه شعوبها بجملة من الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تضمن المعيشة الكريمة للمواطنين و الحفاظ عليها عبر الزمن .

فالحكومات تسعى جاهدة إلى رفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي للمواطن من خلال إحداث تحسينات و تغييرات دورية على ملامح النشاط الاقتصادي بإتباع مناهج و سياسات محددة تتوافق مع التوجه الاديولوجي لها وكذا الظروف والتحديات التي تواجه هذا الاقتصاد، فنجد أن الدول كثيرا ما تغير في خططها التنموية عبر الزمن مراعية في ذلك خصوصيات الفترة والموقع.

والجزائر كباقي دول العالم تبنت عدة سياسات تنموية على مدار الثلاثة وخمسون سنة الأخيرة كانت تأخذ ملامح الفترة والإيديولوجية السائدة ،في حين اعترضت مسيرتها التنموية مجموعة من المشاكل والعراقيل حالت دون تطوير اقتصادها لعل التبعية للمحروقات في تمويل التنمية كان أكبرها ،حيث اعتمدت الجزائر و بنسبة كبيرة جدا على تمويل ميزانيتها العامة على الجباية البترولية في حين تبقى بقية مصادر تمويل التنمية معطلة ما أورثها فشلا وضعفا في الفعالية نتيجة قلة الاهتمام بها.

لقد سعت الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين إلى إحداث تنمية اقتصادية حقيقية استهدفت فيها البنية التحتية وتطوير مجالات حياة الأفراد ،الشيء الذي لم يتحقق كما كان مسطر له لعدة أسباب كان أهمها فشل بقية عناصر النظام المالي – من غير الميزانية– في تمويل الاقتصاد بالطريقة والكمية المناسبين.

ورغم الإصلاحات التي مست عناصر النظام المالي الجزائري لم يستطع هذا الأخير مواكبة التسارع في إطلاق المشاريع التنموية من خلال ضعف بنيته التحتية وتراكم سلبيات الإصلاحات التي خضع لها بالإضافة إلى مشكل الثقة بينه وبين الجمهور الذي يتزايد يوما بعد يوم والذي يعود أساسا إلى المعتقدات والإيديولوجيات السائدة في الدولة ،ما استوجب إعادة النظر في أدوات تمويل التنمية المعتمدة من خلال تفعيل وتطويل الفكر التنموي السائد،وتفعيل وتطوير كلا من النظام الموازني والنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة،وذلك على مستويين ،يعتبر المستوى التنظيمي أولهما والمستوى التقني المتعلق بالأدوات ثانيهما .

الكلمات المفتاحية: التنمية ،التمويل، الإصلاح ، تفعيل أدوات تمويل التنمية ، تطوير أدوات تمويل التنمية ، النظام المالي ،النظام الموازني، النظام المصرفي، بورصة القيم المنقولة

قائمة المحتويات

الإهداء	
الشكر والتقدير.....	
الملخص باللغة العربية	
قائمة المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
فهرس الملاحق.....	
مقدمة.....	**14-01**
الفصل الأول: مدخل نظري حول التنمية الاقتصادية	**107-15**
تمهيد	**16**
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول التنمية الاقتصادية.....	**18**
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....	**18**
المطلب الثاني : المنطلق القاعدي للتنمية الاقتصادية.....	**40**
المطلب الثالث : مؤشرات التنمية الاقتصادية.....	**49**
المبحث الثاني : الأطروحات النظرية في التنمية الاقتصادية.....	**57**
المطلب الأول : نظريات النمو عبر مدارس الفكر الاقتصادي.....	**58**

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية.....	**68**
المطلب الثالث : الأطروحات الفكرية الحديثة في التنمية الاقتصادية.....	**77**
المبحث الثالث : استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية.....	**81**
المطلب الأول : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية.....	**82**
المطلب الثاني : السياسات التنموية	**98**
خلاصة الفصلّ	**105**
الفصل الثاني : واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر	**184-108**
تمهيد	**109**
المبحث الأول : منهجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	**111**
المطلب الأول: المنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه 1962-1989	**111**
المطلب الثاني : المنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي 1990-1998.....	**130**
المطلب الثالث : المنهجية الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر1999-2014...	**142**
المبحث الثاني : تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر	**156**
المطلب الاول : تحدي النمو الديموغرافي واكتساب المعرفة.....	**156**
المطلب الثاني: تحدي الأزمة الطاقوية المرتقبة في الجزائر.....	**160**
المطلب الثالث: تحدي الاكتفاء الذاتي البيولوجي.....	**167**

المبحث الثالث : الظروف الحديثة المحيطة بالاقتصاد الجزائري	**171**
المطلب الأول : التطورات البنيوية العالمية	**172**
المطلب الثاني : الركود العالمي طويل الأجل	**178**
المطلب الثالث: تزايد دور المؤسسات الدولية.....	**180**
خلاصة الفصل.....	**182**
الفصل الثالث: طبيعة تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر	**292-185**
تمهيد.....	**186**
المبحث الأول: ماهية تمويل التنمية.....	**188**
المطلب الأول: مفهوم تمويل التنمية.....	**189**
المطلب الثاني:التمويل المحلي للتنمية	**194**
المطلب الثالث:التمويل الأجنبي للتنمية	**206**
المبحث الثاني :الإطار العام للنظام المالي الجزائري	**213**
المطلب الأول : الإطار العام للسياسة المالية في الجزائر	**214**
المطلب الثاني : الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري	**229**
المطلب الثالث: الإطار العام لبورصة الجزائر.....	**249**
المبحث الثالث : تحليل قياسي لفعالية النظام المالي في الجزائر خلال 1990-2014	**264**

المطلب الأول : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة.....	**268**
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك	**276**
المطلب الثالث: دراسة السببية مابين متغيرات الدراسة.....	**286**
خلاصة الفصل.....	**290**
الفصل الرابع:نحو تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر	**387-293**
تمهيد	**294**
المبحث الأول : سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية.....	**295**
المطلب الأول : تفعيل أدوات النظام المالي الجزائري.....	**295**
المطلب الثاني : تطوير أدوات النظام المالي الجزائري.....	**317**
المبحث الثاني: طبيعة الدراسة الميدانية وكيفية إجرائها	**334**
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	**334**
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.....	**340**
المطلب الثالث: مراحل تطوير أداة الدراسة (الإستبانة).....	**345**
المبحث الثالث : تحليل مدى إمكانية تفعيل وتطبيق المستحدثات في تمويل التنمية في الجزائر.....	**352**
المطلب الأول :تحليل البعدين التنموي والموازني.....	**353**
المطلب الثاني: تحليل البعدين المتعلقين بالنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة.....	**366**

خلاصة الفصل.....	385
خاتمة.....	388
المراجع	399
قائمة الملاحق	416
الملخص بالغة الأجنبية	461

قائمة الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع الإنتاج المحلي الإجمالي بين النشاطات الاقتصادية لعام 1990	24
02	توزيع الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الأول 1970-1973 حسب القطاعات	123
03	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول بين القطاعات	127
04	توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 على القطاعات	129
05	الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و تقسيماته حسب المحاور خلال الفترة 2001-2004	145
06	توزيع الغلاف المالي على سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب محاوره	147
07	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور	149
08	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010- 2014	155
09	حصيلة نشاطات التنقيب خلال الفترة 2000 – 2012	162
10	الاستهلاك المحلي النهائي من الطاقة خلال الفترة 2001 -2012	163
11	تطور أسعار مواد الطاقة في السوق المحلية	164
12	حجم الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000-2012	166
13	توصيف متغيرات الدراسة	266
14	نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في المستوى	274
15	نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في الفروق الأولى	275
16	نتائج اختبار الأثر بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام	282
17	نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى للإنفاق العام و الناتج المحلي الخام	283

18	نتائج اختبار الأثر بين صافي الائتمان المحلي والناتج الداخلي الخام	283
19	نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى لصافي الائتمان المحلي والناتج الداخلي الخام	284
20	نتائج اختبار الأثر بين حجم التداول والناتج الداخلي الخام	285
21	نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى لحجم التداول والناتج الداخلي الخام	286
22	نتائج اختبار سببية غرنجر	289
23	المنظمات المكونة لعينة البحث وعدد الاستبانات الموزعة فيها والمسترجعة منها	337
24	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة	343
25	المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها	344
26	معاملات الثبات لأبعاد الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا	350
27	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الأول المتعلق بتفعيل وتطوير الفكر التنموي	354
28	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الثاني المتعلق بتفعيل وتطوير النظام الموازني	360
29	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الثالث المتعلق بتفعيل وتطوير النظام المصرفي	367
30	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الرابع المتعلق بتفعيل وتطوير البورصة	379

قائمة الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة	253
02	الهيكل التنظيمي للجنة مراقبة عمليات البورصة	257
03	مكونات عينة الدراسة	338
04	استمارات الاستبانات المسترجعة والضائعة	339

فهرس الملاحق

الملحق رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	اختبار الأثر و القيمة الذاتية القصوى بين الناتج المحلي الخام و متغيرات الدراسة	417
02	نتائج اختبار السببية حسب غرنجر باستخدام برنامج EVIEWS 8	419
03	الإستبانة الأولية	420
04	الإستبانة الموجهة للتحكيم	428
05	الإستبانة النهائية	437
06	النتائج بعد التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss	446

مقدمة

أصبحت التنمية الاقتصادية مع الزمن أحد أهم مسؤوليات الحكومات والدول تجاه شعوبها، وهذا منذ بروز مفهوم التنمية الاقتصادية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث أصبح ولا بد من إرساء عملية تحدث من خلالها الحكومات مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدلات تضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة لحاجات أفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات .

وكباقي دول العالم التزمت الجزائر بعد استقلالها بإرساء اقتصاد جديد بالكامل اعتمدت في تمويل مشاريعه على إيرادات ميزانيتها العامة التي تغذى بصفة كبيرة من العائدات الجبائية للمحروقات ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما عدم وجود مصادر أخرى تمول التنمية في ذلك الحين وكذا إقرارها للمنهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد الذي يتميز باتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

هذا الاتجاه في تمويل التنمية أثبت فشله أمام أول امتحان والمتمثل في أزمة سنة 1986 أين هوت أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة وضعت الجزائر في حالة من عدم القدرة على تحمل مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية بحكم اعتمادها الشبه الكلي على عائدات المحروقات في تمويل الميزانية ،ما دفعها إلى الاستدانة من الخارج كحل استعجالي ومن ثم التفكير في تنشيط أدوات أخرى لتمويل التنمية كان المتاح منها في ذلك الحين هو إصلاح وبعث النظام المصرفي باعتباره أحد أهم الأجهزة التي يعول عليها في تمويل الاقتصاد الوطني، ولعدة ظروف واعتبارات لم يحقق النظام المصرفي الجزائري أهدافه ولم يساعد في تمويل التنمية بالشكل

المرجو منه ، فلعدة سنوات بقي أكثر من نصف الودائع البنكية حبيسة صناديق البنوك التجارية ولم يستفد منها الاقتصاد الوطني .

ولتدارك الأخطاء السابقة شهدت بداية التسعينات سعي الجزائر إلى تغيير ملامح النظام الاقتصادي ككل بالانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق،كما حاولت الاندماج في الاقتصاد العالمي بكيفية تسمح لها بتحقيق أكبر معدلات نمو ممكنة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية سيئة كلفت الدولة الجزائرية ما يقارب عشرية كاملة من الركود الاقتصادي الذي أثر على جميع ملامح الحياة في الدولة .

ومع نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد شهدت الجزائر صحوة تنموية كبيرة تمثلت في إطلاق برامج تنموية تسعى إلى تدارك التأخر الحاصل خلال السنوات السابقة كان للإنفاق العام النصيب الأكبر في تمويلها ما جعل الكثير من المراقبين والمهتمين بالأمر الجزائري يطالبون بتوسيع وتفعيل أدوات تمويل التنمية في الجزائر وإخراجها من دائرة الميزانية بحكم الظروف والتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد ومحاولة الاستفادة من بعض التجارب الدولية في تمويل التنمية .

فالجزائر لا تستطيع الاستمرار في تمويل التنمية بالاعتماد الكلي على الميزانية بحكم التحديات الاقتصادية التي تواجهها والمتمثلة في طلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تمنع الدول من تمويل المشاريع التي تزيد من تنافسية منتجاتها مقابل المنتجات الواردة من دول أخرى أعضاء في المنظمة ،كما أنها تسعى إلى تجسيد برامج تنموية ضخمة تحتاج إلى تمويل يفوق قدرات الدولة يهدف إلى تغيير بنية الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد على الاستيراد إلى اقتصاد مكتف ذاتيا ومصدر ومواكب للتطورات الحاصلة في العالم .

هذه التحديات التي يرفعها الاقتصاد الجزائري في شكل أهداف إستراتيجية تواجهها ظروف اقتصادية تفرض على الجزائر تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية من اجل تذليل بعض العقبات والاستفادة من بعض الظروف الملائمة ،ولعل أقوى تلك العقبات وأكثرها أثرا على الاقتصاد الجزائري هي بقاء الاقتصاد الوطني مرتبطا بالمحروقات مع احتمال زوالها على المدى الطويل الشيء الذي يفرض على الدولة إيجاد بدائل تمويلية جديدة في ظل تنامي ظاهرة العولمة المالية وتوفر رؤوس الأموال الأجنبية ،فالجزائر لا تستطيع البقاء حبيسة ريع الأرض في زمن تنامت فيه ظاهرة التكتلات الاقتصادية وزادت فيه قوة ونفوذ المؤسسات المالية والنقدية الدولية وكثرت فيه الأزمات المالية ما يفرض على الجزائر ترشيد مواردها المالية كي تبقى في أمان من مد الأزمات .

أولا: إشكالية الدراسة.

إن إرادة الجزائر القوية في إحداث تنمية اقتصادية والدور المهم للتمويل في تجسيدها و التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل ظروف اقتصادية دولية ومحلية متقلبة جعلنا نطرح عدة أسئلة كان أهمها وأولها إشكالية دراستنا هاته والمتمثلة في :

كيف يمكن تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات والظروف الاقتصادية المعاصرة ؟

و تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي الأسس الواجب إرساؤها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فعالة وحقيقية ؟
- ما هو واقع وملامح السياسة التنموية المتبعة في الجزائر ؟

- ما مدى قدرة النظام المالي الجزائري على مرافقة السياسات التنموية في البلاد تحقيقا للأهداف التنموية المسطرة؟
- كيف يمكن تفعيل نظم وأدوات تمويل التنمية في الجزائر ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة .

من خلال دراستنا هاته سوف نقوم بالتحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التالية :

1- يعتبر التخطيط التنموي أساس كل تنمية اقتصادية وتتحقق هذه الأخيرة أساسا في أي قطر ومهما كانت خصائصه وظروفه على مدى إتباعه للأسس الفكرية والمناهج العلمية الحديثة دون مراعاة خصوصيات الأقطار وتركيبتها الفكرية والاديولوجية ؛

2- للجزائر منهجية تنموية واحدة فقط مستقرة المعالم وواضحة الأهداف اتبعتها الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا لم تحد عنها يوما، تسعى من خلالها إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية؛

3- النظام المالي الجزائري غير فعال في تحقيق النمو الاقتصادي ولا يستطيع ضمان تمويل كاف ومناسب للتنمية الاقتصادية؛

4- يجب تغيير ملامح النظام المالي الجزائري وتعديل هيكله وتحرير التنمية الاقتصادية من التبعية للمحروقات من خلال استحداث أدوات جديدة لتمويل التنمية تكون أكثر مرونة واكبر فعالية وأقل تكلفة.

ثالثا : أهداف الدراسة.

من خلال تناولنا لهذا الموضوع فإننا نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

– إبراز الدور الكبير للفكر التنموي كأحد أهم روافد النهضة التنموية في العالم ،إلى جانب التعرف على أكثر الأطروحات الفكرية فعالية في إحداث التنمية الاقتصادية في العالم ومن ثم تطبيق أحسنها في الجزائر مع مراعاة الخصوصيات الجزائرية ؛

– تتبع المنهجية التنموية المعتمدة والمراحل التي مر بها الفكر التنموي في الجزائر ابتداء من بناء الأسس الأولية للاقتصاد الوطني وصولا إلى توطيد النمو الاقتصادي،والوقوف على الأخطاء الواجب تصحيحها؛

– الوقوف على حقيقة النظام المالي الجزائري وإبراز مكامن الضعف فيه، وقياس أثر كل أداة من أدوات النظام المالي على النمو الاقتصادي ؛

– محاولة إيجاد سبل لتفعيل أدوات تمويل التنمية التقليدية الموجودة سلفا ،وتطوير أدوات جديدة كليا من خلال استحداث طرق وأساليب حديثة لتمويل التنمية بما يفضي إلى إصلاح النظام المالي الجزائري ككل ومن ثم اكتساب نظام مالي عصري كفء وفعال في مرافقة التنمية الاقتصادية.

رابعا : أهمية الدراسة.

إن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر مع بداية هذا القرن والمتمثلة في دعم الإنعاش الاقتصادي وكذا الظروف الدولية الأخيرة المتمثلة في كثرة الأزمات المالية التي لم تسلم منها الدول العظمى جعلنا نفكر في احتمال تراجع مبيعات المحروقات نتيجة تباطؤ عجلة التصنيع العالمي وأثره على الموارد المالية الجزائرية ما سينعكس سلبا على تمويل التنمية في البلاد ،الشيء الذي قد يدخلنا في أزمة حقيقية خاصة بعد ظاهرة رفع الأجور التي إن لم نجد حلا سريعا نمول من خلاله التنمية الاقتصادية في البلاد سنصل إلى ما وصلت إليه اليونان وستتوقف الدولة عن سداد

التزاماتها خاصة اتجاه الموظفين وستتوقف عجلة التنمية وسنصبح دولة تعيش فوق إمكانياتها وسندخل دوامة المديونية من جديد .

إن دراستنا هاته توفر لنا رؤية دقيقة حول قدرة الجزائر على تحقيق أهدافها التنموية في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة،كما أنها ستوفر لنا طرق وحلول لمشكل تمويل التنمية تجعلنا نرسم ملامح جزائر ما بعد البترول بالاستفادة من المستحدثات المالية الأخيرة .

خامسا: مبررات و دوافع اختيار الموضوع.

يمكن تقسيم مبررات ودوافع اختيار الموضوع إلى قسمين رئيسيين هما :

I- المبررات والدوافع الذاتية : هناك مجموعة من الدوافع التي تعود لذات الباحث لعل أبرزها:

- إن موضوع الدراسة يندرج ضمن اختصاصنا وتكويننا،خاصة أنه يتناول أحد أهم المواضيع المرتبطة ارتباطا وثيقا بعلم الاقتصاد الحديث المتمثل في دعم التنمية الاقتصادية ؛

- الرغبة الشخصية في طرق هذا الموضوع باعتباره احد احدث مواضيع الساعة، وهذا بعد ظهور بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق ستضرب الدول الريعية ومنها الجزائر خلال السنوات القليلة القادمة.

II- المبررات والدوافع الموضوعية : توجد مجموعة من الدوافع المتعلقة بذات الموضوع لعل أهمها:

- ارتباط التنمية في الجزائر بعوائد البترول وانتظار الطفرات البترولية لبعث البرامج التنموية؛

- بداية ظهور نتائج إيجابية نتيجة تنويع مصادر تمويل التنمية في بعض الدول الشقيقة والصديقة؛

– مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التمويل ومحاولة الاستفادة من رؤوس الأموال الضخمة التي تجوب العالم .

سادسا :حدود الدراسة.

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل الدراسة قمنا بتحديد حدود وأبعاد للدراسة تتمثل أساسا في :

I– الحدود المكانية : باعتبار أن موضوعنا يتبع النظرية الاقتصادية الكلية التي تعالج بالدراسة والتحليل القضايا الاقتصادية من الزاوية الكلية المتعلقة بالاقتصادات الوطنية فإن الحدود المكانية لدراستنا ستكون الجزائر كدولة من خلال إسقاط الدراسة على نظمها وأجهزتها وهيئاتها الاقتصادية .

II– الحدود الزمنية : إن المنتجات المالية الحديثة التي ساعدت في تمويل التنمية وتطويرها وإخراجها من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث ظهرت نهاية القرن السابق ومنه هذه الحقبة هي بداية حدود الدراسة الزمنية إلى غاية يومنا هذا ،مع محاولة إجراء دراسة قياسية تحدد قدرة النظام المالي على تحقيق أهداف البرامج التنموية في الفترة الممتدة بين 1990–2014،كما أن هناك حدود للدراسة الميدانية – الاستبيان – و التي مرت عبر تواريخ هي:

- أرسلنا الإستبانة للتحكيم ابتداء من 09 /2015/05 ؛
- انطلقنا في تصحيحها وفق توجيهات المحكمين ابتداء من 09 /2015/06 ؛
- وزعنا الاستبانات ابتداء من 2015/06/14 ؛
- أخر يوم لاسترجاع الاستبانات كان 02 /2015/07 ؛

- انطلقنا في تحليل الاستبانات ابتداء من 03 /2015/07.

سابعا : منهج الدراسة .

للوصول إلى إجابة علمية صحيحة على إشكالية الدراسة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها ولخصوصية الدراسة وتقسيماتها الخاصة المتمثلة في فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين اخترنا إتباع المنهج الوصفي بمختلف أساليبه المعروفة حسب كل فصل وخصوصيته من فصول الدراسة، كما أننا استعنا بالمنهج التاريخي في بعض جوانب الدراسة عند تحليلنا لبعض الظواهر التي تطورت تاريخيا ، كما استخدمنا المنهج التجريبي في العلوم الاقتصادية الذي يستخدم في الدراسات الكمية التي تحلل العلاقة بين المتغيرات وتوضح الآثار واتجاهاتها .

ففي الجزء النظري من الدراسة والمتكون من فصلين سنتبع المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التاريخي من أجل الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والفكر التنموي في العالم وتتبع تطورات المنهجية التنموية في الجزائر عبر الزمن والظروف المحيطة بالنشاط الاقتصادي وتحدياته .

أما في الجزء التطبيقي من الدراسة والذي يحتوي على فصلين فقد افتتحناه بالفصل الثالث مستخدمين المنهج التجريبي في العلوم الاقتصادية والذي تعتمده الدراسات الكمية في العلوم الاقتصادية من أجل تعريف العلاقة بين المتغيرات بأسلوب كمي وهو المطلوب في مثل هذه الدراسة حيث سنقيس من خلاله فعالية أدوات تمويل التنمية الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي باستخدام طريقة التكامل المشترك والسببية ،بينما سنعود لاستخدام المنهج الوصفي بأسلوب المسح بالعينة في الفصل الرابع من أجل التعرف على أهم مستحدثات تمويل التنمية ومدى قبول عينة الدراسة لهذه المقترحات .

ثامنا: مصادر البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة .

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والأدوات المساعدة على ذلك وكان أهمها:

– المسح المكتبي الذي كان الهدف الأساسي منه هو الوقوف على ما تناولته المصادر والمراجع العربية والأجنبية القديمة منها والحديثة في هذا الموضوع؛

– مصادر أخرى للبيانات مثل الأطروحات والمذكرات الأكاديمية والمقالات والدراسات الخاصة بالموضوع بالإضافة إلى مواقع الأنترنات؛

– تقارير الهيئات السياسية والنقدية والمالية الرسمية الجزائرية منها والدولية التي تخص الموضوع ؛

– القوانين والتشريعات الصادرة خلال فترة الدراسة ؛

– الخطابات السياسية ؛

– كما أجرينا دراسة قياسية كمية تناولنا من خلالها بالقياس والتحليل النظام المالي الجزائري لفترة زمنية تقارب الـ 25 سنة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990–2014 وهذا من خلال :

أ – تحديد متغيرات الدراسة أولا والمتمثلة في:

* المتغير التابع : وهو الناتج الداخلي الخام ؛

* المتغيرات المستقلة: المتمثلة في الإنفاق العام، وصافي الائتمان المحلي، وحجم التداول في بورصة الجزائر؛

ب – اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال دراسة كل من :

* اختبار استقرارية السلاسل لمتغيرات الدراسة بإجراء اختباري "ديكي فولر"و "اختبار فيلبس بيرون"؛

* اختبار التكامل المشترك بين كل متغير مستقل والمتغير التابع على حدا من خلال إجراء اختبارات كل من "اختبار انجل جارنجر" و "اختبار الانحدار المتكامل لديرين واتسون" و "اختبار جوهانسن "؛

* قياس السببية حسب مفهوم "غرنجر" ولحساب هذه العلاقات وتحليلها استخدمنا ببرنامج **EVIEWS** الإصدار الثامن (8) باعتباره أحدث الإصدارات في هذا المجال؛

– كما دعمنا الأطروحة بدراسة ميدانية على شكل استبانة،والتي صممناها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي،وقمنا بتوزيعها باستخدام المقابلة وذلك بغية ضمان استجابة أكبر من قبل المبحوثين،وبغية التعامل مع بياناتها،فإننا اعتمدنا على برنامج الإعلام الآلي المسمى الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية **spss** الإصدار (17) ،الذي ساعدانا بشكل كبير على إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة بأهداف البحث،والتي نذكر من بينها:

* حساب التكرارات ؛

* حساب المتوسطات الحسابية المرجحة ؛

* حساب الانحرافات المعيارية ؛

* حساب معامل كرونباخ ألفا (α) Cronbach’s Alpha بغية تقدير مدى الثبات الكلي للاستبانة، وأيضا للمحاور و الفقرات المشكلة لها بصفة مستقلة .

تاسعا: الدراسات السابقة .

بالإضافة إلى العديد من الدراسات المنشورة في المجلات والدوريات والكتب ،قمنا بالإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن موضوع تمويل التنمية وكان المتوفر منها ما يلي :

- الدراسة المقدمة من طرف: **ساعد ابتسام** ، والتي كانت في شكل مذكرة ماجستير بعنوان :

تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ،تدخل هذه المذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتي نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة الجزائر خلال السنة الجامعية 2009/2008.

لقد انطلقت الباحثة من إشكالية قدرة النظام المالي على تمويل الاقتصاد الوطني وكان ذلك بطرحها لإشكالية رئيسية مفادها : **ما مدى كفاءة النظام المالي الجزائري في تمويل الاقتصاد .**

قسمت الباحثة دراستها إلى ثلاث أجزاء رئيسية ،كان أولها يسعى إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بطبيعة النظام المالي ودوره في النظم الاقتصادية الحديثة ،وكان الجزء الثاني من الدراسة يدور حول متطلبات كفاءة النظام المصرفي وأثرها على تمويل الاقتصاد في الجزائر،بينما خصصت الباحثة الجزء الثالث لدراسة دور كفاءة سوق رأس المال في تخصيص ونمو الاستثمار في الجزائر.

- الدراسة المقدمة من طرف: **فؤاد مطاطلة** ، والتي كانت في شكل مذكرة ماجستير بعنوان :

النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية حالة تطبيقية على الجزائر ،تدخل هذه المذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتي نوقشت بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر خلال السنة الجامعية1997/1996.

لقد انطلق الباحث من مجموعة من الأسئلة الفرعية –لا توجد إشكالية رئيسية– كانت كما يلي:

انه وفي إطار عملية التحول نحو تبني أدوات جديدة للسياسة النقدية يقتضي الأمر مرور فترة زمنية – مهما صغر مجالها – بين نقطة البدء في عملية التحول ونقطة الانتهاء منها :

- فما هو طول هذه الفترة الزمنية ؟
- وهل هناك نظريا فترة زمنية مثلى لعملية التحول ؟
- وهل ينبغي لهذه العملية أن تتم على مراحل ؟
- وماذا يحدث أثناء هذه العملية ؟
- وكيف تحل هذه الإشكالية المطروحة في إطار واقع الاقتصاد الجزائري ؟

قسم الباحث دراسته إلى قسمين رئيسيين ،كان أولهما يحتوي على خمسة فصول سعى الباحث من خلاله إلى إبراز المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي في جزئه المتعلق بالسياسة النقدية حيث انطلق من تحديد مفاهيم النظام المالي وآلياته ثم خصص بقية الفصول الأربعة للسياسة النقدية والهيئة المكلفة بإرسائها وسبل إصلاحها، وعاد الباحث في القسم الثاني لدراسة حالة الجزائر وذلك بتخصيصه لفصلين عالج فيهما طبيعة النظام المالي الجزائري ثم السياسة النقدية في الجزائر وإصلاحاتها .

عاشرا: صعوبات الدراسة .

منذ أن انطلقنا في انجاز هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات كان أكثرها أثرا ما يلي :

– ندرة المراجع والبحوث الأكاديمية المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية وسبل تطويرها؛

– ندرة بعض الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الفترة المحددة؛

– تضارب العديد من الإحصائيات وانقطاعها خلال فترة الدراسة؛

– عدم تعاون بعض مكونات عينة الدراسة معنا من خلال امتناعهم عن تسليم استمارات الإستبانة.

حادي عشر : تقسيمات الدراسة ومشتملاتها .

قسمنا دراستنا إلى أربع أجزاء كانت كما يلي:

الفصل الأول : تناولنا فيه موضوع التنمية الاقتصادية من الجانب النظري من خلال التعرض للتأصيل النظري لظاهرة التنمية الاقتصادية مرورا بالأطروحات النظرية في التنمية الاقتصادية،وصولا إلى أهم الاستراتيجيات والسياسات التنموية في العالم؛

الفصل الثاني : تناولنا فيه طبيعة البرامج التنموية في الجزائر من خلال التطرق لطبيعة المنهجية التنموية المعتمدة ابتداء من الاستقلال وصولا لأخر البرامج التنموية،كما تطرقنا فيه إلى الظروف والتحديات التي تواجهها الجزائر من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية ؛

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل لدراسة طبيعة تمويل التنمية في الجزائر من خلال التعرف على ماهية تمويل التنمية ومن ثم واقع النظام المالي الجزائري وبنيته الأساسية، ثم قمنا باختبار فعالية النظام المالي من خلال إجراء دراسة قياسية كمية تأكدنا فيها من فعالية كل أداة من أدوات النظام المالي الموجهة لتمويل التنمية؛

الفصل الرابع :جاء الفصل الرابع لينهي الدراسة من خلال تخصيصه لسبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية من خلال التعرف على الطرق الحديثة في تمويل التنمية ومن ثم إجراء دراسة كيفية من أجل استبيان رأي عينة مبحوثة حول هذه المستجدات وسبل تطبيقها في الجزائر.

الفصل الأول

الفصل الأول: مدخل نظري حول التنمية الاقتصادية

تمهيد :

إن التحولات اليومية في هيكل الدولة الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي جعل من الضروري على كل دول العالم باختلاف منطلقاتها وإيديولوجياتها الفكرية وجوب تطوير مداخيلها بشكل يضمن للأجيال الحاضرة المعيشة الكريمة من خلال الحفاظ على الموارد المتاحة واستخدامها بشكل يسمح لكل الأجيال الاستفادة منها أحسن استفادة .

تعتبر الفترة التي لحقت الحرب العالمية الثانية الفترة التي شهدت أكبر جدال فكري اقتصادي تمخض عنه بروز مفهوم جديد يسعى إلى تطوير مقدرات الدول بشكل يضمن لشعوبها التطور والازدهار والخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التقدم الاقتصادي من خلال التأصيل لفكرة اقتصاد التنمية ،ففكرة اقتصاد التنمية التي تبلورت نتيجة جهود الكثير من المفكرين عبر العديد من مدارس الفكر الاقتصادي جاءت من أجل تضييق الفجوة بين الدول الفقيرة حديثة الاستقلال التي تمتلك الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية والدول المتقدمة التي استفادت من نتائج الحربين العالميتين، كما أسست هذه الأفكار إلى منطلقات تسعى للتغلب على المشكلة الاقتصادية المتمثلة في كثرة الحاجات مقابل قلة الموارد أو محدوديتها الناتجة عن الظروف الطبيعية، والزيادة الديموغرافية والتطورات اليومية المصاحبة لزيادة الطلب على السلع والخدمات .

في ظل هذه المشاكل والتغيرات اليومية في المقومات الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الاقتصادي تسعى كل دول العالم إلى إرساء واعتماد الفكر التنموي المناسب لخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العقائدية باعتبارها أسسا ركينة تساهم وبشكل كبير وفعال

في تحقيق الأهداف المسطرة ،حيث يوفر لها الفكر التنموي الصحيح والمناسب للفترة بحيثياتها أداء جيدا لبقية العناصر المادية التي تدخل في إحداث التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية اليوم أحد أهم الموضوعات وأكثرها استهلاكا للبحوث وهذا نتيجة الأثر البالغ الذي تتركه على الدول والأمم، ما جعلنا نخصص لها جزءا في أطروحتنا هاته من أجل التأصيل النظري والوقوف على أهم المفاهيم التي ستكون بمثابة القاعدة التي سنبني عليها بقية الأجزاء،ففي هذا الجزء من اطروحتنا سوف نتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتخلف والتنمية كتأصيل نظري لظاهرة التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المرتبطة بهما، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء رئيسية هي :

- مدخل مفاهيمي حول التنمية الاقتصادية
- الأطروحات النظرية في التنميةالاقتصادية
- استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول التنمية الاقتصادية.

يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية أحد أحدث المصطلحات في علم الاقتصاد رغم قدم التفكير في موضوعه، فقد تطرقت له عديد الحضارات ومدارس الفكر الاقتصادي من خلال محاولتها حل المشكلة الاقتصادية عن طريق سياسات معينة اهتمت بالجزئيات وأغفلت الحلول الهيكلية، ما أفضى إلى خلق كتلتين من الدول إحداهما تنعم بالتقدم والتطور الاقتصادي والتكنولوجي وأخرى تتخبط في مستنقع من الفقر والجهل .

في هذا المبحث أردنا أن نوضح المفاهيم المتعلقة بالتخلف ومن ثمة التنمية، وهذا من اجل فهم أعمق وأوضح لهاتين الظاهرتين .

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

تعتبر الثورة الصناعيةأهم حدث ساعد في خلق فجوة بين دول العالم، حيث كانت مستويات التطور الاقتصادي متقاربة حتى هذا الحدث .

لقد شهدت الفترة التي لحقت الثورة الصناعية تسارعا كبيرا في تطور بعض دول العالم وقابله تراجع بنفس السرعة أو أكثر بقليل للبعض الآخر من الدول الشيء الذي يدعونا في هذا المطلب أن نوضح هاتين الظاهرتين في النقاط التالية :

أولا: مفهوم التخلف الاقتصادي .

يعتبر التخلف الاقتصادي ظاهرة غير صحية تفضي إلى مشاكل كبيرة تتعلق بالبنية الأساسية لاقتصاد الدولة، مايجعل الدولة تعيش في مستنقع من الفقر والجهل والمشاكل الصحية والاجتماعية، وبالتالي العودة مجددا للزيادة في حدة التخلف واتساع الفجوة التنموية بين دول العالم

.

ا_ تعريف التخلف الاقتصادي :من شبه المستحيل أن نجد تعريفا موحدا لظاهرة التخلف الاقتصادي وهذا بسبب تشعب ملامح هذه الظاهرة واختلاف وجهات نظر المفكرين فيها، فهناك من ذهب الى ان التخلف او الدولة المتخلفة هي :[1]

_ اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي؛

_ البلد أوالمجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج البدائي لا على الإنتاج الصناعي،أوالبلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفؤا وفقا للفن الإنتاجي الحديث؛

_ التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى خاصة العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة ؛

_ التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد ؛

_ التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع و إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي .

وقد ذهب فريق آخر إلى أن مفهوم الدول المتخلفة يعني تلك الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة مثل أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلندة واليابان.[2]

---

[1] محمد احمد الداوي: **التخلف الاقتصادي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983، ص12.

[2] أحمد عارف العساف،محمود حسن الوادي: **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان الاردن،2011، ص15.

وفي نفس السياق يرى آخرون أن :"البلدان المتخلفة هي التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل والمعيشة للغالبية العظمى من السكان ".[1]

مما سبق ومن خلال التعاريف السابقة إتضح أن اغلب التعاريف وصفت التخلف استنادا إلى جانب واحد مع إغفال بقايا الجوانب، ما يجعل هذه النظرة قاصرة وغير كاملة،وهذا ما يدفعنا إلى تركيب تعريف نحاول من خلاله الجمع بين ما جاء في التعاريف السابقة على النحو التالي:

" التخلف الاقتصادي هو افتقار الدولة للموارد الاقتصادية والتكنولوجية أو استغلالها بطريقة تجعلها سلعة فقط، مع ندرة في عرض رأس المال، ما يفضي إلى انخفاض معدلات الإنتاج الحقيقي وتدني متوسط الدخل الفرد الحقيقي، وبالتالي تفشي الفقر والبطالة والجهل و انخفاض معدلات النمو الحقيقي "

II **_ المدلول الاصطلاحي للدول المتخلفة** :إن التخلف الاقتصادي ظاهرة قوية الأثر على الدول والمجتمعات من خلال الأثار السلبية التي تخلفها على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي،ما يجعل الدولة تتصف وتصنف وفقا لتأثرها بهذه الظاهرة.

لقد وصفت الدول المتخلفة بعدة صفات وسميت بعدةأسماء، وأصطلح عليها بعدة مصطلحات لعل أهمها ما يلي:[2]

1 _ الدول المتأخرة :وذلك في مواجهة الدول المتقدمة، ورغم أن هذا المصطلح يوضح الفرق بين الدول المتقدمة والمتأخرة، إلا انه يؤخذ عليه أنه لا يقتصر على

---

[1] مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007،ص19.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون:**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق–النظريات – الإستراتيجيات التمويل –**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2007، ص ص10 12.

التأخرالاقتصادي والتكنولوجي فحسب،بل يتضمن أيضا التأخر الحضاري والاجتماعي، ولذا فقد كان استخدامه جارحا لشعور حكومات وشعوب هذه الدول، وخاصة من كان منها مهدا لحضارات عريقة حملت ذات يوم مشعل التقدم والمدنية لقرون طويلة.

2 ـ الدول المتخلفة : يؤخذ على هذا المصطلح أنه لم يكن هو الآخر أجمل وقعا من سابقه على أسماع حكومات وشعوب هذه الدول إلا انه ينطوي أيضا على التخلف الحضاري والاجتماعي لهذه الدول، كما انه لا يميز بين درجات مختلفة من التخلف، أي لا يفرق بين الدول التي حققت قدرا من النمو والدول التي مازالت في حالة ركود كلي أو شبه كلي أو تلك الدول التي في حالة جمود، فضلا عن انه قد يوحي بأن التقدم له نهاية قد بلغته الدول المتقدمة، وبالرغم من ذلك مازال هذا المصطلح يستخدم في كثير من الأحيان ويدافع عنه البعض ويعتبرونه مصطلحا دالا يبرز بوضوح الفرق بين التقدم والتخلف.

3 ـ الدول الأقل تقدما: ويقابله على الجانب الآخر الدول الأكثر تقدما، ورغم أن مصطلح الدول الأقل تقدما و الدول الأكثر تقدما يفضل على مصطلح الدول المتخلفة والدول المتقدمة لكونه يبرز نسبية التقدم والتخلف؛ إلا انه يؤخذ عليه عدم الدقة فهو يعني أن جميع دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم وهذا غير صحيح،لأنها توجد دول تعيش في حالة ركود أو في حالة جمود، ودول أخرى تعيش في حالة تقهقر .

4 ـ الدول النامية :رغم أن هذا المصطلح يرضي مشاعر الشعوب القابعة تحت التخلف لأنه يعطي الإيحاء بأن هذه الدول تسير في طريق النمو، غير انه يؤخذ عليه أنه لا يعبر بصدق عن حقيقة الأوضاع في كثير من الدول التي تكون في حالة ركود أو حالة جمود،كما أن صفة النمو هذه لا تقتصر على تلك المتخلفة فقط، لان الدول المتقدمة تنمو

أيضا، بل وبمعدلات أعلى، وبالتالي فإن هذا المصطلح ربما يكون أكثر دلالة على الأحوال في ظروف الدول المتقدمة منها على الأحوال في معظم الدول المتخلفة.

5 _ الدول الفقيرة :ويقابله على الجانب الآخر الدول الغنية، ويعتقد البعض أن هذا المصطلح يتميز بالحياد من الناحية العلمية لأنه يركز على الجانب المادي والاقتصادي دون الجانب الاجتماعي والحضاري لهذه الدول، غير انه يؤخذ عليه انه يدرج دولا غنية بمواردها الطبيعية مثل الدول النفطية، ضمن مجموعة الدول المتقدمة وهذا غير صحيح .

6 _ دول العالم الثالث :وهو مصطلح يغلب عليه الطابع السياسي أكثر من الطابع الاقتصادي، حيث يشير إلى مجموعة من الدول تأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من الدول الرأسمالية المتقدمة التي تحتل المرتبة الثانية .

وباعتبار أن كل هذه المصطلحات والتعابير تعبر عن نفس الظاهرة والصفة، فإننا سنحاول استخدام مصطلح الدول النامية فيما تبقى من دراستنا باعتباره المصطلح الأكثر إحتراما لدول كانت أساس التقدم البشري،وباعتباره المصطلح الذي يثبت أن هاته الدول سائرة في طريق النمو من خلال ما تسجله من معدلات نمو مرتفعة سنويا مقارنة بالكثير من الدول المتقدمة التي لا تنمو بنفس المعدلات .

III _ مظاهر التخلف : هناك مظاهر عدة لظاهرة التخلف، منها ماهو اقتصادي، ومنها ماهو سياسي، ومنها ما يتعلق بالنسيج الاجتماعي ،إلا أنه في العموم يمكننا التفرقة بين ماهو اقتصادي، وماهو غير اقتصادي فيما يلي :

1 _ المظاهرالاقتصادية لظاهرة التخلف:إن لظاهرة التخلف سمات اقتصادية مرتبطة بهيكل الاقتصاد المشوه، منها ماهو مباشر وظاهر، ومنها ماهو غير مباشر ويعتبر سببا لمشاكل أخرى لعل أهمها :[1]

أ _ **التخصص في إنتاج المواد الأولية** : حيث تتسم اقتصاديات بلدان العالم النامية بكونها بلدانا متخصصة بإنتاج المواد الأولية خاصة الإستخراجية، أو أن اقتصادها قائم على الإنتاج الزراعي المتخلف، ومن السمات الأخرى المميزة لتلك الاقتصاديات هو ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي الذي يعبر بمظهر البطالة المقنعة في ذلك القطاع، وهذا يعبر هنا بأن الإنتاجية الحدية للفلاحين في هذه البلدان منخفضة جدا بحيث لو جرى تحويل نسبة كبيرة من السكان الزراعيين سوف لن يؤدي ذلك إلى خفض إجمالي الناتج الزراعي، كما أن التراكم الرأسمالي قليل جدا بسبب استحواذ الطبقات الطفيلية على الفائض الاقتصادي، وبسبب الاستهلاك المفرط والنفقات غير المنتجة .

ويلاحظ إرتفاع نسبة العاملين في القطاعات الأولية في البلدان المتخلفة اقتصاديا بالمقارنة مع البلدان المتقدمة حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة في البلدان الفقيرة في عام 1990 نحو(69%) من إجمالي العمالة في تلك البلدان بالمقارنة مع (32%) البلدان متوسطة الدخل ونحو (05%) فقط في البلدان الغنية، وبالمقابل فإن نسبة العاملين في قطاع الخدمات في البلدان المتخلفة لا تزيد على (16%) مقابل (41%) في البلدان متوسطة الدخل ونحو (64%) في البلدان الغنية.[2]

---

[1] أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره،ص30.

و كنتيجة حتمية نجد أن القطاعات المنتجة للمواد الأولية تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث نلاحظ ان الزراعة في دول العالم ذات الدخل المنخفض تساهم ب (27%) في مقابل (10%) في دول الدخل المتوسط، و(02%) في االدول ذات الدخل المرتفع والجدول يبين مساهمة النشاطات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (01) : توزيع الإنتاج المحلي الإجمالي بين النشاطات الاقتصادية لعام 1990

الوحدة :(%)

	الزراعة	**الصناعة**	**الصناعة التحويلية**	**الخدمات**
بلدان الدخل الواطي	27	30	18	43
بلدان الدخل المتوسط	10	36	23	55
بلدان الدخل العالي	2	30	21	64

المصدر: مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص31.

ب _ النمو الاقتصادي المشوه : إن اقتصاديات البلدان غالبا ما تكون مشوهة بسبب تبعيتها الاقتصادية للمراكز الاقتصادية العالمية، وما تمليه عليها هذه التبعية من تشجيع وتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعات الرأسمالية المتقدمة، بينما تبقى القطاعات الاقتصادية الأخرى من غير رعاية، وبذلك ينشأ اقتصاد ذو طابع مزدوج، فهو من جهة يتكون من قطاع رأسمالي متطور ينتج لأغراض التصديرمثل الصناعات التجميعية أو المكملة لصناعات قائمة في الدول الرأسمالية، حيث تستفيد هذه الأخيرة من انخفاض تكلفة العمل والمواد الخام، وإلى جانب هذا القطاع يوجد قطاع آخر ينتج للاستهلاك المحلي فهو يتصف ببدائيته وانخفاض المستوى التكنولوجي فيه لذلك تبدو هذه القطاعات مشوهة .

ج _ ضعف القاعدة الصناعية :حيث تتصف اقتصاديات البلدان المتخلفة بعدم وجود قاعدة صناعية مكافئة للاقتصاد الوطني، مما يحول دون القدرة على استيعاب الأيدي العاملة الفائضة في القطاع الزراعي، ويمكن أن يظهر ذلك الضعف جليا عبر عدد من المؤشرات الاقتصادية الهامة.

د _ التفاوت الإقليمي: حيث توصف اقتصاديات البلدان المتخلفة بالتفاوت الإقليمي نظرا لسيادة القطاع الزراعي المتخلف على جانب كبير من اقتصاديات هذه الدول، بينما تركز المنشآت الصناعية والتجارية في العواصم وبعض المدن المهمة كالموانئ مثلا .

بالإضافة إلى ما سبق من مظاهر للتخلف يمكن إدراج بعض المظاهر الأخرى المتعلقة بمتغيرات أخرى لعل أهمها :

هـ _ اختلال هيكل الصادرات :بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي في البلدان المتخلفة تعاني هذه البلدان من ظاهرة اختلال هيكل الصادرات، حيث تتركز عادة في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية، في حين أن استيرادها من الخارج يكون متنوعا، ومعلوم أن الاعتماد الكبير على سلعة أو سلعتين في التصدير يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في عوائد الصادرات وبالتالي اعتماد عملية التنمية الاقتصادية فيها على موارد متقلبة وغير مستقرة .[1]

و- انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة : تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة المواد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج كالعمل و

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 32.

الأرض، ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية .[1]

ز– انخفاض مستويات المعيشة : يعاني معظم السكان في الدول النامية من انخفاض كبير في مستويات المعيشة مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة اقتصاديا.[2]

ح – انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي : تستخدم الهيئات الدولية متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كمقياس لدرجة التقدم والتخلف في الدول المتخلفة، ويعزي ذلك إلى أن مستوى الإشباع أو الرفاهية لأي فرد في المجتمع تقاس بكميات السلع والخدمات التي يحصل عليها خلال فترة زمنية معينة، ويتوقف هذا بطبيعة الحال على مستوى الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الفرد في المجتمع .[3]

2 – المظاهر غير الاقتصادية لظاهرة التخلف : بالإضافة إلى المظاهر الاقتصادية للتخلف هناك مظاهر غير اقتصادية تؤثر على الهيكل الاقتصادي إلى جانب البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي ويتأثر بها، فهناك عدة مظاهر ليست اقتصادية لكن من خلالها يمكن استنتاج أن الدولة تعاني من التخلف وذلك باعتبارها ظروفا ومعايير وسيطية تفضي إلى التخلف الاقتصادي لعل أهمها : [4]

أ – ارتفاع الكثافة السكانية:يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن ارتفاع معدل النمو السكاني للبلدان النامية من أهم عوامل تخلفها، لما يعنيه من مظاهر البطالة وزيادة حجم الاستهلاك وبالتالي تقليص فرص الادخار والاستثمار، مما يقلل معدل النمو الاقتصادي لديها، بعكس

---

[1] سالم توفيق النجفي: **أساسيات علم الاقتصاد**،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 300.

[2] محمد عبد العزيزعجيمية وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] المرجع نفسه ، ص 16.

[4] أحمد عارف العساف،محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص ص22،21،20 (بتصرف) ،

ما يحصل في الدول المتقدمة،ذلك أنها تبحث عن الزيادة في السكان لما يعنيه ذلك من الزيادة في القوة العاملة.

ب – انخفاض المستوى الصحي : يعتبر انخفاض المستوى الصحي في العديد من البلدان النامية من الخصائص المميزة لها مقارنة مع البلدان المتقدمة، ففي البلدان النامية لا زالت العديد من الأمراض منتشرة كالملاريا والبلهارزيا بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية وتخلف البيئة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب وانتشار الحيوانات السائرة، إضافة إلى قلة الكوادر الصحية من الأطباء والممرضين والفنيين .

ج – شيوع الأمية وانخفاض مستوى التعليم : حيث يعتبر من الظواهر الأكثر شيوعا في البلدان النامية لأنها تستشري على نطاق واسع خصوصا بين الكبار، كما يلاحظ انخفاض متوسط سنوات الدراسة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة لكبار السن بعد25سنة .

IV – تفسير التخلف :لقد اهتمت كل مدارس الفكر الاقتصادي بتفسير ظاهرة التخلف سواءا كانت ظاهرة مستقلة بذاتها، أو كنتيجة لظواهر اخرى وقد أدلى كل بدلوه كمحاولة لتفسير أسباب التخلف، فمنهم من أرجعها إلى أسباب اقتصادية ،ومنهم من ربطها بظواهر ديمغرافية وجغرافية، وفيما يلي محاولة لتفسير ظاهرة التخلف بالعودة لأشهر النظريات .

1 – التفسيرات الاقتصادية للتخلف : يرجع التفسير الاقتصادي علة التخلف إلى أسباب اقتصادية بحتة والتي سنلخصها فيما يلي :

أ – نظرية الحلقة المفرغة : يرى المدافعون على هذا الطرح أن البلدان النامية تعيش في مجموعة من الحلقات المفرغة المتشابكة، يعتبر فيها الفقر نقطة البداية.

فالحلقة الأساس تبين أن الفقر يعني إنتاجية منخفضة ومدخلات منخفضة، وهي تفضي إلى ادخارات منخفضة، وبالتالي تؤدي إلى مستويات منخفضة من الاستثمار ويؤدي ذلك إلى إدامة النقص في رأس المال الذي يفسر استمرارية الفقر .[1]

ب – نظرية المراحل لـ "روستو" :يرى روستو أن دول العالم المتخلفة تمر بمراحل عديدة من النمو الاقتصادي، والتي قسمها إلى خمسة مراحل هي :[2]

- مرحلة المجتمع التقليدي ؛
- مرحلة التهيؤ للانطلاق ؛
- مرحلة الانطلاق ؛
- مرحلة التوجه نحو النضوج الاقتصادي؛
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

وحسب روستو فإن التخلف ليس إلا مرحلة مرت بها جميع دول العالم المتقدمة، وأن الدول النامية مصيرها التقدم لا محالة.

ج – نظرية التأثيرات السلبية للعلاقات الدولية غير المتكافئة: يرى أنصار هذا الطرح أن التخلف الاقتصادي كان نتيجة للسيطرة الاستعمارية، واستنزاف خيرات الدول المتخلفة، ما أفضى إلى تقسيم الإنتاج العالمي، فأصبحت الدول المتقدمة متخصصة في إنتاج الموارد النهائية كثيفة رأس المال والتكنولوجيا،وظلت الدول النامية حبيسة تصدير المواد الخام.

---

[1] أحمد العساف،محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره ،ص 25.

[2] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 46.

د – نظرية لنبشتاين في التوازن المستقر : ينطلق لنبشتاين من فكرة مضمونهاأن الدول النامية تعيش في حالة من التوازن الشبه الدائم، وان أي تنمية اقتصادية فيها سوف تحدث خللا في هذا التوازن ما سينتج عنه خلق قوى تعمل في الاتجاه المعاكس مما يترتب عليه عودة التوازن إلى ماكان عليه، والعودة مجددا إلى التخلف الاقتصادي، أي أن هناك قوى إيجابية دافعة للنمو هي السبب في إخلال التوازن وهذا الإخلال يولد قوى سلبية تضعف عملية النمو، ما ينتج عنه العودة مجددا للتوازن السابق.

2 – التفسيرات غير الاقتصادية للتخلف :

أ–**التفسير الديموغرافي** : تعتبر الزيادة الديموغرافية غير المتزنة، وغير المراقبة، أحد أهم العوامل المسببة للتخلف الاقتصادي، حيث يلاحظ من خلال ارتفاع معدل نمو السكان المصاحب لخلل في الهيكل العمري لمواطنين في الكثير من الدول النامية، تفشي بعض المظاهر مثل الفقر والجهل وضعف التغطية الصحية، ومردّ ذلك إلى أنّ الزيادة في الدخل الوطني قد استهلكتها الزيادة السكانية .

ب – التفسير الجغرافي : يؤكد أصحاب هذا التفسير أن مشكلة التخلف الاقتصادي تكاد تكون محصورة بالدول المدارية، أي ان المناطق التي تقع بين 30 شمال خط الاستواء وجنوبه، وهي المناطق التي تتعرض للجفاف وارتفاع درجات الحرارة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل لديها.

ج – التفسير الاجتماعي: يذهب بعض المفكرين إلى أن المستوى الثقافي و الاجتماعي للشعوب يفضي إلى التخلف، من خلال العادات والتقاليد السائدة في تلك الدولة والتي قد توجه الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والادخارإلى وجهة غير مرغوب

فيها ما يؤثر سلبا على البناء الاقتصادي والمالي للدولة ومن ثم البقاء في دائرة التخلف.

إن التفسيرات التي قدمناها لظاهرة التخلف هي أقرب للنتيجة منها إلى السبب، فكل تفسير مس متغيرا واحدا وأغفل بقية المتغيرات رغم أن ظاهرة التخلف ظاهرة متشابكة ومتعددة الجوانب يصعب تفسيرها بدراسة متغير واحد.

V – معايير التخلف : عند الكلام عن اي ظاهرة يتبادر للاذهان اسئلة عديدة تبحث عن الطرق والمعايير التي من خلالها يمكن قياس تلك الظاهرة والتعبير عنا ، نفس السؤال يطرح عند الكلام عم ظاهرة التخلف بحثا عن معايير تصنيف الدول والذي غالبا مايأخذ الصيغة التالية : كيف يمكن الحكم على دولة ما أنها متخلفة ؟.

وللاجابة على هذا السؤال جادت عقول المفكرين بعدة معايير لعل اهمها :

- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ؛
- نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الإنتاج ؛
- حصة رأس المال للفرد ؛
- حصة الفرد من الخدمات التعليمية والصحية، وما إلى ذلك إلا أن معيار الدخل هو أكثر شيوعا في الإستخدام للدلالة على تقدم أو تخلف البلد، فقد تم تحديد 300 دولار كحد أدنى لنصيب الفرد من الدخل الوطني وفي فترة أخرى لاحقة تحدد المؤشر بنحو 500 دولار وهكذا .

إن المعايير سالفة الذكر قد تختلف من دولة لأخرى، كما لا يمكن اعتبارها معاييرا نهائية دقيقة لأن لكل معيار استثناء يجعلنا نتجنب الحكم من خلاله فقط .

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية.

إن تعدد مدارس الفكر الاقتصادي، واختلاف الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية أعطى مفاهيما متباينة ومتعددة لظاهرة التخلف، ومن ثمة مفاهيما متعددة لحلها المتمثل في التنمية الاقتصادية،ما أفضى إلى صعوبة في تحديد مفهوم واحد موحد، وفيما يلي محاولة لتوضيح جوانب التنمية الاقتصادية :

ا – تعريف التنمية الاقتصادية : من الصعب إعطاء تعريف موحد ومشترك للتنمية الاقتصادية،، وفيما يلي محاولة لرصد أهم التعريفات التي استنبطها المفكرون،والتي ستقودنا في نهاية المطاف إلى استخلاص تعريف جامع .

1 – التعريف الأول :التنمية الاقتصادية تمثل مقدار التوسع في إمكانيات الانتاج المحلي الإجمالي .[1]

2 – **التعريف الثاني** :التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وتراكم رأس المال في المجتمع.[2]

---

[1] بول أ ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس: **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ،2006 ،ص 564.

[2] عبد العزيز قاسم محارب: **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر 2011،،ص 78.

3 – التعريف الثالث : العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، وتغيير هيكلي في الإنتاج.[1]

3 – **التعريف الرابع** : التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي،أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[2]

5 – التعريف الخامس :التنمية الاقتصادية هي تعريف شامل يتضمن التحديث، يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن ، من اجل تلبية حاجات الأفراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا اقتراح تعريف نحاول من خلاله جمع أهم أجزاء التعاريف السابقة فيما يلي : " التنمية الاقتصادية هي حالة من التطور والتوسع تسعى لها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، تتحقق من خلال إحداث عملية تغيير عميقة وشاملة ومتواصلة في هيكل النشاط الاقتصادي في الدولة، تسعى من خلالها الحكومات إلى رفع مستويات الإنتاج إلى درجة تضمن بها الزيادة المستمرة للدخل الفردي الحقيقي، ومن ثمة عدالة في توزيع الدخل ."

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر 2003،ص 9

[2] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: **مرجع سبق ذكره** ، ص 778.

[3] موسى سعداوي: **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر : جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007، ص 04.

II – أبعاد التنمية الاقتصادية:من خلال تعريف التنمية يتضح لنا أن هناك أبعاد متعددة ومختلفة ينطوي عليها هذا المفهوم،يمكن من خلالها فهم التنمية الاقتصادية فهما دقيقا وصحيحا، وهي كالتالي :[1]

1 – البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية : تأخذ التنمية الاقتصادية البعد المادي من كونها علاجا لظاهرة التخلف الاقتصادي، فالتنمية سعي للقضاء على ملامح التخلف المادية الملموسة، ومحاولة تغير الخصائص السائدة، بالخصائص الموجودة في الدول المتقدمة .

2 – البعد الاجتماعي للتنمية:يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في التغيرات التي تمس الهياكل الاجتماعية وتوجهات السكان ومكافحة الفقر، فلم يصبح الفقر ظاهرة اقتصادية فقط، بل أصبح بعد عقد الستينات ينظر إليه بأنه من نتائج البطالة ، ماغير فلسفة التنمية من كونها تبحث عن النمو الاقتصادي فقط، إلى سعي التنمية إلى تنمية الإنسان من خلال توفير الحاجات الإنسانية .

3 – البعد السياسي للتنمية : تعتبر حركات التحرر التي عرفها العالم أحد أهم المتغيرات التي أثرت على إيديولوجيات دول العالم، فخروج هذه الدول من دائرة الاستعمار فرض عليها دخول دائرة البناء والتنمية، حيث سعت أغلب دول العالم المستقلة حديثا إلى إطلاق اقتصاد قوي خال من التبعية للخارج، فلإحداث تنمية اقتصادية حقيقية يشترط توفر استقلال سياسي وتحرر من التبعية الاقتصادية .

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 131.

4– البعد الدولي للتنمية : لقد أصبحت التنمية الدولية هدفا ملح النفاذ، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا إيمانا من أصحاب القرار الدولي بفكرة التنمية والتعاون الدولي،وهذا ما أدّى إلى خلق هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة من المنظمات مثل : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حيث سعت هذه الهيئات والمنظمات إلى خلق علاقات اقتصادية دولية أكثر تكافؤا، من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

5– البعد الجديد للتنمية : لا تقتصر التنمية الاقتصادية على كونها تصرفا ماديا يسعى لتحقيق هدف مادي آخر، بل هي عبارة عن مشروع حضاري، يسعى لبناء المجتمعات والحفاظ على هويتها الإنسانية .

III – المفاهيم المحيطية بالتنمية والمكملة لها : إن التنمية الاقتصادية كحالة وكعملية أفرزت عدة مفاهيم متشعبة، كان بعضها نتيجة للتنمية، وكان الآخر سببا لها، وكان البعض الآخر مكملا لها، و في هذا الجزء من الدراسة أردنا إظهار أهم المفاهيم الأخرى التي ستساعدنا في فهم ظاهرة التنمية الاقتصادية فهما أعمقا و لعل أهم هذه المفاهيم ما يلي :

1 – النمو الاقتصادي : في الأغلب يستعمل النمو والتنمية الاقتصادية كمرادفين حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن إلا أن الصحيح هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، ويفرق الاقتصاديون بين المفهومين.[1]

- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .[2]
- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان،أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع.[3]
- النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي .[4]

من خلال ما سبق يمكننا ملاحظة توجه أغلب الباحثين إلى فكرة واحدة مفادها أن النمو الاقتصادي هو تسجيل زيادة أو ارتفاع مستمر في متوسط الدخل الفردي في دولة ما، ومن خلال فترة زمنية محددة أقصاها سنة ميلادية واحدة.

---

[1] سايح بوزيد: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2012–2013، ص 18.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية واخزون: مرجع سبق ذكره ، ص 73.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية:**اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،1999، ص11.

[4]سايح بوزيد: المرجع نفسه، ص 180 .

و يحسب متوسط دخل الفرد بالعلاقة التالية : متوسط الدخل = الدخل الكلي / عدد السكان

إلا أن هذا المقياس لا يعتبر مقياسا دقيقا،باعتبار أن الدخل المقصود عند الكلام عن النمو الاقتصادي هو الدخل الحقيقي أي الدخل معبر عنه بقدرته الشرائية (ما يجلبه الدخل من سلع وخدمات).

ويحسب بالطريقة التالية: الدخل الحقيقي = الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار

وبالعودة إلى تعاريف التنمية الاقتصادية،نجد أن التنمية الاقتصادية هي حالة من التطور والتوسع تسعى إليها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تتحقق من خلال إحداث عملية تغيير عميقة وشاملة ومتواصلة على هيكل النشاط الاقتصادي في الدولة،تسعى من خلالها الحكومات إلى رفع مستويات الإنتاج إلى درجة تضمن بها الزيادة المستمرة للدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم عدالة في توزيع الدخل .

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي، نستطيع الذهاب إلى أن النمو الاقتصادي هو الهدف المستهدف من التنمية الاقتصادية، وأن النتيجة المحققة من التنمية الاقتصادية، ففي ظل الزيادة السكانية المستمرة التي يصعب التحكم فيها، وجب على الحكومات تطوير وتحسين هيكل النشاط الاقتصادي بما يفضي إلى زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي.

2 – التطور الاقتصادي :التطور الاقتصادي نعني به تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا إما كمية كزيادة المنتج، أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، وعليه فالتطور يدل على التغيير وعلى الحركة، ولكن غالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، وما وصلت إليه خلال فترة زمنية ماضية من الزمن .[1]

إن التطور الاقتصادي وباعتباره تقدما نحو هدف منشود يدل على الديناميكية في اقتصاد ما أو قطاع ما، يدفعنا للقول إن التطور الاقتصادي قد يكون النتيجة المادية للتنمية الاقتصادية، فالتطور الاقتصادي هو التنمية الاقتصادية في شكل حالة ذات بعد مادي .

3– التنمية المستدامة : لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامةل أول مرة سنة 1972 في مؤتمر ستوكهولم للبيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة تحت عنوان (الإنسان والبيئة)،وقد وصل هذا المصطلح للعربية بترجمته من الفرنسية (Développement durable) التي تقصد القابلية للاستمرار.

أ – تعريف التنمية المستدامة : إن تعريف التنمية المستدامة يأخذ أربع حالات أو يعرف من أربع زوايا هي :[2]

أ – 1 – تعريف التنمية المستدامة اقتصاديا : فاقتصاديا وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة

---

[1] زيروني مصطفى: **النمو الاقتصادي وإستراتيجيات التنمية،حالةاقتصاديات دول جنوب شرق أسيا**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،دكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000، ص 14.

[2] عبد العزيز القاسم محارب: **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي** ،الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،2003 ، ص ص167 168.

والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة ،فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب .

أ – 2 – **التعريفات الاجتماعية والإنسانية للتنمية المستدامة** : أما على الصعيد الإنساني و الاجتماعي فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

أ – 3 – **التعريف البيئي للتنمية المستدامة:** التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية .

أ – 4 – **التعريفات التقنية والإدارية للتنمية المستدامة:** وأما على الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدرممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات و الملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض أو تضر بالأوزون.

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها :

" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها".[1]

إن التعاريف السابقة تعالج التنمية المستدامة من زوايا عدة حسب تأثيرات التنمية ونتائجها على الأجيال اللاحقة،إلا انه من الممكن جمع أهم ماجاء فيما سبق في التعريف التالي، كي يكون محاولة لتعريف التنمية المستدامة تعريفا واحدا شاملا :

فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على مقدرات الدولة،واستخدامهاالاستخدام الأمثل من أجل تغيير النمط المعيشي للسكان والحفاظ على توزيعهم المتوازن بين الريف و المدينة، دون الإضرار بالبيئة المحيطة بالعملية التنموية.

ب – أهداف التنمية المستدامة : تهدف الدول والحكومات من خلال التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف لعل أهمها :

ب-1 - تنمية الإنسان وخلق فرص العمل : إن تنمية الإنسان تعتبر الهدف الأسمى للتنمية المستدامة، حيث تهتم به كل النظريات التي عالجت التنمية المستدامة،و لايُنظر للإنسان كونه منتج للقيمة المضافة فقط . بل يرى إليه كونه حجر الزاوية في الحفاظ على الحضارات ومن ثم خلق تنمية متجددة دوريا .

ب-2- التنمية المحافظة على الطبيعة : تعتبر الطبيعة مصدر كل إنتاج،باعتبارها مصدر الموارد الطبيعية التي تدخل في كل عملية إنتاج. إن الطبيعة التي قدمت للبشرية

---

[1] زرنوح ياسمينة: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ، ص 131.

كل هذه الموارد، أصبحت تعاني من إمتلاك متزايد يوما بعد يوما، خاصة بعد الانفجار التكنولوجي الذي شهده عقد التسعينات أو الزيادة السكانية التي عرفها العالم ابتداء من نفس العقد .

لقد جاءت فكرة التنمية المستدامة كأداة للحفاظ على مصدر التنمية الأول و الأكثر دواما من خلال استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية تجعل من الطبيعة مصدرا دائما لكل تنمية عبر الزمن القادم.

المطلب الثاني : المنطلق القاعدي للتنمية الاقتصادية .

تسعى حكومات الدول إلى إحداث التنمية الاقتصادية من اجل تحقيق أهداف بعينها،وتوفير متطلبات محددة تعد المنطلق الأساسي والقاعدي لأي برنامج تنموي،وفيما يلي بيان للأهداف العامة التي تسعى كل دول العالم إلى تحقيقها،بالإضافة إلى متطلبات تحقيق هذه الأهداف.

أولا:أهداف التنمية الاقتصادية.

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي أهداف تصب في تنمية الإنسان و الحفاظ على مقدراته، من خلال رفع مستوى معيشته الحاضر دون الإضرار بمستقبله، وتختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى ومن حالة اقتصاد ما إلى حالة أخرى .

وبصفة عامة يمكن إجمال أهداف التنمية الاقتصادية في ما يلي :

1 – تحقيق النمو الاقتصادي: يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن،و متوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان،أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع .[1]

هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد ممثلا في زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي.

و لعل المقياس المعتمد في قياس النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام الحقيقي، باعتباره المقياس الأكثر تعبيرا،لأن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية و يكفي أن ترتفع الأسعار حتى يرتفع الناتج . لذا فالزيادة غير حقيقية،و لكن الناتج المحلي الخام الحقيقي يزيل أثر السعر و ذلك بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار و يعبر عنه محاسبيا كما يلي :[2]

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسوم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية .

2– تحقيق التشغيل الكامل : مفهوم التشغيل الكامل لا ينحصر في عنصر العمل فقط بل يتعداه إلى جميع عناصر الإنتاج،فيمكن التعبير عن التشغيل الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية،أي ألا تبقى موارد معطلة يمكن استغلالها،الأمر الذي يؤدي إلى تراجع

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية:**اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،1999، ص11.

[2] عبد المجيد قدي:**مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص 35.

في تحقيق الناتج الممكن تحقيقه في ظل الموارد و الإمكانات المتاحة،مما ينتج عنه بطالة،يعتبر تعويض البطالين فيها تكلفة زائدة ترهق الاقتصاد .

إن هدف التشغيل الكامل يعني أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلتحق بعمل، وإلا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عن الأخير حالة من البطالة .[1]

3- **تحقيق التوازن الخارجي** : مدلول التوازن الخارجي هو توازن ميزان المدفوعات، حيث يؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد،مما يجعل الدولة تعيش فوق إمكانياتها،كما يؤدي إلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يحقق استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية .

4- **استقرار الأسعار** : إن عدم استقرار الأسعار يحدث اختلالا في توزيع الدخل وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو و التجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالتوازن الاقتصادي .

يعتبر التحكم في التضخم من أولويات الحكومات، وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم،لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية ،وفقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد:**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- تحليل كلي**،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2003، ص19.

5- **التحكم في الاستهلاك العام** : يرى الكثير من المفكرين الاقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي وأنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي، ما جعله هدفا مهما من أهداف السياسة المالية .

يستطيع النشاط المالي عن طريق تكييف الحكومة لسياساتها الإنفاقية والجبائية وكذا سياسة إدارة الدين العام أن تساهم بدورها في تكييف نمط الاستهلاك – الأنواع و الكميات من السلع و الخدمات التي يستهلكها مختلف الأفراد – وأنه لا يخفى عنا ما للنشاط المالي من آثار هامة على مستويات الاستهلاك الشخصي ونمط الاستهلاك عن طريق تكييف أنواع الضرائب وأسعارها. [1]

6- **عدالة توزيع الدخل الوطني** : يعتبر هدف توزيع الدخل أهم هدف للتنمية الاقتصادية على الإطلاق وهذا من خلال عمل الحكومات على تقليص التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات من تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لعموم المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع المراعاة الدائمة للعدالة لا المساواة .

فمثلا،يمكن للحكومة العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد في شرائح الدخل الدنيا و ذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم و زيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين مراكزهم المالية .

7- **التوسع في الهيكل الإنتاجي** : إن التنمية الاقتصادية تسعى إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، فهي لا تتوقف على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد فقط، بل التوسع في

---

1 عبد المنعم فوزي: مرجع سبق ذكره،ص ص 31 33 .

بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وهذا بتدعيم التشابك والتكامل بين القطاعات وليس التركيز على قطاع واحد مما يطور القاعدة الإنتاجية. [1]

8 – رفع مستوى معيشة المواطن : تسعى كل دول العالم بإختلاف مستوياتها التنموية إلى رفع مستوى معيشة المواطن من خلال توفير ضروريات الحياة، وإشباع حاجاته المادية والمعنوية،ما يخلق نوعا من تبادل المنافع بين المنتجين والمستهلكين، فالتنمية الاقتصادية تخلق إستهلاكا يعيد دفع عجلة الإنتاج الوطني ما يعود بالنفع على المنتجين ومن ثمة على الخزينة العمومية ،وبالتغذية العكسية يعود النفع على المواطن من جديد .

ثانيا : متطلبات التنمية الاقتصادية.

يقصد بمتطلبات التنمية الاقتصادية، العناصر التي تكون المحرك الدافع لعملية التنمية، حيث تعتبر هذه العناصر أساس كل تنمية اقتصادية بغض النظر عن حالة الدولة، وفيما يلي تفصيل لكل عنصر .

ا – تكوين رأس المال : يعتبر رأس المال العنصر الذي أحدث الفارق بين دول العالم في عملية التنمية، حيث يؤكد كل علماء الاقتصاد أن رأس المال قوة كبيرة في قيادة التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها في أيامنا هاته الدول المتقدمة، حيث يرى بول أ ساموليسون في كتابه " الاقتصاد "

[1] مدحت محمد العقاد: **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ،1980، ص87.

أن أيدي الناس متشابهة في جميع أنحاء العالم فإن لدى العمال في الدول عالية الدخل قدرا أكبر بكثير من رأس المال لذلك فهم أكثر إنتاجية .[1]

ويتم تحقيق تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير المواد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.[2]

إن الدول والأنظمة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق معدلات مرتفعة من تراكم رأس المال، يجب عليها التضحية بقدر من استهلاكها الحالي على مدى سنوات عدة، ما يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنها من تحقيق معدلات نمو عالية، فتراكم رأس المال يعطي للدولة الأفضلية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، التي تعد سلعا مطلوبة عالميا و بأسعار مرتفعة.

II – الموارد البشرية : يعتبر الإنسان أصل ومبدأ كل حضارة وتطور على مر التاريخ من خلال إنجازاته الفكرية والحرفية، ما يدفعنا للقول أن أصل كل تنمية اقتصادية هو الإنسان.

فالموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وحيث أن الإنسان غاية للتنمية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان، وبما أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه

---

[1] بول أ ساموبلسون، وبليام د نوردهاوس: مرجع سبق ذكره ، ص 566.

[2] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 134.

هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، كما أن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.[1]

III – المصادر الطبيعية : العامل الكلاسيكي الثاني للإنتاج هو الأرض أو بشكل أعم المصادر الطبيعية، وأهم المصادر هنا الأرض الزراعية، والنفط، والغاز والغابات، والمياه، والمصادر المعدنية، مثل ذلك في السنوات الأخيرة تمكنت بعض الدول الغنية بالنفط من تحقيق مستويات عالية من الدخل يقوم على إحتياطاتها النفطية فقط .[2]

إن الموارد الطبيعية توفر قاعدة قوية للتنمية في أي اقتصاد من خلال ماتقدمه من مواد تدخل في صلب عملية التصنيع، فهي تمكن الاقتصاد من توسيع نشاطه الصناعي من خلال إنتاج المواد الخام المتمثلة في النفط والغاز والمعادن التي قد تصدر في شكلها الخام او تحول إلى مواد مصنعة.

IV – التكنولوجيا :يعتبر عقد التسعينات العقد الذي شهد خلق الفقاعة التكنولوجية، حيث شهد العالم أعلى سرعة للتكنولوجيا بمختلف مجالاتها ما نتج عنه تسارع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير نتيجة تدخل الاختراعات التكنولوجية في الصناعات السلعية والخدمية على حد سواء، وأصبح هناك تيار من الاختراعات التكنولوجية لا ينقطع، أنتج تحسينا مستمرا في دوال الإنتاج وتطور دائم للسلع والخدمات وساهم في تقصير فترة حياة المنتج من خلال سرعة إحلال سلعة محل سلعة أخرى في وقت قصير جدا تكون السلعة الأخيرة أكثر تطورا من السلعة الأولى .

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص 137.

[2] بول أ ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس: مرجع سبق ذكره، ص 566.

لقد تسارعت التنمية الاقتصادية في فترة التسعينات والعقد الذي تلاها بفضل التطورات التكنولوجيةالكبيرة التي شهدها العالم ماخلق مفهوم مستحدث للاقتصاد، يدعي باقتصاد المعرفة، أصبحت فيه الفكرة هي السلعة التي تباع وتشترى، لما لها من أثر بالغ على تنمية الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ثالثا : عقبات التنمية الاقتصادية.

تسعى الدول النامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة،من خلال إرساء قواعد تحقق الاستمرارية في العملية التنموية، وتحقيق الأهداف الموجودة من خلال القضاء النهائي على ظاهرة التخلف الاقتصادي إلا أن البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الدول، يقف دون تحقيق ذلك، فالتنمية الاقتصادية تواجهها عدة عقبات متعددة الأوجه والمظاهر والنتائج، لعل أكثرها تأثيرا ما يلي :

ا – الحلقة المفرغة للفقر : تشير هذه الحلقة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها، من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشح رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشح رأس المال .[1]

[1] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره ، ص 218.

وتعمل حلقة الفقر من جانبين اثنين هما :

- جانب الطلب من خلال ضعف الحافز على الاستثمار.
- جانب العرض من خلال قصور المدخرات على تغطية الطلب في الاستثمار هذا ما يجعل الدول النامية عاجزة عن تعبئة مدخراتها واستثماراتها بالمستوى المطلوب من أجل كسر هذه الحلقة .

II – نواقص ومحدودية السوق : من مظاهر التنمية الاقتصادية تحقق وفورات الحجم في الصناعة، الشيء الذي يستوجب قيام مؤسسات صناعية كبرى تستطيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، ما يستوجب توفر سوق ذو حجم كبير يكفي ويستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، ما يجعل محدودية السوق وحجمه في الكثير من دول العالم النامية عقبة في وجه التنمية الاقتصادية من خلال إنقاص حجم الصناعة بما يتناسب مع حجم السوق ومن ثم تراجع التنمية الاقتصادية .

III – محدودية الموارد البشرية : تعتبر أغلب دول العالم النامي دولا حديثة الاستقلال ، فقد عانت هذه الدول من الاستعمار الحديث لعدة عقود، ما أثر سلبا على بنائها البشري، حيث انتهجت الدول الاستعمارية سياسات تجهيل هذه الشعوب، ما أفضى إلى ضعف كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملاءمتها .

إن عدم كفاية الموارد البشرية ينعكس سلبا على إنتاجيتها ومن ثم إلى ضعف حركة عوامل الإنتاج، ما ينتج عنه ندرة نسبية في اليد العاملة المؤهلة التي ستستنزف مقدرات الدولة من عملة أجنبية وتصدير القدرة الشرائية المحلية إلى الخارج وحرمان المنتج المحلي من الاستفادة من هذه القدرة الشرائية .

بالإضافة إلى العقبات السالفة الذكر، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للدولة، توجد بعض العقبات التي لا تكتسي الصفة الاقتصادية ولا تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للدولة، لعلنا نختصرها في ما يلي :

- إنتشار الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى الجهل والأمية في الكثير من الدول النامية ما يوجه إهتمام الحكومات إلى مكافحة هذه الظواهر ونسيان أوتناسي التنمية الاقتصادية؛
- الازدواجية الاقتصادية من خلال تبني نمط جديد من التنمية يتنافى ومقدرات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما ينتج عنه صدع في البنية الاقتصادية للدولة؛
- عدم توفر الاستقرار السياسي في أغلب دول العالم النامي، أضعف من قدرة الدول على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية .
- الإنفجار السكاني زاد من المسؤوليات الإجتماعية للحكومات وأدى إلى تخصيص مقدرات مالية ضخمة موجهة للقطاعات الاقتصادية .
- اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية يوما بعد يوم، أفرز نوعا من التبعية الاقتصادية والإذعان في العلاقات الاقتصادية الدولية .

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية الإقتصادية .

من أجل الوقوف على مستويات الإنجاز التي تحققها أي سياسة تنموية، يجب إخضاع المنجزات المحققة لمقاييس، نستطيع من خلالها الحكم بنجاح هذه السياسة من عدمها .

إن الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية حددوا مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى نجاح السياسات الإنمائية ما شجعنا على محاولة تبويبها فيما يلي :

أولا : المؤشرات الاقتصادية للتنمية .

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد ، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي (GNP) أو (GDP) الكلي أو للفرد [1].

I– مؤشر الناتج الوطني الإجمالي (GNP) : يعتبر الناتج الوطني المؤشر الأكثر استخداما في دراسة الأوضاع الاقتصادية والتعرف على تطورها فهو يسمح بالتعرف على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، ويستخدم لقياس مستوى التقدم الذي أحرزه هذا البلد [2]

ماجعل مجموعة من المفكرين يعتقدون أن التنمية الاقتصادية تعني الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة واحدة .

ورغم اعتماده الا ان هناك ما يؤخذ على هذا المقياس الذي لا يأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني، كما أنه لا يحتسب التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان .

II– مؤشر الناتج الوطني الفردي :أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان

---

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] محمد فرحي:**التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول، دار أسامة، الجزائر ،2004 ، ص 59.

لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا .[1]

III – مؤشر الدخل القومي الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى مابلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ – المسجلة على الناتج الوطني الإجمالي – فضلا عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .[2]

IV– مؤشر الحاجات الأساسية : لقد ظهر مفهوم الحاجات الأساسية للوجود سنة 1974 في الهند، حيث سعت الهند آنذاك إلى إرساء برنامج خماسي يسعى إلى توفير الغذاء المناسب للمواطن الذي يجعله في صحة جيدة، والماء الشروب القابل للاستهلاك البشري شربا ونظافة، والكساء الذي يوفر الراحة عبر فصول السنة كاملة، والسكن اللائق، والخدمات الصحية الأساسية، من هذا المنطلق أصبحت الهند ترى أن التنمية الاقتصادية تتعلق بتوفير الخدمات سالفة الذكر، الشيء الذي دفع المؤتمر العالمي للتشغيل المنعقد سنة 1976 لتبني هذا المؤشر كمقياس للتنمية الاقتصادية .

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص 98.

ثانيا : المؤشرات الاجتماعية للتنمية .

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توجيه التحليلات الإحصائية والاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، ومنها : تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملاءمة، وتوجهت هذه الحركات إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه .[1]

لقد اعتمدت المقاييس الاجتماعية في قياس التنمية الاقتصادية من أجل الوقوف على مستوى الخدمات التي يستفيد منها الأفراد، والتي قد تكون في شكل خدمات صحية، كما تسعى المقاييس الاجتماعية إلى عكس مستوى التغذية والتعليم والسكن، والمياه الصالحة للشرب، التي بدورها تبين وتعكس مستوى الرفاهية .

وفيما يلي أهم المقاييس والمؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية .

I – المؤشر الصحي : يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات التي تولي لها الدول اهتماما كبيرا وهذا لما يوفره من خدمات أساسية لا غنى عنها تساهم في دعم النشاط الاقتصادي وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني وضمان معدلات عمر أطول، وكذا الحفاظ على شباب المجتمع ومن ثم توفير اليد العاملة المحلية من الدولة ذاتها والحفاظ على مقدراتها البشرية ،وفي هذا السياق

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الواد: مرجع سبق ذكره، ص 54.

يمكننا التعرض إلى أهم المؤشرات الصحية المعروفة في بناء المؤشر الصحي للتنمية الاقتصادية ، ولعل أهمها :

1 – عدد الوفيات لكل ألف من السكان : عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة ، معدل الوفيات من الأطفال الرضع " أقل من سنة "). فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف. [1]

2– توقع الحياة عند الميلاد : إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي دولة تتحكم في متوسط عمر الفرد، من خلال مجموع المنافع المتحصل عليها من طرف الدولة كمساعدات أو دخول نتيجة التطور الاقتصادي، ويعد مؤشر توقع الحياة عند الميلاد مؤشرا يدل عند ارتفاعه على درجة من التقدم الاقتصادي، ويعكس عند انخفاضه درجة من التخلف الاقتصادي .

3 – التغطية الصحية من الكوادر البشرية الصحية المؤهلة : يعد عدد الأطباء العامّين، والأطباء المتخصصين أحد أهم المؤشرات الصحية التي تدخل في الحكم على مستوى التنمية الاقتصادية،وهذا باحتساب عدد الأطباء العاملين مقارنة بعدد السكان، ماينتج عنه متوسط التغطية الصحية من الكوادر البشرية الصحية المؤهلة، فكلما ارتفع هذا المتوسط كلما استطعنا الحكم بأن المؤشر الصحي للتنمية الاقتصادية مرتفع ومن ثم الدولة متقدمة، وكلما انخفض هذا المتوسط قلنا إنّ هذه الدولة فقيرة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص 103.

4 – عدد الأسرة بالمستشفيات : من خلال حساب معدل أسرة المستشفيات بالنسبة إلى عدد السكان، يظهر معدل التغطية الصحية من زاوية المنشأت، مايظهر درجة التقدم الاقتصادي للدولة

II – المؤشر التعليمي : يعد التعليم أحد أهم المؤشرات التي تدخل في قياس التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره التعليم للاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة ذات الكفاءة العالية، فالتعليم يعتبر بالنسبة للدول و الحكومات استثمارا طويل الأجل، تظهر نتائجه بعد فترة معينة من الزمن، ويعتبر المستوى التعليمي أحد أهم المعايير التي من خلالها يمكن الحكم على استثمار الدولة في هذا المجال من خلال الإنفاق الموجه للتعليم والتكوين والتعليم العالي، ويتحدد المستوى التعليمي من خلال المعايير التالية : [1]

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع ؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع ؛
- نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

III – مؤشر التغذية : يعتبر الغذاء أهم أساسيات الحياة البشرية، حيث تسعى كل دول العالم دون استثناء وإلى توفير الاكتفاء من المواد الغذائية الأساسية،سواء بإمكانياتها المحلية، أو الاستعانة بمقدرات خارجية وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ضعف إمكانات الدول النامية في توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية للدولة.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص 106.

إن سوء التغذية يفضي إلى إضعاف قدرة الدولة الإنتاجية ومن ثم إلى انخفاض مستويات الدخول، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها :[1]

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية ؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

IV – مؤشر نوعية الحياة : يعتبر مؤشر نوعية الحياة أحد أهم وأحدث المؤشرات المركبة لقياس التنمية الاقتصادية،حيث يلاحظ أن المؤشرات الاجتماعية سابقة الذكر ركزت على جزئية معينة،واستثنت عناصر أخرى قد تدخل في تحديد نوعية الحياة .

ومن المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة (D– MARRIS) لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية (PQLI) ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر (15) سنة، ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويؤخذ متوسط المكونات، وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ (33 %) ويقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة، حيث يمثل الواحد المستوى الأدنى وتمثل المائة المستوى الأعلى، وبخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى و المساوي إلى مئة قد أعطى إلى عمر (77 سنة) والحد الأدنى المساوي إلى واحد أعطي إلى عمر (28 سنة)، وضمن هذه الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من واحد إلى مئة .[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص 107.

[2] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 24.

أما معدلات القراءة و الكتابة فتقاس بالنسبة المئوية من واحد إلى مئة، وحالما يتم ترتيب موقع البلد بالنسبة إلى توقع الحياة ووفيات الأطفال والقراءة والكتابة على مقياس يتراوح بين واحد ومائة فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه من خلال المكونات الثلاثة مع إعطاء وزن متساوي لكل منهم .[1]

V – مؤشر التنمية البشرية : يعد مؤشر التنمية البشرية من أحدث المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية والمعروف بالرقم القياسي للتنمية البشرية (Human Development Index)و اختصاره (HDI) .

يستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة، وتقاس بتوقيع الحياة عند الولادة، والمعرفة، وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (ويمثل ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة، ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجع بمعدل القوة الشرائية ((Purchasing Power Party (ppp) لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة،وباستخدام هذه المكونات الثلاثة للتنمية و استخدام معادلة معقدة البيانات العائدة لنحو (175) من البلدان المختلفة فإن المقياس (HDI)يعمل على ترتيب كل البلدان إلى ثلاث مجموعات : – التنمية البشرية المتدنية (0.0–0.50)؛

– والتنمية البشرية المتوسطة (0.50 – 0.79) ؛

– والتنمية البشرية المرتفعة (0.80 – 1.0) .[2]

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[2] المرجع نفسه ، ص 26.

المبحث الثاني : الأطروحات النظرية في التنمية الاقتصادية .

إن الأهمية القصوى التي تميزت بها التنمية الاقتصادية، أفرزت جدلا فكريا كبيرا بين مدارس الفكر الاقتصادي، والمفكرين والباحثين في مختلف مجالات العلوم الأخرى المتقاطعة مع العلوم الاقتصادية، والمتكاملة معها، ولعل الحاجة الماسة للتنمية الاقتصادية هي السبب الرئيسي للبحوث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية، من خلال محاولة إيجاد النموذج الأمثل الذي يستطيع استخدام مقدرات الدولة بالشكل الأمثل والأنجع من أجل إحداث زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي للدولة ومن ثم الحفاظ عليه وعلى استمراريته .

لقد ارتأينا أن يكون هذا الجزء من أطروحتنا، جزءا مخصصا لتفصيل الأطروحات النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من خلال تقسيمه إلى ثلاث أجزاء أساسية هي كالتالي :

- **الجزء الأول** : والذي نتطرق فيه لنظريات النمو الاقتصادي عبر مدارس الفكر الاقتصادي باعتبار أن بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أن النمو الاقتصادي هونفسه التنمية الاقتصادية، والبعضالآخر يرون أن النمو الاقتصادي هوناتج التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي .
- **الجزء الثاني:** وقد خصصناه للكلام على نظريات التنمية الاقتصادية الشهيرة ومحاولة استنتاجأفضلها .
- **الجزء الثالث** : جاء لإبراز الأطروحات الفكرية الحديثة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : نظريات النمو عبر مدارس الفكر الاقتصادي .

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الموضوعات التي تطرق لها المفكرون الاقتصاديون القدامى، فقد ظهر مفهوم النمو ونوقشت خصائصه ومسبباته مع بدايات مناقشة مفهوم الاقتصاد في حد ذاته، حيث سعى المفكرون الاقتصاديون إلى توضيح وفهم الآليات التي تحقق التطور والرقي للأمم من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ومع تقدم الزمن وتشابك مظاهر الحياة المادية، سعت كل مدرسة إلى شرح النمو الاقتصادي بما لايتنافى مع أسسها الفكرية والنظرية، ما أفرز جدلا فكريا بين هذه المدارس.

وفيما يلي سنحاول شرح أهم الأطروحات حسب التسلسل الزمني والمنهجي لها :

أولا : نظرية النمو في المدرسة الكلاسيكية .

تعد المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، احدى أهم المدارس الفكرية باعتبارها المدرسة الأولى التي اتخذت منهجا علميا ونموذجا دقيقا في تفسير الظواهر العلمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل ،وتتلخص أهم إسهامات الفكرية التنموية فيمايلي :

I – نظرة ادم سميث في النمو الاقتصادي : إن مؤلف أدم سميث المعنون بـ " دراسة في طبيعة و أسباب ثراء الأمم " هو تعبير عن الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية إذ أنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، وتحليله انطلاقا من فكرة مركزية وجدت لأول مرة في المؤلف المذكور وتتلخص في أن النظام الاقتصادي متذبذب وأن القرارات الفردية تتخذ طبقا لمعطيات السوق وتتوافق بالتقارب التدريجي، فإذا كان شخص يخضع في اتخاذ قراره

إلى مصالحه الشخصية فإنه يساهم دون علمه في تحقيق (إنجاز) حل فيما يتعلق بصنف وكمية السلع التي من المناسب إنتاجها، وكأن هناك " يدا خفية " توجه قراراته الفردية .[1]

كما ترى الدكتورة عبلة عبد الحميد بخاري [2] في دراستها حول التنمية والتخطيط الاقتصادي أن ادم سميث ساهم مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير " ثروة الأمم " "(welth of nations)" و الذي نشر عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات، حيث يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول أنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا (self sutaining)، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد من الإنتاج، ومزيد من الأرباح ..... وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حيث يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح ونقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الأمر بحالة ركود (stationary state) (حلقة دائرية انكماشية) .

---

[1] رابح حمدي باشا: **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية** ،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 08.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، أستاذ مشارك قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و الإدارة جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية.

II – نظرة ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي : دخل ريكاردو علم الاقتصاد وهو يبحث عن الحلول للمشاكل المطروحة في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية، وارتفاع أسعار الذهب، والتي كانت تعاني منها إنجلترا، لقد درس ريكاردو المشاكل التي أهملها أدم سميث وخصوصا مشاكل القيمة والنقد والتجارة الخارجية، ووجه موضوع الدراسة بشكل خاص إلى دراسة توزيع الدخول .[1]

ويعتبر توزيع الدخل العام الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند (Ricardo)، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون و العمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور،وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور(أجر الكفاف)، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الريع(أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين) لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة. [2]

III – نظرة روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي : إن أفكار وأطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس

---

[1] بن حمودة سكينة: **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر،2006 ،ص ص 94،95.

[2] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 58 59.

الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون (say) الذي يقول بأن العرض يخلق الطلب، ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك مايضمن ذلك وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي .[1]

لقد تطرق مالتوس للنمو من خلال نظريته المتعلقة بالسكان، حيث يرى مالتوس أن هناك نمو غير متوافق بين المقدرات الاقتصادية (نمو الموارد الاقتصادية) ونمو السكان، حيث لاحظ أن نمو السكان يأخذ شكل متتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32، 64) أي أن عدد السكان يتضاعف كل (25 سنة)، أما نمو الموارد الاقتصادية المنتجة للغذاء فتتزايد بوتيرة أقل و تأخذ شكل متتالية حسابية فقط (1، 2، 3، 4، .....)، والنتيجة الحتمية لهذه الظاهرة هي زيادة ضخمة مقارنة بالخيرات ما يفرض على الشعوب خطر المجاعة والأمراض والحروب ويحدد مالتوس بعض الحلول التي قد تؤجل النهاية المؤلمة البشرية وهي :

- تحديد النسل ضرورة لابد منها، وهي منافية للأخلاق والدين إذا تم هذا التحديد بعد الزواج لذلك من العفة والامتناع عن الزواج أو تأخيره أو إلغاؤه نهائيا ؛
- العفة قبل الزواج من قبل الرجال كما هو الحال من قبل النساء ؛

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص ص 59 60.

- مطالبة الطبقة الفقيرة بعدم الزواج أو تأخيره على الأقل ومطالبة الطبقة الغنية بعدم الإحسان إلى الطبقة الفقيرة لأنه يشجعها على الزواج .

IV – نظرة ماركس للنمو الاقتصادي : يؤكد ماركس أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الجماعي .

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح .[1]

مما سبق يمكنا ان نلخص نظرة العلماء الكلاسيك للنمو الاقتصادي في مايلي :

- النمو الاقتصادي يتحقق عندما يحدث تغير في أحد عوامل الإنتاج أو جميعها المتمثلة في العمل ورأس المال و الموارد الطبيعية و التكنولوجيا (مكونات دالة الإنتاج) ؛
- النمو الاقتصادي متغير تابع لتراكم رأس المال، وتراكم رأس المال تربطه علاقة عكسية بالنمو السكاني ماينتج عنه علاقة متعدية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي .

وخلاصة القول هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص 99.

ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة .[1]

ثانيا : نظرية النمو في المدرسة النيوكلاسيكية .

إن النظرية النيوكلاسيكية توضح لنا الكيفية التي من خلال البحث عن المنفعة (الفائدة) الفردية يمكننا الوصول لإنجاز المنفعة (الفائدة) الجماعية، من خلال حرية تشغيل السوق، فإن البحث المتواصل لسد الفائدة الشخصية يسمح بسد حاجيات الجميع، فالتشغيل الحر للأسواق في النظام الاقتصادي يسمح بالوصول إلى النجاعة القصوى، حيث يصبح السعر هو المؤشر لندرة المواد بالنسبة لما يفضله ويطلبه المتعاملون، لهذا يعتبر السعر كإشارة توزيع وتخصيص الموارد، إن تأثير هذه الإشارة على الاقتصاد يسمح له بأن يكون وسيلة موازنة .[2]

إن النظرية النيوكلاسيكية انطلقت من حيث توقف سلفها مع رفض بعض الفرضيات التي أنطلق منها سلفها، فالنيوكلاسيك أقروا أن تراكم رأس المال سبب رئيسي في إحداث النمو الاقتصادي، إلا أنهم رفضوا زيادة العمل كعامل أساسي في إحداث تراكم رأس المال وافترضوا إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، أي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك حاجة ماسة لزيادة العمل .

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ،ص 64.

[2] شوام بوشامة : **مدخل في الاقتصاد العام ،الجزء الاول**، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر 2000 ، ص ص 76 77.

ويتعلق النمو الاقتصادي حسب المدرسة النيوكلاسيكية بثلاث أفكار محورية هي :[1]

1 – في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل، و المحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند (Harrod)، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج (k/y) أو معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال (v/k)، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال .

2 – إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان .

3 – عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين (k/l) و (v/k) بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة .

إن الحديث عن النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية لا يكتمل إلا بالتطرق لنظرية شومبيتر[2] الذي يرى أن التنمية الاقتصادية هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق

---

[1] شوام بوشامة : مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] شومبيتر هو أحد أبرز من كتبوا في التنمية الاقتصادية من المدرسة النيوكلاسيكية، صاحب كتاب (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام 1911).

الدائري، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، و أن التنمية تحدث في شكل قفزات دون انسجام أي فترات رواج وازدهار يتبعها مباشرة فترات ركود .

ثالثا : نظرية النمو في المدرسة الكينزية .

لقد شكل التحليل الكينزي ظهور قطيعة مع مرحلة سيطرت خلالها الأفكار الليبرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للأمة بحيث تستخدم وفقا لأكثر مثولية ممكنة، وأن التنمية هي تغيرات تتم فجأة حيثما تسمح الهياكل بأكبر قدر من المبادرة، وهذه المبادرة الفردية التي لا تتعارض عند "كينز" [1] مع الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة لتحقيق الاستخدام الكامل، من خلال التركيز على الاستثمار فتنتعش المؤسسات ويتحقق الازدهار الاقتصادي .[2]

ا – النظرية الكينزية للنمو : جاءت النظرية الكينزية للنمو كحل لأزمة الكساد العظيم 1929– 1933 التي تميزت بتراجع الطلب الفعال رغم انخفاض الأسعار، وتراجع الاستثمارات رغم انخفاض أسعار الفائدة، ونقص السيولة وبقاء النقود السائلة حبيسة البيوت، ما نتج عنه ، هبوط الناتج الرأسمالي الصناعي في العالم الرأسمالي بين 1929– 1932 بمقدار (35 %) و انحدرت كمية البضائع المصنعة في التجارة الدولية بنسبة تزيد عن 40 % وبلغ عدد العاطلين عن العمل في أدنى نقاط الأزمة إلى 30 مليون شخص في الدول الرأسمالية الرئيسية الأربع آنذاك .[3]

لقد اقترح كينز حلا لهذه الأزمة مفاده تحريك الطلب الاستهلاكي و الاستثماري معا وذلك عن طريق زيادة الدخل في حالة الطلب الاستهلاكي وتخفيض سعر الفائدة في حالة الطلب الاستثماري،

---

[1] هو جون مينرد كينز (1883) تلميذ ألفريد مارشال، خريج جامعة كمبردج، صاحب كتاب (النظرية العامة في التشعيل و الفائدة و النقود) سنة 1936.

[2] رابح حمدي باشا: مرجع سبق ذكره ص 14.

[3] علاش أحمد: **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة ،الجزائر، 2010، ص 38.

إلا أن خصائص هذه الأزمة وقفت دون تحقيق ذلك كون أن الكساد العظيم أفرز معدلات بطالة عالية جراء تسريح العمال ما نتج عنه استحالة رفع الطلب الاستهلاكي، وكذا دخول الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة ومن ثم انعدام الكفاية الحدية لرأس المال، مانتج عنه استحالة رفع الطلب الاستثماري .

وفي ظل هذه المشاكل المعقدة وهذه الحالة الغير عادية اقترح كينز حلا يمس أركان النظرية الاقتصادية ، وأبجديات الاقتصاد الوطني من خلال مايلي :[1]

- تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي؛
- فالإنفاق الحوكمي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين) ؛
- كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، والطلب الاستثماري العام) ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد .

II – نموذج هارود – دومار : يعتبر نموذج (Harrod–Domar) توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينيزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذا البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح (Harrod) السؤال التالي : إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي

[1] سايح بوزيد: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2012–2013، ص 37.

يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن ؟،وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد ؟

ومن جهة أخرى بحث دومار (Domar) الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل ؟ [1]

ويتلخص نموذج هارود دوما حسابيا في مايلي :[2] أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة، الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني

$$\text{م خ} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ن}}$$

- م خ = معامل الادخار .
- خ = التغير في الادخار الوطني .
- ن = التغير في الدخل الوطني .

والتي تعرف بمعامل الادخار والتي يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى معامل رأس المال / الإنتاج

$$\text{م ر} = \frac{\Delta \text{ر}}{\Delta \text{ن}}$$

- ر = التغير في رأس المال .

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص 74.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص ص 141 142.

- ن = التغير في الناتج الوطني .

ومنه يصبح معدل نمو الدخل الوطني هو : $\frac{\text{م خ}}{\text{م ل}}$

و للحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يمكن طرح معدل النمو السكاني (م) من معدل نمو الدخل القومي، وتصبح صياغة نموذج هارود – دومار على النحو التالي :

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ( ) هي :

$$= \frac{\text{م خ}}{\text{م ل}} -$$

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية .

إن مفهوم التنمية الاقتصادية كما تم التطرق له سابقا، يتعدى وظائفه الاقتصادية ليمس كل جوانب الحياة اليومية للبشر من علاقات وممارسات للحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية .. إلخ.

فالتنمية الاقتصادية لاتستطيع تحقيق أهدافها المنوطة بها إلا إذا انطلقت من فكر صحيح، تتبعه نظرية محكمة القواعد ، تستعمل الأساليب العلمية في تحليلها واستنتاجاتها،وفي مقامنا هذا، وبعد تطرقنا لأشهر نظريات النمو الاقتصادي التي سعت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في فترة زمنية معينة، سنحاول في هذا الجزء من أطروحتنا التطرق لأهم النظريات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق ظروف التطور الاقتصادي .

أولا : نظرية الدفعة القوية لـ (رودان) .

ينطلق (Rodan) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي،على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه المشروعات الضخمة غير قابلة للتجزئة ومن شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام بمشروعات صناعية ماكانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات، وإضافة إلى ذلك يتعين أيضا توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، الأمر إلي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج، ويقترح (Rodan) أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها بعضا ويكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و استيراد السلع الإنتاجية .[1]

كما يرى (رودان) أن اقتصادات الدول المتخلفة تعاني من ضيق الأسواق، ولذا يجب كسر حلقة الفقر من خلال توسيع الأسواق بشكل كبير، باستخدام القفزة القوية، أي أن لاتكون التنمية الاقتصادية في شكل خطوات صغيرة متتابعة، لأن الاقتصاد جاف ويستطيع إستقبال أي استثمار

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 88 89.

الشيء الذي يفتح الباب أمام الوفورات الأجنبية من رأس المال إلى التكنولوجيا وحتي اليد العاملة أن تساهم في هذا الشكل من التنمية .

ثانيا : نظرية النمو المتوازن لـ (نيركس).

يعتبر "نيركس" أحد المفكرين الاقتصاديين الذين تبنوا نظرية الدفعة القوية، وتأثروا بها،وانطلقوا منها لطرح نظرية النمو المتوازن ،حيث يرى " نيركس" أن التنمية الاقتصادية تتطلب إحداث توازن العرض والطلب من خلال تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي .

ويرى " نيركس" أن تطوير العرض، يطور القطاعات الصناعية المرتبطة ببعضها البعض في نفس الوقت ماينتج عنه زيادة عرض السلع والخدمات، أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزيد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان .

إن إحداث التنمية المتوازنة حسب نظرية النمو المتوازن تستلزم حجما كبيرا من الاستثمارات التي توفر تكاملا بين الصناعات وتقسيم أفضل للعمل، وتكلفة أقل للبنية التحتية، ماينتج عنه نمو متوازن بين جميع القطاعات، ولايقصد هنا أن تكون معدلات نمو كل القطاعات متساوية، بل كل قطاع ينمو دون التوقف بمعدل خاص به يتكامل مع بقية القطاعات .

ثالثا : نظرية النمو غير المتوازن لـ (ألبرت هيرشمان) .

يرى " ألبرت هيرشمان " أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارت ... إلخ، و أكد هيرشمان بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس

في الموارد ذاتها فحسب بقدر ماهو في العرض من متخذي قرارات الاستثمارات ولذلك دعا إلى تبني نظرية النمو الغير المتوازن، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية، وترى النظرية أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، حيث تبدأ المشروعات الجديدة فأنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا .[1]

رابعا : نظرية أقطاب النمو .

إن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية : محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتحد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها غالبا مايكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل و الخدمات ومراكز تجارية و إدارية، والجديرة بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عدية أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي و الخارجي .

وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة ففي الأولى فإن عملية النمو تحدث في المحاور الرئيسية : (مثل المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين وحول البحيرات الأمريكية الكبرى) . أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو و

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 96.

لكنها لا تلعب إلا دورا جزئيا بسيطا في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم النقاط المذكورة و في البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز لتغيير الهيكل، حيث أنها مجال للتعامل النقدي ويكثر فيها العمل المأجور و هي عبارة عن مركز لعدم التوازن .[1]

إضافة إلى ذلك ففي البلدان المتخلفة يحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة لارتفاع الاستهلاك للسلع المنشورة أو للاستثمارات في الخارج، أما في البلدان المتطورة فإن هروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة .

خامسا : نظريات التغير الهيكلي و أنماط التنمية :

تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصادات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصادأكثر حداثة وتحضرا وتنوعا ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد و القياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما نموذج أرثر لويس الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل، ونموذج هوليس تشينري للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية .

وفي مايلي أهم النماذج هذه النظرية :

I – نموذج لويس في التنمية (حالة التنمية في ظل عرض غير محدود من العمالة) :الفرضية هنا هي وجود اقتصاد تسوده حالة الازدواجية الاقتصادية، حيث يوجد فيه قطاعان : الأول ريفي

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 100 101.

عند مستوى الكفاف ومكتظ بالسكان، بحيث أن مستوى إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأن الأجور العمل في هذا القطاع أعلى من أجور العمل في القطاع الزراعي بنسبة معينة، ثابتة فالعمالة تنتقل من الريف إلى القطاع الصناعي في المدن لارتفاع الأجور في الصناعة، وتؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يتم إعادة استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل وهكذا يستمر انتقال العمالة من الريف إلى المدينة ويتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية والتغير الهيكلي في الاقتصاد .

إن الحافز للاستثمار في الصناعة هنا يأتي من خلال الأرباح والتي يتزايد لأن منافع زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي تحدث إلى رأس المال لأن الأجر الحقيقي يفترض أن يكون ثابتا وبالتالي فإن منافع زيادة الإنتاجية تذهب إلى رأس المال فقط وليس إلى العمل وتستمر عليه، امتصاص العمالة الفائضة في الزراعة نحو القطاع الصناعي .[1]

II – نموذج التغير الهيكلي وأنماط التنمية : إن تحليل أنماط التنمية والتغيرات الهيكلية التي تصاحبها يهدف إلى التركيز على العمليات المتعاقبة والتي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي و الصناعي و المؤسسي الاقتصاد المتخلف خلال الزمن وذلك للسماح للصناعات الجديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي وتجدر الإشارة هنا إلى أن الادخارات و الاستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي، كما هو الحال في نظرية (LEWIS) ونظرية المراحل، بل هناك حاجة إلى تغيرات مترابطة في هيكل الاقتصاد من أجل التحول من نظام اقتصادي إلى نظام حديث .

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ، ص ص 102 105.

وتتضمن التغيرات الهيكلية عمليا جميع دوال الاقتصاد وهيكل طلب المستهلك والتجارة الدولية واستخدام الموارد بالإضافة إلى التغيرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية،مثل التحضر والنمو وتوزيع السكان ويؤكد مؤيدو النظرية الهيكلية على تأثير القيود المحلية والدولية على التنمية .

فالقيود الداخلية تتضمن القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية وحجم السكان وكذلك القيود المؤسسية التي تشمل سياسات وأهداف الحكومة، حيت تتضمن القيود الدولية إمكانية الوصول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن الاختلافات بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديهم تعزى وبدرجة كبيرة إلى هدف القيود الداخلية والخارجية .[1]

سادسا : نظرية مراحل النمو (لروستو) .

يرى البروفيسور " والت وينمان روستو " .[2] أن النمو الاقتصادي في أي دولة ما، يعتبر تحصيل حاصل عبر الزمن، وذلك بعد الدراسة التاريخية التي قام بها متتبعا لمراحل نمو الدول المتقدمة، حيث لاحظ " روستو " أن الدول الكبيرة المتقدمة مرت بمراحل معينة متسلسلة زمنيا ومنتظمة أدت في الأخير إلى النمو المشهود في يومنا هذا، ولعل هذه المراحل مايلي ذكره :[3]

ا – المرحلة الأولى : المجتمع التقليدي :تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الطرق البدائية في الإنتاج ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق إذ تلعب العائلة دورا بارزا في التنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى هيمنة النظام

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره ص ص 107 108.

[2] والت وينمان روستو، مؤرخ واقتصادي أمريكي، صاحب كتاب " مراحل النمو الاقتصادي : البيان غير الشيوعي " الصادر سنة 1960.

[3] سايح بوزيد: مرجع سبق ذكره، ص 05.

الإقطاعي وذلك بحكم تركيز ملكية الأراضي الزراعية بعدد محدود من كبار الملاك و بالتالي غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، ويعتبر الوعي بالفنون الإنتاجية محدودا وطبيعة الأسواق غير متسعة ويغلب على الاقتصاد الوطني الطابع الزراعي .

II – المرحلة الثانية : مرحلة التهيؤ للانطلاق : تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية يتم من خلالها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد وخاصة في مجال التعليم والتدريب واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض زيادة الإنتاجية وتوفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين للإنتاج من أجل السوق وتوفير الطرق لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية وتسويقها في المناطق الحضرية، مما ينعكس على دخول المزارعين بالزيادة، ومن ثم زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدلا من استيرادها، فتبدأ عملية خلق التشابك بين القطاع الزراعي وكل من القطاع الصناعي والخدمي، أما تحليل الانطلاق فحسب " روستو " يكمن في رفع نسبة الاستثمار بحيث تصبح زيادة الإنتاج أكبر من نسبة زيادة السكان .

III – المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق :هذه المرحلة أهم المراحل المذكورة حيث تحتل الأساليب الفنية في الإنتاج محل الطرق والأساليب الإنتاجية القديمة، وتتسم هذه المرحلة : بزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية وتحديثها من خلال زيادة معدلات الاستثمارات السنوية إلى 15 –20 % من الناتج الوطني الإجمالي، وباستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية، ويتم زراعة أرض جديدة وتستغل موارد إنتاجية : جديدة فضلا عن التوسع في مجال الخدمات .

IV – المرحلة الرابعة :تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي واستخدام الفنون الحديثة، وغالبا ما يتحدد حجم الاستثمار بين (10% – 20%) من الدخل الوطني بحيث يمكن أن يحقق هذا الاستثمار جانبين أساسين : أولها زيادة في الناتج أكبر من الزيادات السكنية

المنتظرة، وكذلك يحقق قدرة على التحسين المستمر في فنوت الإنتاج، وتتسم هذه المرحلة أيضا بظهور صناعات قائدة لعملية : النمو الجديدة ويزداد دور السياسات الاقتصادية .

V – المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير : تتميز هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع استهلاكية وخدمية والتحول نحو تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية، وحتى تستطيع الدولة تحقيق ذلك لابد من :

- زيادة النزعة الوطنية وتحقيق مصالحها ؛
- توجيه الدخل لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية و العدالة،الاتجاه نحو توسيع الناتج الوطني .

VI – المرحلة السادسة : مرحلة الاستكمال :تعتبر مرحلة سادسة في تحليل روستو حيث تصبح التكنولوجيا مطبقة بشكل واسع فهي مرحلة غامضة لأنها لم تعط تفسيرات واضحة ودقيقة، لنمو التكنولوجيا التي يمكن استخدامها للوصول إلى الاكتمال الحقيقي، وتعتبر هذه المرحلة أمرا صعبا في التطليق الميداني وتبقى في شكلها النظري، إلا إن جوهر النظريات المراحل يتمثل في أن النمو الاقتصادي لابد وأن يسير في سلسلة معينة : ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح، وبما أن بعض بلدان العالم الثالث هي المرحلة الثالثة من مراحل النمو إلا أن اقتصادياتها مازالت تتسم بالازدواجية إي مازالت تملك خصائص المرحلة الأولى خاصة من حيث تخلف القطاع الزراعي وكذلك القطاع الخدمي، ومازالت هاته البلدان عاجزة عن تحقيق التقدم التقني أضف إلى ذلك أساسا معظم دول العالم الثالث لا تملك الفروض الأساسية لهذه النظرية، وبالتالي من الصعب تتبع مراحلها في المحاولات النهائية ولاتكفي وحدها لتفسير مراحل تطورها وتحقيق الأهداف المرغوبة خاصة في ظل عدم ملاءمة العوامل الخارجية .

المطلب الثالث : الأطروحات الفكرية الحديثة في التنمية الاقتصادية.

لقد شهد العالم سجالا فكريا كبيرا بين علماء التنمية والسبب في ذلك يعود إلى منطلقاتهم الفكرية،وكذا خصائص الاقتصاديات التي عالجوها، لكن مع منتصف السبعينات وبداية الثمانينيات بدأ يظهر انفتاح فكري في شتى المدارس وخرجت للواقع أفكار جديدة في بنائها وفي طرحها تعالج المشاكل الهيكلية والظرفية معا.

أولا : إفرازات فترة السبعينات .

إن فترة السبعينات أفرزت عدة أفكار وإجراءات، وشهدت الكثير من الاجتهادات كان أهمها :[1]

- تبني البنك الدولي سياسات إعادة توزيع مع النمو في أوائل تلك الفترة وتبني منظمة العمل الدولية ماعرف ب "إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان " ؛
- قامت منظمة العمل الدولية بتكوين مجموعة من الباحثين الأكفاء لدراسة الموضوع والتي أصدرت تقريرا هاما بعنوان " العمالة والنمو والحاجات الأساسية مشكلة عالمية واحدة " في عام 1975، وعرض هذا التقرير على مؤتمر عالمي اسمه " المؤتمر العالمي مثلث الأطراف عن العمالة و توزيع الدخل و التقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل " في عام 1976 و انتهى بإقرار بعد تعديلات ؛
- و أهم ما جاء جديدا في مفهوم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير هو ضرورة إعادة النظر في كل إستراتيجيات التنمية، وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي فيها، فليس يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين الطبقات و الفئات مع التركيز على تحسين نصيب من يمثلون

[1] سايح بوزيد: مرجع سبق ذكره ، ص ص 52 53.

40 %من أصحاب الدخول الدنيا بل لابد أولا من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة ولتوفير السلع و الخدمات المطلوبة ولابد أن يهتم القطاع الإنتاجي بالذات إنتاح سلع قليلة التكلفة تباع بسعر يتناسب مع ضعف دخول غالبية الأسر، فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (العالمية) وهذا يتضمن ضرورة انتشار الصناعات الصغيرة المتوسطة كشفة العمالة، وكان هذا إسهاما هاما في تغيير ماسمي بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وكذلك يساعد الأخذ بمفهوم الاحتياجات الأساسية إلى توسيع وتوحيد السوق القومية بدل ماشوهد من انقسام الاقتصاد إلى قطاع حديث وقطاع تقليدي، وقد اهتمت منظمة الصحة العالمية بقضية توفير الخدمات الأساسية بتكلفة منخفضة.

- وقد ظهرت عقب ذلك عدة كتب عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية ولكن تعرض هذا المدخل التنموي لانتقادات من جانب عدد من كتاب العالم الثالث وحكومات تلك الدول و أهم أوجه النقد الذي وجهت إليه أنه يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية، ويحرم الدول النامية من محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة .

ثانيا: المفاهيم التنموية الحديثة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين .

لقد شهدت فترة الثمانينيات وبداية التسعينات ظهور مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية،حولت الاهتمام منمكافحة الفقر الآني إلى محاولة ضمان استمرارية هذه المكافحة، وبطريقة جديدة في مفهومها وخصائصها، وكانت هذه المفاهيم مايلي : – مفهوم التنيمة البشرية ؛

- مفهوم التنمية المستقلة؛
- الإطار (أو المفهوم) الشامل للتنمية .

I – التنمية البشرية : برز الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية خلال العقدين الآخرينولعبت الأمم المتحدة دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدا البرنامج في إصدارها اعتبارا من 1990 ، ولقي هذا المفهوم اهتماما كبيرا من جانب المشتغلين بالعلوم الإجتماعية فيما عدا الاقتصاديين الذين كانوا آخر من اهتم بالموضوع .

وتعرف التنمية البشرية طبقا للتعريف الوارد في تقارير الأمم المتحدة بأنها : " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس "، ويوجد إجماع يكاد يكون تاما بين المهتمين بالتنمية البشرية بأن تلك الخيارات قد تكون بلا حدود، وإن تتغير عبر الزمن .

وللتنمية البشرية جانبان : بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية،وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ وفي أغراض الإنتاج و للنشاط في أمور الثقافة والمجتمع و السياسة من ناحية اخرى ، وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط.

II – التنمية المستقلة :لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها – أي التنمية المستقلة – تمثل اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير أفراده مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصليح المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، وبالتالي فإن مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، مع اهتمام خاص بالقرارات المستقبلية المتعلقة بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي ، فضلا عن أهمية المشاركة الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات،مع الحفاظ على المبادرة الفردية ولكن دون أن تكون بها تأثيرات سلبية على مجمل العملية التنموية.

ويقترح بعض الاقتصاديين تعريف التنمية المستقلة " بأنها تلك العملية التي تتضمن تحليلا ديناميكيا يتناول تغيير كافة حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية على أن يجرى التقويم وفق الإنجاز النسبي لكل حالة ضمن أبعاد التحول الضرورية وبما يكفل تعظيم القدرات للبلد بشكل منفرد أو ضمن التكامل الإقليمي أوالقومي وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية ".

لا يصح الفهم أن التنمية المستقلة تعني الانعزال عن العالم الخارجي، بل يفترض عزل التأثيرات الخارجية السلبية على الإنتاج و الاستهلاك المحليين، وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للدولة النامية تغييرا جذريا، مع مراعاة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الضرورية الأكثر إلحاحا للأفراد، والتأكيد على أن يكون إنتاجها محليا بقدر الإمكان .

III – التنمية الشاملة : في عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها " الإطار الشامل للتنمية " وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا الإطار (أو المفهوم) الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة في إطار كلي يتكامل في الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري .

وينبع هذا الإطار (المفهوم) الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك الدولي للتنمية باعتبارها عملية " تحويل للمجتمع وللتنمية البشرية جانبان : بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، وفي أغراض الإنتاج، وللنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسة، وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط

تمثل اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير أفراده مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصليح المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات و تأهيل الكوادر البشرية اللازمة.

المبحث الثالث : استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية.

تسطر الحكومات أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية تسعى من خلالها إلى تطوير الوضع السائد وإحداث تغيير إيجابي وفق خطة مسبقة تراعي خصوصية الدولة ومواردها المادية وتوجهاتها الإيديولوجية، وهذا من خلال توفير الأدوات المناسبة للهدف والفترة المستهدفة .

والتخطيط غالبا ما يكون في شكل إستراتيجية محددة المعالم واضحة الحيثيات، تستوجب تحديد الآليات أو الأدوات المستخدمة في تحقيق الهدف تحديدا دقيقا ومناسبا للهدف المنشود.

ففي المجال الاقتصادي تسعى كل الحكومات إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الأربع من خلال تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية، تأخذ شكل خطة مستقبلية تراعي خصوصية الدولة وأقاليمها و إمكانياتها المادية والمالية،تنفذ هذه الخطة باستخدام مجموعة من الأدوات جزءا معينا،وباجتماعها تحقق الهدف المنشود .

المطلب الأول : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية .

إنتقل مصطلح الإستراتيجية إلى علم الاقتصاد من العلوم العسكرية، حيث تعني كلمة إستراتيجية في الحروب مناورة الوحدات العسكرية ووصولها إلى مكان ما قبل وصول العدو إليه، إلا أن الكتاب والمفكرين الاقتصاديين أعطوا المصطلح صبغة اقتصادية من خلال تعريفها على أنها مجموعة من السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول .

في هذا الجزء من أطروحتنا سنحاول إلقاء الضوء على الإستراتيجيات التنموية المعروفة وكيفية الاستفادة منها من خلال النقاط التالية.

أولا : ماهية التخطيط الاقتصادي .

يواجه التخطيط في معناه الاصطلاحي اختلافا كبيرا حيث تعددت تعاريفه وتنوعت ويعزي ذلك إلى تطوره السريع منذ نشأته الأولى في العشرينات من القرن الماضي، هذا التطور رافقه تغير في أسس بنائه وأساليبه وتقنياته حيث يستجيب لواقع البلدان وظرفها .[1]

ا – تعريف التخطيط الاقتصادي :يقول المفكر اليوناني أرسطو " أن الإنسان كان مخطط " فالإنسان يلجأ إلى التخطيط باعتباره أسلوب في التفكير والتدبير وتنظيم التصرفات والتوفيق بين

[1] وليد عبد مولاه : **التخطيط الإستراتيجي للتنمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 114، يونيو حزيران 2012، الكويت،2012، ص 2.

الموارد والاحتياجات، فهو يحتاج إليه في الإدراك المسبق للأهداف التي يرغب، وفي الغاية من الجهود التي يبذل، وعند اختياره للوسائل الملائمة لتحقيق ذلك .[1]

كما يعرف تخطيط التنمية على أنه : " ما هو إلا استعمال وإعمال وسيلة التخطيط كأداة أساسية لتحقيق وإدارة تنمية اقتصادية شاملة، لا تقتصر على الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التراكم الرأسمالي، بل تتعداه إلى أهداف أخرى يسعى المجتمع لتحقيقها مثل تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، محاربة الفقر والحاجة بكل صورها، تأمين إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، التخلص من التبعية، دعم الاستقلال الاقتصادي، الإصلاح المؤسسي بما في ذلك إصلاح الإدارة، حماية البيئة والموارد الطبيعية، وأخيرا ضمان المشاركة الشعبية الواسعة في برامج التنمية ".[2]

من خلال ماسبق يظهر لنا التخطيط الاقتصادي على أنه " مجموع الجهود الواعية والأساليب العلمية الدقيقة والسياسات المختارة بدقة التي تستخدمها السلطات العليا في الدولة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، بأقل تكلفة ممكنة وفي أقل وقت ممكن ".

II- مبادئ التخطيط الاقتصادي:إن اتخاذ التخطيط الاقتصادي كأحد أهم أسس بعض الأنظمة الاقتصادية جعله يتميز بعديد الميزات، ويقوم على مجموعة من المبادئ والتي وصل إليها الفكر الاقتصادي من خلال الإطلاع على تجارب هذه الدول المنتهجة لهذا النهج الاقتصادي، وفي مايلي أهم المبادئ التي يقوم عليها التخطيط الاقتصادي .[3]

---

[1] رابح حمدي باشا: مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] فرحي محمد: **تخطيط التنمية الإقتصادية من منظور إسلامي حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط الإقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 2004، ص 128.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الواد: مرجع سبق ذكره، ص ص237 238 .

1 – الواقعية : إذ لا بد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع و الحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وأن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة .

2 – الشمولية : يجب أن تشمل الخطة أغلب المتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تجديد الإنتاج، وأن تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية، مادية كانت أم بشرية، لأن الاقتصاد القومي ككل مترابط عضويا بحيث لا يمكن تخطيط جزء منه و إهمال الجزء الأخر .

3 – التكامل والاتساق : يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويا وأن تشكل في مجموعها كلا متكاملا ومتناسقا، وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها .

4 – المرونة : نظرا للتطور السريع في العلوم و التكنولوجيا، يجب ألا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمع، إذ لابد أن تتصف الخطة بالمرونة وأن تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر .

5 – الإلزام و الديمقراطية :لابد من توفير مركز جهاز تخطيطي لاتخاذ القرارات و أن يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص و التعاوني إن وجد، ومن ناحية أخرى فلا بد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية ومنظماتها في صياغة الخطة و القرارات التخطيطية المتعلقة بها .

6 – المركزية واللامركزية : يعني المبدأ توزيع العمل على أساس مركزية قرارات التخطيط و المتابعة وتقييم الأداء، ولا مركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة .

7 – توفير الكوادر التخطيطية : لا بد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولا لضمان نجاح العملية التخطيطية، حيث أن درجة المركزية في القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة وكفاءتها وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط .

8 – الاستمرارية : تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمبدأ ما يسمى بالخطط المتحركة، بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة، مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد المخططين على مواجهة الظروف الجديدة، ويضمن استمرار العملية التخطيطية .

III – مستلزمات التخطيط التنموي الناجح : يعتبر التخطيط الاقتصادي وسيلة لإنجاح التصور التنموي في الدول الاشتراكية والرأسمالية على حد سوى، باعتباره يسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة وأقل وقت، وهذا هو المطلوب من كل عملية تنموية، الشيء الذي يطرح سؤال جوهري مفاده : ماهي الإجراءات الواجب اتخاذها وماهي النقاط الواجب تفادبها من أجل إنجاح الخطة التنموية ؟ .

فتوفير هذه المستلزمات يعطي للخطة التنموية فعالية كبيرة ما يفضي إلى تحقيق الأهداف الموجودة وذلك من خلال مجموعة من النقاط الواجب تفاديها من أجل توفير البيئة المناسبة لنجاح أي خطة تنموية لعل أهمها :[1]

---

[1] هشام محمد الأقداحي: **المعالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 218 219.

– يجب استبعاد البرامج التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وحده إذ أنه ليس من الملائم ان يتمثل هدف البرنامج في زيادة ثروة المجتمع فالثروة وحدها لن تخلق التكنولوجيا، والثروة بلا معرفة تكنولوجية تعتبر ملكية مزيفة ولذلك فإن الدول التي ليست لديها تكنولوجيا تبدأ منها لايمكن أن تصل إلى شيء؛

– لا يجب أن يشتمل برنامج التنمية على خطط لزيادة النفقات في نطاق الزراعة أكثر مما يتطلبه إنتاج الغذاء اللازم لأن معظم البرامج الزراعية الكبرى تأتي بعائد بسيط أو قد لا يكون لها عائد؛

– يجب أن يتحاشى التخطيط في مراحله الأولى تخصيص موارده لتحسين التجارة؛

– لا يجب أن يبدأ المجتمع ببرنامج ضخم (برنامج الدفعة الكبرى)، تحريك جميع جوانب التنمية دفعة واحدة، ويرجع ذلك إلى أن الموارد المالية تكون محدودة وغير قادرة على مواجهة هذا النوع من البرامج ؛

– يجب أن يتحاشى المخططون تخصيص موارد مالية متزايدة لتكنولوجيا الخدمات، فعلى الرغم من أنه هناك مطالب مباشرة للجماهير في هذا المجال و إقبال واضح على مزايا هذه التكنولوجيا فإنها لا يمكن أن تدعم إلا بتدعيم أكبر لتكنولوجيا الإنتاج، فلكي تدعم الخدمات يجب أن يوجد التدعيم المسبق للإنتاج و المقصود بتكنولوجيا الخدمات التعليم العام والطب و العلاج ؛

– لا ينبغي أن تكون هناك محاولة لتعزيز التنمية عن طريق إدخال أساليب فنية جديدة في الإنتاج وحسب أن التكنولوجيا تحتاج في هذا الصدد إلى إدخال نماذج لعادات جديدة ضرورية لاستخدام هذه الوسائل الغنية الجديدة والتوافق معها .

إن هذه النقاط سالفة الذكر جاءت في سياق تفادي مثبطات البرامج التنموية حيث يرى هشام محمد الأقداحي أنه و لابد من تفاديها من أجل رفع فعالية الخطط الإنمائية، إلا أنه يمكن تسجيل بعض الملاحظات أو المأخذ على هذه النقاط باعتبار أن الباحث وقع في بعض التناقض، ولعل أهم هذه الملاحظات ما سيأتي ذكره :

- إن إحداث التنمية الاقتصادية في أي قطر من الأقطار يرتكز أساسا على ميزة تنافسية قوية قد لا تكون للتكنولوجيا دخلا فيها، والأمثلة على ذلك كثيرة فهناك اقتصادات زراعية بامتياز مثل كندا، فالزراعة دائما هي من يقود معدلات النمو في البلاد دون التكنولوجيا وقد حققت الكثير من هذه الدول رقي كبير دون البدء من التكنولوجيا ؛
- تسعى جل دول العالم إلى اكتساب الميزة التنافسية في منتج ما، ثم تحقيق اقتصاديات الحجم، ومن ثم التوجه للأسواق العالمية فإذا كان لزاما على الدولة عدم الإنفاق على الزراعة إلّا في حدود ما يضمن الاكتفاء الذاتي، فستضيع فرصا كثيرة من شأنها أن ترفع معدلات نموها وأن تحقق لها دخلا معتبرا بالعملة الأجنبية، والمثال على ذلك واضح وجلي، فالمملكة المغربية حققت اقتصاديات الحجم في بعض المحاصيل الزراعية ما أعطاها فرصة جيدة للولوج إلى الأسواق الأوروبية وتحقيق دخل جديد ؛
- تعتبر نظرية الدفعة القوية أو السقي بالمضخة، إحدى أهم وأقوى النظريات التنموية الحديثة،باعتبار أن الاقتصادات النامية تحتاج في بادئ الأمر إلى شحنة قوية من التمويل وضخامة معتبرة من البرامج، وهذا لأن هذا الاقتصاد يفتقر لمقومات تحقيق النمو وعلى السنوات اللاحقة من البرنامج التنموي امتصاص الفوائض المولودة عن هذا الضخ الكبير .

إن هذه النقاط لاتعني خطأ طرح السيد هشام محمد الاقداحي، ولكن توضح أن هناك استثناءات في كل قاعدة، وأن الاقتصاد علم يؤمن بالنسبية ولا يأخذ الأمور على مجملها .

ثانيا : أهم الإستراتيجيات التنموية الحديثة .

لقد اتخذالاهتمام بالتنمية الاقتصادية اتجاهات عديدة من طرف دول العالم،وهذا راجع إلى إمكاناتهم ومقوماتهم التي تختلف من دولة لأخرى، و من إقليم لآخر، ومن منهج سياسي و اقتصادي واجتماعيلآخر فهناك من اتخذ الزراعة رافد للتنمية الاقتصادية، وهناك من أقر الصناعة كمذهب تنموي،وآخرون ذهبوا للتجارة كحل أساسي ووحيد لتنمية الاقتصادية، وفي مايلي عرض لأهم الإستراتيجيات .

I – الإستراتيجية الفلاحية: تحتل الفلاحة مكانة مهمة في أجندات الحكومات التنموية،حيث تعتبر رافد تنموي مهم يعول عليه في بناء الاقتصادات الوطنية، وضمان الاستقلال الاقتصادي و الاستقرار الغذائي، وبالملاحظة عبر الزمن أمكن التعرف على عدة تجارب دولية رائدة في مجال التنمية الاقتصادية القائمة على الفلاحة .

فالملاحظ أن الإمكانات الطبيعية موزعة بشكل غير متساوي بين أقاليم وأقطار العالم،ابتداء بطبيعة التربة وصولا إلى وفرة المياه والمناخ المناسب لإقامة فلاحة قوية، الشيء الذي يخلق ويعطي قدرة تنافسية لقطر ما على حساب بقية الأقطار.

إن ظهور هذه القدرة التنافسية في قطر ما ومع مرور الزمن أفرز تمرس اليد العاملة وتأهيلها في ممارسة النشاط الفلاحي سواء كان في مجال الزراعة أو التربية الحيوانية، ما أفضى إلى تحقيق اقتصاديات الحجم في ذلك النوع من الفلاحة .

وباعتبار أن الحاجات الإنسانية لا نهائية ومتجددة يوميا، والطلب على المواد الغذائية أمر أساسي لاتقوم ولا تستمر الحياة إلا به فإن الدول أو الأقطار التي تتوفر على القدرة في إنتاج المواد الغذائية الطبيعية ذات الأصل الزراعي تصبح لها صادرات كبيرة جراء الطلب المتزايد على المواد الغذائية، ما يحقق دخولا كبيرة لهذه الدولة، ما ينعكس مباشرة على الأداء التنموي الداخلي في هذه الدولة كما أن الفلاحة تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية : [1]

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص ؛
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات ؛
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية ؛
- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب ؛
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي ؛
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية؛
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكل الذي وقعت فيه بعض الدول النامية وبقائها في دائرة التخلف يكمن في عدم انتهاجها للإستراتيجية الفلاحية رغم توفرها على إمكانيات جد معتبرة في هذا

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 166.

المجال،وانتهاجها للإستراتيجيات المعتمدة على التصنيع رغم عدم امتلاكها للميزة التنافسية في هذا المجال،وافتقارها لأبسط مقومات الصناعة الحديثة.

II- الإستراتيجية الصناعية :لقد أثبتت الصناعة منذ الثورة الصناعية أنها سبيل تنموي قوي جدا وفعال، وقد تحقق ذلك من خلال تطوير واكتساب التقنية الصناعية التي تدخل في إنتاج السلع و الخدمات المختلفة، والتي أثرت بشكل مباشر وإيجابي على دالة الإنتاج التقليدية، فطورتها وقللت تكاليف الإنتاج إلى مستويات ضمنت الربح والنمو والاستمرارية للمؤسسات الصناعية .

1 – ماهية التصنيع : يقصد بالصناعة كل الجهود البشرية والعقلية والبدنية المبذولة من اجل خلق وسائط مادية تساهم بشكل مباشر في تحويل المواد إلى سلع قابلة لإشباع الحاجات البشرية .

و يأخذ التصنيع أحد المعاني الثلاث التالية : [1]

أ – المعنى الأول : ويقصد به أنه الصناعة أو التصنيع هو العملية الأساسية لكل ما يتعلق بالأسلوب أو الفن الإنتاجي واكتشاف واستغلال أو تحسين السبل اللازمة لإنتاج الثروة، سواء كان هذا النشاط متعلق بعملية الصنع أو بالأنشطة اللازمة لاستخراج مواد أو خامات أولية .

ب – المعنى الثاني : وهو مستمد من النظرية الاقتصادية حيث ينصرف مفهوم الصناعة إلى نشاط مجموعة من الوحدات أو الشركات المملوكة للإفراد أو القطاع العام أو التعاوني، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، لإنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري .

---

[1] محمد صفوت قابل: **النظريات وسياسات التنمية الإقتصادية**، دارالفكر العربي، مصر 2008، ص ص 100 .101

ج – المعنى الثالث : ويمثل وجهة النظر الإحصائية في كون الصناعة يجب أن ينظر اليها أنها مجموعة من المنشآت تمثل كل منها وحدة اقتصادية بسيطة أو مركبة (مثل مجمع الحديد والصلب) تقوم بنشاط متجانس وتهدف إلى تحقيق إنتاج السلع و الخدمات .

إن الملاحظ من المعاني الثلاثة السابقة أنها تصب في مجملها في استغلال الفنون والأساليب الإنتاجية التي تكتسبها الوحدات الاقتصادية العمومية والخاصة على حد سواء والمركبة منها أو البسيطة، في تحويل المواد إلى سلع وخدمات نهائية قابلة للاستهلاك البشري النهائي أو الوسيطي

2 – دور التصنيع في إحداث التنمية الاقتصادية : يلعب التصنيع دورا هاما في إحداث التنمية الاقتصادية وذلك من خلال :

أ – **توفير فرص العمل ورفع الكفاءات البشرية** : نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامية إلى القوى العاملة فإن توسع القطاع المذكور من شأنه أن يوفر العمل للعاطلين عن العمل كليا وللعاطلين جزئيا كما هو الحال في القطاع الزراعي، ولذلك فإن القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة الدخول للعاملين .[1]

كما أن القطاع الصناعي يتميز بقدرته الاستيعابية المعتبرة مقارنة ببعض القطاعات الأخرى من خلال الطول النسبي للسلسلة الإنتاجية، وتعدد المواد المستخدمة في إنتاج سلعة واحدة، ما يفرز حتمية تعدد التكنولوجيات في إنتاج سلعة واحدة .فعلى سبيل المثال عند إنتاج سيارة يحتاج المصنع إلى عدة تقنيات وتخصصات ابتداء من الميكانيكين إلى الكهربائيين إلى الخياطين إلى ..... إلخ، ما يفتح الباب واسعا أمام توظيف اليد العاملة وتوفير فرص العمل .

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 171.

ب – تنويع هيكل الاقتصاد الوطني : تؤدي الصناعة إلى نمو قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية،فالاستثمار في صناعة معينة يخلق فرصا استثمارية جديدة في صناعات أخرى حيث تستخدم مدخلات إنتاجية لصناعات أخرى، وهكذا من خلال ظاهرة استثمار وجذب تساهم الصناعة في نمو وتنويع هيكل الاقتصاد القومي .[1]

ج – تعزيز الروابط مع باقي القطاعات في الاقتصاد : توفر الصناعة لبقية القطاعات الوسائل و الأدوات الأساسية الداخلة في خلق المواد النهائية والخدمات القابلة للاستهلاك، ومن خلالها تستطيع القطاعات الأخرى تغلب على عامل الزمن و إنجاز المطلوب منها في أقل من وقت ممكن وبدقة أكبر، كما أن الصناعة تعطي للعديد من القطاعات وعلى رأسها الزراعة قدرة كبيرة على التوسع، ومن ثم تحقيق اقتصاديات الحجم والتوجه للأسواق الأجنبية .

د – تخفيض تكاليف إنتاج بعض السلع والخدمات في قطاعات أخرى : إن الاتجاه للتصنيع وعبر مرور الزمن كسب اليد العاملة مهارة عالية، ما يفضي إلى تقليل وقت إنتاج السلع بشكل ملحوظ، ومن ثم إلى تطوير وتحسين دوال الإنتاج بما يدفع تكاليف الإنتاج إلى الانخفاض، ومن ثم إلى رفع ربحية المؤسسات .

3 – شروط نجاح عملية التصنيع : يقتضي إنجاح أي إستراتيجية أو سياسة توفير مجموعة من الأهداف الوسيطية، والتي يلعب في نفس الوقت دور الأدوات الواجب توفيرها والانطلاق منها كقاعدة أساسية لتحقيق الأهداف النهائية لهذه الإستراتيجية .

---

[1] محمد صفوت قابل: مرجع سبق ذكره، ص 103.

وكباقي الإستراتيجيات والمخططات يقتضي إنجاح إستراتيجية التصنيع توفير مجموعة من الشروط لعل أهمها :[1]

أ – **التدخل الحكومي** : بحكم الظروف التي تمر بها البلاد المتخلفة من تبعية اقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة، وبحكم الاختلالات الهيكلية لاقتصاد هذه البلدان وتخلف بنيتها التحتية، فإن تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا بهدف التعجيل بإزالة التخلف حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن اليابان وألمانيا الإمبراطورية تبنتا منهجا تدخليا أوسع مما جرى في إنكلترا و الولايات المتحدة الأمريكية .

ب – **اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد** : من أجل أن تحقق البلدان النامية قدرا من المنافسة في الأسواق الدولية عليها انتخاب الصناعات التي تتمتع بميزتها النسبية، وهذا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية وعلى القدر الذي يجب أن تؤهله تلك البلدان من القوى العاملة، ونظرا لضيق الأسواق المحلية لابد من اختيار فرع صناعة معينة بحيث تقام فيها الصناعات الثقيلة أو بناء قاعدتها بحيث تستجيب لحاجات الصناعات المراد إنشاؤها من حيث الترابطات الأمامية والخلفية (إن الغرض الأساسي من إقامة الصناعات الثقيلة هو إحداث تفاعل متسلسل يؤثر على الفروع الأخرى) .

ج – **الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير** : تفيد النظرية الاقتصادي ة أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتوج تكون كبيرة كلما يصغر حجم المشروع الصناعي، وبالتالي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي يضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجوم اقتصادية كبيرة أوالعمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص ص 121 122.

لغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم، لأنه كلما كبر حجم المشروع تنخفض لديه متوسط كلفة الوحدة الواحدة، وبالتالي يحقق أرباحا أكبر ويقوى على المنافسة أكثر من ذي قبل .

د – العمل على توسيع حجم السوق :إن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل التنمية كما أسلفنا هو ضيق حجم السوق المحلية عن البحث في إيجاد المنافسة والسبل الكفيلة لاختراق هذا الحاجز، ففي المراحل الأولى من التصنيع يجب التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية التي يوجد عليها طلب محلي كاف لضمان تشغيلها مع إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم، أو البحث عن فرص تسويقية من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول أو في بعض الأسواق الدولية .

4 – أشكال إستراتيجية التصنيع : تتخذ إستراتيجية التصنيع عدة أشكال تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية للنظام الاقتصادي ، وكذا الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قبل تبني إستراتيجية التصنيع، وتأخذ إستراتيجية التصنيع شكلين أساسيين هما :

أ – التصنيع بإحلال الواردات : يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بإنتاج ماكان يستورده من الخارج ولنجاح هذا الإحلال لا بد من وضع سياج من الحماية على الصناعة المحلية حتى لا تنافسها الصناعات المثلية الأجنبية في الأسواق المحلية، وعادة ما يبدأ الإحلال بالسلع الاستهلاكية وتؤدي زيادة الطلب عليها إلى زيادة الطلب على السلع الوسيطية والرأسمالية، مما يجعل الإحلال في مرحلة تالية يشمل السلع الوسيطية والرأسمالية . [1]

ويمكن القول إن إستراتيجية إحلال الواردات هي الإستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو بأخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع وتعني هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات

[1] محمد صفوت قابل: مرجع سبق ذكره، ص 124.

التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة .[1]

يعتبر التصنيع بإحلال الواردات منهجا تنمويا تعتمده في الغالب الدول النامية وهذا نظرا لضعف إمكاناتها المحلية وارتفاع فواتير الاستيراد، ما يدفعها إلى إقامة صناعة محلية من أجل تغطية الواردات الأجنبية واستنزاف مواردها المالية من العملات الأجنبية، والشيء الذي يجعل الدولة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، لاتستهدف هذه الصناعات تحقيق اقتصاديات الحجم، بل تسعى إلى تغطية الطلب الداخلي فقط من السلع المصنعة سواء كانت نهائية أو وسطية .

ب – التصنيع للتصدير : يقصد بسياسة التصنيع للتصدير إنشاء صناعات يخصص غالبية إنتاجها للتصدير للخارج للحصول على موارد من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل الواردات [2]، ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتيجية التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية و الوسطية .[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ في التنمية والتخطيط الإقتصادي**، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان، 1992، ص 44.

[2] محمد صفوت قابل: مرجع سبق ذكره ص 144.

[3] محمد محروسي إسماعيل:**إقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1992، ص 54.

فلعل المقصود من إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير هو إقامة صناعات يكون للدولة فيها فرص كبيرة للتصدير، وذلك من خلال اكتساب الميزة التنافسية في صناعة هذه المواد والتحكم في تكاليفها، بما يجعل هذه الصناعة مقبولة ومطلوبة في الأسواق العالمية، ما يعود على الاقتصاد الوطني لهذه الدولة بالنفع من خلال توفير العملة الأجنبية من جهة، وارتفاع الطلب على العملة المحلية ما ينعكس إيجابا على قيمة العملة المحلية ومن ثم على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

III – إستراتيجية التجارة الخارجية واقتصاد الخدمات : تعد التجارة الخارجية أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية عبر التاريخ، فالمتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي ووقائعه يجد أن أغلب القوى الاقتصادية القديمة قامت على ضفاف البحار والأنهار، وهذا لما للنقل البحري من دور في التنمية الاقتصادية، حيث أن الفكر الاقتصادي التجاري كان يقوم أساسا على ولوج الأسواق الأجنبية من خلال تصدير السلع لهذه الدول وتحصيل قيمتها ذهبا،اعتقادا منهم أن ثروة الأمة تتكون بما تكسبه من الذهب .

إن هذه النظرية وإن كانت قديمة إلا أن تطبيقاتها الحديثة تظهر جلية في شكل مطور فقط، فقد شهد العالم في القرن الأخير ظهور اقتصادات تعتمد أساسا على التجارة الدولية كمصدر للثروة، وهذا من خلال تطوير إمكانياتها المتعلقة بذلك من موانئ، وقنوات ملاحة، تسعى من خلالها هذه الدول كي تصبح همزة وصل بين المصدرين الأوليين والمستوردين في باقي بقاع الأرض فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة قطعت شوطا مهما في هذا المجال، من خلال اعتبارها نقطة مهمة جدا في العالم في مجال إعادة التصدير، ويرجع هذا إلى موقعها الجيواقتصادي المهم وكذا امتلاكها لبنية تحتية تجارية قوية من موانئ ومطارات، كما أنها دعمت ذلك بتطوير اقتصاد يعتمد على الخدمات كمصدر أساسي لخلق الثروة، ما أفضى إلى شبه تخليها

عن تمويل ميزانيتها العامة من الجباية البترولية،واعتمادها على تمويل الميزانية بشكل كبير على العائد المالي المتحقق من الخدمات، وتساهم التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال : [1]

- تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق تعميق التخصص ؛
- تلعب دورا هاما في تصدير المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية،وبالتالي تساهم في معالجة الركود الاقتصادي الذي كثيرا ما يعصف باقتصاديات بعض الدول؛
- تساهم في تصحيح ميزان المدفوعات للدول إذا أخذت بعين الاعتبار الموازنة بين الواردات والصادرات؛
- تسمح بتشجيع انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر ما تنظمه الاتفاقيات التجارية وهو الذي يحقق قدرا من إمكانية تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية ؛
- تعمل التجارة الدولية على نقل التقنية الحديثة و المهارات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث إن التجارة الخارجية تمكن البلد الذي ينتج المواد الأولية من استيراد المكائن و الأجهزة وأن يسدد تكاليف التعليم والتدريب الفني في الخارج، كما فعلت اليابان بتسديد فواتير تعليم طلبتها في أوربا من عوائد صادراتها إلى تلك الدول في القرن التاسع عشر .

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي : مرجع سبق ذكره ، ص 131.

المطلب الثاني : السياسات التنموية .

السياسة اسم مشتق من الفعل الماضي "ساس" أي قام على مصالح الفرد أو الحيوان أو الشيء، واسم فاعله "سائس" و السائس هو من يقوم على مصالح الحصان أكلا وشربا وترويضا.

فعن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة بن فرات القزاز قال سمعت أبا حازم قال قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لانبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون .قالوا: فما تأمرنا قال فو ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم ".[1]

وفي شرح محب الدين الخطيب لقولة صلى الله عليه وسلم " تسوسهم الأنبياء " قال : أي كانوا إذا ظهر فيهم الفساد بعث الله لهم نبيا يقيم لهم أمرهم ويزيل ما غيروا من أحكام التوراة، وفيه إشارة إلى أنه لا بد للرعية من قائم بأمورها على الطريق الحسنة وينصف المظلوم من الظالم [2].

فالسياسة هي القيام على مصالح الناس في أمورهم كلها وكل ما يتعلق بهم من شؤون الدين والدنيا، وقد انتقل مصطلح السياسة للعلوم الاقتصادية وكثر استعماله مع بدايات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،حيث صار من الضروري تدخل الحكام في الأمور الاقتصادية من أجل تنظيمها وترتيبها والحفاظ على مصالح الناس عند المعاملات .

---

[1] محب الدين الخطيب وأخررون: **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري**، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الجزء السادس، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر ،1986، ص 571.

[2] المرجع نفسه، ص 573.

ومع ظهور الفكر التنموي في العالم، وتبني الحكومات وظيفة إحداث التنمية، أصبح إلزاميا عليها أن ترسم مخططات وأن تضع تصورات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة سنويا وبصفة مستمرة في إطار القيام بمصالح شعوبها ورفع قدرتها المعيشية .

وفيما يأتي محاولة للإحاطة بأهم السياسات التنموية المعروفة في العالم والتي اعتمدتها الكثير من الدول للخروج من دائرة التخلف، أو الحفاظ على التقدم الاقتصادي .

أولا : سياسة الإقلال من الفقر.

باعتبار الفقر احد أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية معا ذهب الكثير من المفكرين إلى تحديد ملامح السياسات الكفيلة بالقضاء عليه ،حيث يمكن التعرف عليها من خلال:

I- تعريف سياسة الإقلال من الفقر : سياسة الإقلال من الفقر هي عبارة عن مجموع التدابير و الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل التأثير والتغيير الإيجابي في المتغيرات والعوامل التي تحدد وتساهم في تفشي وتعميق ظاهرة الفقر في المجتمع، من خلال إجراءات طويلة المدى تندرج تحت مسمى برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي .

II – مؤشرات قياس الفقر : لكي تستطيع الحكومات محاصرة ظاهرة الفقر، وجب عليها أولا قياس حجم هذه الظاهرة في المجتمع، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال استعمال مؤشرات الفقر كمرجع حسابي للظاهرة، وتعد أهم هذه المؤشرات ما سيأتي ذكره :

أ – مؤشر عدد الرؤوس : عادة مايرمز لهذا المؤشر بحرف "M" .حيث يقيس هذا المؤشر مدى تفشي أو انتشار الفقر بين أفراد المجتمع، من خلال حساب عدد الفقراء بالنسبة للعد الإجمالي للسكان أي عدد الفقراء كنسبة من عدد إجمالي السكان الأحياء .

ويعرف مؤشر عدد الرؤوس على النحو التالي : [1]

$$H = \frac{Q}{N}$$

Q : عدد الفقراء

N : إجمالي السكان

ب – مؤشر خط الفقر : يقصد بخط الفقر النقطة الأدنى التي عندها يتحقق للمواطن الاحتياجات الأساسية التي توفر له حياة كريمة ومعيشة مقبولة من غذاء صحي ومسكن لائق وملبس معتبر وعناية صحية أساسية وتعليم ومواصلات قاعدية .

كما يمكن تعريف خط الفقر بأنه إجمالي تكلفة السلع الأساسية حسب أسعار السوق السائدة للسلع، في وقت إجراء مسح الدخل و الإنفاق للأسر في المجتمع [2]

ويكتب خط الفقر على الشكل التالي :

$$Z = \sum JpJ.Xj$$

حيث:

Z : خط الفقر .

X: كميات السلع الأساسية التي توفر الحد الأدنى للمعيشة .

P : أسعارالسوق السائدة للسلع .

---

[1] علي عبد القادر علي: **تقييم سياسات وإستراتيجيات الاقلال من الفقر في عينة من الدول العربية**، بحث فرعي، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2003، ص 04.

[2] المرجع نفسه، ص04،

ج – مؤشر فجوة الفقر : يعني مؤشر فجوة الفقر بقياس عمق ظاهرة الفقر في المجتمع، ويرمز له بالحرفيين اللاتينين "PG"، ويعرف بأنه الفجوة النسبية لمتوسط إنفاق الفقراء "Y"، من خط الفقر "Z"، ويكتب على النحو التالي : [1]

$PG = \frac{1}{N} \frac{\sum a}{i=1} (\frac{z - yi}{z})$	H(1-y/z)

حيث :

YI : إنفاق الفقراء المعني .

Z : خط الفقر .

ثانيا : سياسات توزيع الدخل .

يتضح من مكونات تغير الفقر مع الزمن أن كل أنواع السياسات التي تهدف إلى تحسين حالة توزيع الدخل مع بقاء معدل النمو على ماهو عليه ستؤدي إلى الإقلال من الفقر، وتفترض هذه الملاحظة أن حالة توزيع الدخل تتفاقم مع الزمن بمعنى أن مؤشر توزيع الدخل ينمو مع الزمن، إلا أنه في حالة الدول النامية ذات الدخول المنخفضة هناك علاقة غير خطية بين المرحلة التنموية كما يعكسها متوسط دخل الفرد وحالة توزيع الدخل، وتتلخص هذه العلاقة في المقترح القائل بأنه يتوقع أن يتجه توزيع الدخل نحو تفاقم حالة عدم عدالة التوزيع في المراحل الابتدائية للتنمية قبل أن يبدأ في التحسن ويعرف هذا المقترح بأطروحة كوزنتز،وترتكز أطروحة كوزنتز على نموذج

[1] علي عبد القادر علي: مرجع سبق ذكره، ص4.

للاقتصاديات الثنائية حيث يتكون الاقتصاد من قطاعين : قطاع تقليدي يتصف بإنتاجية متدنية للعمال وبتوزيع دخل أكثر عدالة وقطاع حديث يتصف بإنتاجية مرتفعة للعمل وبتوزيع دخل غير عادل[1].

إن توزيع الدخل يعتبر هدفا للعديد من المدارس الاقتصادية والمناهج الفكرية، ولا يستهدف توزيع الدخل العادل لذاته ولكن لما ينجرّ عنه من مصالح اقتصادية، فمن خلاله يستطيع الاقتصاد ضمان استمرارية الطلب الفعال، الذي بدوره يضمن استمرارية الإنتاج وهكذا دواليك، ولضمان هذا فرضت في كل دول العالم أدوات معينة تضمن إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدلا معتمدة في ذلك على الضرائب، كما أن الله عز وجل شرع أداة أكثر عدلا في توزيع الدخل وهي الزكاة حيث يقول الله تعالى :" إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب و الغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم " .التوبة (60)، فمن خلال الآية يتضح الدور الكبير للزكاة في القضاء أو الإقلال من الفقر.

ولضمان التوزيع العادل و الفعال للدخل في الدولة، تنتهج الحكومات مجموعة من السياسات التوزيعية لعل أهمها : [2]

ا – سياسات التشغيل في قطاع الدولة : حيث عبر عن التشغيل في قطاع الدولة بالنسبة لكل العاملين في قطاع الدولة في إجمالي العاملين في القطر. وتوضح النتائج أن زيادة نسبة العاملين بالقطاع بحوالي عشرة نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 2، 1 نقطة مئوية .

---

[1] علي عبد القدر علي: **أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، بحث فرعي، الكويت، 2003، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص ص 15 16.

II – سياسات التحويلات النقدية والعينية : حيث تشمل التحويلات النقدية والعينية على التزامات المعاشات وعلاوات العائلة والأطفال، وتعويضات الإجازات المرضية، وتعويضات البطالة والتعليم والعناية الصحية،هذا وقد يعبر عن التحويلات النقدية والعينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

III – سياسات الاستثمار في رأس المال البشري : حيث عرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 25 سنة وأكثر ، وتوضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بسنة دراسية واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 1.4 نقطة مئوية .

IV – سياسات تثبيت الأسعار : يمكن تصنيف الأقطار حسب معدلات التضخم التي تسود فيها إلى أقطار ذات تضخم جامح (بمعدل تضخم سنوي يفوق 300 في المائة يؤخذ كمتوسط لخمس سنوات سابقة على سنة مشاهدة معامل جيني).و أقطار ذات تضخم مرتفع (بمعدل تضخم سنوي ما بين 40–300 في المائة). وأقطار ذات تضخم منخفض (بمعدل تضخم سنوي ما بين 5–40 نقطة مئوية) . وأقطار ذات تضخم منخفض للغاية (بمعدل تضخم سنوي أقل من 5 بالمائة) . هذا وتوضح النتائج أن الأقطار التي تعاني من التضخم الجامح عادة مايكون توزيع الدخل فيها أكثر عدم عدالة بحوالي 08 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط درجة عدم عدالة تساوي 50 في المائة (معامل جيني) لعينة من الأقطار. من جانب آخر .ففي الأقطار ذات التضخم المرتفع أو التضخم المنخفض تقل درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 7 و 8 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بمتوسط درجة عدم العدالة في العينة . وتؤكد هذه النتائج ماكان معروفا عن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل وتعني أن سياسة تثبيت الأسعار لها مردود إيجابي في تحسين حالة توزيع الدخل .

V – شبكات الأمان الاجتماعية : بعد جدال دام طويلا حول دور الدولة في حماية الفقراء في حال تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية تتطلب تنفيذ وصفات للسياسات الانكماشية في المدى القصير؛

تبلور اعتراف بأنه " ليس من الواضح أن البرامج الاجتماعية الإضافية المخصصة لحالات معينة، تطبق بعد حدوث صدمة هي أفضل وسيلة لحماية الفقراء " .

إنّ النهج الأفضل هو تصميم سياسات تعمل بصورة آلية عند الحاجة .

VI – برامج الإقراض بالغ الصغر : توضح تجربة البنك الريفي (بنك جرامين) التي طبقت في بنجلادش أن من شأن الإقراض بالغ الصغر للقطاعات السكانية التي تعاني من الفقر المدقع أن يتغلب على التشوهات التي عادة ما تميز سوق الائتمان المحلي وتتسبب في أن تظل القطاعات الهشة في المجتمع حبيسة شرك الدخول المنخفضة وحلقة الفقر المدقع، هذا ويتوقع أن تؤثر هذه البرامج في عمق الفقر في المدى الزمني المتوسط وفي انتشار الفقر في المدى الزمني الطويل .

VII – برامج الإصلاح الزراعي : توضح تجربة نمو أقطار شرق آسيا والتي كانت أهم صفاتها أن تم توزيع فوائد النمو الاقتصادي بطريقة عادلة فيما بين الشرائح السكانية، وأنّ برامج الإصلاح الزراعي التي تم تطبيقها عشية الاستقلال وفي بعض الأحيان خلال الفترة الاستعمارية قد كان لها واقع إيجابي فيما تحقق من إنجازات تنموية لاحقة، وعلى رغم ما تعرضت له مثل هذه البرامج من نقد إلا أنه في إطار طويل المدى لأحداث التنمية فإنها لا تزال تحتوي على مضمون توزيعي يعتد به .

خلاصة الفصلّ :

إن الدارس والمتتبع لموضع التنمية الاقتصادية يتضح له جليا أنها أساس كل تطور وصل إليه العالم في أيامنا هاته،من خلال الدراسات والبحوث التي أثيرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت تهدف إلى تضييق فجوة التخلف التي تفصل العالم المتقدم على مجموع الدول المتخلفة آنذاك والتي أصبحت بعد ذلك دولا نامية وهناك منها من لحق بركب التطور وأصبحت دولا متطورة تمتلك رؤوس الأموال اللازمةإلى جانب التكنولوجيا المتحكم بها من طرف كوادرها البشرية المكونة خير تكوين .

لقد تطرقنا في فصلنا هذا إلى المفاهيم التي تعطينا فهما جيدا لموضوع التنمية وكان ذلك من خلال معالجة السبب الرئيسي لإحداث التنمية الاقتصادية وهو موضوع التخلف، والذي توصلنا فيه إلى تسجيل اختلاف شديد بين المفكرين الذين تطرقوا لموضوع التخلف من جانب واحد دون بقية الجوانب الأخرى بما يجعل هذه النظرة قاصرة وغير كاملة ،وانطلاقا من هذا القصور في التعريف خلصنا من خلال الدراسة إلى أنّ التخلف الاقتصادي هو افتقار الدولة للموارد الاقتصادية والتكنولوجية أو استغلالها بطريقة تجعلها سلعة فقط، مع ندرة في عرض رأس المال ما يفضي إلى انخفاض معدلات الإنتاج الحقيقي وتدني متوسط الدخل الفرد الحقيقي، وبالتالي تفشي الفقر والبطالة والجهل وانخفاض معدلات النمو الحقيقي.

لقد سعت اغلب دول العالم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياستين شهيرتين هما سياسة التقليل من الفقر أوسياسات توزيع الدخل حسب كل دولة وحسب الظروف السائدة فيها ، من هنا برزت ضرورة التخطيط الاقتصادي الذي تقوده الدولة من خلال توجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة معينة باستخدام مجموعة من الأساليب تدعى استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

إن استراتيجيات التنمية الاقتصادية لطالما كانت محل سجال فكري بين مدارس الفكر الاقتصادي التي سعت كلها لإظهار الأسلوب التنموي الأنجع للقضاء على الفقر والأكثر فعالية في توليد الدخل والأكبر عدالة في توزيع الدخل ،فقد ذهب بعضهم إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج لدفعة قوية من اجل إكساب الاقتصاد سرعة ابتدائية كبيرة سيواصل من خلالها السير بوتيرة أعلى يكون فيها التصنيع أساسا لها ، بينما تكلم آخرون عن موازنة التنمية الاقتصادية بين القطاعات والأقاليم كي تحقق نموا عادلا تتكامل فيه القوى الاقتصادية من خلال التنمية المتوازنة ، الشيء الذي رفضته مجموعة أخرى من المفكرين بقولهم أن التنمية يجب أن لا تكون متوازنة ويجب على الحكومات أن تهتم بالقطاع الذي يتوفر على ميزة تنافسية عالية مقارنة ببقية القطاعات والذي سيتكلف بقيادة التنمية الاقتصادية لاحقا من خلال تكامله مع بقية القطاعات.

وعبر الزمن ومع تغير الظروف الاقتصادية بين دولة وأخرى وبين عصر وأخر نادت أصوات كثيرة بأفكار عدة كانت كل فكرة تخدم دولة دون أخرى وتلائم عصرا دون أخر،إلى أن وصل الفكر التنموي العالمي الحديث إلى المقاربة البشرية بدل المادية والتركيز على المجتمعات دون الاقتصادات حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية كبديل للمفاهيم التقليدية باعتبار أن كل حضارة قامت في التاريخ استمدت قوتها واستمرارها من هذا العنصر البشري الذي سيبقى كذلك حتى بعد طغيان الفكر المادي على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات ما سينعكس مباشرة على ارتفاع القدرة الإنتاجية لهذا العنصر ومن ثم يخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، والى جانب ذلك وبالتوازي ظهر مفهوم التنمية المستقلة التي تنادي باعتماد المجتمع على نفسه وتطوير أفراده مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصليح المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين

المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة بما يفضي إلى تحويل شكل المجتمع قبل التأثير عليه اقتصاديا .

إن هذه الجهود الفكرية المبذولة لن يكون لها اثر إلا إذا كللت بجهود سياسية في شكلها التنفيذي ،باعتبار أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا جهود حكومية لإحداث تغيرات على ملامح النشاط الاقتصادي بما يحقق زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي ،الشيء الذي يتعذر تحقيقه من طرف الأفراد أو الخواص اللذين لا يمتلكون الإمكانيات المادية والتنظيمية والتشريعية ،إلى جانب افتقارهم إلى التصورات الصحيحة المبنية على بيانات صحيحة ،وهذا ما يدفعنا للقول إن التنمية الاقتصادية لن تتحقق في أي قطر إلا بتوفر فكر تنموي صحيح تتبناه الحكومة بشكل جاد، يتناسب كليا مع الظروف الخاصة بهذا القطر ويراعي خصوصيات النظام العام للدولة دون إغفالا للدور الرئيسي للأعوان الاقتصاديين الذين سيخلقون القيمة المضافة في الدولة إذا ما توفرت لهم القواعد الأساسية وعلى رأسها الحرية الاقتصادية .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد :

تعتمد التنمية الاقتصادية في كل دول العالم على مجموع الموارد والمقدرات الموجودة فيها من موارد مادية وبشرية بالإضافة إلى الموارد الأجنبية التي يمكن الاستعانة بها من الخارج في حدود مقدرتها على الدفع وقدرتها على استقبال هذه الموارد مختلفة الأشكال، في حين قد يتعسر على بعض الدول الاستعانة بالموارد الخارجية لعدة أسباب، ما يفرض على هذه الاخيرة استخدام مواردها المحلية فقط التي تحكمها عدة اعتبارات قد تكون الجغرافيا أولها، فالموقع الجغرافي والمقدرات الطبيعية الممكن استخدامها تعتبر الرافد الأول والمهم للتنمية الاقتصادية ،بالإضافة إلى نوعية وكفاءة العنصر البشري والتكنولوجيا المتوفرة، كل هذا يحدد الإمكانيات التنموية للدولة التي بدورها سترسم ملامح الخطط الممكن انتهاجها ما يحدد منهجية للتنمية الاقتصادية تراعي العلاقة بين الأهداف والإمكانيات في الحدود الزمنية، ويعطي تصور تنموي خاص بتلك الدولة ومن ثم تتضح منهجية التنمية في تلك الدولة ويصبح لها بصمة تنموية معينة .

رسمت الجزائر كباقي دول العالم خلال العشريتين الأخيرتين مسلكا تنمويا رفعت من خلاله مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة المدى ،تسعى من خلالها إلى إرساء دعائم اقتصاد جديد يختلف عن سابقيه من حيث الأهداف والإجراءات في آن واحد معتمدة في ذلك على النتائج الحسنة للظروف التي تخللته .

في هذا الجزء من أطروحتنا سوف نحاول التطرق لأهم المحطات التنموية التي مرت بها المسيرة التنموية في الجزائر ومجموع التحديات والظروف المحيطة بمنهجها التنموي من خلال التطرق للنقاط التالية :

- منهجية التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- الظروف الحديثة المحيطة بالاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : منهجية التنمية الاقتصادية في الجزائر .

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي انتزعت استقلالها حديثا وانطلقت في بناء اقتصاد جديد بالكامل من خلال انتهاج منهج اقتصادي خاص يتناسب مع خصوصيات موقعها وإمكاناتها وطبيعة الفترة التي سرعان ما تغيرت ملامحها، فقد شهد اقتصاد الجزائر المستقلة مجموعة من الظروف كان لها أثر بالغ في حدوث تحولات كبرى في منهجها الاقتصادي ،كما ساعدت مجموعة أخرى من الظروف على تحقيق إنجازات لم تكن لتحدث لولا هذه الظروف .

المطلب الأول : المنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه 1962-1989 .

يعد المنهج الاقتصادي الاشتراكي الذي اعتمدته الجزائر وأقرته كنظام اقتصادي ،هو عراب الفكر التنموي الجزائري في الفترة التي لحقت الاستقلال مباشرة، فقد اختارت الجزائر المنهج الاشتراكي نتيجة ضعف البنية التحتية للاقتصاد الوطني المدمر جراء الاستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من مائة وثلاثون سنة، والذي جاء على الأخضر واليابس بعد أن كانت الجزائر تعتبر إحدى أهم الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولتجاوز مخلفات الاستعمار وبناء دولة حديثة انتهجت الجزائر سياسة تنموية تعتمد في الأساس على الأفكار الاقتصادية الاشتراكية، حيث أطلقت الدولة الجزائرية مجموعة من المخططات خلال هذه الفترة الممتدة بين 1962-1989 كان الهدف منها بناء قاعدة اقتصادية قوية، من خلالها تضمن الدولة لشعبها مستوى معيشي مقبول ومعدلات نمو معتبرة في ظل الإمكانات المتوفرة .

أولا : الملامح العامة للمنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه .

لقد سعت الجزائر بعد استقلالها سنة 1962 إلى إرساء ملامح لسياسة تنموية محددة تراعي ظروف شعبها، وإمكاناتها المحدودة، والتي سطرتها الجزائر في مجموعة من الأسس التي كانت تعتقد أنها لا رجعة فيها وهي كالتالي :[1]

I – الاشتراكية كنظام اقتصادي : إن الاتجاه نحو اختيار اشتراكي قد ظهر من أفكار وتصرفات مناضلي جبهة التحرير الوطني ومجاهدي جيش التحرير الوطني طوال المدة التي استغرقها الكفاح الشعبي التحريري، وتجلى ذلك بصفة خاصة قبيل الاستقلال وهذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي، والذي أخذ بناؤه يرتفع شيئا فشيئا فيما بعد الحرب.

فالاختيار الجزائري للمنهج الاشتراكي تبرره الإمكانيات الضعيفة للاقتصاد الوطني المنهك، والإمكانات البشرية الضعيفة والغير مؤهلة، أضف إلى ذلك التوجه الفكري المعادي لليبرالية المنتهجة من طرف العدو الفرنسي .

II– التخطيط الاقتصادي: إذا كانت الاشتراكية ركيزة اجتماعية للتنمية الشاملة فإن التخطيط ركيزة تنظيمية لسير هذه العملية الأخيرة وأداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، ولهذا بات من الضروري بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال أن تشرع الجزائر في اعتماد أسلوب التخطيط، ودخلت في هذا العهد الجديد سنة 1967 بتطبيق أول مخطط هو المخطط الثلاثي 1967–1969 الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى .

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول : **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص ص 40 57.

III – الترقية الاجتماعية والثقافية للإنسان : من ركائز التنمية الأساسية في الجزائر هو أن يكون هدفها خدمة مصالح الشعب وترقية مستوى أفراده وخاصة منهم الذين ساهموا بجهودهم العضلية أو الفكرية في زيادة الإنتاج ومستوى الدخل القومي .

VI – الاعتماد على الإمكانيات الوطنية : من الاهتمامات الكبيرة للسياسة الإنمائية في الجزائر تأكيدها على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي، والحرص الدائم على تجسيد هذا المبدأ، وعلى تنمية هذه الإمكانيات بكل حيوية ونشاط، وهذا طبيعي جدا بالنسبة لبلد حريص على حماية استقلاله السياسي، وعلى تطبيق سياسة اقتصادية رشيدة، وعلى التحكم في مقاليد أمورها وعلى ضمان نجاح التنمية الوطنية .

V – توسيع القاعدة المادية : إن التفسير العمومي والسريع الذي يمكن إعطاؤه للعلاقات الموافقة في الميزان التجاري، بين الصادرات والواردات هو تمتع الاقتصاد الوطني بصحة جيدة، ووجود جهاز إنتاج قوي، ومن ثمة توفر البلاد على قاعدة مادية متينة، فالإنتاج هو بدون محالة الشرط الموضوعي للمجتمع وأنه بدونه يتعثر سير هذا التطور، ويتعرض المجتمع لحالات ركود وتخلف، ويصبح إذن من الحتمي على البلاد والتي تنشد التقدم والرقي أن توجه جهودا متزايدة إلى تنمية الإنتاج كقاعدة مادية لذلك التطور، ويشكل هذا الانشغال إحدى الركائز الأساسية للتنمية في الجزائر .

IV – التهيئة الإقليمية : تتجلى التهيئة الإقليمية كواحدة من الركائز الأساسية للتنمية الشاملة وتتضمن إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم البلاد توزيعا منسجما، يضمن تعميرها بالسكان وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتوسيع السوق الوطنية وترويجها .

وتندرج سياسة التهيئة الإقليمية في إطار مضمون عام لمعالجة التفاوتات الجهوية التي خلقها الاستعمار، عن طريق طرد السكان إلى المناطق القاحلة في الجبال أو الهضاب العليا أو أقصى الجنوب، والاستيلاء على الأراضي جيدة الخصوبة في السهول، وتمليكها للمعمرين المستقدمين من شتى أصقاع العالم وخاصة من البلد الاستعماري .

X – التعاون الدولي : لا يمكن فصل التنمية الوطنية عن المحيط الاقتصادي الدولي والتأثيرات السياسية التي يخضع لها، لأن العصر الحديث يتميز بتشابك مختلف علاقاته سواء الاقتصادية منها أو غير الاقتصادية، والذي يجعل هذا التشابك قويا ومتزايد الأهمية هي التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، التي خلقت اتصالات كثيفة بين الدول والشعوب، ونوعت وسائل هذا الاتصال وقربت المسافات البعيدة، وسهلت انتقال الأشخاص، ووجهت نشاطات الاقتصاد العالمي نحو تقسيم دولي للعمل يزداد قوة رغم الكبح الذي يمارس للحد من سرعة هذا الاتجاه، نظرا للتناقضات التي يتضمنها النظام الاقتصادي الدولي .

ثانيا : المراحل الأساسية للتنمية في الجزائر خلال الفترة 1962-1989 .

إن المتتبع لمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر يعني تماما أن انطلاقها لم يكن مباشرة بعد الاستقلال، أي لم تشهد الجزائر فكرا تنمويا سنة 1962، وهذا باعتبارها أولوية متأخرة ضمن أولويات الدولة، فقد كانت الأولوية في السنوات الأولى للاستقلال السياسي، ومن ثم التوجه إلى بناء الدولة المستقلة اقتصاديا .

ويمكن تقسيم هذه الفترة التي تميزت بالصفات سالفة الذكر إلى مرحلتين أساسيتين هما:

I – المرحلة الممتدة بين نهاية 1962 ونهاية 1966 : تعتبر المرحلة الممتدة بين 1962 و 1966، المرحلة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، والأكثر حرجا باعتبار أن الجزائر خرجت من الاستعمار وكل مؤشراتها تعاني عجز، وفي المقابل كانت تسعى إلى بناء الدولة القوية سياسيا واجتماعيا في ظل ظروف صعبة جدا اتسمت بمايلي: [1]

- الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب التحريرية التي كان حجم ضحاياها ما يقارب مليونين من الشهداء، وتشريد سكانها ما يزيد عن 1000 قرية ؛
- مواجهة العجز المالي الذي تركه الاستعمار بفعل أعمال تخريب المؤسسات الاقتصادية ، وتهريب أموالها، ونهب خزائن المؤسسات المالية ؛
- تعويض الإطارات الإدارية والفنية الأجنبية التي تعمدت ترك الشغور في الجهل الإداري و الاقتصادي للجزائر لإثارة البلبلة وفرض واقع سياسي معادي للاستقلال .

في ظل هذه الظروف الصعبة أطلقت الجزائر مخطط استعجالي من أجل الفترة الممتدة بين 1962 و1966 ، من أجل التكفل باحتياجات السكان البالغ عددهم سنة (1963) 10.674.000 ساكن، ما يسمح بخلق مناصب شغل وتحقيق الاكتفاء في عدة مجالات، وهذا بفضل إعادة التشغيل وعصرنه الوحدات الإنتاجية الموجودة مسبقا التي تركها الأوربيون، وتثبيت وحدات انتاجية جديدة للسلع الاستهلاكية .[2]

II – المرحلة الممتدة بين 1976 و 1989 : تميزت هذه المرحلة من حياة الجزائر التنموية ببروز مفهوم التخطيط الاقتصادي ميدانيا ،وهذا من خلال إطلاق برامج تنموية في شكل مخططات

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سبق ، ذكره ص 70 .

[2] Rachid boudjema :**économie du développement de l'Algérie 1962-2010** ، volume (01) dar el khaldounia ،Alger ،2011،p56.

قصيرة ومتوسطة الأجل، تميزت بالطابع المزدوج (اجتماعي – اقتصادي) أصلت له مجموع المواثيق الصادرة خلال طول هذه الفترة .

ثالثا : المنهجية التنموية كما حددتها مواثيق الدولة(في فترة الحزب الواحد) .

سعت جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال إلى تحديد أهداف المرحلة المقبلة (مرحلة الاستقلال) من خلال رسم ملامح الجزائر المستقلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكان ذلك في شكل مواثيق تغيرت صياغاتها حسب طبيعة كل مرحلة،وكل تصور تنموي كان يراه مناضلو الحزب الواحد .

وفي مقامنا هذا سوف نتطرق للجزء الاقتصادي لهذه المواثيق والتي كانت تساير طبيعة المرحلة الاشتراكية ومن خلالها حددت جبهة التحرير الوطني الأهداف والوسائل المراد تحقيقها واستخدامها من أجل إرساء تنمية اقتصادية تتوافق مع طبيعة المرحلة الجديدة .

ا – ميثاق طرابلس 1962 : خلال إعداد ميثاق طرابلس 1962 لم تغفل جبهة التحرير الشق الاقتصادي، من خلال التركيز على مضمون التنمية الاقتصادية المراد تجسيدها وذلك من خلال تحقيق ما يلي :[1]

- إن التنمية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد؛
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى أن تكون منتجات الصناعة القاعدية متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي ؛

[1] زرنوح ياسمينة : **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006، ص 140.

- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات، ضمن هذا، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا انه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية، حيث ينص في هذا المضمار " يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية "، عموما فإن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية ويقترح إقامة صناعة للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها، وقد رصدت الجزائر لذلك (129) مليون دولار أمريكي .

II – ميثاق الجزائر 1964 : يعتبر ميثاق الجزائر لسنة 1964 في نظر الساسة الميثاق الذي أسس لفترة حكم جديدة ستنطلق قريبا، ما استلزم وضع الخطوط العريضة لسياستها العامة، بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية، ولعل أهم ما جاء في هذا الميثاق فيما يخص ملامح الاقتصاد الوطني ما يلي :[1]

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة ؛
- توفير مواد الاستهلاك المحلية وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها ؛
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة .

---

[1] زرنوح ياسمينة : مرجع سبق ذكره ، ص 141.

وفي هذه السنة رصدت الجزائر غلاف مالي معتبر، مقارنة بما سبقه من أجل تحقيق هذه الأهداف سالفة الذكر، وكان قدره (200) مليون دولار أمريكي سنة 1964، كما رصدت (165) مليون دولار أمريكي سنة 1965 و (290) مليون دولار أمريكي سنة 1966.

III – الميثاق الوطني 1976 : لقد جاء الميثاق الوطني لسنة 1976 في شكل مجموعة من المقترحات مقدمة من طرف رئيس الجمهورية هواري بومدين في بداية سنة 1976، وتم الموافقة عليه باستفتاء عام في جوان 1976، وقد جاء هذا الميثاق الجديد من أجل معالجة مشاكل الحياة اليومية وكذا التردي العام في سياسة الدولة، وهذا من خلال التأكيد على الخيار الاشتراكي والحكم الفردي لجبهة التحرير الوطني، الشيء الذي انبثق عنه دستور جديد حمل 199 مادة، حاولت من خلاله جبهة التحرير تنظيم الحياة العامة .

إن الميثاق الوطني لسنة 1976 حمل عدة أهداف سياسية يجب تحقيقها لعل أهمها :

- رفع مستوى معيشة المواطن إلى حد يسمح له بتحقيق مستلزمات الحياة الأساسية ؛
- محاولة القضاء على البطالة وذلك بتوفيرمناصب الشغل للمواطنين كل حسب كفاءته وقدراته ؛
- محاولة إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر بالتساوي بين أفراد المجتمع .

وحسب الميثاق الوطني سنة 1976 فإن هذه الأهداف ستتحقق من خلال إتباع سياسة تصنيع حديثة تتماشى مع طبيعة المرحلة، وكذا السياسات السالفة التي كانت في شكل ثورات مثل الثورة الزراعية .

IV – الميثاق الوطني 1986: مع نهاية سنة 1985 رأى الرئيس الشاذلي بن جديد أن الميثاق الوطني لسنة 1976 يجب تحديثه وإثراؤه، وكان له ذلك يوم 16 جانفي 1986 بعد مناقشة

نصوصه ومقترحاته أمام المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني والموافقة عليه، وقد جاء فيه مايلي :

- دعم الاقتصاد الوطني بصناعات مختلفة الأنواع والوزن، تنتشر عبر كل أقطار الوطن؛
- الاهتمام بالصناعات القاعدية الموجهة لدعم إنشاء القطاع الصناعي، وكذا باقي القطاعات مثل السكن والأشغال العمومية وكذا قطاع الطاقة ؛
- البحث عن نقاط التكامل بين الصناعات المختلفة ومحاولة خلق المنافذ لكل صناعة ؛
- دعم وتطوير الصناعات كثيفة التكنولوجيا من أجل توفير المواد الموجهة للتجهيز ؛
- دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

رابعا : تطبيقات المنهجية التنموية الجزائرية من خلال المخططات التنموية .

ا – المرحلة التحضيرية للمخططات التنموية 1963– 1966: بمجرد خروج المستعمر من الجزائر سنة 1962 باشرت الجزائر سياسة تنموية محتشمة وذلك راجع للظروف المتعلقة بضعف القاعدة الاقتصادية ، وكذا عدم قدرة الجهاز التمويلي للدولة على تجميع المدخرات وتوفير مصادر التمويل، ولقد اتضح ذلك جليا خاصة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1963 وسنة 1966، حيث تميزت هذه المرحلة بالركود الاقتصادي، في ظل سعي الدولة إلى تأسيس اقتصاد جديد قوامه رأس المال الأجنبي المؤمم، والذي اتخذ ثلاث أشكال مهمة هي :

- تأميم أراضي المعمرين سنة (1963) ؛
- تأميم المناجم سنة (1966) ؛
- تأميم النظام المصرفي (1966–1967) .

وبرأس المال هذا البسيط استطاعت الجزائر أن تنفذ بعض الاستثمارات العمومية، محاولة منها خلق تنمية اقتصادية عن طريق تخصيص الأغلفة المالية التالية :[1]

- (129) مليون دولار أمريكي (1963) ؛
- (200) مليون دولار أمريكي (1964) ؛
- (165) مليون دولار أمريكي (1965) ؛
- (290) مليون دولار أمريكي (1966) .

II – المخطط الثلاثي للتنمية 1967– 1969 : يمتد المخطط الثلاثي للتنمية على مدى ثلاث سنوات بداية من سنة 1967 إلى غاية 1969، كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، ورسم لبعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية .[2]

خلال هذا المخطط سعت الجزائر إلى إحداث تنمية اقتصادية متوازنة حيث كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو (9.06) مليار من الدينارات الجزائرية، أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو (19.58) مليار دج .[3]

وقد اهتمت الدولة من خلال هذا البرنامج بإرساء قاعدة صناعية قوية، وهذا بتوجيه جزء معتبر جدا من الغلاف المالي للصناعات الثقيلة والمحروقات، كما ركزت على إنشاء بنية تحتية

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول : مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

[2] عبد الله بلوناس : **الاقتصاد الجزائري – الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة–** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية ،الجزائر : جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 30 .

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول : مرجع سبق ذكره، ص 166 .

قوية وجعلتها الأولوية الثانية، وفيما يلي تقسيم للغلاف المالي حسب القطاعات المستهدفة خلال هذا البرنامج :[1]

1 – الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (6.79) مليار دينار موزعة على :

- الزراعة (1.88) مليار دينار ؛
- الصناعة (4.91) مليار دينار .

2 – الاستثمارات شبه الإنتاجية (0.36) :

3 – الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة (2.01) مليار دينار موزعة على :

- البنية التحتية الاقتصادية (0.28) مليار دينار ؛
- البنية التحتية الاجتماعية (1.73) مليار دينار .

III – المخطط الرباعي الأول للتنمية 1970 – 1973 : مواصلة لما تم إنجازه خلال المخطط الثلاثي 1967 – 1969 ، قررت الجزائر دعم التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق مخطط تنموي جديد يعتني بتنفيذ السياسة الاقتصادية المرسومة من طرف السلطات العليا في البلاد، والتي كانت تستهدف ما يلي :[2]

- حددت هذه اللحظة كهدف معدل نمو سنوي يقدر بـ 9 % من الناتج الداخلي الخام ؛

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول : مرجع سبق ذكره ، ص 168 .

[2] عبد الله بلوناس: مرجع سبق ذكره ، ص ص 31 32 .

- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم إنشاء الصناعة ، توزيع التعامل مع الخارج و التخلص من الاعتماد على فرنسا، والاعتماد على المصادر المحلية في التموين و التمويل بصورة أساسية ؛
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية ؛
- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرص على ظهور صناعات أخرى تلقائيا . وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج ؛
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ومراقبتها ومحاربة الاستهلاك الطفيلي وتوجيه الاستهلاك العام والخاص .

ولتحقيق هذه الأهداف رصدت الجزائر مبالغ مالية معتبرة وكبيرة مقارنة بما سبقها في المخطط الثلاثي 67-69 ، حيث فاق الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي 70-73 سابقه بثلاث أضعاف لتصل التراخيص المالية للقطاعات الثلاث (القطاع المنتج، القطاع شبه المنتج، القطاع الغير منتج) ما يفوق (27) مليار دينار جزائري موزعة كما يلي :

جدول (02) : توزيع الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الأول1970-1973 حسب القطاعات .

القطاعات	الاستثمارات المخططة بالمليار دج.	النسبة المئوية
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	700	2
التجهيز الإداري	870	3
قطاعات أخرى	-	-
المجموع	**27.740**	**100**

المصدر: علي الناخ: **التوظيفات المالية إنشاء المخطط الرباعي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971، ص 10.

لقد حاولت الجزائر من خلال هذا المخطط، وكما هو موضح في الجدول أعلاه، أن تولي اهتماما كبيرا بالقطاع الصناعي، لما ترى فيه من قدرة على خلق القيمة المضافة حيث خصصت له 45 % من إجمالي الغلاف المالي، ليليه مباشرة القطاع الزراعي الذي دأبت الدولة أن تضعه

في مقدمة اهتماماتها وهذا راجع للطبيعة الجغرافية للدولة، كما أولت الدولة اهتماما كبيرا بالتعليم من خلال إدراجه ثالثا مع التجهيزات الاجتماعية في تقسيم الغلاف .

IV – المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 : لقد أطلقت الجزائر المخطط الرباعي الثاني في ظروف تكاد تكون أحسن بقليل من المخطط السابق، وذلك لعدة ظروف محلية ودولية ولعل أهمها تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، وكذا إفرازات الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973، ما نتج عنه حدوث طفرة إيجابية في خزينة الدولة وبداية تحقق عوائد كبيرة ستوجه إلى بناء الاقتصاد الوطني .

يعد المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 مخططا تكميليا لما جاء في المخطط الذي سبقه، وهذا باعتبار أن الأهداف لا تزال إلى حد هذا التاريخ نفسها، وهذا راجع إلى طبيعة النظام الاقتصاد ي، وكذا التوجه الإيديولوجي نفسه، ورغم كل هذا إلا أن للمخطط الرباعي الثاني بعض الخصوصية يمكن إيجازها في الأهداف التالية : [1]

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46 % أي بمعدل سنوي يبلغ 11.5 % وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة ؛
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن (100.000) منصب عمل سنوي ؛
- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات ؛

[1] عبد الله بلوناس : مرجع سبق ذكره، ص 33 .

- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء ...) ؛

- برمجة إنجاز حوالي (500) وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية والإلكترونية،....).

V – المخطط التكميلي للرباعي الثاني 1978 – 1979 : يعد المخطط التكميلي للرباعي الثاني أقصر المخططات التنموية في تاريخ الجزائر المستقلة حيث يلاحظ أنه لم يتعدى السنتين، كما انه جاء لإتمام تحقيق أهداف المخطط الرباعي الثاني، وهذا اعتقادا من السلطات في ذلك الحين أن السنوات السابقة لم تستطع تحقيقها أهدافها، ما فرض عليه إضافة فترة أخرى من أجل إتمام ما قد بدأ .

فأهم ما يلاحظ على استثمارات سنتي 1978 و1979 أنها تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية عام 1977 ، والمخطط الخماسي الأول الذي بدأت سنة 1980 وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الراعي الثاني، لأن باقي الإنجاز نهاية عام 1977 كان يبلغ (190.07) مليار دج، باعتبارها أنها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ (311.30) مليار دج ويشكل ذلك الباقي إنجازه نسبة 61 % من هذا الرقم الأخير .[1]

VI – المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980-1984: لقد حاولت الجزائر من خلال هذا المخطط أن تدخل عصرا جديدا من التنمية من خلال تغيير الإستراتيجية المعتمدة في التخطيط الاقتصادي، فبعد اعتمادها في المخططات السابقة على فترات قصيرة، حاولت في هذا المخطط أن

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول : مرجع سبق ذكره ، ص 334.

تطيل الفترة وتحدد الأهداف بدقة أكثر من أجل توفير المجال للاهتمام بقطاعات لم تستجب للإصلاحات في المخططات السابقة .

إن طبيعة المخطط هذا كانت تابعة لأهدافه، والتي حددتها السلطات من خلال أخطاء البرامج السابقة، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى رفع مستوى المخطط إلى التطلعات الحديثة والتي جاءت في عصر جديد من تاريخ الجزائر ، فكما اتسعت فترة المخطط الخماسي الأول اتسعت أيضا كمية استثماراته لترتفع تكاليف برامجه إلى (560.5) مليار دج، وقد بلغ حجم إنجاز هذه البرامج في نهاية سنة 1984 مقدار (400.6) مليار دج، وهو المعبر عنه بالترخيص المالي، الذي يتحكم في تقديره عاملان هما : من جهة الإمكانيات المالية المتاحة، ومن جهة أخرى القدرات الفنية للإنجاز .[1]

والجدول التالي يوضح بدقة توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بين القطاعات .

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة التنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الثاني ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 10 .

جدول (03) : توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بين القطاعات .

البيان	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	%
الصناعة	79.5	132.2	211.7	37.7
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	02.4	13.4	15.8	02.8
الهياكل الاقتصاد ية	19.9	36.2	56.1	10.0
السكن	34.5	58.0	92.5	16.5
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	06.7	15.3	22.0	03.9
التجهيزات لاجتماعية	02.4	10.9	13.3	02.4
مؤسسات الإنجاز	03.4	21.6	25.0	04.5
المجموع (مليار دج)	**196.9**	**364.6**	**561.5**	**100**

source :benachenhou abdellatif , **l'experience algerienne de planification et de developement 1962-1982** , office des publications universitaires, alger,1982,p 48

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا الاهتمام الكبير من طرف الدولة بقطاع الصناعة و الذي استفاد من ما يفوق 37 % من حجم الاستثمارات، كما نستطيع ملاحظة تأخر القطاع الزراعي، فبعد أن كان يحتل المرتبة الثانية في اهتمامات الدولة الإنمائية في المخططات السابقة، أصبح يحتل المرتبة الرابعة بعد السكن والتربية والتكوين، ما يجعلنا نقول أن الدولة في هذه المرحلة

أرادت الاهتمام أكثر بالجبهة الاجتماعية على حساب قطاع الزراعة كما يمكننا ملاحظة حجم الاستثمارات المتأخرة في الإنجاز من المخطط السابق والتي فاقت (196) مليار دينار جزائري .

VII – المخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985-1989 : يأتي المخطط الخماسي الثاني 1958-1989 بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، ويتميز المخطط كونه مخطط تكميلي لوظيفة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، والثانية أته أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة و الري، ويبدو على هذا المخطط حرصه الكبير على احترام توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بين 19 إلى 22 ديسمبر 1983، وهي التوصيات التي جسدتها اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية عشر، المنعقد بين 22 إلى 24 ماي 1984 في شكل توجيهات رئيسية .[1]

إن مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة تتطلب تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، التي بدورها ستنعكس مباشرة على الجانب الاجتماعي والسياسي، وباعتبار أن النظام الاقتصادي السائد في ذلك الوقت كان النظام الاشتراكي فقد أولت الجزائر خلال هذا البرنامج اهتماما كبيرا بترقية المجتمع من خلال الأهداف التي سطرتها الحكومة آنذاك و المتمثلة في مايلي : [2]

- استثمار (550) مليار دينار جزائري، بمتوسط سنوي يبلغ (110) مليار دج، وبمعدل نمو استثماري (7.3 %) في العام ؛

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ،الجزء الثاني ،مرجع سبق ذكره ،ص 136.

[2] المرجع نفسه ، ص 205.

- تشغيل (946000) عامل جديد، بمتوسط سنوي هو (189200) منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوي هي (4.6 %) ؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو (5.9 %) سنويا .

وقد تم توزيع مبلغ الاستثمارات على القطاعات المستهدفة على النحو التالي .

جدول (04): توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 على القطاعات .

القطاع	المبلغ (10^9 دج)	النسبة
الصناعة	174.2	31.7
المحروقات	39.8	7.2
الفلاحة، الصيد البحري و الغابات	38.0	6.9
الري	41.0	7.45
النقل	15.0	2.7
البنية القاعدية الاقتصاد ية	45.5	8.3
السكن	76.0	13.8
التربية والتكوين	45.0	8.2
البنية القاعدية ، الاجتماعية والصحية	22.45	5.2
التجهيزات الجماعية	44.0	8.0
مؤسسات الإنجازات	19.0	3.45
التخزين و التوزيع	15.85	2.9
البريد و الاتصالات	8	1.45
المجموع	**550.0**	**100**

SOURCE : rachid boudjema , op-cit ,p167.

من خلال الجدول السابق يمكننا تسجيل الملاحظات التالية فيما يخص توزيع الاستثمارات على القطاعات :

- بقاء استحواذ الصناعة على الجزء الأكبر من الاستثمارات العمومية ؛
- استمرار تدهور نصيب الفلاحة من الاستثمارات العمومية ؛
- إهتمام الدولة المتزايد عبر المخططات بقطاع السكن ؛
- دخول بعض القطاعات في إهتمام الحكومة بشكل ملحوظ منها، قطاع الري، التخزين و التوزيع، البريد و الاتصالات.

المطلب الثاني : المنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي 1990-1998 .

تعد بداية التسعينات الفترة الأكثر حرجا في تاريخ الفكر الاقتصادي وهذا من خلال اتضاح بوادر تصدع المعسكر الاشتراكي مما دفع بالكثير من دول العالم والتي اختارت هذا المنهج الاقتصادي إلى التخلي عن هذا الفكر أو تعديله بما يتماشى مع المستجدات الدولية.

وكباقي دول العالم الاشتراكية حاولت الجزائر مواكبة التغيرات الدولية بما يخدم مصالحها، فبعد المخططات التي أطلقتها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1976 و 1989 و التي لم تحقق المطلوب منها، وبعد أزمة سنة 1986 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني جراء إنهيار أسعار البترول ما أثر سلبا على أداء المخطط الخماسي الثاني ومن ثم على مسيرة التنمية الاقتصادية، سعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات شاملة على الاقتصاد الوطني بداية بالمنهج الاقتصادي في حد ذاته وصولا إلى إصلاح المؤسسات وهياكل الاقتصاد الوطني ، كل هذا من

خلال إرساء قواعد اقتصاد السوق و إعطاء الدور الطبيعي والصحيح لآليات السوق، من أجل تصحيح الهيكل المالي للدولة المثقل بالديون، وكذا الاستشارات التقنية المناسبة لطبيعة المرحلة الجديدة.

أولا : الملامح العامة للاقتصاد الوطني الدافعة للإصلاح والاستعانة بصندوق النقد الدولي.

يرى الكثير من الباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر أن الأزمة البترولية لسنة 1986 كانت نقطة تحول في مسارها الاقتصادي، حيث كانت تعتمد في إحداث التنمية خلال المخططات اللاحقة لتأميم البترول بالكلية على عوائد المحروقات ما أثر سلبا على المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 عندما انهارت أسعار البترول ما أفرز عدة تشوهات في ملامح الاقتصاد الوطني كان أهمها :[1]

- نمو موارد الدولة ب (3.5%) مقابل (6.7) سنة 1985 ؛
- نمو الإنتاج الداخلي الخام ب (0.9 %) مقابل ما يقارب (12 %) مابين سنتي 1980-1985 ؛
- نمو الصادرات من السلع و الخدمات بـ (43.6 %) مقابل (3.9 %) سنة 1985 ؛
- نمو الواردات من السلع و الخدمات بـ (14.5 %) مقابل (3.8%) سنة 1985؛
- تسجيل عجز في ميزان العمليات الجارية بـ (15.3-) مليار دينار جزائري مقابل (4.3) مليار دينار جزائري سنة 1985.

[1] Rachid Boudjema **economie de developement de l'algerie 1962-2010** ,volume2 des accords de l'algerie avec le FMI 1998-1998 a le rebance autonome du developement 1999-2010 , Edition dar alkhadounia , alger , 2011, p 81 82.

- ارتفاع خدمات الديون مقارنة بالصادرات بـ (56.7 %) مقابل (35.8 %) سنة 1985.

كما سجلت الجزائر من خلال فترة المخطط الأخير معدلات تضخم مرتفعة سببها التوسع النقدي، وارتفاع الكتلة النقدية بما يفوق (20 %) وكان ذلك من أجل تغطية الأعباء المالية الناتجة عن سياسة دعم الاستهلاك .

I – الاستعداد الائتماني الأول 1989 – 1990 : لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي[1]، وذلك بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989، حيث قامت الجزائر بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، وذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات .[2]

1 – طبيعة الاستعداد الائتماني الأول: لم تلتجئ الجزائر لصندوق النقد الدولي منذ الانضمام له سنة 1963 إلا في أواخر سنة 1988، أين عانت الجزائر من تشوهات خطيرة في الاقتصاد الوطني أدت إلى ضرورة الاستعانة بالصندوق، وبعد المفاوضات وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت الاقتصادي على إقراض الجزائر (155.7) مليون وحدة حقوق سحب خاصة، علما أن حصتها في الصندوق الدولي كانت تفوق ذلك بكثير، كما استفادت الجزائر من تسهيل

---

[1] صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقد الدولي ، يتبع للأمم المتحدة ،أنشئ سنة 1945 ويسعى لتعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، انضمت له الجزائر في 26 سبتمبر 1963 كانت حصتها فيه سنة 1994 941 مليون وحدة سحب خاصة .

[2] وليد عبد الحميد عايب :**الأثار الإقتصادية الكلية سياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ،2010، ص 221 .

تمويل التعويض قيمته (315.2) مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكان هذا الأخير سنة 1989، تتم تسوية هذه القروض في حد أقصاه خمسة سنوات .

2 – شروط ونتائج الاستعداد الائتماني الأول: لقد فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر مجموعة من الشروط وجب تحقيقها من أجل الاستفادة من هذه القروض وكانت هاته الشروط كمايلي :

- التخلي الكلي عن التسعير الإداري وترك ذلك للسوق من خلال العرض و الطلب، ما يفضي إلى عودة الأسعار الحقيقية ؛
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم تدريجيا، مع احتفاظها بدعم بعض المواد الأساسية فقط مثل الخبز والحليب المعد للرض وحليب الاستهلاك الواسع ؛
- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، والتخلي عن الصرف الإداري؛
- تحرير التجارة الخارجية جزئيا والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال القنوات الرسمية ؛
- إصلاح المنظومة الضريبية بما يفضي إلى القضاء على العجز الموازني ؛
- تخفيض الإنفاق العسكر إلى حد يسمح بدعم القطاعات الأخرى ؛
- الحد من توسع الكتلة النقدية بهدف تقليص معدلات التضخم .

إن التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر مطلع التسعينات جعل منها تجربة إنمائية هامة جدا في نظر العالم والمؤسسات المالية الدولية حيث إن هذه الشروط والملاءات لم تجدي نفعا كما كان مخطط له، فبعد أن كان معدل النمو الاقتصاد ي سنة 1989 (3.5 %) أصبح سنة 1990 (1-%)، وبعد ما كانت البطالة سنة 1989 تقدر بـ (18.1 %) أصبحت سنة 1990 تقدر بـ

(19.7 %)، في حين أصبح معدل التضخم سنة 1990 (17.6 %) بعد أن كان سنة 1989 يقدر بـ (9.3 %) ،ما يثبت عدم نجاعة السياسات المتبعة في ذلك الحين، وعدم استعداد الاقتصاد الجزائري لمثل هذه الإصلاحات باعتبار أن الجزائر في ذلك الحين لم تكن قد تخلصت من رواسب الاقتصاد الاشتراكي ولا تزال هناك هزات إرتدادية للمشاكل السابقة التي تحتاج وقت أطول لعلاجها، ما طرح إمكانية لجوء الجزائر إلى الصندوق ثانية من أجل الاقتراض مرة أخرى في شكل استعداد إئتماني ثاني .

II – الإستعداد الإئتماني الثاني جوان 1991– مارس 1992 : في 27 أفريل 1991 توجهت الجزائر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي من أجل إبرام استعداد ائتماني ثاني، والسبب في ذلك يعود لبقاء تدني أسعار البترول وزيادة أعباء القروض وعدم استجابة الاقتصاد الوطني للإصلاحات خلال فترة الاستعداد الائتماني الأول، ما أفضى إلى استفادة الجزائر من قرض كان قدره (300) مليون وحدة حساب سحب خاصة مقسمة على أربع دفعات .

1 – شروط الاستعداد الائتماني الثاني : كسابقه أملى صندوق النقد الدولي جملة من الشروط على الجزائر من أجل الاستفادة القصوى من هذا القرض الأخير، وكذا العمل على تحسين الأداء الاقتصادي للدولة التي بدأ يظهر عليها بوادر الانهيار وكانت هذه الشروط كما يلي :

- تنويع الصادرات من غير البترول، وذلك باعتبارها مصدر للعملة الصعبة من أجل الحفاظ على سلامة احتياطي الصرف ؛
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد ي، ومحاولة ترك المجال للخواص من أجل قيادة الاقتصاد الوطني ؛
- ترشيد الاستهلاك العام ؛

- ضبط السوق الداخلية ومراقبة الأسعار بما يضمن حقوق المتدخلين في السوق؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري مجددا ؛
- تحرير التجارة الخارجية والتخلي عن رخص الاستيراد المحدودة .

2 – نتائج الاستعداد الائتماني الثاني: إن هذه الشروط المقترحة من طرف الصندوق الدولي كانت تصب في صالح الاقتصاد الجزائري، وهذا من أجل التخلص من رواسب النظام الاقتصادي القديم، والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي سجل بالفعل بعض الأرقام الجيدة، في مقابل بقاء بعض المشاكل أو تفاقمها، ففعلا سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا قدره 4.7 مليار دولار، كما سجلت الجزائر ارتفاعا محسوسا في إجمالي الناتج المحلي نسبته (1.6 %) .

في حين عرفت البطالة ارتفاعا كبيرا قدره (23 %) ومعدل تضخم قدره (32 %)، أما الشيء الذي كان يزيد من ثقل كاهل الدولة هو ارتفاع المديونية الخارجية من (26.5) مليار دولار سنة 1989 إلى (28.2) مليار دولار سنة 1990 .[1]

III – الاستعداد الائتماني الثالث 1994-1995 : لقد هلت سنة 1994 بما لا تهوى الحكومة الجزائرية، فالقروض الممنوحة خلال الاستعداد الائتماني الثاني لم تحقق الأهداف المسطرة لها ولا تزال الأوضاع الاقتصادية متردية، فالتضخم ازداد والبطالة في نمو مستمر وعجز الموازنة لا حل له إلا التوجه للمرة الثالثة على التوالي لصندوق النقد الدولي من أجل عقد استعداد ائتماني ثالث ،وسنة 1993 لم تأتي بجديد إلا تفاقم للمشاكل وعقم في الإصلاحات السابقة .

---

[1] الإحصائيات الاقتصادية :**الديوان الوطني للإحصائيات** ،[على الخط] ، متوفر على www.ons.dzتاريخ الإطلاع 2015/05/25 .

1 – طبيعة الاستعداد الإئتماني الثالث 1994-1995 : يعد الاستعداد الائتماني الثالث الذي عقدته الجزائر مع صندوق النقد الدولي أخر الاستعدادات الائتمانية قبل التوجه لما يعرف باتفاقية القرض الموسع، وقد كان هذا الاستعداد الائتماني بمثابة أخر حل فيما يخص تردي الأوضاع الاقتصادية .

يهدف هذا الاستعداد الائتماني إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال فتح مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات المنتجة وتحقيق التوازن الداخلي .

كما تسعى الجزائر من خلاله إلى تخفيض معدلات التضخم، ودعم مستوى معيشة المواطن، وتوفير السلع الاستهلاكية دون اللجوء للاستيراد، كما سطرت الحكومة خلال هذه الفترة هدفا أساسيا يتمثل في تحقيق الاستقرار المالي والقضاء ولو نسبيا على العجز الموازني، كما كانت الحكومة تسعى إلى رفع المدخرات الوطنية من خلال تشجيع الادخار العائلي عن طريق ترشيد الاستهلاك، ويبقى الهدف الأسمى لهذه الفترة والذي لم تتنازل عنه الحكومة يوما وهو تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع .

2 – نتائج الاستعداد الائتماني الثالث : يرى بعض المهتمين بالشأن الجزائري أن الاستعداد الائتماني الثالث وفق إلى حد ما في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي بشكل مؤقت، في حين بقيت العديد من التشوهات تكون المشهد الاقتصادي للدولة، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي انبثقت عن هذا الاستعداد :[1]

- انخفاض في عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994؛

[1] كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ،مجلة العلوم الإنسانية ، جانفي 2005 ،العدد 08، ص ص 10 11.

- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5 % سنة 1994 بعد ان فاق 40 % سنة 1993 ؛
- تحسن احتياطي الصرف 2.64 مليار سنة 1994 ؛
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات ؛
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض و الطلب ؛
- تزايد حجم البطالة ، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية بأكثر من (50 %) .

ثالثا : برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر 1995-1998 .

رغم إفرازات الأزمة الأمنية في الجزائر في هذه الفترة التي جعلت الجزائر لا تولي اهتماما سواء بالملف الأمني فقط دون غيره من الملفات، حاولت الجزائر إعادة القطار التنموي إلى سكته من خلال السعي في برنامج جديد لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فقد سعت الجزائر جاهدة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية المفقودة من خلال عدة جهود سنفصلها فيما يلي :

I – ماهية برنامج التعديل الهيكلي :

1 – تعريف برنامج التعديل الهيكلي : التعديل الهيكلي هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .[1]

[1] ساحل فاتح، شعباني لطفي : **أثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية 04-05 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،ص 05 .

2 – العلاقة بين التثبيت والتعديل:إن سياسات التعديل الهيكلي طويلة الأجل ترتكز على سياسات جانب العرض، وإن كان ذلك لا ينفي أهمية سياسات جانب الطلب (سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي) قصيرة الأجل، حيث أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعتقدان أن النجاعة في المدى البعيد تعتمد على تطبيق إجراءات المدى القصير، والتناسق بينهما يرجى من وراءه تحقيق الأثر الهيكلي، ذلك أن سياسات جانب العرض بمفردها، لا تضمن القضاء على الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، حيث يستلزم الأمر وجود إدارة حذرة لجانب الطلب لتحقيق التوافق بين كل معدلات نمو الطلب والعرض ، وهو ما يؤكد ضرورة إعطاء أهمية متوازنة لكلا الجانبين .[1]

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن برامج التثبيت الاقتصادي يقودها الصندوق الدولي، وفي المقابل يقود البنك العالمي برامج التعديل الهيكلي، وهذا راجع لطبيعة القروض كونها طويلة الأجل أم قصيرة .

II – طبيعة برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر 1995-1998 : يمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين : مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 الى ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من 1995 الى 1998، يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي

[1] مهدي ميلود : **مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية 04 و05 ديسمبر 2006 جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ص 05 .

التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقدية (الاتفاقية السرية) أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل الدستور 1989. [1]

لقد استفادت الجزائر في 22 ماي 1995 من برنامج التعديل الهيكلي في شكل قرض بمبلغ 6.2 مليار دولار أمريكي [2] ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998 مقدم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق مجموعة من الشروط المعتادة الأكثر حزما من سابقاتها .

III – أهداف التعديل الهيكلي في الجزائر: تمثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية : [3]

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم ؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة ؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛

---

[1] بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور : **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات 14 – 15 ديسمبر 2004 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 497 .

[2] وليد عبد الحميد عايب: مرجع سبق ذكره ،ص 223.

[3] بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور : المرجع نفسه ، ص ص 498 499.

- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة ؛
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994 تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة الغير مباشرة – الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي وسندات الخزينة، ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20 %، مع رفع إعادة الخصم إلى 15 %، ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24 % ؛
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداءا من 1998؛
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 96/94 .والسماح للمشاركة الأجنبية الاستثمار في البنوك الجزائرية .

بالإضافة إلى هذه الأهداف فان الجزائر خلال هذه الفترة سطرت مجموعة من النقاط الواجب تحقيقها لعل أهمها تحقيق معدا نمو سنوي يقدر بـ 5 %، ورفع الادخار الوطني إلى حدود تسمح بتوجيهه للاستثمار الداخلي، بالإضافة إلى محاولة خفض العجز في ميزان المدفوعات إلى حدود مقبولة .

IV – شروط برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 : لقد وضع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مجموعة من الشروط على الحكومة الجزائرية من اجل الاستفادة من هذا البرنامج كان أهمها :

– مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لابد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي، مع وضع الحكومة لآليات فعلية لامتصاص انعكاسات البرنامج على المداخيل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية ؛

– الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها من 5 % إلى 0.6% سنة 1998، استكمالا لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية وفي مقدمتها الأجور، وذلك من أجل الحصول على فائض الميزانية يقدر ب 0.6 % سنة 1997؛

– تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10 % سنة 1996، و الذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 5 % خارج قطاع المحروقات، لتعزيز وضعية احتياطات الصرف بعدة أشهر من الواردات؛

– تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضييق الفجوة بين الرسمي والموازي منه،والعمل على تسويته تمهيدا لإنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة تكون لديها الحرية في عرضها أمام زبائنها ؛

– إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص .

المطلب الثالث :المنهجية الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر1999– 2014

تعد المرحلة الممتدة بين سنتي 1999 – 2014 أهم مرحلة في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث يعتبر البعض أنها هي البداية الحقيقية لإرساء اقتصاد وطني صحيح، جاء كنتيجة لمخاض دام قرابة الثلاثة والعشرون سنة من الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية التي أفرزت بناء جديد كليا لاقتصاد وطني بمقومات فكرية جديدة وقاعدة اقتصادية حديثة، ولعل هذه الإنجازات لم تكن سوى نتائج لبرنامج التعديل الهيكلي والذي انبثق عنه بداية الإرساء الحقيقي لمقومات اقتصاد السوق من خلال عودة الدينار الجزائري إلى مستواه الحقيقي بعيدا عن تدخلات الدولة، وخوصصة الاقتصاد الوطني بالتنازل عن الكثير من الشركات المملوكة للدولة وفتح رأس المال البقية لتصبح شركات مساهمة، وكذا التزام الدولة بوظائفها الرئيسية وابتعادها عن مفهوم الدولة المتدخلة .

إن هذه الفترة من تاريخ الجزائر اتسمت بإطلاق أضخم البرامج التنموية وأكثرها تركيزا، ولعل هذا الجزء من أطروحتنا سيقودنا إلى التعرف على هذه المرحلة بشكل اكثر توسعا .

اولا :الفترة التمهيدية للبرامج التنموية 1999– 2000 .

في هذا الجزء من أطروحتنا أردنا أن نعرج على الفترة التي سبقت البرامج التنموية رغم عدم وجود نتائج ملموسة لها، فمع بدايات سنة 1999 ظهر توجه اقتصادي جديد يسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال بناء اقتصاد وطني يتمتع ببنية تحتية حديثة وقوية، في ضل الإمكانات الوطنية المتوفرة في ذلك الحين، وذلك بإتباع إستراتيجية التنمية المستقلة والتي تنطلق من الاعتماد على الذات بالاستفادة المثلى من الفائض الاقتصادي الذي تحققه الدولة جراء تغير بعض الظروف الداخلية أو الخارجية، ما ينتج عنه فوائض مالية توجه مباشرة لإحداث التنمية .

لقد سعت الجزائر خلال هذه الفترة إلى محاولة إرساء قواعد الانطلاق في تنمية قوامها التنمية المحلية ، وذلك برسم خطة تنموية محلية أرادتها الحكومة أن تكون عبارة عن بداية للتنمية الشاملة جاءت خطة التنمية المحلية التي نصت عليها المادة (04) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال والعمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي والتهيئة العمرانية، وتعتبر هذه المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل وتسيير عمليات التجهيز، وتتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية (PCD)، و البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، و البرنامج القطاعي الممركز (PSC) . [1]

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 .

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة، و إنما إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي [2].

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جاء كضرورة حتمية لانتشال الاقتصاد الوطني من مستنقع الركود الاقتصادي الذي دام قرابة عقد كامل، والشيء الذي شجع الدائرة التنفيذية على هذا هو الوضع الاقتصادي العالمي والرواج الذي شهده العالم في هذه الفترة ما انعكس إيجابا على مصادر تمويل التنمية في البلاد وبالتالي ظهور شجاعة كبيرة في تنفيذ هذا البرنامج .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة**،الجريدة الرسمية رقم (51) ،المؤرخ في 15 جويلية 1998،المادة رقم(04) .

[2] برنامج الحكومة المقدم لنواب المجلس لشعبي الوطني: جويلية 2002، مطبوعة مقدمة لنواب المجلس الشعبي الوطني ، ص 49 .

ا – ماهية برنامج الإنعاش الاقتصاد ي 2001–2004:

1– إطلاق البرنامج : لم تتردد الإرادة السياسية في إطلاق برنامج تنموي يرقى إلى تطلعات المرحلة الجديدة في تاريخ الجزائر، فبعد مرور الجزائر بأزمة أمنية كبيرة كلفتها الكثير اقتصاديا واجتماعيا أطلق السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية هذا البرنامج يوم الخميس 26 أفريل 2001 خلال خطابه أمام إطارات الأمة بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة والذي جاء فيه:"..أنا اليوم أبادر أمامكم وبمرأى و مسمع من الأمة جمعاء،إلى القيام بحوصلة لأحوالنا،حتى نقيس الشوط الذي قطعناه، وذلك قبل أن أعرض "برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط في خطوطه العريضة،بغية ترسيخ و تعزيز النتائج الإيجابية التي حققناها خلال السنتين الفارطتين .... وها أنا ذا أصل إلى ما ذكرته آنفا في بداية خطابي، أي إلى إطلاق برنامج دعم التنمية في بلادنا سنوات ما بين 2001 و2004 ".[1]

وقد رصدت الجزائر لهذا البرنامج التنموي غلافا ماليا معتبرا في حدود الـ 525 مليار دينار جزائري كدفعة لتنشيط الاقتصاد الوطني ، والجدول التالي يوضح تقسيمات هذا الغلاف على محاور البرنامج والتي تعتبر في نفس الوقت أهدافا له .

[1] – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة : **إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة**،قصر الأمة،الجزائر في 26 أفريل 2001،[على الخط] متوفر على www.el–mouradia.dz.أطلع عليه يوم 2011/02/18 ، ص02

جدول (05):الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتقسيماته حسب المحاور

خلال الفترة 2001-2004

المحور	المبلغ(مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم إنعاش القطاع الإنتاجي : - الفلاحة - الصيد البحري و الموارد الصيدية .	 09.5 55.9	12.4
التنمية المحلية	114.0	21.7
تدعيم الخدمات العمومية وتحسين إطار حياة ومعيشة المواطنين	210.5	40.1
تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	**525**	**100**

Source le programme de soutien a la relance économique , Rapport de consulat d'Algérie a montreal , I bid ,P2

2- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : تتمثل أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المنتظرة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال تعجيل وتيرة الإصلاحات، و بعث الاستثمار الوطني و الأجنبي المباشر، و تحسين المستوى العام لمعيشة المواطنين وجعل الطلب الداخلي

أكبر و المتوخى من إعادة هيكلة الاقتصاد في هذا الإطار، هو الحد من التجائه المفرط للخارج و التخفيف من ارتهانه بالمحروقات، و تحقيق إدماجه في الاقتصاد العالمي على أحسن ما يرام [1] .

ويمكن تلخيص أهداف لدولة في المجال الاقتصادي من أجل إرساء برنامج الإنعاش الاقتصادي في ثلاث نقاط أساسية هي :

- الحد من ظاهرة الفقر، التهميش، الإقصاء ؛
- خلق الثروة الوطنية و تحقيق التوازن الجهوي ؛
- ترقية إطار حياة المواطنين و تحسين مستوى معيشتهم .

و هذا عن طريق تحقيق أهداف وسيطة منشودة هي :[2]

- بلوغ معدل نمو اقتصاد ي بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات ؛
- تخفيض محسوس لنسبة البطالة ؛
- توفير السكن ؛
- إنعاش الاستهلاك ؛
- استغلال القروض الخارجية؛
- تحسين مردودية الجباية العادية .

II : تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين سنتي 2001-2004 أحد أهم البرامج التنموية التي عرفتها البلاد على طول مدة الإصلاحات وذلك من خلال معالجته لأهم خمس محاور تعتبر أساس الإصلاحات، و

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء : **برنامج عمل الحكومة لسنة 2001**، المرادية،الجزائر، 14 سبتمبر 2000.

[2] – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة : مرجع سبق ذكره، ص04.

هي : دعم الإصلاحات، دعم النشاطات الإنتاجية، التنمية المحلية، تدعيم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى، و كذا تحسين مستوى تسيير الموارد البشرية وترقية الإطار العام لحياة المواطنين، و قد خصص لمجملها غلاف مالي بقيمة 525 مليار دينار،وزع على مدة البرنامج حسب الجدول التالي :

جدول (06) :توزيع الغلاف المالي على سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب محاوره .

الوحـــدة ملـيار دينـار

المحور	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات	30.00	15.00	—	—	45.0
دعم النشاطات الإنتاجية	10.6	20.2	22.5	12.00	65.3
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	2.00	14.3
دعم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى	93.00	77.9	37.6	2.00	210.5
تنمية الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2
المجموع	**205.4**	**185.9**	**13.2**	**20.5**	**525.0**

المصدر : تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 ،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 122 .

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .

يعتبر البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو البرنامج المكمل للبرنامج السابق الممتد بين 2001- 2004 والمسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصاد ي، و هذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات و حرصا من السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة مشوار التنمية الاقتصاد ية في البلاد و الحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامجه الرئاسي، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة (1999-2004) .

I- ماهية البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009: أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07 فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة إيمانا منه بضرورة استكمال مسعى التنمية المحلية، يمتد البرنامج على خمس سنوات من 2005 إلى 2009 [1]، خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا يفوق 4200 مليار دج [2] وهذا كونه برنامج واسع النطاق يصبو إلى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب والهضاب العليا،كما يرجى منه بعد أن يبلغ مداه محو كافة النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية الكبرى،و تحقيق خطة البرنامج المتكونة من (05) محاور أساسية الذي تم التوزيع المبدئي للغلاف المالي عليها على النحو التالي :

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في **إفتتاح ندوة الحكومة و الولاة**،الجزائر الأحد 25 جوان 2006 [على الخط] متوفر على www.el-mouradia.dz أطع عليه يوم 2015/02/20 ،

[2] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة،**في خطاب أمام إطارات الأمة بمناسبة الذكرى الأولى لتجديد إنتخاب الرئيس بوتفليقة**،الجزائر، الخميس 07 أفريل 2005 ،[على الخط] متوفر على : www.el-mouradia.dz أطع عليه يوم 2015/02/20 ،

جدول (07): توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور

المحور	المبلغ بالمليار دينار	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل2005، [على الخط] متوفر على www.premier-minister.gov.dz . أطلع عليه يوم 2015/02/20

يتم صرف المخصصات المالية لهذا البرنامج كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم (120-302)[1] الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي " حيث يفتح هذا الحساب في كتابات أمين الخزينة الرئيسية وأمناء الخزينة للولايات، ويعتبر الوزراء والولاة هم الآمرون بصرف الحساب بالنسبة لعمليات تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانيات السنوية للدولة.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **مرسوم تنفيذي رقم (05-403) المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم (120-302) الجريدة الرسمية عدد 70**،الصادرة في 19 أكتوبر 2005،مادة 1 .

II- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009: في إطار هذا البرنامج تعتزم الحكومة إعادة تأهيل مخطط للتنمية يتماشى مع اقتصاد السوق، ويتعلق الأمر، بضمان التعبئة الكاملة لقدرات البلاد والتوفر على رؤية شاملة ومنسجمة لتنمية اقتصادية واجتماعية،على المدى الطويل.[1]

كما ينبغي التحكم في تسيير التنمية ما يسمح بضمان نمو اقتصادي مستمر ومحدث لمناصب شغل ويكون أقل تبعية للإيرادات البترولية، و ذلك عن طريق :

- تجسيد إطار اقتصادي كلي مستقر ومشجع على النمو ؛

- تهيئة محيط اقتصادي ذي نوعية من أجل تشجيع تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء من أجل استعادة مكانتها في السوق الوطنية أو تمكينها من التصدير وهذا ملائمة لمناخ الاستثمار، وتنظيم سوق العمل، يعد تجديد الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، نظام محفز ودعم مباشر من الدولة ؛

- التحكم في تسيير موارد الدولة من أجل توفير وتوسيع شروط الاستفادة من المرافق العمومية وكذا نوعية الخدمات المقدمة ؛

- تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وضمان انسجام هذه السياسة مع تنمية القدرات الإنتاجية البشرية والمادية، وهيكلة الفضاء الاقتصادي بشكل أفضل بما يتصل مع التنمية السريعة للاقتصاد ،ومشاريع المنشآت الأساسية الكبرى الجاري إنجازها ؛

- مواصلة إصلاح مهام الدولة وهياكلها مع السهر على ضمان تناسق وانسجام التدابير الخاصة بالإصلاحات في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية .

---

[1] مصالح رئيس الحكومة : **مشروع برنامج الحكومة** ،مطبوعة موزعة على نواب المجلس الشعبي الوطني، جوان 2007،ص 16 .

وبصفة عامة فإن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع وإدماج كافة مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم، وهذا بترقية المناطق المحرومة والتخفيف من الفارق وتنمية المحيط الريفي و مكافحة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية، عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية هي :

– تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن و توفير الصحة و السكن و التعليم لكل شرائح المجتمع ؛

– تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود والطرقات ولعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق.غرب" ؛

– دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة .

– تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي وجلب الاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه ؛

– ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الاتصال من أجل دعم النشاط الاقتصاد ي و تسهيل المعاملات و الإجراءات .

رابعا : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014 .

بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أرادت الحكومة دعم الاقتصاد الوطني من خلال إطلاق برنامج أخر يواصل الإنجازات التي حققها البرنامجيين الأول والثاني وتثمينها ،وهذا من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها هذا البرنامج في طياته .

I – ماهية برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: استكمالا لما حققته البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة السابقة كان لزاما على السلطات ان تكمل مسار التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق أضخم برامجها التنموية والذي اصطلح عليه ببرنامج توطيد النمو، وقد حددت له الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 من اجل انجازه بغلاف مالي قدره 21.214 مليار دج .

II – أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: كما تم ذكره سابقا يعتبر هذا البرنامج أضخم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر عبر تاريخها من حيث ضخامة غلافه المالي وأهدافه التي من خلالها تسعى الجزائر إلى التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومصدر من خارج المحروقات ،ويهدف هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية مواصلة لسياسة التنمية البشرية التي أطلقتها الجزائر في البرامج السابقة ومن ثمة التوجه نحو اقتصاد المعرفة بدعم البحث العلمي على مستوى هيئات التعليم العالي ،كما استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مناطق صناعية، كما سعت الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى مواصلة تطوير البنية التحتية التي حققت تقدما مشهودا خلال برنامج دعم النمو بإطلاق كبرى المشاريع الوطنية الشيء الذي افرز حتمية مواصل تطوير قطاع الأشغال العمومية والسكن ، ومن خلال هذا البرنامج تسعى الجزائر إلى فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين و تحديث أجهزة الدولة المختلفة.

III – مقومات برنامج توطيد النمو: لتجسيد برنامج توطيد النمو قسمته الحكومة إلى ثلاث برامج جزئية تأخذ شكل المحاور التنموية من خلالها يمكن الوصول لأهدافه العامة وكانت كالتالي :

1 – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان : عبر جميع البرامج السالفة أولت الحكومة الجزائرية اهتماما بالغا بتحسين ظروف معيشة المواطن، لما له من اثر بالغ في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تنشيط الاستهلاك عن طريق خلق قدرة شرائية عند طبقات المجتمع محدودة الدخل ، وقد استهدفت الحكومة مجموعة من القطاعات التي لها الأثر المباشر في تحسين ظروف المواطن والتي خصص لها ما يفوق 45 **%** من غلاف البرنامج الكلي وكانت القطاعات ما يلي :

- قطاع السكان ؛
- قطاع التربية ، والتعليم العالي، والتكوين المهني ؛
- قطاع الصحة ؛
- قطاع الإدارات العمومية .

2 – برنامج تطوير الهياكل القاعدية : منذ الاستقالة والجزائر تسعى لاكتساب بنية تحتية قوية تمكنها من إرساء قاعدة سليمة ينطلق منها قطار التنمية المنشودة، إلا أن الظروف لم تسمح بذلك إلى غاية بداية القرن الجديد أين توفرت النية والتمويل ولعل هذا البرنامج كان الأوفر ماليا لتبني هذه السياسة الرامية لتقوية الهياكل القاعدية ،حيث خصصت له الحكومة ما يتجاوز 38 **%** من مخصصات برنامج توطيد النمو وهذا بدعم وتطوير كل من القطاعات التالية :

- قطاع الأشغال العمومية والنقل ؛
- قطاع المياه والري ؛
- قطاع التهيئة العمرانية .

3 – برامج دعم التنمية الاقتصادية : لقد تأكدت الحكومة الجزائرية من وجود ميزة تنافسية لديها في قطاعات دون أخرى ما دعاها إلى دعمها خلال هذا البرنامج من خلال تخصيص ما قدره 16.05 % من مجمل الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو وهذا من خلال تمويل القطاعات التالية

- الفلاحة والتنمية الريفية ؛
- دعم القطاع الصناعي العمومي ؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

والجدول التالي يوضح بدقة التوزيع القطاعي للغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو 2010– 2014:

جدول (08) : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010- 2014

البرنامج	**المبالغ** بمليار دج	**النسبة %**
1 – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	**45.42**
– السكان .	3700	
– التربية ، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
– الصحة .	619	
– تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
– باقي القطاعات .	1886	
2 – برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	8400	**38.52**
– قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
– قطاع المياه .	2000	
– قطاع التهيئة العمرانية .	500	
3 – برامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	**16.05**
– الفلاحة والتنمية الريفية .	1000	
– دعم القطاع الصناعي العمومي .	2000	
– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500	

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، **بيان مجلس الوزراء**، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010 -2014 . الجزائر 24-05-2010، ص02.

المبحث الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر .

يعتبر الكثير من المهتمين بعلم الاقتصاد، والمفكرين في مجال التنمية السياسات والمناهج التنموية في كل دول العالم متغيرا تابع للتحديات المستقبلية، باعتبارها أهداف يجب تحقيقها في اقل وقت وبأقل تكلفة،أو عقبات يجب تذليلها .

و الجزائر كباقي دول العالم تسعى إلى إرساء اقتصاد وطني قوي بالاستفادة من بعض الظروف والمتغيرات الدولية المعاصرة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات يجب التغلب عليها ومنها إلى الاستفادة المثلى من هذه الوفورات المالية الظرفية.

وفي مقامنا هذا سوف نحاول التطرق للتحديات التي ترفعها الجزائر من أجل إرساء معالم تنموية قوية تستمر للأجيال القادمة .

المطلب الاول : تحدي النمو الديموغرافي واكتساب المعرفة .

تعتبر التنمية البشرية مقياس جيد وحديث للتنمية الاقتصادية حيث يراعي هذا المقياس عاملين أساسيين هما الزيادة الديموغرافية وما يقابلها من تغطية معرفية، لذا كثيرا ما نجد أن النمو الديموغرافي يجرنا إلى الحديث عن التعليم واكتساب المعرفة ،كما أن هذين العاملين يشكلان تحديين كبيرين بالنسبة لأغلب الدول النامية ،وتتجلى خصائص هذين التحديين فيما يلي :

أولا: مشكلة النمو الديموغرافي.

تكاد تتفق كل التحليلات الإنمائية على أن النمو السكاني الكبير في الدول العربية بمعدلات سنوية عالية يتصدر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية ، لتأثيراته السلبية التي تزداد إحكاما

حول امتصاص نتائج التنمية ، وزيادة الطلب على المرافق العامة والخدمات الصحية و التعليمة ، وعلى هدر المواد المتاحة وإعاقة تنميتها والحد من متطلبات خطط التنمية الطموحة، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة في كل عام لتلبية طلبات العمل المتزايدة .[1]

والجزائر باعتبارها دولة من الدول العربية النامية فهي تشترك مع بقية الدول النامية في كون النمو السكاني يشكل أكبر التحديات من خلال ما يطرحه من مشاكل تتعلق بالبناء الاجتماعي و الاقتصادي للدولة .

فخلال سنة 2014 عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية قدرت بـ840000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2.07 % ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات، ونلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الخمس عشر سنة الأخيرة حيث انتقل من 449000 إلى 840000 بين سنتي 2000 و 2014 ، وفي حالة ما إذا استقرت وتيرة النمو الطبيعي لسنة 2014 فإن عدد السكان المقيمين الإجمالي سوف يبلغ (40.4) مليون نسمة بحلول أول جانفي 2015.[2]

إن هذا المعدل الطبيعي للنمو المعتبر له آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني ،والذي يتميز بتبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات في تحقيق التوازنات المالية ومن ثم إحداث التنمية الاقتصادية ،فالاقتصاد الجزائري لا يستطيع تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تغطي هذا النمو السكاني بصفة مستمرة وهذا لضعف إنتاجيته وعدم قدرته على تحقيق القيمة المضافة خارج قطاع

---

[1] سميح مسعود : **تحديات التنمية العربية** ، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2010 ،ص 50 .

[2] الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري ،**ديموغرافيا الجزائر 2014** ،[على الخط] ،متوفر على (المنشورات باللغة العربيwww.ons. dz) تاريخ الإطلاع 2015/01/20 ، ص 01.

المحروقات، ما يجعل النمو السكاني معضلة تواجه التنمية الاقتصادية من خلال عدم التناسق بين النمو السكاني والنمو الزراعي وسرعة توسع الموارد الطبيعية ما يفضي إلى أزمة غذائية طويلة الأجل .

ثانيا: اكتساب التكنولوجيا والمعرفة العلمية.

تعتبر المعرفة في الآونة الأخيرة أحد أهم عناصر الإنتاج وأكثرها تأثيرا في دالة الإنتاج ، فبعد أن كانت السلع تنتج من خلال استعمال عناصر الإنتاج التقليدية وتصدر في شكلها المادي المقابل للاستهلاك النهائي، أو شكل سلع نصف مصنعة أصبحت الاقتصادات التي تحوز على المعرفة أو المعلومة تصدر الفكرة فقط دون اللجوء لاستنزاف الموارد الداخلية للدولة، وفي نفس الوقت أصبح العائد من تصدير المعرفة أكبر مما كان عليه عند تصدير السلع المادية النهائية القابلة للاستهلاك .

فالمعرفة باعتبارها عنصر من عناصر الإنتاج أصبح لها أثر بالغ في إحداث التنمية الاقتصادية ورفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للدولة من خلال ما تساهم به في رفع موارد الدول المالية جراء تصدير التكنولوجيا وكذا ترشيد استخدام الموارد الطبيعية .

وتسعى الجزائر جاهدة إلى اكتساب المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتطوير كافة مجالات الإنتاج من أجل الوصول إلى معرفة ذات تكلفة منخفضة ومحلية، ولتحقيق ذلك تقوم الجزائر سنويا بتخصيص مبالغ مالية معتبرة تقدر بحوالي 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين تبلغ هذه النسبة في اليابان 2.8 % و3.6 % في السويد و2.8 % في كوريا الجنوبية و

2.4 % في إسرائيل [1]، ما يدفعنا إلى القول أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن اكتساب تكنولوجيا تؤهلها لإرساء اقتصاد قوي قوامة المعرفة.

إن إنجازات الجزائر فيما يتعلق بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والتي – تعتبر مخزن التطوير والبحث العلمي ومادته الأولية – لا ينكرها إلا جاحد فخلال المرحلة الممتدة بين سنتي 2005 و 2009 أي خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، استحدثت الدولة الجزائرية ما يفوق (231000) مقعدا بيداغوجيا على مستوى جامعة الوطن بما فيها الدراسات ما بعد التدرج، كما تم إنجاز (6955) قسم تدريس و (329) مدرسة أساسية و (434) ثانوية استفاد منهم قطاع التربية ، إلى جانب إنجاز (12) مؤسسة للتكوين المهني وتجهيز (300) مركز تكوين وتهيئة (250) مؤسسة أخرى .

إن هذه الأرقام لم تسجل في تاريخ الجزائر المستقلة قط ، إلا أن هذه الانجازات هذا لا تتعدى كونها أرقام فقط لم تنعكس على المستوى العلمي أو المعرفي بشيء، فلا تزال الجامعات الوطنية تصنف في ذيل القوائم، ولا يزال قطاع التربية يحصد النكسات يوما بعد يوم ،ما ينعكس سلبا وبشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والأعوان الاقتصاديين ومن ثم على الاقتصاد الوطني ، فمع مرور الزمن سوف تتراجع مقدرات الدولة المعرفية ما يجرنا إلى استيراد التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة لتسيير ذلك .

---

[1] نواز عبد الرحمان الهيتي : **مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة** ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 31 ، السنة الرابعة نوفمبر 2006 ، ص 11.

المطلب الثاني : تحدي الأزمة الطاقوية المرتقبة في الجزائر .

يلعب قطاع الطاقة والمحروقات في الجزائر دورا هاما ورئيسيا في التنمية الاقتصادية، ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية التي يزخر بها الوطن، حيث تمثل المحروقات حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي، و97 % من عائدات التصدير وأكثر من 60% من إيرادات ميزانية الدولة، كما تساهم هذه الأخيرة في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2013 ما يعادل 52 مليون طن مكافئ النفط .[1]

إن التحدي الذي تواجهه الجزائر خلال السنوات الأخيرة هو التوجه العلمي نحو الطاقات المتجددة والتخلي الجزئي عن الطاقات التقليدية المتمثلة في البترول والغاز، ما يجعلها تسعى جاهدة إلى مواكبة هذا التوجه العالمي الجديد، ولن يحدث هذا إلا باكتساب المعارف والتقنيات الحديثة في استغلال هذه الطاقة، وكذا الاهتمام من طرف السلطات العليا للبلاد، هذا بالإضافة إلى سيناريوهات عديدة تتنبأ بأزمة طاقوية في الجزائر ستجعلها مستوردة للطاقة بدل من كونها مصدرة ، وتتلخص ملامح هذه الأزمة الطاقوية في النقاط التالية :

- ضعف الاحتياطات و الاستكشاف ؛
- ارتفاع مستوى استهلاك الطاقة محليا ؛
- تراجع حجم الصادرات النفطية .

وفي ما يلي محاولة لتوضيح كل نقطة على حدى :

---

[1] وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية: **الورقة القطرية**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر ،الطاقة و التعاون العربي ،أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة ،21 – 23 كانون الأول ديسمبر 2014، ص 03 .

أولا : ضعف الاحتياطات والاستكشافات .

شهدت الجزائر خلال الآونة الأخيرة ضعفا في مستوى احتياطاتها النفطية وهذا يعزى إلى عدة أسباب لعل أهمها قانون المحروقات الجديد الذي دفع بالمستثمرين الأجانب إلى الرحيل ما أدى إلى تسجيل ضعف في مجال التنقيب .

فالملاحظ من خلال الجدول أدناه أن النشاطات المتعلقة بالحفر تراجعت بداية من سنة 2007 فبعد أن كانت الأمتار المحفورة خلال سنة 2007 (327991) سجلت سنة 2010 حفر ما قدره (327269) فقط ،ولم تسجل السنوات اللاحقة 2011 و 2012 ارتفاعات معتبرة حيث بقيت في حدود (268154) متر و (258146) متر على التوالي .

والجدول التالي يبين بالتفصيل كل ما يتعلق بنشاطات التنقيب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2012 .

جدول (09) : حصيلة نشاطات التنقيب خلال الفترة 2000 – 2012 .

	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2010	2011	2012
الأمتار المحفورة	متر	102 704	92 642	76 482	122 614	160 945	184 728	216 692	325 991	237 269	268 154	258 146
عدد الآبار الاستكشافية	عدد	36	36	28	41	60	64	77	114	76	78	66
التنقيب الزلزالي ثلاثي الأبعاد	كلم ^{2}	276	711	2571	2874	3315	4918	7110	7199	11866	8097	13180
التنقيب الزلزالي ثلاثي الأبعاد	كلم	8641	7116	8398	11006	8176	7627	12143	13528	9021	167888	8696
عدد الاكتشافات	عدد	9	7	6	7	13	8	18	20	29	20	31

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية ، **الورقة القطرية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 50 .

ثانيا : ارتفاع مستوى استهلاك الطاقة محليا .

كما يمكن ملاحظة ملامح الأزمة الطاقوية في الجزائر و التنبؤ بها من خلال ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي النهائي من الطاقة والجدول أدناه يعطينا صورة واقعية عن مستوى الاستهلاك النهائي للطاقة .

جدول (10): الاستهلاك المحلي النهائي من الطاقة خلال الفترة 2001 – 2012 .

الوحدة: ألف طن مكافئ نفط

الاستهلاك المحلي النهائي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الصلبة	304	306	261	285	300	351	605	546	527	272	352	68	62
البترول الخام والمكثفات	31	25	14	17	4	0	0	0	0	0	0	0	0
المنتجات البترولية	6918	7200	8016	8897	9106	9101	9486	10 372	11 301	12 319	12 272	13 548	13 999
الغاز الطبيعي	3781	3770	4082	4358	4858	5734	5987	6871	6976	7728	8021	8750	9710
غاز البترول المسال	1862	1959	2082	2190	2303	2132	1970	1968	2067	1975	2328	2358	2320
الكهرباء	5458	5731	6100	6696	6957	7192	7655	7779	8275	8414	8607	9258	10 304
مواد اخرى*	0	0	0	0	2	0	0	1	153	0	70	0	0
الإجمالي	18 246	18 991	20 525	22 424	23 530	24 509	25 703	27 537	29 299	30 707	31 6150	33 982	36 395

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية ،**الورقة القطرية** ،مرجع سبق ذكره، ص 58 .

إن الملاحظ من هذا الجدول أعلاه أن إجمالي الاستهلاك المحلي النهائي من الطاقة لم يتراجع يوما ولم يثبت فقد كانت الزيادات مستمرة بشكل يدعو للقلق فبعد أن كان استهلاك الطاقة سنة (2000) يقدر بـ (18246000) طن مكافئ نفط ، أصبح سنة 2012 يكاد يفوق (36395000) طن مكافئ نفط أي بزيادة قدرها (18149000) طن مكافئ نفط أي بنسبة زيادة قدرها

99.46 % علما أن أسعار الطاقة في الجزائر مدعومة من طرف الدولة ، أي أن هناك أرباح ضائعة جرا هذا الاستهلاك المتزايدة .وفي مايلي جدول يوضح أسعار المنتجات الطاقوية في السوق المحلية بالعملة المحلية .

جدول (11) : تطور أسعار مواد الطاقة في السوق المحلية .

مواد الطاقة	وحدة السعر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بنزين عادي	سنتيم/ل	2120	2120						
بنزين ممتاز	سنتيم/ل	2300	2300						
البنزين بدون رصاص	سنتيم/ل	2260	2260						
زيت الغاز	سنتيم/ل	1370	1370	1370	1370	1370	1370	1370	1370
غاز البترول المسال/وقود	سنتيم/ل	900	900	900	900	900	900	900	900
غاز طبيعي *	سنتيم/ثرمي وحدة حرارية	15.5	16.4	16.3	16.4	16.6	16.4	16.4	16.4
ضغط مرتفع	سنتيم/ثرمي	30.2	33.2	34.70	33.10	33.1	32.8	33.0	33.1
	سنتيم/ثرمي	29.6	30.8	31.70	31.8	16.6	32.0	32.0	32.1
ضغط توسط	دج/بو-	200	200	200	200	200	200	200	200
ضغط فض	13كلغ	400	400	400	400	400	400	400	400
بيوتان13كغ	دج/بو-	197.1	217.4	219.4	218.2	218.2	219.0	318.9	217.3
بروبان 35	13كلغ	284.8	320.5	320.1	321.1	392.3	331.1	330.7	330.3
كلغ كهرباء*		384.3	378.7	374.3	386.7	393.8	394.2	395.8	398.0
توتر عالي	سنتيم/ك.و.س								
توتر متوسط	سنتيم/ك.و.س								
توتر نخفض	سنتيم/ك.و.س								

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، **الورقة القطرية**، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الثبات التام والمطلق لأسعار المنتجات النفطية – البنزين بأنواعه وزيت الغاز وغاز البترول – فلا تكاد أسعار هذه المنتجات تتغير بين سنتي 2005 و 2012 رغم التغيرات الشديدة التي مست المادة الخام (البترول) ما يفضي إلى تدخل دائم للدولة من أجل المحافظة على هذه الأسعار وبالتالي تحمل أعباء مالية إضافية ،علما أن أسعار المنتجات البترولية في الجزائر تساوي ($\frac{1}{10}$) من الأسعار العالمية السائدة .

هذا وفي المقابل سجلنا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في أسعار الكهرباء سنة بعد أخرى الشيء الذي يعزى الى تكاليف إنتاجه ونقله وتسويقه .

ثالثا : تراجع حجم الصادرات النفطية .

لقد شهدت الجزائر بداية من سنة 2006 بداية تراجع حجم الصادرات من المنتجات النفطية، فبعد أن كان حجم الصادرات الإجمالي من المنتجات النفطية سنة 2005 (145000000) طن مكافئ نفط تراجع سنة 2006 بمقدار (5000000) طن مكافئ نفط، ليسجل تراجع أخر سنة 2007 مقداره (7000000) طن مكافئ نفط مقارنة سنة 2005، واستمرت الانخفاضات إلى غاية 2012 أين سجل إجمالي صادرات المنتجات النفطية ما قدره (110000000) أي بانخفاض مقارنة بسنة 2005 قدره (35000000) طن مكافئ نفط ، كل هذا في ظل تهاوي أسعار البترول ، و الجدول أدناه يوضح حجم الصادرات حسب كل نوع من أنواع المحروقات .

جدول (12):حجم الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000-2012 .

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط

حجم الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البترول الخام	24	22	28	37	45	49	48	48	43	38	36	36	35
الغاز الطبيعي	33	29	29	30	33	37	35	33	36	32	36	34	35
غاز البترول المسال	9	10	10	9	9	9	8	9	9	8	7	7	6
المنتجات البترولية	15	16	14	14	11	10	11	11	11	12	16	15	13
الغاز الطبيعي المسال	26	25	26	28	24	24	23	23	20	20	18	16	14
المتكثفات	18	17	16	15	15	15	15	14	14	12	7	7	9
الإجمالي	124	119	123	133	137	145	140	138	134	122	120	114	110

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 56 .

المطلب الثالث : تحدي الاكتفاء الذاتي البيولوجي

يدخل ضمن الحاجات البيولوجية للإنسان مجموعة من العناصر يعتبر الغذاء والماء أهمهم، لذا أولت الهيئات العالمية بمعية الحكومات اهتماما كبير لهذين العنصرين لما لهما من أهمية في استدامة الوجود البشري واستمرارا للنشاط الاقتصادي، كما يعتبران تحديان كبيران باعتبارهما يدخلان ضمن سيادة الدولة ،الشيء الذي يدفع الحكومات إلى بذل أقصى الجهود إلى تحقيق الأمن الغذائي والمائي معا .

أولا : تحقيق الأمن الغذائي .

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم الأهداف التي تسعى لها الحكومات من أجل المحافظة على سيرورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا من أجل الحفاظ على الدورة الاقتصادية من خلال توفير المواد الغذائية الأساسية التي تسمح باستمرار الحركية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع .

I – تعريف الأمن الغذائي : لقد وردت عدة تعاريف للأمن الغذائي من مجموعة من المنظمات و الهيئات الدولية لعل أهمها :

1 – تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):عرفت لجنة الأمن الغذائي العالمي بمنظمة الأغذية والزراعة (CFS) الأمن الغذائي على أنه:" يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة " .[1]

[1] معلومات عن اللجنة ،**لجنة الأمن الغذائي العالمي** ،[على الخط] متوفر على www.fao.org/cfs/cfs-home/ar- أطلع عليه يوم 13 – 02 – 2015 .

2 – تعرف البنك الدولي : عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه : " إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية " .[1]

من خلال التعريفين السابقين يمكننا أن نستخلص تعريفا للأمن الغذائي مفاده :

" الأمن الغذائي هو سعي الدولة إلى استغلال كل إمكانياتها الطبيعية والمادية، من أجل توفير المواد الغذائية اللازمة لدعم واستمرار نشاط مواطنيها اليومي، على أن تكون هذه المواد كافية الكمية وسليمة من كل العيوب، وتناسب طباعهم وأذواقهم الغذائية، في كل أوقات السنة ومهما كانت الظروف السائدة " .

II – واقع الأمن الغذائي في الجزائر :على غرار إنتاج غذائي عادي سجلته الجزائر خلال السنوات الأخيرة هو الأقل من المتوسط وذلك كونها عانت من عنف قذر ومواجهات مفرطة ودامية خلال فترة طويلة أثرت كثيرا على أكثر من صعيد بما فيها الحالة الاقتصادية والاجتماعية و خاصة الزراعية والتي لم تكن بأحسن حال من ذي قبل، و لقد أدت هذه الظروف الصعبة إلى هجرة الأهالي، والمزارعين والمربيين لمداشرهم وقراهم فتراجع المحصول الزراع وكان إنتاج الحبوب الإجمالي ضعيفا وأقل من إنتاج السنوات السابقة .[2]

---

[1] عزت ملوك القناوي :**الأمن الغذائي العربي** ، الملتقى العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي جمهورية مصر العربية ،القاهرة يومي 25–26 سبتمبر 2002 ،ص 03 .

[2] عامر عامر أحمد : **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر** ،مجلة الباحث العدد8 ،سنة 2010 ص 25 .

وبعد أن حطت أزمة نهاية التسعينات أوزارها، حاولت الجزائر بعث التنمية الاقتصادية من جديد بما يسمح لها بتوفير الأمن الغذائي مستغلة بذلك كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية الممكنة ، وتجسد ذلك من خلال مشروع الدعم الفلاحي الذي تخلل البرامج التنموية الممتدة بين سنتي 2001 و2009، حيث استفاد القطاع الفلاحي في الجزائر من أغلفة مالية معتبرة جدا، فمن خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين 2001 و 2004 خصصت الجزائر ما قيمته (65.4) مليار دينار جزائري [1]. من أجل دعم إنعاش القطاع الإنتاجي المتمثل في الفلاحة والصيد البحري و المواد الصيدية ، لتعود ثانية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لدعم القطاع الفلاحي من خلال تخصيص ما قيمته (300) مليار دينار جزائري [2] من أجل تطوير المستثمرات الفلاحية وتشجيعها على الإنتاج .

وعلى الرغم من كل المقومات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي في الجزائر إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف، ففاتورة الغذاء تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا، فمنذ 2005 و الجزائر تصنف ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للغذاء ، فقد صنف تقرير دولي الجزائر ضمن المراتب الأخيرة من بين (105) دول كانت محل دراسة أقيمت حول الأمن الغذائي العالمي سنة 2012 ،حيث احتلت المرتبة الـ (37) وراء كل من تونس والمغرب، رغم أن هذين البلدين المجاورين يعانيان من أثار الأزمة الاقتصادية العالمية عكس الجزائر التي تنعم في بحبوحة مالية. [3]

---

[1] Le programme de soutien a la relance économique ,Ibid, p 2 .

[2] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مرجع سبق ذكره، ص (01) .

[3] أحمد مصنوعة: **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع و المأمول** ،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية 23-24 نوفمبر 2014 ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ،الشلف جامعة حسيبة بن بوعلي، ص 01 .

ثانيا: تحقيق الأمن المائي .

يعتبر الماء أساس كل موجود وأصل كل حضارة وسبب كل تجمع سكاني عبر التاريخ ،فإذا امعنا النظر نجد أن أكبر الحضارات وأعرق التجمعات السكانية عبر التاريخ كانت بمحاذاة مصادر ومصبات المياه القابلة للاستعمال البشري، ما يؤكد أن أساس كل تنمية اقتصادية و اجتماعية هو الأمن المائي .

تقع الجزائر في الشمال الغربي لقارة إفريقيا تتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم^2 تمثل الصحراء منها أكثر من 80 % ، تتميز الجزائر بتعدد أقاليمها المناخية حيث يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في شمال البلاد في الهضاب، بينما يسود المناخ الصحراوي جنوب البلاد، حيث تعرف الجزائر خلال السنة نسبة تساقط مختلفة حسب المناخ إلا أن اتساع مساحة الصحراء يجعل متوسط التساقط السنوي الوطني ضعيف بعض الشيء بسبب قلت التساقط فيها، ما يجعل مخزون المياه يتركز بشكل كبير في شمال البلاد بنسبة تقارب 90% من إجمالي التدفقات السطحية، في حين تتركز الساكنة بشكل أكبر في الهضاب والصحراء ما يطرح مشكل زيادة الطلب في ظل العرض المحدود من الماء .

لقد ارتفع الطلب الإجمالي على الماء بشكل كبير وسريع في الجزائر فأصبح أربعة أضعاف ما كان عليه قبل أربعين سنة، وحاليا أصبح الطلب على الماء يتجاوز نصف حجم الموارد المتاحة ،وعلى هذا النسق ستبلغ الجزائر الحد الأقصى من القدرة المائية سنة (2050) ما يفضي إلى بروز منافسة قوية بين القطاعات المستخدمة للماء ،وكذا اختلالات في توفير الماء بين المناطق وجعلها أكثر صعوبة في توزيعها والتحكم فيها، كما أن حصة مياه الشرب قد ارتفعت من (16%) سنة 1975 إلى (35%) حاليا من إجمالي استهلاك الماء، وفي نفس الفترة تراجعت نسبة المياه

الموجهة للفلاحة من إجمالي الاستهلاك من(80%) سنة 1975 إلى (60%) حاليا، وبقاء حصول الصناعة على (3.5%) .[1]

إن هذه المعطيات السابقة بالإضافة إلى نصيب الفرد من الماء سنويا أفضلا إلى تصنيف الجزائر من الدول الفقيرة في الماء، فأغلب المنظمات الدولية المهتمة بدراسة الموارد المائية وعلى رأسهم البنك العالمي تحدد النصيب الأدنى للفرد من الما بحدود (1000 م^3) للفرد سنويا في حين سجلت الجزائر سنة 1999 نصيب الفرد من الماء (500 م^3) ما جعل الخبراء والمهتمين يدقون ناقوس الخطر من خلال إعلان مشكل المياه كأكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات الناشئة بصفة خاصة والعالم بصفة عامة .

المبحث الثالث : الظروف الحديثة المحيطة بالاقتصاد الجزائري .

مهما بلغت قوة أي اقتصاد، ومهما ارتفعت إمكانياته المحلية إلا أنه لا يستطيع الاستغناء عن بقية العالم، خاصة في الآونة الأخيرة التي شاع فيها التكامل الاقتصادي، وظهر فيها مفهوم العولمة بشتى مجالاتها، ما أفرز مستجدات تكاد تكون يومية تؤثر في شتى المجالات بما فيها المجال الاقتصادي .

وباعتبار أن لكل اقتصاد وطني بيئة يعمل فيها تكون هي المجال العام والقاعدة التي يجب أن تتأقلم معها السياسات الاقتصادية، كما أن هذه البيئة تتكون من مجموع الظروف الداخلية و الخارجية والتحديات وذلك باعتبار أن كل الاقتصادات مهما كان مستواها لا تستطيع العمل في حالة تامة من الانغلاق فلا بد من شركاء ومتعاملين ومؤثرين ، لذا كان من الواجب عند رسم أي

[1] Mohamed ben blidia ،**l'efficaiene d'utilisation de l'eau et aproche économique** ،etude nationnale ،algerie ،plan bleu ،juin 2011 –en line- sur le site www،planbleu،info/fr/ publication ،vue le 13،08،2014 p 05 .

سياسة اقتصادية مراعاة مجموع الظروف التي تواجه هذا الاقتصاد انطلاقا من الظروف الداخلية و التحديات التي يرفعها وصولا إلى الاستفادة أو مواجهة الظروف الخارجية .

وكباقي اقتصاديات العالم ينشط الاقتصاد الجزائر في ظل مجموعة من الظروف التي يعدل من خلالها مساره بعد كل حدث جديد وكل ظرف مستحدث ، وفي ما يلي بعض الظروف الحديثة التي ينشط فيها الاقتصاد الوطني والتي لها الأثر المباشر على توجهاته الحديثة .

المطلب الأول : التطورات البنيوية العالمية .

شهد العالم بداية التسعينات تطورا كبيرا مس جميع مناح الحياة العامة في مختلف دول العالم نتيجة الانفجار التكنولوجي الذي عرفه العالم، ما انعكس على التوجهات الكبرى للحكومات والدول آنذاك، ومن ثم على الإيديولوجيات الموجهة والمحددة للنشاط الاقتصادي، فظهر توجه في بعض الدول ينادي بالتخلي على المنهج الاشتراكي والتوجه لاقتصاد السوق، كما ظهرت توجهات جديدة في الدول الرأسمالية تنادي بعولمة الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على فكرة التكتل.

أولا : التطور العلمي والتكنولوجي .

تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة المعاصرة ، وتقوم بدور محوري في تحديد ملامحه، حيث يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود ما يعرف بـ " عصر الثورة العلمية والتكنولوجية" التي تهتم بالمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة والتي لا تقل في أثارها عن الثورة الصناعية التي اهتمت باختراع الآلات وانتشار استخداماتها ، وقد أصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأساسية في تحديد طبيعة العمل، وقامت ثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية مضمونها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه ،

وهو ثورة تغيير – بالضرورة– من ظروف الإنتاج ومن شكل السلعة المنتجة، ويتطلب ذلك ضرورة الإسراع بالتحديث الصناعي التكنولوجي .[1]

إن النشاط الاقتصادي وباعتباره يسعى إلى تحقيق رغبات الأفراد من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة فإنه استفاد استفادة بالغة من التطور التكنولوجي ، حيث أضحت المعرفة أحد أهم عناصر الإنتاج التي تدخل في تكوين الموارد القابلة لإشباع الحاجات البشرية، ومن ثم كان لزاما على كل الاقتصاديات أن توفر هذا العنصر المهم من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وكذا الوقت المستغرق في عملية الإنتاج .

لقد احتلت الدول المتقدمة زيادة الاقتصاد العالمي من خلال الاستفادة القصوى من عنصر المعرفة، الشيء الذي أعطاها حق احتكار التكنولوجيا ومن ثم السبق في كل ما هو جديد وحديث ، ما وسع الفجوة بينها وبين الدول النامية التي لا تحوز من هذا العنصر إلا القليل .

والجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية لا تحوز من التكنولوجيا إلا الشيء اليسير، الشيء الذي وسم اقتصادها بالقدم والتقليدي، ما انعكس مباشرة على المتغيرات الاقتصادية ومن ثم على الملامح العامة للاقتصاد الوطني، وأثرا سلبا على التوازنات الاقتصادية .

فمن خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت الجزائر غلاف مالي قدره (50) مليار دينار جزائري من أجل ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة ومواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الاتصال وهذا بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملات اليومية .

---

[1] أحمد شعبان محمد علي : **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية** ،الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2007، ص 33 .

إن التطور التكنولوجي المنشود في الجزائر أصبح ضرورة حتمية كأداة لمواكبة تسارع التطور العلمي العالمي من جهة ، واستكمالا للشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى كقاعدة أساسية لا بد منها لجعل الاقتصاد الوطني قادر على مواجهة المنافسة القاسية من طرف الشركاء الأجانب المحتملين في القريب .

ثانيا : شيوع ظاهرة التكتلات الاقتصادية .

يمكننا اعتبار التكتلات الاقتصادية نماذج تنموية تتخذها مجموعة من الدول بموجب اتفاق بيني يهدف إلى تنسيق مختلف سياساتها الاقتصادية، وإلغاء مختلف القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تجارتها البينية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المنظمة للاتفاق وتحقيق معدلات نمو أعلى مما كانت تحققه كل من قبل تكتلها، إن قيام التكتلات ظهر بفضل عوامل عديدة منها تشابه النظم والتشريعات الاقتصادية، وقد تكون هناك أسباب عديدة تدفع الدول إلى تشكيل ترتيبات للتكامل أو التعاون الإقليمي، " ومن الواضح أن البعض قد يكون مدفوعا باعتبارات سياسية واجتماعية، بينما البعض الأخر قد يكون مدفوعا أساسا بأسباب اقتصادية، والتكتلات عادة تمر بمراحل معينة تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتنتهي فيما يعرف بالوحدة الاقتصادية، وإذا تم توحيد السياسات فإن التكتل يصل إلى أعلى مراحله وهي مرحلة الاندماج الاقتصادي التي تقود إلى الوحدة السياسية، لقد أوضحت الآراء الجديدة حول النمو الاقتصادي المكاسب الحيوية التي تعود من التكامل الاقتصادي .[1]

---

[1] رابح حمدي باشا : **أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر :جامعة الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ، الموسم الجامعي 2006 2007 ، ص ص 89 90 .

إن التكتلات الاقتصادية الحديثة أصبحت تشكل تهديدا لقوى اقتصادية عظمى من خلال ارتفاع قدرتها التنافسية نتيجة اتحاد قوى تلك الدول المتكتلة،فعلى سبيل المثال – لا الحصر – كان الإتحاد الأوروبي في بادئ الأمر يمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي من خلال ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجاته مقابل المنتجات الأمريكية ما اثر سلبا على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة مثيرة ومقلقة .

إذا كانت الاقتصاديات الكبرى تولي اهتماما واسعا منقطع النظير بهذه التكتلات الاقتصادية فما بال الاقتصاديات النامية الضعيفة، والجزائر باعتبارها اقتصاد من الاقتصاديات النامية وفي حال ما إذا انضمت للمنظمة العالمية للتجارة فإنها لا تستطيع مواجهة المنافسة من طرف هذه التكتلات الاقتصادية القوية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي .

لقد سعت الجزائر من خلال الإتحاد المغاربي أن تقيم تكتلا اقتصاديا يدعم قدراتها التنافسية ويجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية، إلا أن هذا المشروع باء بالفشل جراء العقبات السياسية التي واجهت الإتحاد المغاربي.

وتوضح التجارب أن النجاح قد تحقق للدول التي تتوفر على صناعات ذات قدرة تنافسية والتي تركز على الأهداف الاقتصادية لتحقيق الغايات السياسية وليس العكس، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب تجارب التكامل بين مجموعات من الدول المتخلفة التي منيت تجاربها بالفشل ، كالإتحاد المغاربي ، دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعبر عن تجاهل الاستفادة من الدروس في التجارب الناجحة في مناطق أخرى كالإتحاد الأوروبي مثلا ، ويعد ذلك أيضا ترجمة لفشل استراتيجيات التنمية في تلك البلدان .[1]

[1] رابح حمدي باشا ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

فالإتحاد الأوروبي وصل إلى قمة الإتحاد من خلال الوصول للإتحاد النقدي، وهذا من خلال بروز عملة موحدة قوية تكاد تكون الأقوى عالميا، الشيء الذي انعكس سلبا على بعض الشركاء ومنهم الجزائر، فالجزائر تعتبر دولة ريعية من خلال اعتمادها كليا على عوائد الأرض المتمثلة في المحروقة والمسعرة دوليا بالدولار الأمريكي، ما يستلزم أن الجزء الأكبر من الدخل الوطني سيكون بعملة الدولار الأمريكي، وفي المقابل تعتمد الجزائر بشكل شبه كلي على الإتحاد الأوروبي في مشترياتها ما يطرح مشكل فرق العملات – عملة التصدير وعملة الاستيراد – حيث يظهر الفرق في كون اليورو أعلى من الدولار ما ينتج عنه خسائر سنوية تتحملها الجزائر جراء قوة اليورو ، تصل في الكثير من الأحيان إلى ما يقارب المليار دولار سنويا .

ثالثا : تنامي ظاهرة العولمة المالية .

تعد العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، وهذا ما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا، ومن جهة أخرى فإن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب العمليات الرأس المالية ، ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب العمليات الرأسمالية وحسابات ميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون واسهم المحفظة المالية والاستثمار المباشر والعقاري و الثروات الشخصية .[1]

[1] أحمد شعبان محمد علي : مرجع سبق ذكره ، ص ص 39 40 .

إن العولمة المالية ومن خلال الحرية التي تقدمها لانتقال رؤوس الأموال أصبحت أفضل ناقل للأزمات المالية والاقتصادية، وهذا من خلال الحساسية الكبرى لرأس المال باعتباره عنصر الإنتاج الأكثر تعرضا للمتغيرات وتدخلات السياسات الاقتصادية الظرفية، الشيء الذي جعل العولمة في مجال أسواق رؤوس الأموال تمثل عاملا مهما جدا في أجندات الدول والحكومات ، ومتغيرا يجب مراعاته بكل حذر ودقة .

إن المتتبع للأزمات المالية يجد أن تحرير رؤوس الأموال كان له الأثر السلبي الكبير من خلال نقل الأزمة في لحظات معدودة تزامنا مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام ، الشيء الذي أفضى كذلك إلى تضاعف تدفقات رأس المال مقارنة بالحجم الحقيقي للسلع و الخدمات في التجارة العالمية .

لقد نتج عن تحرير رؤوس الأموال نموا كبيرا متسارعا عكس النمو في السلع والخدمات التي أصبح العالم لا يسجل فيه معدلات معتبرة ومن ثم شيوع ما يعرف بنظرية الهرم المقلوب حيث أصبح الإنتاج الحقيقي لا يمثل من الهرم إلا قمته النقطية بينما باقي الهرم يمثل المعاملات المالية التي أفضت إلى إنتاج تلك النقطة .

المطلب الثاني : الركود العالمي طويل الأجل .

يقصد بالركود طويل الأجل وجود اتجاه عام متصل لدى اقتصاد وطني ما أو مجموعة من الاقتصادات الوطنية،لا لبطء نموه فحسب وإنما بوجه أخص لصعوبة أو استحالة استخدام إمكاناته الإنتاجية بصورة كاملة .[1]

ففي السنوات الأخيرة سجلت أكبر الاقتصادات في أوروبا وأسيا وأمريكا تراجعا في معدلات نموها مهددا باحتمال وقوع اقتصادياتها في حالة من الركود الاقتصادي طويل الأجل الشيء الذي سيؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي برمته ، فإذا اعتبرنا أن معدل النمو الاقتصادي العالمي يمثل مائة بالمائة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم فيه بـ (19.8 %) بينما تساهم فيه الصين بـ (13.6%) ، وتأتي اليابان في المرتبة الثالثة بـ (5.8%) لتحل الهند رابعة بـ (5.4%) ثم ألمانيا خامسة بـ (4.0%) ، لتلحق كل من روسيا،البرازيل،بريطانيا، بالترتيب(3.0%)، (2.9) (2.9%)

إن الركود الاقتصادي الذي يتهدد الدول الكبرى اقتصاديا يعتبر تهديدا حقيقيا لاقتصادياتها ومن ثم للاقتصاد العالمي ويظهر هذا جليا من خلال الرأيين التاليين : [2]

- يرى أنصار الرأي الأول أن كلا من عاملي السكان والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سينموان في المستقبل بوتيرة أبطأ من وتيرة نموها في الماضي السعيد، ويستند التوقع الديمغرافي إلى أسس متينة إلى حد كبير ،وتقوم حجية هذا الرأي المتشائم بشأن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج – في كفاءة رأس المال والعمالة – بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن موجة تكنولوجيا

---

[1] روبرت سولو : **الركود الطويل– الاقتصادات الميسورة غير قادرة على الحراك– تحديات تلوح غي الأفق** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2014 ، ص 16 .

[2] المرجع نفسه، ص 16 .

المعلومات لا يمكن أن تزيد الناتج / الرفاه مثلما فعلت الموجات التكنولوجية الكبيرة في الماضي –الاحتراق الداخلي وإدخال الكهرباء والتوسع الحضري– في وقتها ، ومع ذلك يصدق الأمر القائل بحدوث ركود طويل الأجل حتى إذا كان هناك احتمال كبير بحدوث سيناريو النمو البطيء.

- ويرى أنصار الرأي الثاني أن نمو السكان – من خلال "توسيع" راس المال– هما القوتان الرئيسيتان اللتان حالتا دون انخفاض العائد على الاستثمار الخاص بالرغم من تزايد كثافة رأس المال وتضاؤل العائد، وإذا كان النمو بطيئا في المستقبل، فسيؤدي ذلك إلى استمرار الادخار وانخفاض معدل العائد وضعف الاستثمار الخاص .

وعلاوة على ذلك تشير الآراء إلى أن التاريخ الحديث يؤكد هذا الرأي المتشائم، فالفقاعات وحدها – فقاعة الدوت كوم وفقاعة المساكن – هي التي استطاعت توليد الرخاء في السنوات الأخيرة ، فلا الولايات المتحدة ولا أوروبا – والأقل منهما اليابان – استطاعت العودة إلى الاستخدام الكامل للإمكانات الإنتاجية ، وتتسق حالة الضعف المطولة هذه على الأقل مع فكرة الركود طويل الأجل .

إن الرخاء الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة في السنوات السابقة الأخيرة انعكس إيجابا على الدول النامية ومن بينها الجزائر ، فالحركية التي كان يشهدها النشاط الاقتصادي في الصين و أوروبا وأمريكا تحتاج إلى مصادر طاقة على رأسها النفط، والجزائر باعتبارها دولة ريعية فقد حققت فوائض مالية جد معتبرة أثرت إيجابا على الأداء الاقتصادي للدولة من خلال إطلاق المشاريع التنموية الواحد تلوى الأخر .

بينما إذا حدث الركود الاقتصادي للدول المتقدمة وحدث انخفاض في النمو العالمي فإن هذا سيؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض أسعار البترول جراء توقف الطلب عليه ، ومن ثم تراجع معدلات النمو في الجزائر .

المطلب الثالث : تزايد دور المؤسسات الدولية .

لقد كان إنشاء المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة ظرورة ملحة من أجل تأطير الاقتصاد العالمي وتسيير الشؤون الدولية المتعلقة بالنقد والمتمثلة في صندوق النقد الدولي (FMI) ، والمالية والمتمثلة في البنك الدولي للإنشاء و التعمير (BIRD) ، والشؤون التجارية ممثلة في منظمة التجارة العالمية (OMC) ، حيث يتم من خلال هذه الهيئات إدارة الاقتصاد العالمي التي تعتبر أغلب دول العالم أعضاء فيها تساهم في احتياطاتها وتستفيد من إعاناتها ونصائحها .

ومع نهاية حقبة الثمانينيات وبداية التسعينات بدأت تظهر أزمات اقتصادية أكثر شدة وأثر على الاقتصادات النامية ما دفعها إلى ضرورة اللجوء إلى هذه الهيئات من أجل تعديل مساراتها الاقتصادية ما أفرز تدخل هذه الهيئات بشكل يمس حتى بالسيادة الوطنية لبعض الدول .

فمن ناحية يفرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اشتراطات معينة على الدول التي تحصل على مساعدات من أي من المؤسستين، ومن أهم تلك الاشتراطات تطبيق برامج إصلاح اقتصادي وتكييف هيكلي في ظل المشكلات الاقتصادية لتلك الدول، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب حكومة أي دولة شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية العالمية الكبرى ، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضا شرطا للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين ، وكذلك أصبح

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سواء في صورة أتفاق مساندة أو في صورة تسهيل ممتد لا يكون متاحا إلا بالتزام الدولة المدينة بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها مما يدخل في نطاق السياسة النقدية [1].

ومن الناحية الأخرى هناك التزام على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية – وكذلك الأمر بالنسبة للدول طالبة العضوية – بأن نتيجة السياسات الاقتصادية لتلك الدول يجب ان تتسمى بمزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي ، واعتماد اقتصاد السوق [2].

ان هذا النفوذ غير المسبوق تثر بشكل غير مباشر على اقتصاديات الدول المدينة من خلال عدة عناصر لعل اهمها :

- اثر على السيادة الوطنية التي من شأنها أن تتحكم في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتوافق مع عقائدها وأعرافها ،وأصبحت قرارات الهيئات الدولية تسمو على دساتير هذه الدول المدينة ؛
- انتقلت تبعية دولة ما إلى تبعية متعددة الإطراف من خلال تبعية الدول المدينة لهيئة دولية لا تراعي ظروف وخصوصيات الدول المدينة ؛
- جعل دول العالم الثالث اسواق لمنتجات الدول المتقدمة في اطار العولمة الاقتصادية .

---

[1] احمد شعبان محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

[2] المرجع نفسه ،ص 59 .

خلاصة الفصل :

منذ استقلالها مرت الجزائر بفترات زمنية متباينة المناهج ،ومختلفة التوجهات الإيديولوجية أثرت بشكل واضح ومباشر على التوجهات الاقتصادية للدولة، وذلك باعتبار أن الاقتصاد في الجزائر يتبع وبشكل مباشر للإرادة السياسية ،فبعد استقلالها مباشرة اتبعت الجزائر المنهج الاشتراكي في تسيير النشاط الاقتصادي والذي كان اختيارا سياسيا بامتياز فرض كأساس دستوري ملزم،الشيء الذي انعكس مباشرة على ملامح النشاط الاقتصادي في وقت كانت تعاني فيه الدولة من تأخر على كل المستويات خاصة على المستوى الاقتصادي أين كانت الجزائر تفتقر لأدنى المقومات الاقتصادية واجبت الوجود إلى جانب افتقارها للموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،الشيء الذي ما فتئ أن ينتهي مع تأميم المحروقات التي أصبحت تدر أموالا كبيرة استخدمتها الجزائر في تمويل النشاط الاقتصادي الذي لم يتخلى على النهج الاشتراكي إلى غاية تصدع المعسكر الشيوعي وانتهاء ما كان يدعى بالاتحاد السوفيتي .

خلال فترة الاقتصاد الموجه واجهت الجزائر مجموعة من الظروف الاقتصادية كان أكثرها أثرا هي الأزمة البترولية لسنة 1986 أين راجعت الجزائر حساباتها ،وبدأت تفكر بجدية في تغيير النهج الاشتراكي ،و كان لها ذلك بعد تعديل الدستور لسنة1990 والتخلي على الخيار الاشتراكي الذي كان خيارا لا رجعت فيه في الدستور السابق ،ومن هنا بدأت تعود قوى السوق إلى الساحة الاقتصادية من جديد، لتصطدم هذه الإرادة الجديدة بمجموعة من الظروف السياسية و الأمنية التي أثرت بشكل غير مسبوق على النشاط الاقتصادي وأدخلت الجزائر دائرة المديونية التي لم تخرج منها إلا خلال العشرية السابقة ،الشيء الذي استدعى استعانة الجزائر بالهيئات النقدية المالية

الدولية من أجل تصحيح الاختلال التي مست الاقتصاد الوطني والتي سميت في ذلك الحين ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي .

لقد ضل الاقتصاد الجزائري يترنح بين معدلات نمو شبه منعدمة إلى غاية انتهاء المشكل الأمني في الجزائر أين استرجع الاقتصاد الوطني عافيته بعد تغير بعض الظروف الاقتصادية الدولية وبداية جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت في شكل برامج اقتصادية طموحة ذات أهداف دامت إلى غاية سنة 2014 .

فمن خلال هذا الفصل تمكنا من التعرف بشكل دقيق على شكل ومضمون المنهجية التنموية في الجزائر بالإضافة إلى مجموع الظروف والتحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي في الجزائر وخلصنا إلى أن الجزائر لم تعتمد نفس المنهجية التنموية خلال طول هذه السنوات ،بل كانت تعدل سياساتها حسب الإرادات السياسية المتعاقبة ، بالإضافة إلى انتهاج الجزائر لمنهجية اقتصادية غير مستقرة المنهج الفكري حيث لاحظنا خلال فترة الاقتصاد الموجه إتباع الجزائر لمنهج التنمية المستقلة التي تقوم أساسا على استخدام إمكانيات الدولة الداخلية، في نفس الوقت كانت تستعين بالتجارب الخارجية المستوردة التي لا تتلاءم مع خصوصيا الجزائر، كما أنها لم تستطع تحديد القطاع الذي سيقود التنمية الاقتصادية معتمدة في نفس الوقت على تنمية كل القطاعات في نفس الوقت في ضل انعدام الموارد والإمكانات الأساسية لذلك ، وباعتبار أن لكل فترة انتقالية سلبياتها فقد كانت فترة الانتقال لاقتصاد السوق الفترة الأشد في تاريخ الجزائر الاقتصادي لما أفرزته من مشاكل اقتصادية وتشوهات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي دامت قرابة العقد، ليعود قطار التنمية الاقتصادية إلى سكته مع مطلع القرن الجديد لتبدأ معدلات النمو في الارتفاع مجددا وتتراجع معدلات البطالة ،وتظهر بوادر اقتصاد جديد قوامه طفرات بترولية استفادت منها الجزائر

بالاستهلاك المباشر لهذه الأموال في شكل برامج ضخمة ذات مرودية منخفضة والدليل على ذلك شبح التقشف الذي يلوح في الأفق نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية مع بدايات سنة 2015، فلو حققت هذه البرامج أهدافها لوجدت مؤسسات تقود الاقتصاد الوطني لمكان آمن من الأزمات واحتمالات التقشف المرفوض شعبيا.

في خضم هذا التشتت الفكري التنموي في الجزائر ،ترفع الجزائر مجموعة من التحديات على رأسها التعامل مع مشكل النمو الديموغرافي واكتساب المعرفة بالإضافة إلى بوادر الأزمة الطاقوية المتوقعة على المدى الطويل أضف إلى ذلك تحدي الاكتفاء الذاتي البيولوجي ،ويعمل اقتصادها في ظل مجموعة من الظروف وجب على القيادات الاقتصادية مراعاتها بشكل دقيق وتوفير الأدوات والوسائل الملائمة للتعامل مع هذه الظروف والاستفادة منها قدر الإمكان والمتمثلة في التطور العلمي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم ولا تزال الجزائر لا تحوز منه إلا الشيء اليسير إضافة إلى شيوع ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتنامي ظاهرة العولمة اللتين خلقتا قوى اقتصادية عظمى قد تمثل خطرا على الاقتصاد الجزائري الريعي البسيط .

رغم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري، ورغم البرامج التنموية الضخمة التي شهدتها الجزائر ،ورغم التخطيط الاقتصادي الدوري والمتجدد ،لا تزال الجزائر تقبع في أسفل ترتيب الدول النامية التي لم تستطع إيجاد مسلك لخلق الثروة من غير قطاع المحروقات وارتباطها كليا به، نتيجة عدم الوصول الى المنهجية التنموية التي تتلاءم مع طبيعة ومكونات المشهد الاقتصادي من ظروف وتحديات تراعي الخصوصية الاجتماعية والمادية والبشرية الجزائرية .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : طبيعة تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تمهيد :

تعتمد التنمية الاقتصادية في شتى أقطار العالم على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تخصيص الموارد من اجل خلق القيمة المضافة، وتحقيق معدلات نمو معتبرة سنويا،الشيء الذي يضع الاقتصاد الوطني أمام تحدي توفير الموارد اللازمة والكافية والمتمثلة في عناصر الإنتاج الموجهة لخلق هاته القيمة المضافة.

يعتبر توفر عناصر الإنتاج أساس أي تنمية اقتصادية، وتشترك عناصر الإنتاج في الأهمية النسبية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن العنصر الأكثر أثرا وفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية هو عنصر رأس المال، ما جعل الكثيرين من المفكرين والمهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية يذهبون إلى أن النمو الاقتصادي في أي دولة مرتبط مباشرة بنمو وفعالية القطاع المالي أو التمويلي في الدولة .

يعتبر التمويل العقبة الأكبر التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية في الكثير من القطاعات و الأمثلة على ذلك كثيرة، حيث يمكننا ملاحظة المسار التنموي المتذبذب في الكثير من الدول النامية والناتج أساسا عن شح مصادر التمويل، ما دفع بها إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي عادت عليها بمشاكل أكبر وأدخلتها في دائرة المديونية، الشيء الذي أثر سلبا على أدائها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لاحقا، وأورثها تخلفا اقتصاديا دام لفترات طويلة .

والجزائر كباقي دول العالم النامية لطالما عانت من مشكل تمويل التنمية ولفترات طويلة ، كما تقدم ذكره في الفصل السابق حيث لجأت الجزائر أكثر من مرة إلى الهيئات المالية والنقدية

الدولية من أجل تصحيح أوضاعها المالية المتردية خلال فترة التسعينات، ما أورثها مديونية كبيرة انعكست سلبا على كل الأصعدة والقطاعات .

إن مشكل تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر يعود بالأساس إلى طبيعة النظام المالي ومكوناته وقدرته على تحمل مسؤولية قيادة التنمية في الدولة ،والذي يتميز بخصائص موروثة من تصرفات وقرارات غير صائبة ، سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عليها وتحديد طبيعة النظام المالي في الجزائر من خلال الأجزاء التالية:

- ماهية تمويل التنمية؛
- الإطار العام للنظام المالي الجزائري ؛
- تحليل قياسي لفعالية النظام المالي في الجزائر خلال 1990-2014

المبحث الأول :ماهية تمويل التنمية.

يعد عنصر رأس المال أهم العناصر المساهمة في عملية إرساء التنمية الاقتصادية في مختلف الاقتصادية العالمية، حيث يلعب رأس المال الدور المحوري في عملية التنمية الاقتصادية ،ما يدفع الحكومات الى محاولة إرساء وتطوير أنظمتها المالية بما يوفر التمويل اللازمة والكافي لبرامجها التنموية.

إن الأنظمة المالية في كل دول العالم تسعى إلى توفير التمويل المناسب من خلال لعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تعبئة المدخرات الداخلية وتوجيهها إلى المشاريع التي في حاجة إلى تمويل من خلال نظرية الحقن والتفريغ، فتستقبل الفوائض المالية الناتجة من عمليات الاستثمار، لتوجهها إلى تمويل استثمارات أخرى – ادخار،استثمار– وفي حالة عدم قدرتها على ذلك تتجه الحكومات الى الاستعانة بالرأس المال الأجنبي ممثلة في الاستثمارات الأجنبية أو المعونات أو المنح او القروض الثنائية ومتعددة الأطراف .

من خلال هذا الجزء من أطروحتنا سنحاول إلقاء الضوء على العناصر الأساسية التي تدخل في تكوين ماهية تمويل التنمية والتي نعتقد أنها هي :

- مفهوم تمويل التنمية ؛
- التمويل المحلي للتنمية ؛
- التمويل الأجنبي للتنمية .

المطلب الأول : مفهوم تمويل التنمية.

يعد موضوع التنمية الاقتصادية مجالا واسعا جدا من مجالات البحث في العلوم الاقتصادية وهذا لما له من اثر بالغ على النشاط الاقتصادي للدولة بصفة عامة، وقد اكتسى هذا الموضوع أهمية بحثية كبيرة نتيجة اهتمام الحكومات به اهتماما بالغا ،حيث تسعى الحكومات جاهدة إلى إرساء دعائم قوية لاقتصادها من خلال إحداث تنمية اقتصادية مستمرة وفعالة تفضي إلى إشباع الحاجات العامة والوصول بها إلى حد الرفاهة إذا أمكن ذلك دون المساس بمقدرات الأجيال اللاحقة.

ولتحقيق هذا تضع الحكومات كل ادواتها و مواردها في خدمة هذا الهدف المنشود، حيث تشارك هذه الأدوات والمقدرات كل حسب أهميته ووفرته وأثره في إحداث التنمية، ويبقى العنصر الأكثر فعالية والمعول عليه بجدية في احداث التنمية هو عنصر رأس المال ،الذي بدونه لن تستطيع أي خطة تنموية الوصول إلى أهدافها النهائية، فالتمويل أساس كل تنمية اقتصادية باعتباره العنصر الذي يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد الأخرى المشاركة في خلق السلع والخدمات بشتى أشكالها ووظائفها، وفيما يلي محولة لتوضيح مفهوم تمويل التنمية نظريا.

أولا : معاني تمويل التنمية.

للتعرف على أي ظاهرة وجب أولا التعرف على المفاهيم الأساسية المكونة لها والمحيطة بها، وفي هذا المقام سنحاول التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بتمويل التنمية في النقاط التالية :

ا – المقصود بتمويل التنمية : يأخذ تمويل التنمية عدة معاني تتعلق بكل ما له علاقة بعناصر الإنتاج، إلا أننا نستطيع إجمالها في مبحثين أساسيين من خلالها يظهر مفهوم تمويل التنمية وهما المعنى الحقيقي والمعني النقدي، وفيما يلي تفصيل بذلك :[1]

1 – المعنى الحقيقي : ويقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، تتمثل هذه الموارد الحقيقية في :

- سلع الإستهلاك اللازمة لسد حاجة المشتغلين في مشروعات التنمية الاستثمارية،لذلك يتطلب الأمر فائض في قطاع إنتاج السلع الإستهلاكية عن حاجة القائمين بالإنتاج في هذا القطاع.
- سلع الاستثمار (المعدات و الالات) وهي تتمثل في موارد حقيقية كانت موجهة إلى الإستهلاك، ولكنها بدلا من ذلك وجهت إلى إنتاج سلع الاستثمار، فهي تتضمن إدخارا بما يساوي قيمتها .

2 – المعنى النقدي : يقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية .

ثانيا: مفهوم النظام المالي .

ذهب البعض إلى تعريف النظام المالي على أنه: " مجموعة المؤسسات و الأسواق المالية التي يتم من خلالها إنتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الاليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول المالية المختلفة .[2]

---

[1] محمد صفوت قابل: مرجع سبق ذكره، ص ص 166 167.

[2] سعيد عبد الحميد مطاوع: **الأسواق المالية المعاصرة**، مكتبة أم القرى، القاهرة،2001 ،ص 02 .

كما ذهب البعض الأخر إلى تعريف النظام المالي إلا أنه : " الوسيط الذي يتيح تحويل الأموال بين ذوي الفوائض المالية وذوي العجز المالي، ويشمل هذا القطاع المؤسسات البنكية وغير البنكية، وشركات التأمين وأسواق الأسهم بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الصغيرة الحديثة العهد، من شأنه إتاحة السيولة لمحتاجيها إعتمادا على القدرة المالية لذوي الفوائض المالية كما يتيح القطاع المالي قنوات لتنويع المحافظ المرتبطة بالشركات الفردية والمنشأة والصناعات والقطاعات والبلدان .[1]

بينما يرى البعض الاخر أن النظام المالي يستند إلى تحويل الأموال من وحدات إنفاقية ذات فائض إلى وحدات إنفاقية ذات عجز حيث تنفق الأولى اقل مما تحصل عليه من إيراد أو دخل بينما تحتاج الثانية إلى إنفاق أكثر مما تحصل عليه من إيراد أو دخل .[2]

من خلال ما سبق تتضح لنا صورة عن النظام المالي مفادها أن النظام المالي هو مجموع التنظيمات والقوانين والهيئات والأسواق والأدوات التي من خلالها يتم استخدام الأموال الفائضة عند شريحة معينة من المجتمع في تمويل مشاريع شريحة أخرى ،بالإضافة إلى تنظيم السوق التمويلية بما يسمح بخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني ومن ثم استمرارية خلق المدخرات الجديدة .

---

[1] وليد عبد مولاه : **دور القطاع التمويلي في التنمية** ،جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 35،يوليو /تموز 2009،ص 02.

[2] ساعد إبتسام : **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2009 ، ص02 .

ثالثا: التكوين الرأسمالي للتنمية الاقتصادية .

يتفق منظرو التنمية الاقتصادية – على اختلاف مذاهبهم – على أن أحد الاركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار)، وتبرز أهميته بصورة جلية في التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى إشباع الحاجات الإجتماعية لغالبية السكان، الأمر الذي يفرض إنتاج المزيد من السلع والخدمات لإشباع هذه الحاجات وبالتالي تحتاج الدول النامية إلى زيادة عدد المنتجين المباشرين من ناحية، وزيادة إنتاجيتهم من ناحية أخرى، مما يتطلب إيجاد تكوين رأسمالي في المرحلة الأولى للتنمية،حيث أن معدل النمو يتوقف إلى حد كبير على معدل الاستثمار الصافي الإضافي، فكلما كان هذا الأخير كبيرا كلما عجلنا بالتنمية، وكلما أسرعنا بإرتفاع مستوى الدخل إلى الدرجة التي يرتفع فيها معدل الإدخار .[1]

ويذهب بعض المفكرين إلى ضرورة إمداد الاقتصاد الوطني بدفعة كبيرة من التمويل في بداية الأمر، ومن ثم ترك التمويل يخلق بعضه بعضا من خلال نظرية الحقن والتفريغ، وتعتبر الدفعة القوية الأولى أساس كل تنمية اقتصادية وهذا بإعتبارها اساس الإنطلاق وتدعى هذه الحالة بنظرية السيقي بالمضخة، ويسجل على هذه الفكرة سلبيات عدة لعل أهمها بروز اثار تضخمية في بداية كل برنامج تنموي نتيجة العرض النقدي، الكبير إلا أنه لا يكاد يستمر إلا لسنة أو إثنين بإعتبار أن الاقتصاد سيصحح مساره خلال بقية سنوات البرنامج المتبقية من خلال السياسات الظرفية الممكن إتباعها .

---

[1] محمد صوت قابل: مرجع سبق ذكره، ص 167.

رابعا: المتعاملون في القطاع المالي .

يعد المتعاملون في أي قطاع هم الركيزة الأساسية له، وكذا بالنسبة للقطاع المالي، حيث يعتقد المهتمون بالقطاع المالي أن متعامليه يتميزون بخصائص خاصة، وعليه فإن المتعاملون في هذا القطاع يمكن تعريفهم بأنهم تلك المجموعة من المؤسسات التي تشمل كل الوحدات التي تعمل بصورة أساسية في مجال :

- تحمل الالتزامات وحيازة الأصول المالية في السوق؛
- قبول الودائع الجارية ولأجل و الودائع الادخارية؛
- القيام بأي من مهام السلطة النقدية، وتتعامل بالأدوات المالية .[1]

إن هذا التعريف للمتعاملون في القطاع المالي يختلف باختلاف النظام الاقتصادي والايديولوجي السائد في كل دولة، حيث يمكننا أن نلاحظ الفرق بين القطاع المالي في الدولة المنتهجة للنهج الاشتراكي، ومثيلتها في الدول التي تنتهج النهج الرأسمالي .

وبصفة عامة يمكننا تحديد المتعاملين من خلال تحديد السوق التمويلي الذي يتفق أغلب المفكرين على أنه ينقسم إلى قسمين رئيسين هما السوق المالي، والسوق النقدي وسيكون لنا تفصيل في ذلك في الأجزاء اللاحقة من أطروحتنا

---

[1] فؤاد مطاطة: **النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية حالة تطبيقية على الجزائر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر :جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ، 1997، ص 05 .

المطلب الثاني :التمويل المحلي للتنمية .

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الإدخار الإختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وبمحض رغباتهم، وثانيهما الإدخار الإجباري وهو مايفرض على الأفراد من قبل قوة خارجية على إرادتهم، ولايوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منها بإتباع سياسة معينة .[1]

ومن خلال هذا الجزء من اطروحتنا سنحاول إلقاء الضوء على أهم عناصر التمويل المحلي و المتمثلة في :

- أهمية المدخرات والاستثمارات المحلية ؛
- الادخارات الاختيارية الاختيارية كمصدر محلي لتمويل التنمية ؛
- الادخارات الإجبارية الاختيارية كمصدر محلي لتمويل التنمية ؛
- النظم والهيئات المعنية بتمويل التنمية .

أولا : أهمية المدخرات والاستثمارات المحلية .

تعتبر الحلقة الدائرية – إدخار استثمار – أساس كل نمو اقتصادي بإعتبار أن الإدخار يوجه لتمويل الاستثمار، وبدوره الاستثمار يفضي إلى الادخار وهكذا دواليك، كما لا يمكن الجزم بأن الإدخار هو المتغير الوحيد الذي يحقق النمو الاقتصادي، فبدون إنتاجية عالية لعناصر الإنتاج لا يستطيع الاقتصاد تحقيق معدلات نمو معتبرة، ورغم كل هذا تبقي المدخرات الداخلية أو المحلية أصل إنطلاقة أي تنمية اقتصادية .

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سبق ذكره، ص217 .

ويرى جمهور الاقتصاديين أنه يتعين أن تتكفل المصادر المحلية بتدبير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، ويؤيد هذا تجارب الدول المتقدمة من أن المدخرات المحلية هي التي وفرت الموارد التي إستخدمت في تمويل التقدم الاقتصادي في هذه الدول، لذلك فإن الإعتماد في تمويل التنمية يجب أن يرتكز على الموارد المحلية، لعدم ضمان إستمرارية هذه الموارد، كما أنه يخضع لإعتبارات مختلفة يصعب التحكم فيها .[1]

وحفاظا على إستمرارية خلق المدخرات المحلية، يجب على الحكومات دعم تنشيط الاستثمار الحقيقي، من خلال رفع إنتاجية المؤسسات الاقتصادية إلى حد يسمح بتراكم رأس المال وذلك بإعتبار أن الاستثمار المحلي هو الأساس في تعبئة المدخرات المحلية ومن ثم العودة إلى الحلقة – ادخار، استثمار–.

ثانيا: الإدخارات الاختيارية كمصدر محلي لتمويل التنمية .

I – مفهوم الادخار: لقد اهتم جل الاقتصاديين بظاهرة الادخار باعتبارها أساس كل استثمار ما أفرز غزارة في الكتابات الخاصة بهذه الظاهرة من خلال تحديد محتوى الظاهرة إلى علاقتها بالمتغيرات الأخرى، وفي مايلي محاولة للإحاطة بمفهوم الإدخار.

الادخار كلمة مشتقة من "دخر" ودخر يعني "خبأ" أي وفر لوقت لاحق، ولا يقصد بالادخار الاكتناز *.

---

[1] محمد صفوت قبل : مرجع سبق ذكره ، ص 168 ،

* **الاكتناز:** أكتنز المال أي جمعه وراكمه وهو إبقاءه جزء من الادخار على شكل نقود ، دون أداء حقوقه من زكاة ، ودون استفادة احد منه من خلال الائتمان أو الاستثمار .

ولا يخرج تعريف الادخار عند الاقتصاد بين عن مفهومه عند اللغويين حيث يذهب إسماعيل عبد الرحمان إلى أن الإدخار هو الفرق بين الدخل و الإستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لاينفق على الإستهلاك [1].

كما يعرف الادخار على أنه كل ما يترتب على توفير رأس المال بعيدا عن مجالات الإستهلاك تحقيقا لإضافات رأس مالية يتم توظيفها من أجل إنتاج خدمة أو سلعة أو ثروة ملموسة. [2]

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الإدخار على أنه " جزء من رأس المال المخبئ لوقت لاحق، يمثل جزء من الدخل الغير مستهلك، موجه لخلق رأس مال جديد عن طريق التوظيف المالي او الحقيقي، تؤطره هيئات مختصة ذات دراية بالمجال المالي."

II – أنواع الادخار الاختياري :الادخار الاختياري هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه، أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه الأفراد طوعيا تحقيقا لرغباتهم ويأخذ شكل حسابات في المصارف وصناديق التوفير، ويتمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال يضاف إليها القطاع الحكومي .[3]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد عريقات : **مفاهيم ونظم إقتصادية –التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي–** ، دار وائل للنشر، الأردن ،2004 ، ص 139 .

[2] خلادي إيمان نور اليقين : **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ،الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011 2012، ص 58 .

[3] أحمد عارف العساف: مرجع سبق ذكره ، ص 195.

1 – مدخرات القطاع العائلي : تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق على الاستهلاك ،وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية. [1]

يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لذلك القطاع، وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الإستهلاك، ويأخذ صورا عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر خصوصا في شراء العقارات أو استثمار مباشر من قبل الفلاحين في توسيع مزارعهم وتطويرها وقد يتخذ الإدخار العائلي صورة الادخار التعاقدي مثل عقود التأمين على الحياة .[2]

أ – مصادر الإدخار العائلي : تتعدد مصادر الإدخار العائلي نتيجة تعدد توجهات الأفراد وميولاتهم، إلا أنه يمكن تصنيف الإدخار العائلي في فئتين رئيسيتين هما :[3]

أ–**1**– **الفئة الأولى :** أصحاب الدخل الثابت، وهؤلاء ميلهم للإستهلاك مرتفع بسبب إنخفاض دخولهم الفردية، وحجم مدخراته قليل .

أ–**2**– **الفئة الثانية :** وتتمثل في أصحاب الدخول الغير ثابتة – عدد الفلاحين– يتصف هؤلاء بانخفاض ميلهم الحدي للإستهلاك، وإنحياز نمط توزيع الدخل لصالحهم، وهم يشكلون ما يسمى بالطبقة الغنية، لكنها لا توجه مدخراتها نحو الاستثمار المنتج، وإنما تنفق جزء كبير منه على الإنفاق الترفي على السلع

---

[1] هشام محمود الأقداحي: **مشكلات التنمية و التخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**،مؤسسة الشباب الجامعة ،الإسكندرية، مصر ،2008،ص 115 .

[2] أحمد عارف العساف، المرجع نفسه، ص 195 .

[3] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص ص 171 172 .

المستوردة بسبب أثر المحاكاة للحياة الغربية، ويؤدي أثر المحاكاة إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي نقص الإدخار.

ب – العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي : هناك مجموعة من العوامل تساهم وبشكل كبير في تحديد حجم المدخرات العائلية وفيما يلي أهم تلك العوامل على سبيل المثال لا الحصر :[1]

ب-1- حجم الدخل :إن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تدخل ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن، وعادة يكون الميل المتوسط للإستهلاك مرتفعا بحيث لايسمح بفائض للإدخار.

وتشير الإحصاءات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للإدخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وبصفة عامة يوجد فجوة بين التغيير في الدخل ومستوى الاستهلاك فتكون هذه الفجوة أكبر عندما ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الإستهلاك يميل إلى الثبات لفترة وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الادخار.

ب-2- درجة تركز وتوزيع الدخل : من المعلوم أنه في ظل سوء توزيع الدخل يزيد حجم الإدخار عنه لو أن الدخل كان موزعا توزيعا عادلا، ذات الدخل الأعلى لابد وأن يؤدي إلى زيادة الإدخار والعكس في المجتمع .....ويتحدد الميل إلى الإدخار أيضا " بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع" فالمزارعين أكثر قدرة على الإدخار من الموظفين قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل ومن هنا فإن الهجرة من الريف إلى الحضر ظاهرة تؤدي إلى نقص عدد المدخرين.

---

[1] هشام محمد الاقداحي: مرجع سبق ذكره، ص ص 116 119.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن حجم الادخار يتحدد بنسة الدخل إلى دخول الاخرين لأن الإنفاق على الإستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة.

ب-3- عوامل اقتصادية أخرى: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الإدخار وإن إختلفت من دولة إلى أخرى فلاشك أن أسعار الفائدة ومدى إنتشار البنوك و المؤسسات الإدخارية وتعدد الأوعية الادخارية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروة، والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة كلها أمور لها عظيم الأثر على عملية الادخار، ويتأثر الإدخار بالتضخم ودرجته الذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية.

ب-4- عوامل ديموغرافية :هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها اكبر لأثر على إدخار الأفراد، فالتركيبة العمرية للمجتمع لها أثر على الادخار حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من 35 – 60 سنة أما أقل من 35 سنة أو يزيد عن 60 سنة فلا يقومون بالادخار ، كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الإدخار وحجم الاسرة فلا شك أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة، كذلك تختلف معدلات الأدخار بين قاطني الريف وساكني المدن حيث تزيد في الأولى عنها في الثانية، وكذلك فإن الديانات والمعتقدات لها علاقة بالادخار فلقد أوضح (ماكس فيبر) أن الديانة البروتستانتية أسهمت في ظهور ونجاح النظام الرأسمالي عن طريق التأكيد على فضيلة الإدخار ونفس الشيء حدث في اليابان نتيجة للتعاليم الدينية، ويحث الإسلام على الاعتدال في الإنفاق وينهى عن التبذير ويؤكد فريضة الزكاة وكلها تؤدي في النهاية إلى الإدخار.

2 – مدخرات قطاع الأعمال : مدخرات قطاع الأعمال هو كل ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار

جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان، ويتوقف إدخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة، وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة إدخار المنشات في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الإنخفاض أو الإختفاء في فترات الكساد والركود، كذلك فإن إدخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل.[1]

أ – مدخرات قطاع الأعمال الخاص: في الكثير من الدول المتقدمة نلاحظ قيادة القطاع الخاص للتنمية الاقتصادية من خلال خلق القيمة المضافة بتوفير السلع والخدمات من جهة، وتعبئة المدخرات المحلية من جهة أخرى، إلا أن هناك مجموعة من الماخذ التي تسجل على القطاع الخاص في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى فرص الاستثمار، فالمسجل على المؤسسات الاقتصادية الخاصة ميولها إلى توسيع نشاطاتها من خلال استثمار مدخراتها – تمويل ذاتي – الناتجة عن الأرباح المحتجزة، ما يفضي إلى حرمان النظام التمويلي من كتلة نقدية إضافية قد توجه إلى قطاع استثماري أخر وبالتالي إحتكار التمويل في قطاع واحد، كما أنه قد يعيق أداء أسواق رأس المال التي تحتاج إلى تداول أكبر لرؤوس الأموال المحتجزة في قطاع واحد .

ب – مدخرات قطاع الأعمال العام :تتمثل مدخرات قطاع الأعمال العام في الفوائض المالية المسجلة في المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، والتي تشتهر بها الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية أو المتوجهة حديثا نحو اقتصاد السوق.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية: مرجع سبق ذكره، ص 231 .

تتميز المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة في الدول الاشتراكية وغيرها من الدول بضخامة رأس مالها واحتكاراتها الكبيرة، حيث تسيطر هذه المؤسسات على قطاعات بالكامل ما يجعل عوائدها تتزايد بشكل كبير جدا، كما أنها تستفيد من معاملة خاصة فيما يخص تكليفها بالضرائب، ما ينتج عنه فوائض مالية جد معتبرة.

إن الفوائض المالية الناتجة عن استثمارات المؤسسات العامة تساهم بشكل كبير جدا في دعم الادخار الوطني المحلي ومن ثم في تعبئة المدخرات المحلية، ما يعطي للاقتصاد مساحة أكبر في المناورة عند الإقراض أو تمويل الاستثمار ومن ثم إعادة تكوين رأس المال المحلي، ويتحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام وفق عدة أعمال أهمها سياسة الأجور والتوظيف الغير مضبوطة فمؤسسات القطاع العام غالبا ما يفرض عليها انتهاج سياسة اجتماعية في التوظيف ما ينتج عنه فائض في العمالة تعاني من نقص في الكفاءة الإنتاجية نتيجة احتكارها لأغلب النشاطات ومن ثم عدم قدرتها على تحديد معدلات الأداء الصحيح .

وفي هذا المجال يمكننا التفريق بين نوعين من قطاع الأعمال، والمتمثلين في قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام، حيث يخضع وجود هذين النوعين إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة، كما يمكننا أن نجد هذين النوعين في اقتصاد واحد في نفس الوقت .

ثالثا: الإدخارات الإجبارية كمصدر محلي لتمويل التنمية .

يعرف الإدخار الإجباري على أنه " ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الإدخار ذا فاعلية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره بإستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة، وتعتبر الضرائب من

أهم تلك الوسائل علاوة على الأرباح غير الموزعة في المنشات الإنتاجية، أو في شراء سندات حكومية بصورة جبرية من خلال سلطة القانون كما هذا الشكل من الادخار قد ينشأ عن التضخم.[1]

من خلال ما سبق يمكننا أن نحدد مصادر الإدخارات الإجبارية الكلية والتي تساهم في تمويل التنمية مباشرة والتي تأخذ أحد الأشكال التالية وهي :

- الضرائب؛
- القرض العامة ؛
- التمويل بالتضخم .

ا – الضرائب: تعتبر الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، والمساهم العام في صياغة السياسة التنموية[2] وتعرف الضريبة على أنها إقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة[3] وتعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة المركزية في تمويل الخدمات الأساسية العامة، وتلجأ إليها الحكومة في العادة لأنها تعد أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجباية بعضها، كما أنها تعتبر أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم والضرائب المقصودة هنا توجب حصيلتها لتمويل المشروعات الاستثمارية وليس لمواجهة النفقات العامة للدولة .[4]

---

[1] أحمد عارف العساف ،محمود حسين الواد: مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] ناصر مراد : **التهرب الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر،2004، ص 03 .

[3] عبد الكريم صادق بركات ،حامد عبد المجيد :**علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ص 322.

[4] أحمد عارف ، محمود الوادي: مرجع سبق ذكره، ص 196 ،

وبصفة عامة تعتبر الضرائب الدعامة الأساسية لكل المشاريع التنموية في الدولة بإعتبارها تمثل المصدر الأساسي لتمويل خزينة الدولة ومن ثم تحويلها للإنفاق العام.

II- القروض العامة: يعد القرض العام عقد دين تستلف بموجبه الدولة بمبلغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد[1]، حيث يتميز القرض العام بأنه مبلغ نقدي تدخل إيراداته للخزينة في شكل نقدي وقد يكون هذا النقد إما محلي أو أجنبي فالدولة قد تستدين من الهيئات أو المؤسسات والشركات كما يمكنها أن تستدين من الأفراد.

تلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ وبناء السدود والخزانات، ولتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القرض في بعض المشروعات الإنتاجية.[2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرض العام يمكن أن تستخدمه الحكومة في كل حالات الاقتصاد الوطني- الكساد والتضخم- ، ففي حالة التضخم توجه الحكومات السندات للأفراد من أجل الإكتتاب فيها، أما في حالة الكساد – إذا كان ولابد من ذلك – فتوجه الحكومة السندات للمؤسسات للإكتتاب فيها .

---

[1] خالد شحادة الخطيب، زهير شاهية : **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، الأردن ،2007، ص 236.

[2] أحمد عارف، محمود حسين الوادي : مرجع سبق ذكره، ص 196 .

III- التمويل بالتضخم : يعبر التضخم عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم السلع والخدمات وعدم قدرة الآلة الإنتاجية على توفير سلع وخدمات جديدة تغطي الطلب المتزايد وتحافظ على المستوى العام للأسعار.

لم تطرح هذه الفكرة – التمويل بالتضخم – إلا بعد أن استرجعت النقود كل وظائفها الاقتصادية ، فقبل ذلك وخلال سيطرة الفكر الكلاسيكي على المشهد النظري الاقتصادي في العالم لم يكن للدولة دور في النشاط الاقتصادي إلا الرقابة عن بعد، ولم يكن لها دورا ماليا يذكر سوى الوظائف التقليدية الأربع من دفاع وأمن وعدالة وتمثيل خارجي، ما استوجب جباية بمقدار هذه الوظائف فقط، الشيء الذي لم يطرح يوما مشكل عجز الميزانية، لكن مع الأزمة الاقتصادية العالمية(الركود التضخمي) ظهر الفكر الجديد الداعي لتدخل الدولة من خلال تعزيز دورها في النشاط الاقتصادي الذي يستلزم تطوير دورها المالي، الشيء الذي أفضى إلى ظهور العجز الموازني، ومن ثم البحث عن وسائل تمويل هذا العجز .

لقد ابتدع الفكر الاقتصادي الحديث أنذاك – المدرسة الكينزية – مجموعة من الوسائل لتمويل العجز الموازني كان أكثرها جدلا طريقة التمويل بالتضخم التي رفضته الكثير من المدارس والشخصيات الاقتصادية إيمانا منها بالآثار السلبية لهذه الأداة، إلا أن المدرسة الكينزية تمسكت بهذا الحل بإعتباره أداة المرحلة الحرجة فقط .

يعتبر التمويل بالتضخم أسلوبا تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل

التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج .[1]

فالتمويل بالتضخم غالبا ما تلجأ إليه الحكومات من خلال إقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد وسبيلها إلى ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي، وذلك لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية، وعادة مايترتب على الإنفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للأسعار بمعدل أعلى من إرتفاع الدخول النقدية ..، وكذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح إستثنائية، هذه الطريقة تعتبر حافزا مهما على التوسع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح .[2]

IV- النظم والهيئات المعنية بتمويل التنمية : من خلال ما سبق ذكره عن مصادر تعبئة المدخرات في شكليها الإجباري والاختياري يمكننا تحديد أهم النظم والهيئات التي تعني بتمويل التنمية الاقتصاد من خلال لعب دور الوساطة المالية بدءا بتجميع المدخرات وصولا الى توظيفها أو إقراضها .

فعند كلامنا عن الإدخارات الإختيارية نجد أنفسنا وبشكل مباشر نتكلم عن النظام المصرفي باعتباره الوسيط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز في التمويل، من خلال إستقباله لمدخرات أصحاب الفائض ومن ثم البحث عن توظيفها عند أصحاب العجز مقابل نسبة محددة مسبقا تدعى أسعار الفائدة .

---

[1] عرفان تقي الحسيني : **النظرية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر ، 2000، ص 452.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية واخرون : مرجع سبق ذكره ،ص 248 ،(بتصرف).

أما عند التطرق للإدخار الإجباري سنجد أنفسنا نتكلم وبشكل مباشر عن الأداة التي تقوم ببرمجة وتنسيق وتوجيه هذه المدخرات الإجبارية إلى مكامن إنفاقها من خلال ما يعرف بالميزانية العامة .

كما لا يمكن تجاوز بورصة القيم المنقولة عند الكلام عن نظم وهيئات تمويل التنمية وهذا لما لها من أثر بالغ في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى المؤسسات التي تعاني من عجز مالي في مقابل أوراق مالية قابلة للتداول .

إلا أننا نستثني سوق التأمين من دراستنا بإعتباره لايساهم بشكل مباشر في تمويل التنمية دون مروره على النظام المصرفي أو البورصة ، فإذا اعتبرنا أن شركات التأمين نقوم بتعبئة المدخرات من خلال الأقساط التي تتلقاها من المؤمنين لهم، فشركات التأمين لا تستطيع توظيفها بشكل مباشر دون اللجوء إلى النظام المصرفي أو بورصة القيم المنقولة، كما أنها غير قابلة للإسترجاع من طرف دافعيها إلا في حالة وقوع الضرر الفعلي وتحقق الخطر المؤمن منه، وفي هذه الحالة لا يعتبر تمويلا للتنمية، بل يعتبر تعويضا عن الضرر الواقع .

المطلب الثالث: التمويل الأجنبي للتنمية .

شهدت الدول النامية تخلفا كبيرا خلال القرن الماضي جراء الموجة الاستعمارية التي تعرضت لها من الدول العظمى آنذاك جراء استنزاف مواردها الطبيعية وطاقاتها الإنتاجية، وأبقتها في ركود فكري وعلمي كبيرين أثرا على مستقبلها التنموي.

وبعد هبة التحرير التي عرفها النصف الثاني من القرن الماضي، نالت اغلب الدول النامية استقلالها لتجد نفسها أمام مستقبل غامض وسط مستنقع من الجهل والفقر التخلف الاقتصادي،

الذي أثر مباشرة على نسيجها الإجتماعي والثقافي والسياسي، ما وسع الفجوة بينهما وبين مستعمرها، وأورثها تبيعية لاتكاد تنفك منها إلى يومنا هذا .

لقد واجهت الدول النامية عدة مشاكل عند بداياتها كدول مستقلة حديثا، ولعل المشكل الأكبر الذي واجهها هو كيفية إرساء اقتصادات قوية تعوضها على ما فاتها جراء الاستعمار، وتحقق لها نموا مستمرا يضمن لها اللحاق بركب الدول المتقدمة، ولتحقيق ذلك كان ولابد على هذه الدول أن ترمي بثقلها كله من أجل دفع هذه الاقتصادات دفعة قوية تضمن لها تسارع مستمر ومستقر من خلال تبني برامج وخطط تنموية ضخمة جدا تعيد بناء الاقتصادات من جديد، ما حتم عليها الاستعانة برأس المال الأجنبي لعدم توفر رأس المال المحلي نتيجة ضعف نظامها المالي وعدم قدرته على تعبئة الموارد المحلية .

وفي مقامنا هذا سوف نحاول التطرق إلى أهم مصادر تمويل التنمية الأجنبية التي يمكن الإستعانة بها من أجل تمويل التنمية محليا، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما مصادر تمويل التنمية الخارجية الخاصة، ومصادر تمويل التنمية الخارجية الرسمية واللذان ينقسمان بدورهما إلى أقسام عدة سيأتي ذكرهم في هذا الجزء من الأطروحة .

أولا : مصادر تمويل التنمية الخارجية الخاصة .

تنحصر مصادر تمويل التنمية الخارجية الخاصة في مجموع المصادر غير الرسمية، والتي لا علاقة للحكومات في إبرامها، وإنما تكون بين حكومة مستقبلة وخواص ممولين لهذه الحكومات، تنقسم هذه المصادر الخاصة إلى قسمين رئيسيين هما :

ا – الاستثمار الأجنبي : وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشات اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبا ماتكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فرع لشركات أجنبية في الخارج .[1]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص، وإنما أيضا إدارة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، وتوريد التكنولوجيا و الخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الرأس المال البشري .[2]

ويكتسب الاستثمار الأجنبي أهمية كبرى بالنسبة للدول المستقبلة له من خلال مايوفره لها من ميزات لعل أهمها :[3]

– اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى إنخفاض حجم المساعدات الدولية و القروض التي كانت مصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية ؛

– يعتبر الإسستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛

– يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق ؛

---

[1] مدحت القريشي : مرجع سبق ذكره، ص 198 .

[2] أ، ميرونوف : **الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات** ، ترجمة علي محمد تقي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986 ، ص 92.

[3] يوسف مسعداوي : **تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،العدد الثالث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2008 ،ص 166 .

- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية؛

- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية؛

- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات التي بلغت بين عامي 1996-2004 حوالي 1671 تعديلا، و المتعلقة أساسا بفتح قطاعاتها الاقتصادية ، وتقديم العديد من التسهيلات و الإمتيازات و الحوافز .

لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام دول العالم بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لما يحمل معه العديد من المزايا للدول المستفيدة مقابل محدودية دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية والمساعدات الإنمائية).

وعموما يأخذ الاستثمار الأجنبي شكلين رئيسيين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث ينحصر الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموع الاستثمارات الأجنبية غير المقيمة في الأوراق المالية، بينما يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث أشكال رئيسية هي :

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والتي تمثل في المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة ؛

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية وهي التي يتشارك فيها الأجانب الخواص مع المحليين سواء كانوا خواص أو حكومة؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات.

II –**القروض التجارية** : تعتبر القروض التجارية الدولية إحدى أهم مصادر تمويل التنمة في الدول النامية وذلك لضعف بنيتها التحتية الموجهة لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتاج إلى موانئ كبيرة ومطارات وشبكة طرقات وشبكات تموين مختلفة، الشيء الذي دفع أغلب الدول النامية إلى التوجه للإئتمان الدولي من خلال مصادره المختلفة وأشكاله الثلاث التالية :[1]

1 – القروض المالية (قروض السندات) :وهي أحد أشكال استثمار المحفظة، والشكل الأخر هو شراء الأسهم في منشات البلدان النامية، ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالإقتراض طويل الأمد (من 5–25 سنة) وذلك من خلال إصدار السندات، والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشراء هذه السندات من خلال الوسطاء، وتتمثل هذه الإستثمارات في شراء الأجانب للأسهم والسندات وشهادات الإيداع والأوراق التجارية من البلدان النامية.

2– القروض المصرفية التجارية : تعتبر القروض المصرفية التجارية القناة الأحداث لتحويلات رأس المال (أي التمويل) وخاصة من سوق العملات الأوروبي*، و العملات الأوروبية هي عملات مودعة في بنوك خارج البلاد الذي أصدر تلك العملات، لهذا فهناك دولار أوروبي، وتمنح القروض من العملات الأوروبية عادة لفترات أقصر من قروض السندات، وأن سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الاقراض في بنوك لندن والمسماة (libor) وذلك استنادا إلى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطرة، وأن العلاقة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة أعلى نظرا لإرتفاع المخاطر فيها .

---

[1] مدحت القريشي : مرجع سبق ذكره ، ص ص 206 207 (بتصرف).

* يعود تاريخ سوق العملات الأوروبي إلى حقبة الستينات، وقد بلغ حجم هذا السوق عام 1979 نحو 475 بليون دولار.

3 – إئتمانات التصدير : إن الشركات المصدرة ومصارفها التجارية تعرض ائتمان التصدير على البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات، من خلال السماح بتأخير الدفع عند الإستيرادات، وبعبارة أخرى فإن إئتمانات التصدير تمثل نوعا من التأمين يمنح للمصدرين ضد إحتمالات حدوث الخسائر من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة.

ثانيا : مصادر تمويل التنمية الخارجية الرسمية .

تأخذ مصادر تمويل التنمية الخارجية الرسمية عدة أشكال، تتميز كلها بالتدخل الحكومي في منحها وتحصيلها ولعل أهمها المعونات والمنح الرسمية الإنمائية والتي غالبا ما تأخذ شكل منح بحتة أو قروض طويلة الأجل .

المعونات الإنمائية هي كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدول المانحة للمعونة، وهي بذلك تشتمل على المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل مع إستثناء المعونات العسكرية لأنها ليست ذات طابع إنمائي [1].

وتأخذ المعونات الإنمائية الرسمية شكلين رئيسيين من حيث مصدرها، فهناك المصادر الثنائية وهناك المصادر متعددة الأطراف أو ما نستطيع الاصطلاح عليه بالمنظمات المالية الدولية .

فمن خلال المصادر الثنائية تستفيد الدول النامية أو الفقيرة من مساعدات مالية مقدمة من الدول الصناعية في شكل منح خالصة أو قروض طويلة الأجل ميسرة الدفع ومنخفضة معدلات الفائدة كما يمكن للدول النامية أن تطلب من الدول الصناعية الكبرى أو الغنية أن تقوم بإيداع

---

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص 201 .

مبالغ معينة في بنوك الدولة النامية، وبدورها تقوم هذه الأخيرة بتمويل استثماراتها المحلية من هذه الإبدعات .

كما تلعب الهيئات المالية الدولية دورا مهما في دعم الهيكل المالي للدول الفقيرة من خلال تقديم معونات إنمائية في شكل قروض طويلة الأجل تسعى من خلالها هذه الدول النامية إلى دعم الاقتصادات الوطنية بإنشاء بنى تحتية جديدة وتحسين ظروف المعيشة محليا، ولعل أهم هذه الهيئات المالية الدولية مايلي :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ؛
- مؤسسة التمويل الدولية ؛
- هيئة التنمية الدولية ؛
- البرنامج الموسع للمعونة الفنية.

وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الموارد من الوكالات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية التي لا تعتمد فقط على مساهمات البلدان المتقددمة، بل تعتمد أيضا على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال وكذلك من سداد القروض السابقة.

إن معظم رأس المال الذي يقدمه البنك الدولي لا يتضمن عنصر المنح، ذلك لأن البنك لا يحصل على موارده من خلال الاقتراض من السوق العالمية لرأس المال عند سعر الفائدة السائد، وأن البنك يعيد إقراض هذه الأموال للبلدان النامية بفائدة أعلى بقليل، كما أن وكالة التمويل الدولية (IFC) هي الأخرى تقرض رأس المال بموجب المعايير التجارية، أما وكالة التنمية الدولية (IDA) فإنها تقرض بشروط ميسرة ولهذا فإن أقراضها يندرج ضمن المساعدات الإنمائية، حيث أن أسعار الفائدة لديها منخفضة وفترة سداد القروض طويلة، وتعتبر (IDA) أهم مجهز للمساعدات التفضيلية

متعددة الأطراف، وان البلدان التي تحصل على مثل هذه القروض هي تلك التي يقل دخل الفرد فيها عن حد معين، وإضافة إلى ذلك فإن مجلس المجتمعات الأوروبية أصبح هو الاخر مجهزا رئيسيا للمساعدات التفضيلية في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال صندوق التنمية الأوروبي، وفي عام 1995 قدم المجلس المذكور نحو 407 بليون دولار كمساعدات، وهذا ما يقارب المبلغ الذي قدمته (IDA)، وقد دخلت منظمات إقليمية أخرى في مجال تقديم المساعدات الإنمائية مثل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC) والتي تركز في منحها على البلدان العربية و الإسلامية .[1]

المبحث الثاني : الاطار العام للنظام المالي الجزائري .

تعتبر الأهمية الكبرى لعنصر رأس المال السبب الرئيسي لاهتمام الأنظمة الاقتصادية بأنظمتها المالية، فمن خلال هذا الاخير تضمن الحكومات الاستمرارية لبرامجها التنموية وتحقيق أهدافها الإنمائية، ولا يمكن هذا إلا من خلال دعم وتعزيز قدرات النظام المالي على تعبئة المدخرات والوقوف على مكامن ضعفه بدراسة واقعه الذي يكفل إحداث التصحيحات اللازمة .

ومن خلال هذا الجزء من أطروحتنا نسعى إلى تحديد طبيعة النظام المالي الجزائري السائد من خلال دراسة واقع الظواهر التمويلية المتعلقة بالأجزاء االثلاثة الأساسية المكونة للنظام المالي بداية بدراسة واقع السياسة المالية في الجزائر، مرورا بواقع النظام المصرفي الجزائري، وصولا إلى واقع بورصة القيم المنقولة في الجزائر .

---

[1] مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 214 .

وكما تم الإشارة إليه سابق سوف نتجاوز سوق التأمينات باعتباره لا يشارك في تمويل التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، إلا من خلال مروره عبر إحدى القنوات، إما النظام المصرفي او بورصة القيم المنقولة .

كما أننا سوف نركز في هذا الجزء من دراستنا على الأسس والركائز التي يقوم عليها النظام المالي في الجزائر دون التعرض لأدائه، باعتبار أن هناك جزء قياسي في أطروحتنا يلحق هذا الجزء يهتم بدراسة فعالية النظام المالي الجزائري في إحداث النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : الإطار العام السياسة المالية في الجزائر .

إن الظروف التي مرت بها الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا أثرت وبشكل ملحوظ على أداء السياسة المالية، وقد يظهر لنا هذا جليا من خلال الأهداف المرسومة للسياسات الإنمائية التي إعتمدتها الجزائر خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014 من أجل تجاوز وتصحيح أخطأ الفترة السابقة .

إن التعرف على واقع السياسة المالية في الجزائر يفرض علينا ان نعرج ولو بشكل بسيط على بعض المفاهيم النظرية للسياسة المالية، ومن ثم معرفة وتحديد ملامح هذه السياسة المنتهجة و الأسباب الدافعة لذلك، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تمويل التنمية لا يتعلق بذاتها ولكن من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة .

أولا : مفهوم السياسة المالية .

لا يقتصر مفهوم السياسة المالية على تعريفها، بل يتعداها إلى أدواتها وإجراءاتها، وفيما يلي مفهوم السياسة المالية من الجانب النظري .

ا – تعريف السياسة المالية : ورد للسياسة مجموعة من التعاريف المختلفة من حيث زاوية النظر إليها، حيث نظر لها البعض من حيث زاوية النظر إليها حيث نظر لها البعض من زاوية الخطة الاقتصادية، كما اعتبرها البعض أداة لتحقيق أهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، كما اعتبرها البعض أداة علمية تسعى لتحليل وفهم الواقع الاقتصادي للدولة، إلا أنهم لم يخرجوا عن كونها الأداة الأهم في تمويل التنمية الاقتصادية في الدولة من خلال ما توفره للحكومة من وسائل وأدوات توجه النشاط الاقتصادي إلى وجهة مرغوب فيها .

فالسياسة المالية هي برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[1]

كما عرف البعض السياسة المالية على أنها السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الميزانية العامة لإحداث أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير

---

[1] حامد عبد المجيد دراز : **السياسات المالية**، الدار الجامعية، 1999، ص 15 .

المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة .[1]

في حين يرى آخرون أن السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي لقطاع العام ، وما سيتبع هذا النشاط من اثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي .[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إقرار تعريف للسياسة المالية مفاده أن السياسة المالية عبارة عن خطة مسبقة مبنية على تحاليل النشاط المالي الخاص بالحكومات، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجسيد رغبة معينة، عن طريق أدوات المالية العامة المتمثلة في الإنفاق والإيرادات و الميزانية العامة، خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة أو أقل من ذلك .

II – أدوات السياسة المالية : تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 السبب الاكبر في ظهور السياسة المالية في شكلها العلمي الفعال ،حيث قبل هذا التاريخ لم يكن لها اثر في الحياة الاقتصادية إلا في حدود وظائف الدولة التقليدية البسيطة .

فبعد أن ضرب الإعصار الاقتصاد الأمريكي إنتقل إلى بقية أخطار العالم ، فتهاوت معه النظرية الاقتصادية التي ترى بعدم وجود دور للدولة في النشاط الاقتصاد ي وحيادية المالية العامة ، ليظهر للعالم في إعادة التوازنات الاقتصادات من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة والميزانية العامة .

---

[1] درواسي مسعود : **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004** ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 49.

[2] عبد المنعم فوزي : **المالية العامة و السياسة المالية** ، دار النهضة العربية ، لبنان ص 21 .

1 – الإنفاق العام : تسعى الحكومات من خلال الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف محددة ، من خلالها توفر استمرارية النمو الاقتصادية للدولة، وتطوير المستوى المعيشي للمواطن في شتى أشكاله المباشرة وغير المباشرة .

ولمعرفة هذه الظاهرة الاقتصادية يجب تعريفها ثم التعرف على أركانها .

أ – تعريف الإنفاق العام :

- تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق عام أو جماعي.[1]
- كما تعرف على أنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة .[2]

مما سبق يظهر لنا أن النفقة تصرف مالي حكومي تسعى من خلاله الحكومات إلى إحداث تغييرات في جوهر النشاط الاقتصاد ي و الإجتماعي و السياسي للدولة من خلال تقديم مبالغ نقدية للهيئات والمؤسسات والأفراد قصد إشباع الحاجات العامة و تحقيق النفع العام .

ب – أركان الإنفاق العام : من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا استخلاص أهم أركان الإنفاق العام و المتمثلة فيما يلي :

---

[1] عادل أحمد حشيش : **أساسيات المالية العامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2006، ص 63 .

[2] محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 ، ص 55 .

ب–1– شكل النفقة العامة : يتخذ الإنفاق الحكومي شكل نقدي، وهذا كثمن لما تحتاجه الدولة من منتجات ، سلع وخدمات لازمة ، لتسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية ، التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها .

ب–2– القائم بالإنفاق : تتولى الدولة عملية إنفاق النفقات العامة ممثلة في الحكومة من خلال وزاراتها و المصالح العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية التي ترصد لها الدولة إعتمادات مالية في موازانتها.

ب–3– غرض الإنفاق : يعتبر غرض الإنفاق العام اهم ركن، كونه يوضح سبب نشأة الإنفاق ، حيث تنفق الدولة من أجل الحاجات العامة، ويقصد الحاجات العامة جميع الخدمات و الأعمال التي يحقق إشباعها منفعة جماعية ويدخل القيام ها ضمن واجات الدولة .

2 – الإيرادات العامة : تعتبر الإيرادات العامة مجموع المداخيل التي تحصلها الدولة من مختلف المصادر بهدف تسوية التزامها الإنفاقية من اجل تحقيق التوازن الاقتصاد ي والاجتماعي، وفي هذا الجزء سوف نحاول التطرق الى اهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول بشكل كبير ومستمر ودوري و هي الضريبة والقرض العام، والتي لها اثر بالغ في تحقيق اهداف السياسة العامة للدولة و السياسة الاقتصادية خاصة .

أ – الضرائب : تعتبر الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، والمساهم العام في صياغة السياسة التنموية ، لذا نجد أغلب الدول تولي اهتماما بالغا للضريبة باعتبارها اداة فعالة في التوجيه الاقتصادي

أ-**1- تعريف الضريبة :** تعددت تعاريف الضرائب ولم يختلف مضمونها، وفي ما يلي أهم تعاريفها :

– الضريبة عبارة عن مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية. [1]

– الضريبة اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة او لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة. [2]

– الضريبة فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل كأداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها على مقتضى إيديولوجيتها. [3]

فالضريبة وحسب ما سبق من تعاريف هي عبارة عن مبلغ نقدي في ذمة المكلف للسلطة العامة ، يفرضه عليه القانون ، يحصل لتحقيق أغراض السياسة المالية والأهداف التنموية، دون أن يستفيد المكلف بها من أي ميزة أو خدمة خاصة .

أ **– 2 – خصائص الضريبة :** من خلال تعريف الضريبة يمكننا استخلاص خصائصها والتي نوجزها فيما يلي:

- فريضة نقدية : أي تحصل الضريبة في شكل نقدي لا عيني ؛

---

[1] محمد عباس محرزي : **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ،الطبعة الرابعة ، دار هومة ، الجزائر 2008 ، ص 13.

[2] عبد الكريم صادق بركات، حامد عد المجيد، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، بدون سنة نشر، ص322 .

[3] يونس أحمد البطريق: **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، ص 122 .

- تقتطع جبرا : تعتبر إلتزام في ذمة المكلف وليست مساهمة ما يبرز سيادة الدولة ؛
- نهائية : غير قابلة للإسترجاع و إن دفعت خطأ من طرف المكلف بها ؛
- تدفع دون مقابل : يدفعها المكلف من دون أن يستفيد من خدمة مقدمة له ؛
- تحصل بهدف معين : يتم تحصيلها بهدف تغطية النفقات وتوجيه النشاط الاقتصادي .

ب – القرض العام : يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة و التي لا تسمح الإيرادات الإعتيادية بتغطيتها، في ظل عدم استطاعة الدولة زيادة سعر الضريبة حفاظا على توازن قدرة المكلف بالدفع، فتلجأ الدولة إلى القرض العام .

ب – 1 – تعريف القرض العام : القرض العام هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد .[1]

ب – 2 – خصائص القرض العام : من خلال التعريف يمكننا استخلاص خصائص القرض العام والمتمثلة في :

- القرض العام مبلغ نقدي ، تدخل إيراداته للخزينة في شكل نقدي وقد يكون هذا النقد وطني أو أجنبي ؛
- القرض العام يدفع بصورة إختيارية عموما ، حيث يتم بإرادة حرة وفق الشروط الناظمة لأحكام العقد ؛

---

[1] خالد شحادة الخطيب ،أحمد زهير شامية : **أسس المالية العامة** ،الطبعة الثالثة ،دار وائل،عمان 2007 ، ص236 .

- القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص ، فالدولة قد تستدين من الهيئات و المؤسسات والشركات كما يمكنها ان تستدين من الأفراد ؛
- القرض العام يتم بموجب عقد بين طرفين، الدولة من جهة والمقرض من جهة أخرى، موضوعه إعادة مبلغ معين زائد فائدة في ذمة الدولة للمقرض طول فترة القرض؛
- يستند القرض العام إلى صك تشريعي حيث تقوم الحكومة بعقد القرض العام وإصدار سندات الدين العام إستنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية ؛
- القرض العام يتضمن مقابل الوفاء، حيث تتعهد الدولة بإعادة أصل القرض مضافا إليه فائدة سنوية للدائن مقابل القرض الممنوح.

3 – الميزانية العامة: سجل الفكر الاقتصادي الحديث سجالا كبيرا بين الكثير من المفكرين والمهتمين بموضوع الميزانية العامة حول طبيعتها وكونها أداة من أدوات السياسة المالية من عدمها ، والشيء الذي قد يقرب لنا الفكرة الصحيحة هو تعريفها وهذا من أجل تحديد خصائصها وتصنيفها كأداة من أدوات السياسة المالية من عدمها.

أ – تعريف الميزانية العامة: رغم تعدد تعاريف الميزانية العامة وتشعبها إلا أننا نستطيع التطرق لبعض أهم تعاريفها فيما يلي:

- الميزانية العامة وسيلة لتخطيط السياسات المالية للحكومة ولتنفيذ جميع سياساتها لكونها تتطلب إنفاق الأموال العامة، إنها مؤشر لبرنامج الحكومة المالي أو هي برنامجها العملي مصحوبا أو معبرا عنه بالأرقام. [1]

- الموازنة العامة عبارة عن نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية قادمة، وتعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .[2]

- الموازنة ليست مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط ، وإنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة.[3]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم الميزانية العامة، قد خرج عن المفهوم القديم الضيق، باعتبارها وثيقة تحمل نفقات وإيرادات الدولة لسنة ميلادية، فقد أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وأصبحت الميزانية أكبر بكثير من أن تصبح وثيقة وصفية ، فهي عبارة عن وسيلة تخطيط وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بإنفاقها وتوجيه إيراداتها وتحصيلها .

ب – قواعد الميزانية العامة : تعتبر مبادئ الميزانية العامة القواعد الأساسية التي تشكل الإطار العام الذي تعمل فيه الميزانية قانونيا و تقنيا ، ولقد شهد العالم عدة تغيرات اقتصادية و سياسية غيرت من هذه القواعد وذلك تماشيا مع متطلبات المرحلة ولعل أهم هذه القواعد هي :

---

[1] Arthur Smithies :**the budgetary process in the united states .Hill Book. New york . p 72 .**

[2] زكرياء محمود بيومي : **مبادئ المالية العامة** ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ص 586 .

[3] فهمي محمود شكري : **الميزانية العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها** ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 1990 ، ص 30 .

ب – 1 – قاعدة السنوية : يقصد بمبدأ سنوية الميزانية أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية و لمدة سنة واحدة ، ويكون لكل سنة ميزانية مستقلة بنفقاتها و إيراداتها عن ميزانية السنة السابقة وعن ميزانية السنة اللاحقة ، و ليس من الضروري أن تكون بداية السنة 01 جانفي هي بداية سريان الميزانية ، لكن المهم أن تغطي سنة كاملة مهما كان تاريخ بدايتها .

ب – 2 – قاعدة الوحدة : يقصد بهذا المبدأ أن تدرج نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة فيها طبقا لما وافق عليه النواب .

ب – 3 – قاعدة الشمولية : وهي أن تدرج في وثيقة الميزانية كل نفقة وكل ايراد مهما كان مقدارهما ودون إجراء اية مقاصة ، ما يسمح للمطلع عليها مهما كان ، أن يرى بوضوح كافة الايرادات و النفقات للدولة .

ب – 4 – قاعدة عدم: والمقصود هنا إلا يخصص ايراد معين لتغطية نفقة معينة، إذ أن جميع الإيرادات تجمع وترسل إلى الخزينة العامة للدولة ثم يعاد توزيعها بين الوزارات والدوائر والمؤسسات ، ويطلق على هذه القاعدة في بعض الأحيان قاعدة شيوع الميزانية العامة .[1]

ب – 5 – قاعدة التوازن: تعتبر هذه القاعدة الأكثر جدلا بين المفكرين خاصة بعد أزمة الكساد العظيم 1929 ، فقد كانت هذه القاعدة سائدة في ظل انتشار الفكر الاقتصادي التقليدي وتعني أن تتوازن وتتساوى نفقات الدولة مع ايرادتها، إلا أن الأزمة المالية حينها فرضت عكس ذلك ، فظهر

---

[1] سليمان اللوزي وآخرون: **إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة، عمان 1977، ص 24.

مفهوم العجز الموازني كتقنية اقتصادية جديدة لها اثر ايجابي حاضر على الاقتصاد، وتختلف تبعاته اللاحقة حسب السياسات الاقتصادية المطبقة لاحقا .

ب – 6 – قاعدة تخصيص الإعتمادات: وتقتضي هذه القاعدة ضرورة و توجيه الإعتمادات المقترحة بموجب قانون المالية نحو مجالات محددة، ذلك أن المسيرين لا يمكنهم استعمال الاعتمادات حسب رغباتهم، بل يتعين احترام توزيعها. [1]

وقد يصادف هذه القاعدة بعض الاستثناءات مثل النقل أو التحويل وذلك كأن تغير طبيعة النفقة ضمن ميزانية نفس القطاع خلال نفس السنة وضمن الاعتماد المسموح، فقط في إطار ما يسمح به القانون، أما التحويل فهو تحويل المصلحة المكلفة دون تحويل طبيعة النفقة .

ثانيا : طبيعة التنظيم الفني لأدوات السياسة المالية في الجزائري .

ا – تنظيم الإنفاق العام في الجزائر : قسم المشرع الجزائري النفقات بموجب المادة (23) من القانون رقم (17/84) إلى قسمين أولهما نفقات التسيير، وثانيهما نفقات الاستثمار أي نفقات التجهيز .[2]

---

[1] حكيم بوجطو : **الموازنة العامة وأفاق العصرنة – حالة الجزائر –** مذكرة ماجستير (غير منشورة)،ماجستير في علوم التسيير ، الجزائر ، المركز الجامعي يحي فارس المدية ، معهد علوم التسيير ، 2008 ، ص 11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية رقم (28) ،07 جويلية 1984 ، المادة 23.

وقد أعتمد هذا التقسيم في الجزائر طبقا لمعيار التفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.[1]

1 – نفقات التسيير : المقصود بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية الموجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، فهي إستمرار سير مصالح الدولة الإدارية من خلال دفع أجور الموظفين و مصاريف صيانة منشات الدولة وتجهيزها .

2 – نفقات التجهيز : يقصد بنفقات التجهيز النفقات التي تتسم بالطابع الاستثماري الذي يوجه إلى رفع الناتج الوطني الإجمالي ، ويتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات .

وفي الجزائر تسجل نفقات التجهيزات العمومية والنفقات الاستثمارات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج، وتنفذ بإعتمادات الدفع ، حيث تتمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للامرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها .

وتمثل إعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة .[2]

---

[1] دراوسي مسعود : مرجع سبق ذكره ،ص 347 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية** ، الجريدة الرسمية رقم (35) ، 15 جويلية 1990 من المادة (06) .

حيث توزع نفقات التجهيز على القطاعات الاقتصادية للدولة بمختلف أشكالها الصناعية و الزراعية و التجارية .....الخ ، وذلك بغرض توفير وسائل اللازمة لتنفيذ الخطط الإنمائية وتقسم نفقات لتجهيز وفق المادة (35) من القانون (17/84) إلى ثلاث أبواب هي :

- الإستثمارات المنفذة من قيل الدولة .
- اعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى بالرأسمال .

II – تنظيم الإيرادات في الجزائر : تعمد كل الدول العالم بما فيها الجزائر إلى تنويع مصادر إيراداتها وهذا كي تضفي شيئا من المرونة في تغطية الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع .

فحسب المادة11 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة كما يلي :

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات ؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة ؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى ؛
- الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا ؛
- التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها ؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها ؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا ؛

– الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به .

وتنقسم موارد الميزانية إلى قسمين [1]، أولهما موارد إجبارية وتتمثل في الإيرادات الإجبارية والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي وكذا الغرامات، وثانيهما موارد اختيارية وتتمثل في مداخيل أملاك الدولة والتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى و أموال المساهمات والهدايا والهبات .

III – تنظيم الميزانية العامة في الجزائر :

1 – تعريف الميزانية العامة الجزائرية : لقد عرفت المادة (06) من القانون (17/84) الميزانية العامة بقولها : " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها " .[2]

كما عرفت المادة (03) من القانون (21/90) الميزانية بقولها : " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها " .[3]

من خلال المادتين السابقتين نستطيع القول ان القوانين المنظمة أظهرت شكلها ومحتواها من خلال المادة (06) من القانون (17/84) وقد أظهرت تقسيمها ووظائفها من خلال المادة (03) من

---

[1] دوارسي المسعود: مرجع سبق ذكره ، ص 362 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون (17/84) ، مرجع سبق ذكره ، المادة (06) .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون (21/90) ، مرجع سبق ذكره ، المادة (03) .

القانون (21/90) ، فقد أكسب هذا الأخير الميزانية العامة الوظائف الاقتصادية من خلال ادراج نفقات الاستثمار المنتجة، وأضفى الطابع الاقتصادي على الميزانية العامة .

2 – قانون المالية الجزائري: قانون المالية هو الرخصة التشريعية التي تسمح للهيئات المتخصصة ممثلة في وزارة المالية والأمرين بالصرف من وزراء وولاة بإيجازهم لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومنه يصبح قانون المالية الوثيقة الملزمة بتطبيق ما تم الموافقة عليه من طرف الهيئات التشريعية وترسيمه من طرف رئيس الجمهورية ويأخذ قانون المالية ثلاثة أشكال هي :

أ – قانون المالية الأساسي (السنوي) : إن قانون المالية يخضع أساسا إلى المبادئ المالية العامة مما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الإعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها .[1]

ب – قانون المالية التكميلي والمعدل : قد يحدث أن تكون الاعتمادات المحددة غير كافية لتغطية نفقات لم تقدر جيدا لأي سبب من الأسباب ، لذا تكون الحكومة مضطرة إلى إصدار قانون المالية التكميلي الذي يسن بغرض خلق ايرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة وفق مجموعة من الإجراءات التي تكفل تحقيق أهداف المرحلة الجديدة .

ج – قانون ضبط الميزانية : نصت المادة (05) من القانون (17/84) على مايلي: " يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية او المعدلة الخاصة بكل سنة مالية " .[2]

---

[1] درواسي المسعود : مرج سبق ذكره ، ص380 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون (17/84) ، مرجع سبق ذكره ، المادة (05) .

يصبو بقانون ضبط الميزانية إلى ضبط النتائج المحققة خلال السنة المالية ، ومباركة الفرق الحاصل بين ماكان متوقع انجازه فعلا .

المطلب الثاني : الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري .

تعتمد أغلب دول العالم المتقدمة على أنظمتها المصرفية في قيادة اقتصاداتها نحو الأهداف المنشودة، فقد سجل التاريخ الحديث نجاح النظام المصرفي ولعقود عدة في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال قدرته الكبيرة على تعبئة المدخرات ومن ثم توجيهها إلى الاستثمار من جديد ، الشيء الذي أفرز مع مرور الزمن وأتساع نطاق العمل المصرفي ظهور منهج اقتصادي حديث ينتمي إلى المدرسة الرأسمالية يعتمد أساسا على الصناعة المالية كمظهر أساسي للنظام أطلق عليه إسم الرأسمالية المالية .

ورغم تعدد واختلاف الأنظمة الاقتصادية، وتباين أسسها الفكرية إلا أن النظام المصرفي فيها يعتبر رقما غير قابل للاختزال، وعلى النظام الاقتصادي أن يستفيد من هذا الأخير بطريقيه ووفق منهجه و إيديولوجيته .

أولا : نشأة النظام المصرفي الجزائري .

لا يمكن الحديث عن أي نظام مصرفي دون وجود لبنته الأساسية والمتمثلة في البنوك، ما يجعلنا نستثني فترة الحكم العثماني للجزائر عند دراسة نشأة النظام المصرفي الجزائري، حيث يلاحظ من كتب التاريخ أن الجزائر لم تشهد قيام أي مؤسسة لها علاقة بالإئتمان في فترة الحكم العثماني .

فلا نستطيع إطلاق اسم النظام المصرفي على ماكان سائدا في ظل الخلافة العثمانية وذلك لأن فترة الخلافة العثمانية لم تشهد أي مظاهر تعبر عن قيام نظام مصرفي وذلك لعدة اسباب تظهر من خلال ضعف النظام النقدي السائد حيث أنه كان يتميز النظام النقدي بوجود نظام المعدنين الذهب و الفضة، وقلة دور النقود في المبادلات [1]، ما يجعلنا نتكلم عن نشأة النظام المصرفي الجزائري إبتداءا من سنة 1843 تاريخ ظهور أول بنك في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية .

1 – النظام المصرفي خلال حقبة الاستعمار الفرنسي : حتى وإن لم نتفق مع الكثيرين في مدى وجود نظام مصرفي جزائري من عدمه خلال فترة الاستعمار باعتبار أن الجزائر كانت تقبع تحت وطأة المستعمر، إلا أن المستعمر كان يعتبرها جزاء يكاد يكون أكبر من الدولة المركزية، كما أن تسمية الجزائر كانت سائدة رغم الإستعمار ما يدفعنا إلى طرح مصطلح " النظام المصرفي الفرنسي في الجزائر" .

لقد ظهرت ملامح النظام المصرفي الجزائري مع ظهور أول مؤسسة مصرفية بإسم بنك فرنسا و التي كانت عبارة عن فرع له في الجزائر في 19.07.1843 ، حيث لم تشهد الجزائر خلال هذه الفترة إلا مؤسسات فرنسية تخدم مصالح المعمرين من خلال توفير بعض المعاملات المالية لهم من أجل تمويل معاملاتهم في الجزائر أو التحويلات للبلد الأم .

وبعد سقوط الجمهورية الثانية في فرنسا تغيير الكثير على الصعيد المالي والمصرفي، لينعكس ذلك مباشرة على الجزائر، ويحل بنك فرنسا تماما ليعوضه بنك " الصرافة الوطنية للخصم " حيث اوكلت له مهمة الإئتمان دون الإصدار النقدي الذي أوكلته فرنسا " لبنك الجزائري " الذي تأسس

---

[1] شاكر القزويني : **محاضرات في إقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1996 ، ص 48 .

سنة 1851 ، و الذي لم يعمر طويلا ليستبدل بعد إفلاسه " ببنك الجزائر وتونس " ، ثم نشأة تباعا مجموعة من البنوك شكلت الهيكل الأساسي للنظام المصرفي للجزائر المستعمرة كان أهمها " القرض الليوني " سنة 1878 ليتبعه "القرض العقاري للجزائر وتونس " سنة 1880 ، ثم " القرض الجزائري " سنة 1881 ، ليليه " البنك الصناعي للجزائر ولحوض المتوسط " سنة 1911 ، ثم " بنك باريس والدول المنخفظة " سنة 1951 ، و " الشركة العامة " سنة 1961 .

لقد أوكلت فرنسا لهذا النظام مجموعة من الوظائف كان أهمها : [1]

- إقتطاع الموارد من أغلبية الجزائريين و إعادة نوزيعها على المعمرين ؛
- تمويل الزراعة الإستثمارية (زراعة الكروم) ؛
- تمويل التجارة المملوكة للمعمرين (تصدير الخمور والحمضيات) .

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر سيطرة تامة للحكومة المركزية في باريس، وهذا من خلال إتباع البنوك الموجودة في الجزائر مباشرة إلى البنك المركزي الفرنسي، ففي سنة 1900 أبطلت السلطات الفرنسية الغطاء الذهبي واستبدلته بسقف الإصدار، كما استبدلت الذهب بالأوراق النقدية إلزاميا وبشكل نهائي غير قابل للعودة فيه سنة 1936.

2 – ميلاد النظام المصرفي للجزائر المستقلة : خرجت الجزائر من الاستعمار مدمرة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتعاني من مشاكل عدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، الشيء الذي دفعها إلى محاولة تجاوز مشاكل المرحلة من خلال إرساء مؤسسات وهيئات تخلف سابقتها

---

[1] أحمد هني : **إقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص66.

الفرنسية كان أهمها على الصعيد الاقتصادي هو إرساء نظام مصرفي يضطلع بمهمة تعبئة المدخرات وتوجهها إلى تمويل الاقتصاد الوطني وهذا من خلال مرحلتين أساسيتين هما :

أ – مرحلة إسترجاع السيادة على النظام المصرفي : سعت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة إلى إسترجاع سيادتها على النظام المالي والمصرفي كخطوة أولى لإنشاء نظام مصرفي جزائري حر كانت أهم ملامحه مايلي :[1]

- فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 ؛
- انشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 ؛
- تحويلات صلاحيات بنك الجزائر إلى البنك المركزي الذي أصبح بنك إصدار؛
- إصدار العملة الوطنية بتاريخ 10 أفريل 1964.

كما شهدت هذه المرحلة نشأة البنوط الوطنية والذي كان أولها، الصندوق الجزائري للتنمية (C.A.D) سنة 1963 والذي اعتبر كأهم بنك ساهم في تكوين النسيج الصناعي الجزائري، وقد أوكلت له مهمة منح قروض الإستثمار من أجل بلوغ أهداف الإستراتيجية التنموية انذاك .[2]

ب – مرحلة تأميم النظام المصرفي الاستعماري: بعد استرجاع السيادة على النظام المصرفي بإنشاء رأس النظام وهو البنك المركزي وإستكمالا لبناء النظام المصرفي، وابتداء من سنة 1966،

---

[1] محفوظ لعشب : **القانون الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1997 ، ص 49 ، (بتصرف) .

[2] محرزي جلال : **النظام المصرفي الجزائري ، إشكالية إصلاحه** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع إدارة الأعمال ، الجزائر : جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000 2001 ، ص 11 .

اتبعت الجزائر سياسة التأميم والتي مست البنوك الفرنسية المتواجدة في الجزائر، كما قامت على أنقاضها مجموعة من البنوك الوطنية أوكلت لها مهمة تمويل التنمية كانت : [1]

- البنك الوطني الجزائري (BNA) : تأسس بموجب القانون (178/66) الصادر بتاريخ 13.06.1966 والذي إختص في تمويل القطاع الزراعي الإشتراكي ، كما إهتم بتمويل الإستيراد العام والخاص .
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) : أنشئ بموجب القانون (366/66) المؤرخ في 29.12.1996 وقد تبع ذلك في 11.05.1967 إصدار النظام الخاص بهذا البنك المكلف بتمويل الأنشطة اليدوية الحرفية، والفنادق والمهن الحرة أي كل متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- البنك الخارجي الجزائري (BEA) : تأسس بموجب القانون رقم (204/67) الصادر بتاريخ 01.10.1967 ليقوم بتطوير العلاقات الخارجية الاقتصادية والمالية .

كما سبق ذلك خلال سنة 1964 تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بمقتضى القانون (227/64) المؤرخ في 10.08.1964 ، وظيفة الصندوق هي جمع المدخرات الصغيرة ثم تقديمها في شكل قروض لتمويل السكن والمشاريع المحلية، وابتداء من سنة 1971 توجه الصندوق إلى تمويل السكنات اما في البناء او الشراء او الترميم .

---

[1] حمديش مجيد : **النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، الجزائر: جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،2001 ، 2012 ، ص 10 .

ج – النظام المصرفي خلال فترة التخطيط المركزي 1970 –1986 : اتبعت الجزائر خلال السنوات الأولي لاستقلالها وإلى غاية نهاية الثمانية المنهج الإشتراكي في تسيير الدولة، ما إنعكس مباشرة وبشكل واضح على جميع دواليب الدولة، ولعل النظام المصرفي أحد الأجهزة التي تأثرت بهذا التوجه الفكري .

ولم يتضح ذلك إلا بعد إصلاح سنة 1971 الذي يعتبر خير دليل لمركزية التخطيط لعملية التمويل والاستثمار ويكرس ارتباط الدائرة البنكية بالدائرة الحقيقية التي تقوم على مبدأ التخطيط الكمي.[1]

فمن خلال تتبع مجريات إصلاح سنة 1971 يتضح أن النظام المصرفي كان مسلوب الصلاحيات الاقتصادية، وأصبح لا يتمتع بوظائفه الطبيعية، فقد شهدت هذه الفترة سيطرة مطلقة للدولة على النشاط الاقتصادي من خلال القرارات المركزية التي أخلطت الدائرة النقدية بالدائرة الحقيقية، وجردت السياسة النقدية من كل أثر ايجابي، وسلطت الخزينة العمومية على مجريات تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال تكفل الخزينة العمومية وبشكل كلي بتمويل الاستثمارات، ما أثر سلبا على استقلالية النظام المصرفي، ورغم الدور القزم للنظام المصرفي الجزائري انذاك إلا أن هذه الفترة شهدت تأسيس مجموعة من البنوك الوطنية التي أوكل لها تمويل قطاع الفلاحة والتنمية المحلية وهي :

- تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم 206/82 الصادر في 13.03.1982 ، يتولى تمويل الأنشطة الزراعية والفلاحة، تأسس تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري .

---

[1] الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك** ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004، ص 177 .

- تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم 85/85 الصادر في 30.04.1985 تأسس تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.

3 – الإصلاحات الكبرى للنظام المصرفي الجزائري : لقد أفرزت بوادر إنهيار المعسكر الإشتراكي شعورا عند الدول التي تنتهج هذا النهج بالإسراع في احداث اصلاحات في أنظمتها الاقتصادية بما يتماشى ومستجدات المرحلة، فسعت الجزائر رفقة بقية الدول الاخرى إلى إحداث إصلاحات على جميع الأصعدة كان أهمها وأولاها هو إصلاح النظام المصرفي الذي سيضمن وتمويل التنمية بعد تراجع دور الدولة في ذلك .

إن الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائر، والتي كان لها أثر متفاوت هي من كونت ملامح النظام المصرفي الحالي، حيث يعتبر أكبر إصلاح للنظام المصرفي الجزائري الإصلاح الذي جاء في القانون 10/90 ، كما لا يمكننا أن ننفي الدور الكبير للإصلاحات التي سبقته، والتي كانت بمثابة تقديم وتمهيد لذلك وهي إصلاحات سنة 1986 و 1988 .

أ – إصلاح النظام المصرفي لسنة 1986: جاءت إصلاحات سنة 1986 في شكل مخطط وطني سمي انذاك بالمخطط الوطني للقرض الذي جاء فيه تفصيل بمهام كل من عناصر الجهاز المصرفي، وأهداف المرحلة المقبلة والتي كان أهمها :[1]

- على البنك المركزي المشاركة في إعداد وتطبيق القوانين وتنظيم الصرف والتجارة الخارجية

---

[1] موساوي اسيا : **النظام المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ،الجزائر، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير 2001 2002 ، ص ص 5 ، 6 .

- ممارسة حق الإصدار ومراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني بمساعدة الخزينة العمومية ، والقيام بكل العمليات الخاصة بالاستيراد و التصدير للذهب و المعادن النفيسة ؛
- إقامة عقود مع الخارج للحصول على الاستيراد قروض أي جمع الموارد من مصادر خارجية عن الوطن مهما كان شكلها ومدتها ؛
- تنويع القروض المقدمة للمؤسسات (قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل) وذلك لتمويل استغلالها و استثماراتها وتجارتها الخارجية ؛
- وضع إجراءات للتقليل من خطر عدم التسديد عن طريق تحليل الوضعية المالية للمؤسسة قبل حصولها على قروض ، وايضا متابعة القروض الممنوحة .

إن إصلاح سنة 1986 الذي جاء في القانون 12/86 أعطى للبنك المركزي بعض الصلاحيات التي كانت تنقصه ، كما ظهرت ملامح النظام المصرفي لأول مرة على المستوى المؤسساتي .

ب – إصلاح النظام المصرفي سنة 1988 : لقد جاء القانون 06/88 المؤرخ في 12.01.1988 ،مستجدات من أجل مواصلة إصلاح سنة 1986 وتفعيله، ليعيد للبنوك استقلاليتها الحقيقية ووظيفتها الاقتصادية

لقد جاء القانون 06/88 كضرورة حتمية من أجل مراقبة النمو النقدي و التأهب لولوج اقتصاد السوق بعد التأكد من تصدع المنهج الإشتراكي .

كما أن الأزمة البترولية لسنة 1986 أظهرت عجز الدولة الشبه تام عن تمويل الاقتصاد بمفردها من خلال الميزانية العامة ، ما إستدعى تفعيل النظام المصرفي من خلال رفع قدرته على تعبئة المدخرات ثم توجيهها لتمويل الاستثمار بمختلف أشكاله .

وقد جاء هذا الإصلاح بمجموعة من المبادئ والقواعد التي تمهد لخلق نظام مصرفي جديد يستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم والجزائر خاصة ، وكان أهمها : [1]

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات ؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي. وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ الى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ، ولكي يحقق ذلك ، يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه ؛
- يمكن للمؤسسات المالية الغير مصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من اصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه ؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل، كما يمكننا أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية .

---

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور : **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – ، جامعة الشلف ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا يومي 14 و15 ديسمبر 2004 ، ص 495 .

يعتبر هذا الإصلاح أهم الإصلاحات حتى تاريخه أحد أهم الاصلاحات حتى تاريخه بإعتباره وفر الحافز للبنوك التجارية من أجل تحقيق الربح، ما سينعكس مباشرة وبشكل ايجابي على الأداء الاقتصادي في البلاد ككل، كما سينجر عنه توفر السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني من غير الرسمية .

ج – إصلاح النظام المصرفي سنة 1990: تعتبر سنة 1990 سنة الإصلاحات الكبرى في الجزائر باعتبارها السنة التي فصلت بين منهجين إيديولوجيين كبيرين، كما أنها شهدت أكبر وأوسع وأعمق الإصلاحات انطلاقا من تعديل الدستور، وتحرير الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وعلى ذكر الساحة الاقتصادية فقد شهدت سنة 1990 اكبر اصلاح – إلى تاريخه – اقتصادي ومالي كان بصدور القانون 10/90 المؤرخ في 14.04.1990 المتضمن قانون النقد والقرض، حيث جاء هذا القانون من أجل أحداث تغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي كان أهمها : [1]

- إلغاء مبدأ التخصيص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية ،بذلك تكون البنوك العمومية قد تحصلت على نظام البنك الشامل؛
- نص القانون على ضرورة انشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها ؛

---

[1] مليكة زغيب ، حياة نجار : **النظام البنكي الجزائري ، تشخيض الواقع وتحديات المستقبل** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة الشلف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا يومي 14 و15 ديسمبر 2014 ، ص ص 400 401 .

- تحرير معدلات الفائدة على الودائع و القروض بشكل دائم وذلك ابتداء من سنة 1996 ، مما أدى إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة ؛
- تمويل الخزينة العمومية عبر اليات السوق من خلال اصدار سندات الخزينة وبيعها عبر المؤسسات المالية والبنكية ؛
- تطبيق عمليات السوق المفتوحة اعتبارا من ديسمبر 1996 ؛
- وفي مجال نظام سعر الصرف تمكنت الجزائر من تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري من خلال تخفيضه مقابل العملات الأجنبية وبنسب مرتفعة خاصة سنة 1994 كما تحول نظام سعر الصرف من النظام الثابت الى نظام اكثر مرونة، وتمكنت البنوك من خلق سوق صرف أجنبي في ديسمبر 1995 فيما بينها ويتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على تفاعل قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية ؛
- وفي مجال إعادة هيكلة البنكية اعادة الدولة رسملة القطاع البنكي وكانت تكلفته سنة 2001 ما قيمته 15 مليار دولار، كما تمت اعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك كاعادة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (تحويله) الي بنك تجاري وكذا البنك الجزائري للتنمية ؛
- وقد سمح القانون 10/90 بتحويل السلطة النقدية الي مجلس النقد والقرض الذي يعتبر بمثابة مجلس ادارة البنك ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد ، يرأسه المحافظ، قد قام بإصدار العديد من القوانين المتعلقة بالنقد وشروط انشاء البنوك و المؤسسات المالية ؛
- ومن أهم ما جاء به القانون 10/90 هو الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الاساسي في تمويل استثمارات المؤسسات

العمومية حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ؛

من خلال ماجاء في القانون (10/90) نلاحظ أن النظام المصرفي أعاد سيطرته الشبه كلية على النظام المصرفي ، كما إستعادة البنوك وظائفها التقليدية ، كما تم الفصل بين وظائف البنك المركزي و البنوك التجارية .

كما وضع القانون 10/90 النظام المصرفي على مستويين، فقد ميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ، ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض و أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك و أصبح الملجأ الأخير للإقتراض و أصبح له تأثير على الإئتمان .[1]

ثانيا : الأسس الحديثة للنظام المصرفي في الجزائري .

رغم التوجه الايديولوجي الحديث الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات، ورغم الرؤية الجديدة المطبقة على الصعيد الاقتصادي، لم يسجل الاقتصاد الوطني تقدما باهرا حيث سجلت فترة التسعينات تفاقما غير مسبوق للمشاكل الاجتماعية نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية التي تفضي بحل وخصخصة اغلب الشركات المملوكة لها، ما أفضى تزامن ظاهرتين سلبيتين ليس من العادة أن يتزامنا وهما البطالة والتضخم، فقد سجلت الجزائر معدلات تضخم غير مسبوقة وصلت سنة

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 ،

1992 (31.66%) [1]، كل هذه المشاكل تزامنت مع المشكل الأمني الذي فاقم من الظواهر السلبية التي مست النظام المالي من جهة، والنشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة أخرى .

ومع سيطرة الدولة على الملف الأمني في نهاية التسعينات، حدث توجه عام للدولة نحو إحداث تنمية اقتصادية شاملة مطلع القرن الجديد، تنطلق أساسا من خلال رسم دعم وتقوية مؤسسات الدولة وهيئاتها الاقتصادية من خلال إحداث اصلاحات جديدة تحدد ملامح المرحلة الجديدة، وترافق الإرادة السياسية من أجل بناء قاعدة اقتصادية قوية تضمن تحقيق معدلات نمو معتبرة ، الى جانب تطوير قدرات الاقتصاد الوطني بما يضمن استمرارية التنمية الاقتصادية وعدم حرمان الاجيال اللاحقة من مقدرات البلاد الحالية .

وقد انعكست هذه الإرادة السياسية للإصلاح على النظام المصرفي من خلال تعديل قانون النقد والقرض(10/90) بالأمر(01/01) الصادر منه 2001 ، والذي مس أساسا هيكل البنك المركزي ، فبعد أن كان مجلس النقد والقرض في القانون (10/90) يعتبر بمثابة مجلس ادارة البنك المركزي جاء الأمر (01/01) ليفصل مجلس النقد والقرض عن مجلس الإدارة، وذلك بإحداث مجلس إدارة يشرف على إدارة وتسيير دواليب العمل في البنك المركزي وبقاء مجلس النقد والقرض كهيئة عليا في البنك المركزي مكلفة بأداء دور السلطة النقدية ، كما أعطى هذا التعديل لمحافظ البنك المركزي ونوابه مجموعة من الامتيازات والخاصيات الوظيفية، مثل رفع مدة تعيين المحافظ الى 06 سنوات ونوابه لـ 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا تتم إقالة المحافظ ونوابه الا بموجب مرسوم رئاسي يصدره رئيس الجمهورية .

---

[1] بيانات البنك الدولي حول الجزائر ، متوفر على www.albankaldawli.org data algeria.cp.fin.dz a caintry.xd. تاريخ الاطلاع 2014،10،11 بدون صفحة .

لقد جاء هذا التعديل بعناصر تدعم استقلالية البنك المركزي، وترفع من قدرته الوظيفية، حيث أعطى هذا التعديل هامشا واسعا للبنك المركزي وقياداته في اتخاذ القرارات النقدية بكل أريحية ودون ضغوطات إدارية أوسياسية من خلال رفع سلطة التعيين والاقالة إلى رئيس الجمهورية شخصيا .

ولم تتوقف الاصلاحات عند الأمر (01/01) الذي أعاد تنظيم بنك الجزائر، بل استمرت إلى إعادة صياغة القانون المصرفي من خلال إصدار الأمر (11/03) وصولا الى تقوية الإطار الرقابي للنظام المصرفي بعد مجموع الفضائح التي عرفها النظام المصرفي من خلال اصدار الأمر (04/10) ، وفيما يلي أهم أسس النظام المصرفي الجزائري الحديث وفق هذه القوانين .

ا – النظام المصرفي الجزائر وفق للأمر (11/03) : إن الأمر 11/03 الصادر عن طريق أمر رئاسي في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض ، يعتبر نصا تشريعيا جديدا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ويلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990.04.14 وبذلك يعتبر أخر القوانين المتعلقة بالمنظومة المصرفية .[1]

لقد جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2003 كحتمية لتعديل مسار النظام المصرفي المتراخي ، حيث يعتبر أهم نص عالج فيه المشرع الجزائر مشاكل النظام المصرفي من خلال اعادة صياغة القانون المصرفي بطريقة تعطي للبنوك و البنك المركزي مرونة أكبر في اداء وظائفهم الاقتصادية

---

[1] بن أحمد لخضر : **متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر دراسة الواقع و الافاق** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، دكتوراه في علوم التسيير ، فرع التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2011 2012، ص 118 .

وقد كانت الإرادة السياسية * تسعى من خلال هذا الأمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها :[1]

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل :

- في الدرجة الأولى : الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير المصرف بوصفه مؤسسة ومجلس النقد والقرض الذي يمارس صلاحيات جوهرية على صعيد السياسة النقدية والقرض، ومنح الاعتمادات وتنظيم الإشراف ؛
- في الدرجة الثانية : توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي خولت له الصلاحيات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف ونظم الدفع
- في الدرجة الثالثة : إقامة هيئة رقابة، مهمتها متابعة نشاطات المصرف وبوجه خاص تلك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية ؛
- في الدرجة الرابعة: تعزيز استقلال اللجنة المصرفية وصلاحياتها وتنظيمها، ويتم ذلك خصوصا بإحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف.

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي :

---

* جاء الاصلاح (11/03) في شكل أمر رئاسي وليس قانون ،أي أن رئيس الجمهورية هو من اقترحه بين دورتين للمجلس الشعبي الوطني ، ما يعطي فكرة واضحة حول الإرادة السياسية في إصلاح النظام المصرفي .

[1] جمعون نوال : **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ماجستير في العلوم التسيير ، تخصص نقود مالية ، الجزائر : جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، 2004 2005 ، ص 117 118 .

- في الدرجة الأولى: يثري هذا القانون مضمون وشروط عرض التقرير الاقتصادية والمالية و التقارير المتصلة بالتسيير، التي يرفعها بنك الجزائر الى مختلف مؤسسات الدولة وخصوصا إلى رئيس الجمهورية (إظهار نسخة منه) .
- في الدرجة الثانية : إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية .
- في الدرجة الثالثة : إن تمويل عمليات الإعمار المتصلة بالأحداث المأساوية التي عاشاتها الجزائر أثناء السنوات الأخيرة، يفرض توسيع وسائل ميزانية الدولة بتسيير نشط لاحتياطاتنا و لمديونيتنا العمومية الداخلية والخارجية، إن النص المقترح يدخل عناصر جديدة في هذا المجال .

– ضمان حماية أفضل للمصارف و الساحة المالية و الإدخار العمومي :

- في الدرجة الأولى : يدعم القانون شروط ومقاييس اعتماد المصارف ومسيري المصارف و العقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبوا المخالفات .
- في الدرجة الثانية : زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع و للتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية .
- في الدرجة الثالثة : يمنع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري المصرف.
- في الدرجة الرابعة : تعزيز صلاحيات جمعية المصرف والمؤسسات المالية وكذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر .

- تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر: إن النجاح في تطبيق هذا النص القانوني يتوقف على ثلاثة شروط :

- أن نشاط الإشراف لبنك الجزائر سيكون مرهونا بتكوين عدد هام من المشرفين الاكفاء .
- يتوقف نجاح الإشراف أيضا على قدرة المصارف على تطوير نظمها المحاسبية و الإعلامية بسرعة.
- تفترض نظم الدفع العصرية وجود أنظمة عالية الأداء ، لدى نشطاء الساحة المالية ، قائمة على دعائم تقنية لإيصال إعلامي تكون موثوقة و سريعة و امنة .

من خلال الأمر (11/03) يتضح جليا أن هذا الاصلاح جاء من أجل إرساء دعائم نظام مصرفي قوي، من خلال دعم الهيكل التنظيمي للبنك المركزي وإعطائه قوة أكبر في المبادرة حيث اعفي مجلس النقد والقرض من إدارة البنك المركزي وتفرغه للإدارة التقنية للشؤون النقدية والمصرفية ، كما إتضح جليا أن دور الحكومة تعاظم بشكل ملحوظ من خلال تعزيز العلاقة بين البنك المركزي والهيئات الممثلة للحكومة كوزارة المالية، كما أفصح هذا الأمر ولأول مرة عن مركزية المخاطر التي من شأنها تذليل المخاطر المحيطية بالعمل المصرفي ومن ثم حماية النشاط المصرفي.

كما لايفوتنا في هذا المقام أن نوضح عدم اهتمام المشرع بتطوير صيغ التمويل، التي من شأنها دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو معتبرة، بل أصبح هناك نوع من التصنيف على الإبتكارات الحديثة في مجال المنتجات المصرفية، وعادة مركزية القرار المالي من خلال إبقاء البنوك مملوكة للدولة وإلزامية عودتها للبنك المركزي في دراسات القروض، ولانقصد هنا تحرر البنوك من المراقبة التي يفرضها البنك المركزي ولكن ندعو إلى أن تتمتع البنوك التجارية بشيء

من الحرية التي تكفل لها مرونة أكبر في المعاملات وحرية تنعكس ايجابا على تمويل النشاط الاقتصاد ي .

II – النظام المصرفي الجزائري وفق الأمر (04/10) :جاء الأمر (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11/03) لسنة 2003، وليعدل ويتمم بعض الأحكام التي نص عليها قانون النقد والقرض (11/03)، وليؤكد على الدور المركزي والجوهري لبنك الجزائر في التأكد من سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري(المادة95) وإعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر(المادة 36 مكرر)، والتأكد من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية وإعداد المعايير المطبقة ورفض إدخال أي وسيلة دفع تقدم ضمانات سلامة غير كافية (المادة 56 مكرر) كما رخص الأمر (04/10) في المادة 72 منه للمصارف عمليات الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وكل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات و إتمامها .[1]

إن هذا الاصلاح الذي اعتمدته الجزائر جاء من أجل رفع تحديات كبيرة تواجه البلاد لعل أهمها التحضير للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي تأخر انضمام الجزائر إليها لعدة أسباب كان لإعادة عصرنة النظام المصرفي الحظ الأوفر، حيث وجه للجزائر ألف سؤال للإجابة عنه كان جزء كبير من الأسئلة يدور حول عصرنة النظام المصرفي .

كما أن الجزائر راهنت على تسجيل معدلات نمو معتبرة خلال البرنامج الخماسي الأخير 2010-2014 وكذا إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني بالتخلي على عائدات البترول في

---

[1] بن أحمد لخضر : مرجع سبق ذكره ، ص 133 .

تمويل التنمية، وتمويل التنمية من خلال قنوات النظام المصرفي من خلال رفع المدخرات المحلية إلى حد يضمن تمويل المشاريع الاقتصادية ومن ثم إعادة خلق الثروة من جديد .

لقد حقق هذا الإصلاح المصرفي للنظام المصرفي مجموعة من المكاسب على الصعيد التنظيمي للنظام المصرفي، كما طور هذا الإصلاح البنية الهيكلية للنظام المصرفي، فمن خلال الأمر (04/10) أصبح البنك المركزي الجزائري يمتلك هيئات ومجالس قوية ومتخصصة تستطيع ادراة شؤون البنك والمصالح النقدية للدولة بكل أريحية وتمكن خاصة بعد التنظيم القانوني الجديد الذي مس هيكل البنك، كما تدعمت الشبكة البنكية بمجموعة من البنوك الخاصة الأجنبية الجديدة ، فبعد أن كان قوام النظام المصرفي من بنوك تجارية ومؤسسات مالية مختلفة ومكاتب تمثيل لا يتعدى 27 كيان سنة 2001 ، أصبح يحتوي على 37 كيان في جانفي2015 [1].

إن هذا التنوع والفسيفساء المصرفية التي حققتها الجزائر بعد هذه الاصلاحات كان نتاج مستوى الأمان الذي تعمل فيه البنوك التجارية وتراجع مستوى المخاطر من خلال صلابة النظام المصرفي وسلامة وسائل الدفع جزئيا .

فخلال الفترة اللاحقة للإصلاح (04/10) سجلت الجزائر ارتفاعا في التغطية البنكية من خلال ارتفاع عدد الوكالات البنكية سنة 2012 إلى (1094) وكالة بنكية على مستوى الوطني منها (315) وكالة بنكية خاصة تتمركز في الجزء الشمالي للبلاد فقط دون الجنوب، كما يوفر النظام المصرفي الجزائر ما يفوق (1478) شباك بنكي يقدم الخدمات للمتعاملين بشكل شبه يومي .

---

[1] banque d'algerie **Banque et etablissements financiers agrées au 04 janvier 2015** (en line) bank-of- Algeria .dz/html/banque .htm vue le 10 janvier 2015 a 13:45.

و الملاحظة المسجلة هنا أنه لايزال هناك ضعف في التغطية البنكية حيث يوفر الشباك الواحد خدمات لـ 25600 شخص .

إلى جانب هذا عرفت الجزائر خلال سنة 2005 اصدار القانون (04/05) المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، المتضمن نظام التسوية الاجمالي الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل من اجل دعم هيكل وسائل الدفع من خلال اعتماد نظام التسوية الخام في الوقت الحقيقي SRBTR * الذي يهتم بالتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة ، يملك هذا النظام بنك الجزائر وهو المسئول عن سيره، وتعتبر البنوك مكوناته الأساسية في التعامل دون استثناء، يقوم هذا النظام بتوفير خدمات للبنوك التجارية تتمثل في التحويلات المالية بين البنوك والى حسابات الزبائن، كما يتم من خلاله تسوية أرصدة المقاصة والعمليات الائتمانية لدى بنك الجزائر وتسديد فواتير بنك الجزائر المستحقة على البنوك التجارية.

كما تدعم النظام المصرفي الجزائري نظام للمقاصة الالكترونية كحل لمشكل الوقت المستغرق في عملية المقاصة التقليدية أصطلح عليه بـ (ATCI) أي المقاصة الجزائرية عن بعد بين البنوك .

* Système a reglement brut en temps réel

المطلب الثالث: الإطار العام لبورصة الجزائر.

منذ نشأتها وعبر التاريخ لعبت أسواق رؤوس الأموال * وما يعرف بالبورصة دورا مهما وفعالا في تمويل النشاط الاقتصادي في مختلف اقتصادات الدول الرأسمالية من خلال توفير الوساطة المالية اللازمة للجمع والتوسط بين أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز فيه .

ومع كبر واتساع النشاط الاقتصادي في العالم، كبر دور البورصة في مرافقة الاقتصاد الحقيقي، فأصبح ولابد على الدولة أن تكتسب سوقا لرؤوس الأموال يحقق لها التوازن في نظامها المالي ويوفرلها أدوات مالية تضمن التداول السليم والفعال لرؤوس الأموال، كما يوفر للسلطة النقدية مجال واسع لممارسة السياسة النقدية والتحكم في حجم الكتلة النقدية .

وكباقي الدول حديثة الانسلاخ من النظام الاشتراكي، سعت الجزائر إلى إرساء سوق رؤوس الأموال من اجل مواكبة هذا التطور الحادث في العالم، وكذا الاستفادة من رؤوس الأموال العاطلة ، وقد تحقق ذلك من خلال اصدار المرسوم التشريعي رقم (10/93) المؤرخ في 23 مايو 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة.

وفيما يلي تأصيل للأسس التي تقوم عليها بورصة القيم المنقولة الجزائرية .

---

* سوق رؤوس الأموال أو بورصة القيم المنقولة، أو البورصة ، هي السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم العادية و الأسهم الممتازة والسندات، وهي بهذا تمثل الحيز أو الإطار الذي يجمع بائع الورقة المالية بمشتريها، أيا كانت وسيلة هذا الجمع أو مكان التقاء طرفي هذه العلاقة، مادام هذا الحيز أو الإطار يوفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في هذه السوق، بحيث توفر هذه القنوات الأثمان السائدة في أي لحظة زمنية لأية ورقة مالية متداولة في السوق ،(أنظر : وليد أحمد صافي، أنس البكري: **الأسواق المالية الدولية** ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن 2002 ، ص 62) ،

أولا : نشأة وتطور بورصة الجزائر .

يدخل إنشاء بورصة الجزائر ضمن متطلبات تطوير النظام المالي الجزائري، الذي سعت إليه الجزائر خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث أولت الحكومة بين سنتي 1986 و 1988 إهتماما كبيرا بالقطاع المالي وتحريره إستعدادا للدخول في اقتصاد السوق، الذي كان يستوجب تفعيل أدوات النشاط المالي الموجودة ودعمها بأدوات ووسائل جديدة كان أهمها إنشاء بورصة الأوراق المالية، ولم يكن في وسع الجزائر السير في هذا النهج مباشرة إلا من خلال مراحل توفر الإنتقال السلس بين النظامين الاقتصاديين، كما لا يمكن إنشاء أداة كبيرة من أدوات تمويل التنمية إلا من خلال مراحل محددة كان أهمها :[1]

1 – المرحلة التقريرية 1990-1992 : لقد ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر عام 1990 في إطار إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط، وفي 28 ماي 1991 تم توضيح ماهية القيم المنقولة وأنواعها وشروط إصدارها وأعضاء لجنة البورصة ومهامها، لتعرف بعدها رفع رأسمالها في فبراير 1992 إلى 9.320.000 دج ، كما غير اسمها لتحمل بذلك اسم بورصة الأوراق المالية .

2 – المرحلة الابتدائية 1993-1996: لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري فيما يتعلق بشركات الأسهم وبالقيم المنقولة ففيما يخص شركات الأسهم قد نص المرسوم بصفة واضحة على إمكانية تأسيسها والشروع في العرض العمومي للادخار سواء عند تأسيس الشركة أو عند

---

[1] نوال بن لكحل : **دور الاسواق المالية في تحقيق تنمية دول المغرب العربي –الجزائر– المغرب – تونس ، الابعاد والافاق**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر : جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013 2014 ، ص ص 128 129 .

تقرير رفع راسمالها، كما تم رفع المبلغ الأدنى اللازم لتكوين شركة الأسهم إلى 30.000.000 دج ،أما فيما يخص القيم المنقولة فقد نص المرسوم على إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة تتمثل في : أسهم التمتع، شهادات الاستثمار، شهادات الحق في التصويت، شهادات المشاركة، السندات، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والسندات المرفقة بأذونات الاكتتاب، وفي 13 جوان 1993 صدر المرسوم التنفيذي رقم 93/176 الذي يحدد فئات الأشخاص المعنوية أو المؤسسات التي يمكن اعتمادها لدى لجنة تنظيم كوسطاء وهم البنوك وشركات التأمين وصناديق المساهمة و التي حلت في سبتمبر 1995 .

3 – مرحلة الانطلاق الفعلية (من 1996 إلى وقتنا الحالي) : توالى في هذا الإطار صدور عدد من المراسيم والأنظمة القانونية منها المرسوم رقم 96/133 و المرسوم 96/134 المؤرخين في 13 افريل 1996 اللذان يحددان شروط ممارسة السهم النوعي، بالإضافة إلى شروط تملك الجمهور للأسهم والقيم المنقولة الأخرى في المؤسسات العمومية موضوع الخوصصة .

كما تم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) في فيفري 1996، إلى جانب شركة تسيير القيم (SGBV)، سمحت هذه المراسيم والقوانين بتوفير بعض الشروط المناسبة لقيام بورصة القيم المنقولة، حيث كان الافتتاح الرسمي لها علم 1997، لتدشن بورصة الجزائر رسميا في 4 اوت 1999 بإنضمام أربع أوراق مالية إليها وهي : سهم صيدال، سهم رياض سطيف ، سهم فندق الأوراسي، سند شركة سوناطراك.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لبورصة الجزائر .

تتكون بورصة الجزائر من ثلاث هيئات أساسية تقوم على تحقيق أهداف وتنفيذ مهام الشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، والتي تعتبر بدورها الوجود القانوني والاقتصادي والمادي لبورصة

الجزائر، تأسست شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23 مايو 1993 ، وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997 ، تعتبر شركة ذات أسهم برأس مال قدره(475200000.00) دينار جزائري، تعرف اختصار بـ (SGBV)، تقع الشركة في 27 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة، تمثل الشركة إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عملية البورصة لتمكنيهم من أداء مهامهم وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها .[1]

وتضطلع الشركة بمجموعة من المهام أهمها :

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة ؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة و ادارة نظام التداول و التسعير ؛
- تنظيم عمليات المقاصة للمعاملات على القيم المتقولة ؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة .

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)

I – مجلس الادارة : يتكون مجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة من البنوك الستة المساهمين والوسطاء في عمليات البورصة وهم :

- القائم بالإدارة يمثله المساهم : الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (**رئيسيا**)؛
- القائم بالإدارة يمثله المساهم : البنك الخارجي الجزائري BEA (عضوا)؛
- القائم بالإدارة يمثله المساهم : القرض الشعبي الجزائري CPA (عضوا)؛

---

[1] شركة تسيير بورصة القيم : بورصة الجزائر (على الخط) متوفرعلى : www.sgbv.d/zr/page=rubrique mod=141 ، اطلع عليه يوم 10،11،2014 على الساعة 14:00

- القائم بالإدارة يمثله المساهم : البنك الوطني الجزائري BNA (عضوا) ؛
- القائم بالإدارة يمثله المساهم : بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR (عضوا)؛
- القائم بالادارة يمثله المساهم : بنك التنمية المحلية BDL (عضوا) .

يشرف رئيس مجلس الادارة وبصفة مباشرة على المديرية العامة التي بدورها تشرف على هيئتين أساسيتين هما هيئة الادارة و المالية و هيئة عمليات تطوير السوق . و الشكل التال يوح ذلك بشكل أدق :

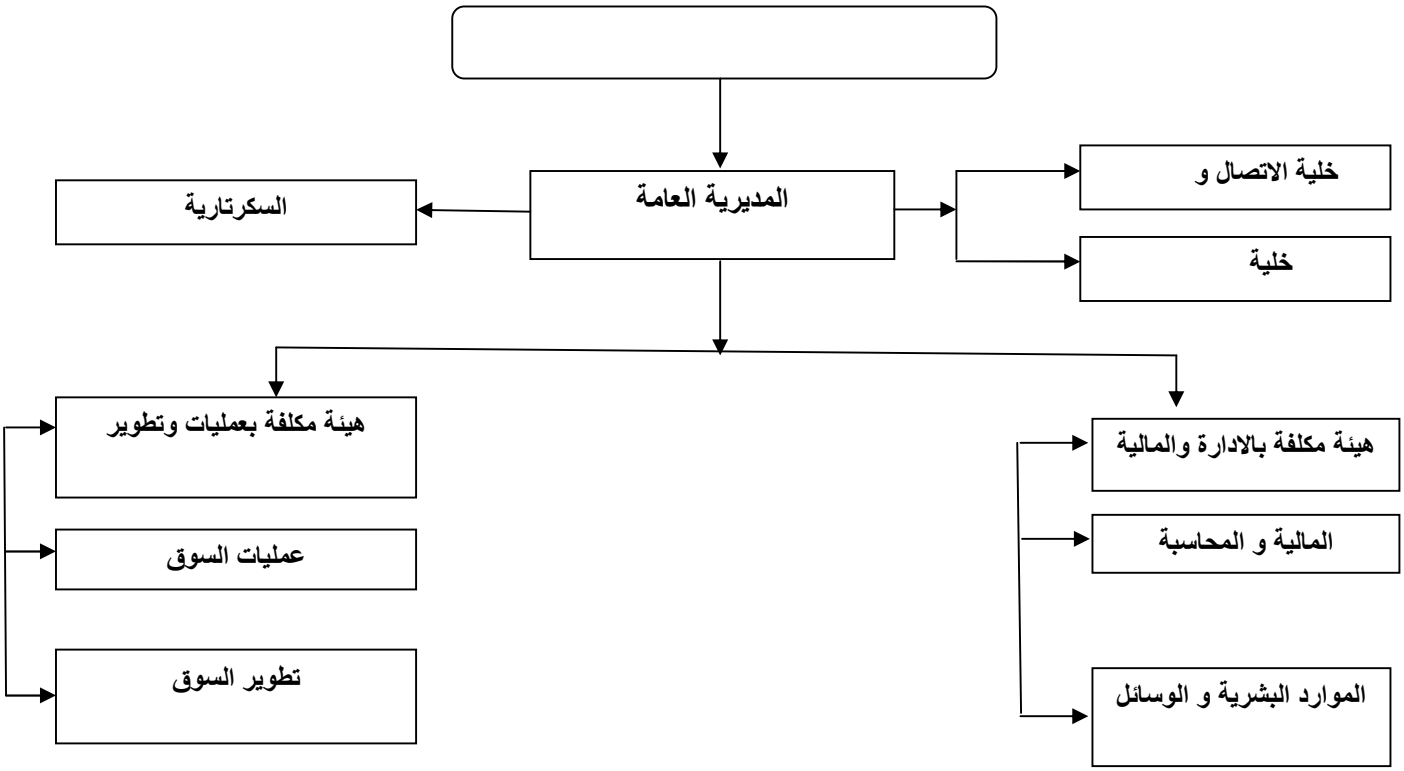

شكل (01) : الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة .

المصدر : الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة .(على الخط) متوفر على www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique et mod=144 ، أطلع عليه يوم 10-11-2014 ،على الساعة 14:00 .

II- لجنة التداول : تم تنصيب لجنة التداول المنصوص عليها في المادة 15 من قرار تسيير القيم المنقولة رقم SGBV/02/98 المتضمن قواعد التسيير حصص التداول، ابتداء من حصة التداول المنعقدة في يوم 16 افريل 2001، وشكلت لجنة التداول وفقا للقرار رقم (01) لمجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة المنعقد بتاريخ 19مارس 2001 ، وتضم هذه اللجنة ثلاثة اعضاء على الاقل أو عدد فردي من الاعضاء يعينهم مجلس ادارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة ويتم اختيارهم من بين الوسطاء في عمليات البورصة، وأعضاء من الشركة وكذا العاملين فيها، وهم يحملون صفة " مسئولي قاعدة التداول"، ويجوز تعيين ممثلين اثنين في اللجنة من نفس البنك الوسيط في عملية البورصة، ولكن هذا البنك الوسيط لن يكون له الحق الا في صوت واحد، ويمكن للمشرف التابع للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بناء على طلبه ان يشارك بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة .

وتسير لجنة التفاوض بالتعاون مع مسئولي قاعة التداول لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة حصص التداول في البورصة وسلوك الوسطاء في عمليات البورصة القائمين بالتداول في البورصة ، وكل الاشخاص الاخرين المرتبطين بهم كموظفين او من خلال عقد .[1]

III – لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB): تعتبر لجنة تنظيم عمليات البورصة، ومراقبتها سلطة ضبط مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم (10/93) المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم والمتعلق ببورصة

---

[1] لجنة التداول : بورصة الجزائر (على الخط) متوفؤ على www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique mod=144 أطلع عليه يوم 10-11-2014 على الساعة 14:00

القيم المنقولة، تتولى هذه الهيئة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها من خلال حماية المستثمرين وحسن سير السوق وشفافيتها .

إن السلطة التي تمارسها (COSOB) تظهر في ثلاث اشكال أساسية هي السلطة التنظيمية وسلطة الاعتماد والتأهيل وسلطة المراقبة والحراسة والتحقيق وفيما يلي تفصيل بذلك : [1]

1 – السلطة التنظيمية: تقوم اللجنة في إطار التشريع الذي يحكم السوق المالية، بإعداد انظمة تخضع الى موافقة الوزير المكلف بالمالية .

وتتعلق الأنظمة التي يتم سنها على الخصوص بما يأتي :

- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات حافظي السندات؛
- واجبات الاعلام المفروضة على الشركات عند إصدار قيم منقولة من خلال الطلب العلني على الإدخار أو القبول في البورصة أو العروض العمومية؛
- تسيير حافظة القيم المنقولة ؛
- قواعد سير شركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات؛
- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة ؛
- القواعد المتعلقة بمسك الحسابات حفظ السندات ؛
- القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية والتسليم في مجال السندات ؛
- شروط التداول والمقاصة في مجال القيم المنقولة المسجلة في البورصة.

---

[1] مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (على الخط) متوفر على :
WWW .COSOB.ORG/AR/MISSIONS أطلع عليه يوم 10-11-2014 على الساعة 15:00.

2 – سلطة الاعتماد و التأهيل : تمنح اللجنة الاعتمادات لكل من :

- الوسطاء في عملية البورصة؛
- شركة الإستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف المشترك ؛
- وتؤهل ماسكي الحسابات – حفظ السندات .

3 – سلطة المراقبة والحراسة والتحقيق : تسمح هذه السلطة للجنة بالتأكد خصوصا من :

- احترام المتدخلين في السوق للأحكام القانونية و التنظيمية التي تحكم السوق ؛
- امتثال الشركات التي تلجأ الى الطلب العلني على الادخار لواجبات الاعلام التي تخضع لها ؛
- ادراج التصويبات اللازمة في حالة حدوث مخالفات ؛
- حسن سير السوق ؛
- وتؤهل اللجنة، من أجل تنفيذ مهمتها في مجال المراقبة والحراسة، لإجراء التحقيقات لدى الشركات او مؤسسات مالية معنية بعملية معينة على القيم المنقولة .

كما يكمن دور اللجنة أساس في :

- اعتماد أنظمة جديدة تتعلق بالسوق المالية ؛
- اتخاذ قرارات منح التأشيرات للمصدرين ؛
- إصدار الموافقات، التأهيلات أو التسجيلات والاعترافات بمهنيي السوق ؛
- فتح اجراءات متعلقة بالعقوبات .

يقوم بتسيير لجنة مراقبة عمليات البورصة كوادر بشرية مؤهلة على أعلى مستوى يقودها رئيس للنخبة ترافقه في عمله مجموعة من المستشارين وغرفة تأديبية وتحكيمية ،يشرف الرئيس مباشرة على أمانة عامة والتي بدورها تشرف على ثلاث مديريات فرعية كما هو موضح في الشكل التالي :

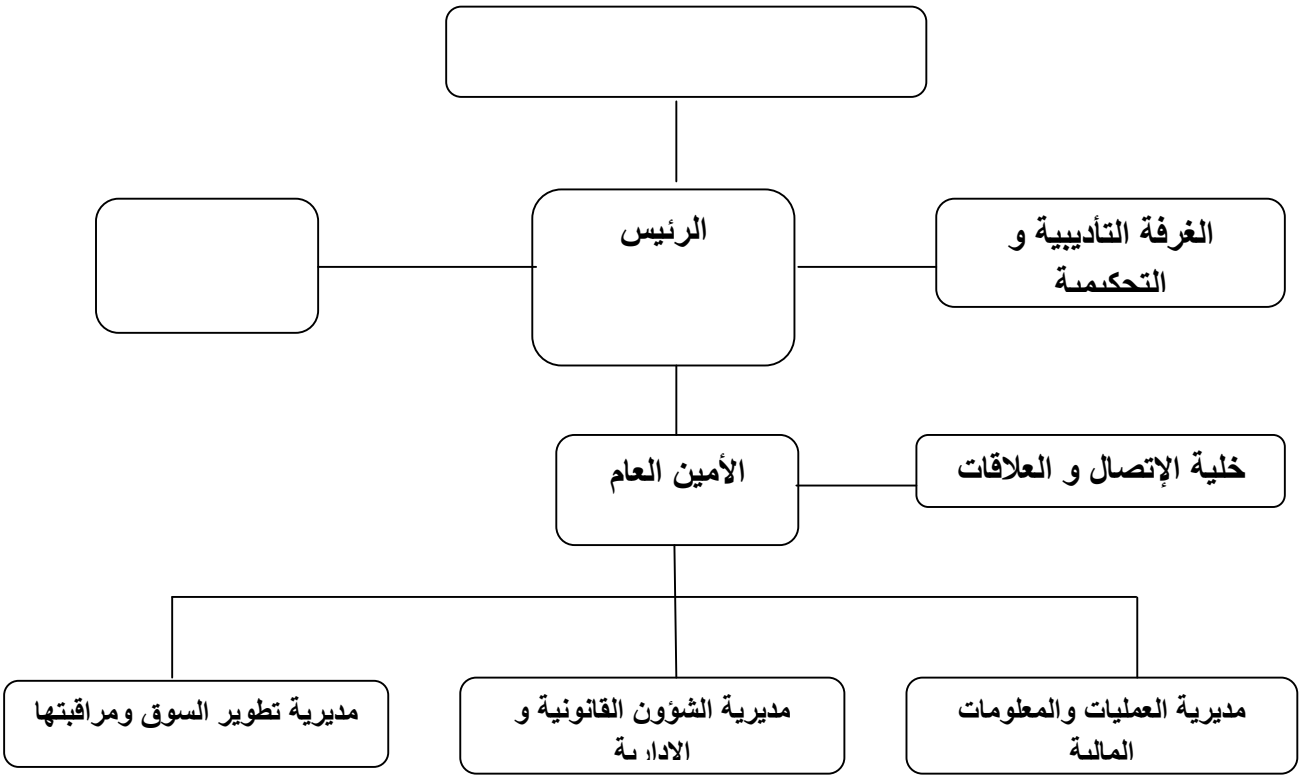

شكل (02) : الهيكل التنظيمي للجنة مراقبة عمليات البورصة

المصدر : مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ، مرجع سبق ذكره .بدون صفحة

ثالثا: تسيير عمليات بورصة الجزائر.

ا – أسواق بورصة الجزائر: تحتوي بورصة الجزائر على سوقين رئيسيين حسب نوع الأوراق المالية المتداولة، حيث نلاحظ أن البورصة تحتوي على سوق لسندات رأس المال، وسوق لسندات الدين.

1 – سوق سندات رأس المال: يتكون سوق سندات رأس المال من سوقين، ويتداول فيه أوراق مالية تختلف حسب طبيعة المؤسسة وهما:[1]

أ – **السوق الرئيسية** : الموجهة للشركات الكبرى، ويوجد حاليا أربع 04 شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي :

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني ؛
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة ؛
- اليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات ؛
- أن–سي ا–روبية : الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية .

ب – سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة : وقد تم انشاء هذه االسوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 03/97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012)

---

[1] بورصة الجزائر ،أسواق بورصة الجزائر (على الخط) متوفر على : www.sgbv.dz/ar/? Page =rubrique &mod = 145 أطلع عليه يوم 2015/11/10 ، على الساعة 16:00 .

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها بديلا للحصول على رؤس الأموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف إستثماراتهم .

2 – **سوق سندات الدين** : ويتكون هذا السوق من :

- سوق سندات الدين التي يصدرها الشركات ذات الأسهم و الهيئات الحكومية و الدولة : ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق، وهو خاص بمجموعة دهلي التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها في سنة 2016 ؛
- سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) : المخصصة للسندات التي تصدؤها الخزينة العمومية الجزائرية ، و تأسست هذه السوق في سنة 2008 ، وتحصي حاليا 26 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة باجمالي أكثر من 400 مليار دينار جزائري ؛

ويتم التداول على ندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7و10 و15 عاما، من خلال الوسطاء في عمليات الورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصص في قيم الخزينة "بمعدل خمس حصص في الأسبوع .

II – مواقيت وطرق التسعير:كباقي بورصات العالم تحدد شركة تسيير بورصة القيم المنقولة طريقة معينة ومواقيت محددة للتسعير تخضع لها كل الأوراق المالية دون اختلاف أو تمييز، حيث بمجرد استلام الأمر من قبل الوسيط في عمليات البورصة يتم تقديمه إلى البورصة من أجل تنفيذه .

تقام حصص البورصة في مقصورة التداول بالبورصة يومي الاثنين والأربعاء من 9:30 إلى 11:00 بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، ومن الأحد إلى الخميس بالنسبة لسندات الخزينة

العمومية، وتتم عمليات التبادل بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام الكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت .

ويتمثل نظام التسعير الثابت في تطبيق سعر واحد على جميع المعاملات التي تجرى بالنسبة لكل سند خلال حصة التداول ،ويتيح هذا النوع من التسعير :

– تضخيم حجم السندات المتبادلة ؛

– تقليص اختلال التوازن من جهة المشتري أو البائع ؛

– تقليص تقلبات الأسعار مقارنة مع سعر الإغلاق في اخر حصة للبورصة .

في ختام الحصة، يتم إجراء عمليات الكتل التي تمثل أوامر البيع والشراء على عدد كبير من الأسهم والسندات وينبغي أن تتم هذه المعاملات وفقا للسعر المحدد في السوق .

III – نظام التسوية والتسليم: تعتبر سوق البورصة الجزائرية سوقا فورية، وهو ما يعني أن المشتري يجب أن يدفع على الفور المبالغ المقابلة لأمر الشراء الذي اصداره كما يجب على البائع أن يسلم السندات المتعلقة بأمر البيع الذي أجراه.

وبعد إقفال الحصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها على الانترنت من أجل الاطلاع الجمهور عليها بعد تنفيذ الأمر، يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات المشتراة، ويتم إجراء العملتين بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية بعد ثلاثة أيام (يوم+3) بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد (يوم+1) بالنسبة لسندات الخزينة العمومية .

ومنذ تنصيب نظام الجزائرية للتسوية تم التخلي عن التعامل الورقي بالنسبة للقيم المنقولة، إذ صارت تسجل في حسابات السندات وتدار من قبل ماسكي الحسابات– محافظي السندات– (TCC) .

رابعا : الادراج في بورصة الجزائر .

I – ماهية الإدراج في البورصة .

1 – تعريف الإدراج : الإدراج في البورصة عبارة عن عملية تسجيل الأوراق المالية والشركات في البورصة، حيث أنه لايتم بيع أوراقها المالية إلا بعد تقديم طلب الإدراج إلى لجنة الأوراق المالية و البورصة تقوم هذه الأخيرة بالتأكد من البيانات الموضحة في الطلب كافية للحكم على مدى جودة الإصدار لتداوله في البورصة .[1]

وعلى ضوء هذا التعريف يمكننا القول أن الإدراج في البورصة هو : التأشيرة الممنوحة من طرف لجنة التنظيم ومراقبة البورصة لشركة ما تتوفر فيها الشروط القانونية والتقنية، وذلك بغرض تسعيرة أوراقها المالية سواء كانت سندات أو أسهم وتسجيل قيمتها في السوق الرسمي .

2 – أنواع الإدراج : في هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإدراج .

أولهما : هو إدراج شركة في البورصة والمقصود هو إدراج أسهم تلك الشركة لأن حامل السهم يعتبر شريكا في المؤسسة ورأس مال الشركة مكون من عدد معين من الأسهم فبالتعدي يعتبر إدراج السهم في البورصة هو إدراج للشركة ذاتها .

---

[1] منير ابراهيم هندي : **إدارة الأسواق والمنشات المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية 1999، ص 15 .

ثانيهما : هو إدراج ورقة شركة في البورصة والمقصود بالورقة المالية هي السندات وقد فرقنا هنا بين إدراج الشركات وإدراج الأوراق كون حامل السند يعتبر دائن للشركة ولا يساهم في صناعة القرار بداخلها، لذا فإن إدراج الورقة يكون مفصولا عن الشركة شكليا، إلا أنه يتبعها ضمنيا كون أننا لا نستطيع إدراج سند شركة مافي البورصة تكون في ذاتها مرفوضة من الإدراج .

II – شروط الإدراج في بورصة الجزائر : كي تقبل الورقة أو الشركة في بورصة الجزائر يجب أن تتميز الشركة بما يلي :

- يجب أن تكون الشركة منظمة قانونيا على شكل شركة ذات أسهم (SPA) ؛
- أن يكون لديها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000000 دينار جزائري) ؛
- أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول؛
- أن تقدم تقريرا تقييميا لأصولها يعده عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير أخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على أن لا يكون عضوا في هذه الأخيرة ؛
- أن تكون قد حققت أرباحا خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط ؛
- يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر من الأصول قبل عملية الإدراج ؛

- إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من قبل محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة، وان لم يوجد ذلك ،فيجب على الشركة المبادرة إلى تنصيب مثل هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول سنداتها في البورصة ؛
- ضمان التكفل بعمليات تحويل السندات وتسوية النزاعات الكبرى بين المساهمين والمؤسسة
- العمل على الإمتثال لشروط الكشف عن المعلومات ؛
- الطرح للاكتتاب العام لسندات رأس المال بما يمثل 20 % على الأقل من رأس مال الشركة في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج ؛
- ينبغي أن توزع سندات رأس المال المطروحة للاكتتاب العام على مائة وخمسين (150) مساهما كحد أدنى في موعد لايتجاوز تاريخ الإدراج .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأوراق المالية التي يتم إطفاؤها كليا تسحب من سجل الأوراق المدرجة في البورصة، ولا يبقى في هذا السجل إلا الأوراق التي تتداول فعلا .

فوفق البيانات المنشورة على موقع بورصة الجزائر لا يوجد إلا سندين فقط منها واحد يخص الشركة ذات الأسهم دحلي للفندقة بقيمة إصدار قدرها 2360140000 دج، وبمعدل فائدة قدره 6.75% أصدر هذا السند في 11.01.2009 وأدرج في 16.03.2009 ويستحق في 11.01.2016 .

بينما يوجد في التداول أربع سندات رأس مال لكل من الشركات التالية :

- أليانس للتأمينات بـ 5804511 سهم قيمته الاسمية 200 دج ؛
- أن سي أ روبية بـ 8491950 سهم قيمته الاسمية 100 دج ؛

- م ت ف الأوراسي بـ 6000000 سهم قيمته الاسمية 250 دج ؛
- صيدال بـ 10000000 سهم قيمته الاسمية 250 دج ؛

المبحث الثالث : تحليل قياسي لفعالية النظام المالي في الجزائر خلال1990-2014 .

توطئة:

إن المتتبع لمسار نشأة وتطور النظام المالي الجزائري يلاحظ بما لا يدعو للشك أن هناك نية صادقة في إصلاح المنظومة المالية بكل مكوناتها وأدواتها، وخير دليل على ذلك الإصلاحات المتتالية التي تعرضت لها الميزانية العامة والنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، في المقابل يلاحظ المتتبع لخصوصيات النظام المالي الجزائري أن هناك نوع من القصور والنقص في أدائه مقارنة ببعض الأنظمة المشابهة في دول شقيقة وصديقة لا تتمتع بنفس الإمكانات والمقدرات التي تتمتع بها الجزائر التي رفعت في السنوات الأخيرة لواء التنمية الشاملة والتي لا يمكن لها أن تحقق أهدافها إلا في وجود نظام مالي قوي يرافق السياسات الإنمائية من خلال توفيره ل للوسائل والإمكانيات المالية اللازمة كما وكيفا.

وكما اشرنا سابقا فنحن نسعى من خلال أطروحتنا هاته إلى تطوير النظام المالي الجزائري بما يحقق لنا مرافقة فعالة للسياسات التنموية، الشيء الذي لن يتحقق لنا إلا بتقييم النظام المالي أولا وتحديد مكامن قوته وضعفه من خلال التعرف على المكون الأكثر فعالية في رفع معدلات النمو في الجزائر بين مكونات النظام المالي .

في مثل هذه الدراسات التي ندرس فيها العلاقة بين المتغيرات على المستوى الكلي، والتي نحتاج فيها إلى تحليل العلاقات بين متغيرات النموذج المختار وجب علينا أن نستعين بأساليب التحليل الاقتصادي والتي تعتبر أسلوبا من أساليب الاقتصاد القياسي.

حيث يعتبر القياس الاقتصادي أداة توفيقية بين النظرية الاقتصادية والرياضيات الاقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع، ويعتمد باحثو القياس الاقتصادي على مبادئ النظرية الاقتصادية في عملية بنائهم لنموذج القياس الاقتصادي مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات القياس الاقتصادي ومن ثم يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية.[1]

سنحاول في هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الخام وكل من الإنفاق العام ، وحجم القروض الممنوحة للاقتصاد، وحجم التداول في البورصة، من خلال استخدام الإحصائيات المنشورة من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي BM ، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على بيانات سلاسل سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2014 .

من خلال هذه الدراسة سنحاول قياس اثر كل من الإنفاق الحكومي، حجم القروض التي استفاد منها الاقتصاد الوطني، وحجم التداول في بورصة الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تأخذ هذه المتغيرات الاختصارات التالية :

---

[1] عبدالقادر محمد عبد القادر عطية: **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص03.

جدول (13): توصيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	توصيف المتغيرات
PIB	الناتج الداخلي الخام
G	الإنفاق العام
CN	صافي الائتمان المحلي
VT	حجم التداول في البورصة

المصدر: من إعداد الطالب.

وقد تم اختيار هذه المتغيرات – الأنفاق العام، صافي الائتمان المحلي، حجم التداول بالبورصة – باعتبارهم يمثلون الأدوات المباشرة التي يعتمدها النظام المالي في إحداث التنمية الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي إلى الوجهة المرغوب فيها، كما أن لهذه المتغيرات الأثر البالغ من بين أدوات النظام المالي الأخرى في تمويل التنمية.

لقد اخترنا **الإنفاق العام** في دراستنا هاته باعتباره مجموع المبالغ التي تخصصها الحكومة من اجل تغطية الاحتياجات المادية، وإنشاء البنى التحتية، والحفاظ على صيرورة النشاط الاقتصادي للدولة، ودوره البالغ في تغيير وتعديل ملامح النشاط الاقتصادي بما يؤثر مباشرة على المستوى المعيشي للمواطن من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي الفردي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو متزايدة سنويا، حيث يمكن اعتباره متغير مهم في قياس فعالية النظام المالي في تمويل التنمية من خلال دراسة اثر تغيراته على النمو الاقتصادي المعبر عنه في دراستنا هاته بالناتج الداخلي

الخام بالأسعار الثابتة، والذي من خلاله يمكننا ملاحظة مقدار النمو الاقتصادي المحقق في الدولة معبرا عنه بمبلغ الناتج المحلي الإجمالي وليس بالنسبة المئوية المعروفة والمتداولة .

كما أننا اخترنا **صافي الائتمان المحلي** كمتغير ثاني نسعى من خلاله إلى معرفة أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وبنفس الطريقة المستخدمة عند قياس اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي سالفة الذكر، حيث يعبر صافي الائتمان المحلي على الفرق بين القروض الممنوحة من النظام المصرفي والودائع الادخارية التي استقبلها، وباعتبار أن للادخار اثر على النمو الاقتصادي كما للإقراض، حاولنا أن نجمع أثرهما في متغير واحد دون الاثنين، ولن يتحقق لنا ذلك إلا باعتماد صافي الائتمان المحلي .

وللإحاطة بكل أجزاء ومكونات النظام المالي الجزائري أدخلنا بورصة القيم المنقولة في بناء النموذج من خلال اعتماد **حجم التداول** السنوي، وذلك بقياس أثره على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الخام .

كما تم اختيار فترة الدراسة الممتدة بين سنتي – 1990 /2014 – لعدة اعتبارات لعل أهمها التغير الحاصل في الاديولوجية الاقتصادية في الجزائر وتبني مبادئ اقتصاد السوق، كما أن هذه الفترة تميزت بسياسات تنموية خاصة جاء ذكرها سلفا في أطروحتنا .

ووفقا لمتطلبات الدراسة القياسية، وتماشيا مع طبيعة الموضوع سوف نستعمل اختبار فيليبس بيرون واختبار ديكي– فولر لأجل كشف **درجة تكامل السلاسل الزمنية**، كما تم توظيف منهج التكامل المشترك لجوهنسن وانجل غرنجر **لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل** ما بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى **اختبار السببية حسب مفهوم غرنجر** قصد اختبار وجود علاقات بين متغيرات الدراسة في المدى القصير .

المطلب الأول : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة .

قصد اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية سنحاول استخدام كل من اختبار ديكي–فولر و فيليبس بيرون وفي ما يلي تفصيل بذلك .

أولا : اختبار ديكي– فولر Dickey-Fuller (DF) .

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وفق اختبار يجب المرور الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى$AR(1)$ والذي يكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \mu_t + \varepsilon$.

حيث: μ_t حد المتغير العشوائي والذي يفترض فيه وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وقيم غير مرتبطة.

عند تقدير الصيغة التالية: $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \mu_t$، يلاحظ أنّ معامل الانحدار يساوي الواحد وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإنّ هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، وعليه وإذا اتضح أنّ $\widehat{\emptyset}_1 = 1$ فإنّ المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادل $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \mu_t$ نحصل على الصيغة التالية:[1]

$$Y_t - Y_{t-1} = \emptyset Y_{t-1} - Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t \quad ; \quad (\emptyset - 1) = \lambda$$

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية : مرجع سبق ذكره، ص655،.

تكون الفرضيات بالشكل التالي: الفرضية العدمية $(H_0:\lambda = 0)$ والتي إذا تحققت تدل على وجود جذر الوحدة الدّالة على عدم استقرار السلسلة الزمنية، والفرضية البديلة $(H_1:\lambda \neq 0)$

والتي تدل على خلو السلسة الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي فالسلسة الزمنية مستقرة، ونختبر الفرضيتين بالشكل التالي:[1]

– نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \emptyset_1 Y_{t-1} + \mu_t$ بطريقة المربعات الصغرى وذلك بقسمة $\widehat{\emptyset}_1$ على الخطأ المعياري لها أي: $\tau = \frac{\widehat{\emptyset}_1}{SE(\widehat{\emptyset}_1)}$.

– لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t ستودنت المجدولة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنّما نبحث عن τ المجدولة في جداول DF:

– وبناء على نتيجة المقارنة يكون القرار:

* إذا كانت τ المجدولة أصغر من τ المحسوبة نقبل فرضية العدم $H_0:(\lambda = 0$ أو $\emptyset_1 = 1)$

و تكون السلسلة غير مستقرة.

* إذا كانت τ المحسوبة أصغر من τ المجدولة نرفض فرضيـــة العدم ونقبل الفرضية البديلـــة $H_1:(\lambda \neq 0$ أو $\emptyset_1 \neq 1)$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

ومن اجل التطبيق الصحيح لاختبار DF يجب تشكيل صيغ الانحدار المتمثلة في النماذج الثلاثة التالية:

النموذج 1 $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t$ .....

النموذج 2 $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \mu_t$ .....

النموذج 3 $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \mu_t$ .....

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية : مرجع سبق ذكره ، ص658.

وتجدر الإشارة هنا إلى عدم إمكانية تطبيق اختبار DF في آن واحد على النماذج الثلاثة أعلاه، وإنّما يجب المرور عبر خطة تضم ثلاثة مراحل:[1]

I- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير النموذج **3** بوجود الحد الثابت ومعامل الاتجاه الزمني بطريقة المربعات الصغرى فنتحصل على إحدى النتيجتين:

1- النتيجة الأولى: المعامل b ليس له دلالة احصائية وبالتالي ننتقل مباشرة إلى المرحلة الثانية.

2- النتيجة الثانية: المعامل b له دلالة احصائية في هذه الحالة فإنّ السلسلة غير مستقرة ولمعرفة نوعيتها نقوم باختبار معنوية λ كما بينا سابقا فإذا تمّ رفض الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع TS ، وإذا تم قبول الفرضية العدمية فإنّ السلسلة غير مستقرة من نوع DS في هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى ونقوم بإعادة الاختبار من جديد على سلسلة الفروق.

II-المرحلة الثانية: تبتدئ هذه المرحلة عندما تتحقق النتيجة الأولى في المرحلة السابقة حيث في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج **2** (وجود الحد الثابت فقط) بطريقة المربعات الصغرى ونتحصل هنا على احدى النتيجتين:

1- النتيجة الأولى: معامل C لا يختلف معنويا عن الصفر أي ليس له دلالة احصائية وبالتالي ننتقل مباشرة إلى المرحلة الثالثة.

---

[1] شيبي عيد الرحيم : **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الجزائر: جامعة أو بكر بلقايد تلمسان، 2012 2013، ص 170.

2- النتيجة الثانية: معامل C له دلالة احصائية في هذه الحالة نقوم باختبار معنوية λ فإذا تمّ قبول الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع *DS* ، في هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى ونقوم بإعادة الاختبار من جديد على سلسلة الفروق. أمّا إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف هنا عن الاختبار.

III- المرحلة الثالثة: تبتدئ هذه المرحلة عندما تتحقق النتيجة الأولى في المرحلة السابقة، حيث في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج **1** (بغياب الحد الثابت و معامل الاتجاه الزمني) بطريقة المربعات الصغرى ثم نقوم باختبار معنوية λ فإذا تمّ قبول الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع *DS* في هذه الحالة نقوم

بالترشيح للحصول على الفروق الأولى ونقوم بإعادة الاختبار من جديد على سلسلة الفروق، أمّا إذا تم رفض الفرضية العدمية فإن السلسلة الزمنية مستقرة، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي μ_t فإنّ اختبار ديكي فولر DF يكون غير فعال وبالتالي نلجأ إلى اختبار ديكي فولر المطور ADF.

ثانيا: اختبار ديكي فولر المطور Dickey Fuller Augmented (ADF).

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط فإنّ النموذج μ_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإنّ اختبار ديكي – فولار المطور (ADF test 1981) عمل على إدراج هذه الفرضية[1].

---

1 Régis Bourbonnais **Econométrie** 5ème édition Dunod Paris 2003 P 234

ترتكز اختبارات ADF على الفرضية $(H_1: |\emptyset_1| < 1)$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:حيث نستطيع أنّ نحدد القيمة p حسب معيار AKAIKE و Schwarz.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{1-j+1} + \mu_t \dots\dots\dots 4$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{1-j+1} + c + \mu_t \dots\dots\dots 5$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{1-j+1} + c + bt + \mu_t \dots\dots\dots 6$$

يستخدم اختبارADF الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{1-j+1} حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ و $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثالثا : اختبار فيلبس وبيرون 1988 Phillips et perron (PP).

يعتمد اختبار فيليبس بيرون على التصحيح الغير المعلمي لإحصائيات ديكي – فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، حيث يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائي، ومنه يعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحددة لاختباري DF و ADF . ويجري هذا الاختبار على أربعة مراحل: [1]

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة لاختبار ديكي – فولر **DF** مع حساب الاحصائيات المرافقة.

---

[1] بن مسعود عطا لله : **اثر الإنفاق الحكومي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الجزائر: جامعة أو بكر بلقاي تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2014 2015، ص 380.

2- تقدير التباين المعطى في الأجل القصير $\widehat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$ حيث e_t تمثل البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح s_1^2 (correctife) المسمى التباين الطويل الأجل، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

من أجل تقدير هدا التباين يجب من الضروري إجاد عدد التاخيرات l (troncature de Newey-West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n على النحو التالي:

$$l \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{\frac{2}{9}}$$

4- حساب إحصائية فيليبس وبيرون (*la statistique de PP*):

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\Phi}_1 - 1)}{\widehat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\widehat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\widehat{\sigma}^2}{s_1^2}$، والذي يساوي الواحد (في الحالة التقاربية (asymptotique) عندما تكون e_t تشويش أبيض. هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (*Mackinnon*).

يتضح من خلال نتائج اختبارات ديكي فولر وفيليب بيرون أنه لا يمكن رفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة في السلاسل قيد الدراسة، وعليه فان جميع هذه السلاسل غير مستقرة في المستوى، ويوضح الجدول رقم(14) أسفله نتائج هذه الاختبارات :

جدول (14) : نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في المستوى

سلاسل الدراسة	ADF			PP		
	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغياب الثابت والاتجاه العام	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغياب الثابت والاتجاه العام
PIB	*2.096*-	0.409	2.624	1.967-	0.671	3.356
G	1.633-	0.250	1.899	1.423-	0.818	4.051
NC	0.162	1.343-	1.053-	0.784-	1.596-	1.226-
VT	2.611-	2.685-	1.284-	2.611-	*2.685*-	1.213-
%1CV	4.394-	3.737-	2.664-	4.394-	3.737-	2.664-
%5CV	3.612-	2.991-	1.955-	3.612-	2.991-	1.955-
%10CV	3.243-	2.635-	1.608-	3.243-	2.635-	1.608-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

في حين يتم قبول الفرض البديل عند اخذ الفروق الأولى لهذه السلاسل وذلك عند جميع المستويات 1%، 5% و10% مما يعني أن هذه السلاسل لها نفس **درجة التكامل I(1)** ، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (15) : نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في الفروق الأولى

سلاسل الدراسة	ADF			PP		
	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت	بغياب الثابت واتجاه العام	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت	بغياب الثابت و اتجاه العام
D(PIB)	-5.360***	-5.009***	-4.002***	-5.593***	-5.025***	-4.000***
D(G)	-5.620***	-5.399***	-4.576***	-10.931***	-5.432***	-4.576***
D(NC)	-8.606***	-8.40***	-7.740***	-8.720***	-8.415***	-7.660***
D(VT)	-4.152**	*-4.365***	-4.516***	-4.371 **	-4.433***	-4.555***
%1CV	-4.416	-3.752	-2.669	-4.416	-3.752	-2.669
%5CV	-3.622	-2.998	-1.956	-3.622	-2.998	-1.956
%10CV	-3.248	-2.638	-1.608	-3.248	-2.638	-1.608

*** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 1%. / ** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 5% .

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك .

من الملاحظ في الدراسات الاقتصادية التي تهتم بتحديد وتحليل العلاقة بين متغيرين انه دائما ما نجد علاقة في المدى الطويل ، حتى وان كانت هاته المتغيرات لها قيم توازنية مبتعدة عن بعضها البعض وغير متوازنة في المدى القصير ، يعود حدوث هذه العلاقة الى وجود مؤثرات تعيدها إلى وضع التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل.

اولا: مفهوم التكامل المشترك .

يُعرّف التكامل المشترك بأنّه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين : X_t و Y_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، حيث في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين **x و y** غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن. [1]

وحتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين X_t و Y_t يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$\left.\begin{matrix} Y_t \to I(d) \\ X_t \to I(d) \end{matrix}\right\} \quad Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \mu_t$$

$$\mu_t \to I(0) \quad ,$$

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 669،

يلاحظ في هذه الحالة أنّ الحد العشوائي متمثلا في البواقي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

وممّا سبق نجد أنّ التكامل المشارك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل.

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد وعدة متغيرات تفسيرية فإنّه من المحتمل وجود أشعة إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك وعدد أشعة الإدماج تسمى رتبة التكامل المشترك، و إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمر ممكن، أمّا إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أنّ شعاع التكامل ليس وحيدا، عمليا لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب اجراء الاختبار على $k+1$ متغيرة بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يُمكننا الاختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.[1]

ثانيا : إجراء اختبار التكامل المشترك .

لا يُمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لدراسة احتمالية وجود علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل إلا بعد التأكد من تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة عن طريق إجراء اختبارات الاستقرارية ، وأهم هذه الاختبارات هي:

---

[1] - Sandrine Lardic et Valérie Mignon **économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières** économica Paris 2002 P213

I- اختبار إنجل- غرنجر Engle- Granger (EG) .

يتم هذا الاختبار على مرحلتين ،ولا يصلح إلا عندما يكون النموذج متكون من متغيرين فقط، ويمر على مرحلتين هما :[1]

1- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل المشترك.

$$Y_t = a + bX_t + \mu_t$$

$$Y_t = a + b_1T + b_2X_t + \mu_t$$

يلاحظ أنّ النموذج الأول يحتوي على حد ثابت دون اتجاه زمني، والنموذج الثاني يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني.

2- المرحلة الثانية: نحصل على البواقي المستخدمة وفقا للصيغة المستخدمة.

$$\mu_t = Y_t - a - bX_t$$

$$\mu_t = Y_t - a - b_1T - b_2X_t$$

نقوم باختبار مدى اسقرارية سلسلة (μ_t) بتقدير إحدى الصيغ التالية:

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \sum\rho_{t-j}\Delta\mu_{t-j} + \varepsilon_t$$

ونحدد τ^* المحسوبة لنقارنها بالقيم المجدولة من جداول أعدها خصيصا كل من إنجل و جرانجر. فإذا كانت τ المحسوبة أكبر من المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي تكون سلسلة (μ_t) ساكنة وبيانات سلسلتي $(X_t \ ، \ Y_t)$ تتصف بخاصية التكامل المشترك وبناء على ذلك فإنّ الانحدار المقدر لا يكون زائفا، وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك ويكون الانحدار المقدر زائفا.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية : الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص672.

II- اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون: لإجراء اختبار الانحدار المتكامل نتبع الخطوات التالية: [1]

1- نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسن (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين $(X_t \ ، \ Y_t)$ وتسمى (d) المحسوبة.

2- نبحث في جداول أعدّها *Sargan – Bhargava* عن (d) الجدولية.

3- نختبر فرضية العدم $(H_0: d = 0)$ فإذا كانت (d) المحسوبة أكبر من (d) المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ولا يكون الانحدار المقدر زائفا والعكس صحيح.

III- اختبار جوهانسن Johannsen.

يعتمد اختبار جوهانسن على حساب مصفوفة يتم حسابها على المرحلتين التاليتين:[2]

1- المرحلة الأولى: حساب بواقي μ_t و v_t باستخدام انحداران:

الانحدار الأول: $$\Delta Y_t = \widehat{A}_0 + \widehat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \widehat{A}_P \Delta Y_{t-P} + \mu_t$$

الانحدار الثاني:

$$\Delta Y_{t-1} = \widehat{A}_0 + \widehat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \widehat{A}_P \Delta Y_{t-P} + v_t$$

حيث: μ_t و v_t تمثلان مصفوفة البواقي (k, n) ، k تمثل عدد المتغيرات، و n عدد المشاهدات.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية :الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 673.

[2] Regis Bourbonnais. **Econométrie**. 5ème édition. OP-Cit. P292.

2- المرحلة الثانية: حساب المصفوفة تمكننا من حساب القيم الحقيقية وهذه الأخيرة بعد تقديرها تسمح باختبار التكامل المشترك، بحيث يتم حساب أربعة مصفوفات للبواقي μ_t و v_t من الرتبة (k, k) ومن هذه القيم الحقيقية يتم حساب إحصائية جوهانسن كالآتي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{K} Ln(1-\lambda_i)$$

حيث: n عدد المشاهدات، K تمثل عدد المتغيرات، r رتبة المصفوفة، $i^{eme} = \lambda_i$ قيم حقيقية للمصفوفة.

أ- **الاختبار الأول:** وهو اختبار الأثر $(trace)$ يكون على النحو التالي:

$H_0: r = 0$ الفرضية العدمية.

$H_1: r > 0$ الفرضية البديلة.

عندما تكون λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإنّنا نرفض الفرضية العدمية الدالة على عدم وجود أيّة علاقة للتكامل المشترك ومنه يوجد على الأقل علاقة تكامل واحدة، لذلك نمر إلى الاختبارات التي تليه لتبين عدد اتجاهات التكامل المشترك، حيث أولا نختبر الفرضيين التاليتين:

$H_0: r = 1$ الفرضية العدمية.

$H_1: r > 1$ الفرضية البديلة.

إذا تحققت الفرضية العدمية يدل ذلك على وجود علاقة تكامل وحيدة ومنه نتوقف عن الاختبار، أمّا إذا تحققت الفرضية البديلة فتدل على وجود علاقتين على الأقل للتكامل المشترك مما يترتب اختبار الفرضيات التي تليها. وهكذا نستمر في العملية حتى نصل إلى الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية. $H_0: r = k - 1$

الفرضية البديلة. $H_1: r = k$

إذا تحققت الفرضية البديلة فيدل على أنّ عدد علاقات التكامل المتزامن مساوية لعدد المتغيرات k .

ب- الاختبار الثاني: يتمثل في اختبار القيمة الذاتية القصوى التي تنص على الآتي:

H_0 هو رتبة التكامل المشترك لـ Γ حيث $r = 0, 1, 2, \dots, k - 1$ وإحصائية جوهانسن معطاة بالقانو $\lambda_{Max} = -n\, Ln(1 - \lambda_{r+1})$ ..

وقراءة الاختبار تتم كما في اختبار الأثر $(trace)$.

ثالثا : نتائج اختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة .

بعد أن تم التأكد من درجة تكامل(استقرارية) متغيرات الدراسة، وأنها متكاملة من نفس الدرجة (1)I نأتي الآن إلى اختبار وجود **علاقة طويلة المدى** مابين الناتج المحلي الخام وكلا من الإنفاق العام وصافي الائتمان المحلي وحجم التداول قي البورصة، ولهذا الغرض يتم توظيف **جوهانسن** .

I- نتائج اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام:

1- **نتائج اختبار الأثر:** يوضح الجدول أسفله نتائج اختبار الأثر ما بين الإنفاق العام كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام كمتغير تابع في المدى الطويل

جدول (16) : نتائج اختبار الأثر بين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام

اختبار الأثر				
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV	Prob
$r = 0$	$r \leq 1$	*18.76*	15. 49	0.0155
$r \leq 1$	$r \geq 2$	0.067	3.84	0.7947

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه وكنتيجة لاختبار الأثر يتضح لنا وجود علاقة في المدى الطويل مابين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن الإنفاق العام في الجزائر له اثر في تحقيق النمو، وبعبارة أخرى أن كل زيادة في الإنفاق العام ستؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو.

2-نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى : يؤكد اختبار القيمة الذاتية القصوى على وجود متجه وحيد للتكامل المشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين الانفاق العام كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام وذلك عند مستوى دلالة 0.05 كما هو موضح في الجدول اللاحق

جدول (17) : نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى للانفاق العام و الناتج المحلي الخام

اختبار القيمة الذاتية القصوى				
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV	Prob
$r = 0$	$r = 1$	18.70	*14.26*	*0.0093*
$r = 1$	$r = 2$	0.067	*3.84*	0.7947

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

II–نتائج اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي الائتمان المحلي:

1– نتائج اختبار الاثر: يوضح الجدول اسفله نتائج اختبار الأثر ما بين صافي الائتمان المحلي كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام كمتغير تابع في المدى الطويل

جدول (18) : نتائج اختبار الاثر بين صافي الائتمان المحلي والناتج الداخلي الخام

اختبار الأثر				
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV	Prob
$r = 0$	$r \leq 1$	7.64	15. 49	*0.50*
$r \leq 1$	$r \geq 2$	*0.01*	3.84	*0.90*

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه و كنتيجة لاختبار الأثر يتضح لنا أنه لا وجود لأثر صافي الائتمان المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، ما يعني أن النظام المصرفي في الجزائر لا يؤثر في تحقيق النمو، وبعبارة أخرى أن كل توسع في أداء النظام المصرفي لن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو.

2- نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى: يؤكد اختبار القيمة الذاتية القصوى على عدم وجود علاقة للتكامل المشترك في المدى الطويل بين صافي الائتمان المحلي كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 0.05 كما هو موضح في الجدول اللاحق

جدول (19) : نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى لصافي الائتمان المحلي والناتج الداخلي الخام

اختبار القيمة الذاتية القصوى				
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV	Prob
$r = 0$	$r = 1$	7.63	*14.26*	*0.41*
$r = 1$	$r = 2$	*0.01*	*3.84*	*0.90*

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

III- نتائج اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التداول في البورصة

1- نتائج اختبار الاثر: يوضح الجدول اسفله نتائج اختبار الاثر ما بين حجم التداول في البورصة كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام كمتغير تابع في المدى الطويل

جدول (20) : نتائج اختبار الاثر بين حجم التداول والناتج الداخلي الخام

اختبار الأثر				
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV	Prob
$r = 0$	$r \leq 1$	11.60	15. 49	*0.17*
$r \leq 1$	$r \geq 2$	*1.64*	3.84	*0.19*

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه و كنتيجة لاختبار الأثر يتضح لنا أنه لا وجود لأثر خحم التداول في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن البورصة في الجزائر لا تؤثر في تحقيق النمو ،وبعبارة أخرى أن كل توسع في أداء البورصة لن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو.

2-نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى: يؤكد اختبار القيمة الذاتية القصوى على عدم وجود علاقة للتكامل المشترك في المدى الطويل بين حجم التداول في البورصة كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 0.05 كما هو موضح في الجدول اللاحق .

جدول (21) : نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى لحجم التداول والناتج الداخلي الخام

اختبار القيمة الذاتية القصوى				
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV	Prob
$r = 0$	$r = 1$	9.95	*14.26*	*0.21*
$r = 1$	$r = 2$	*1.64*	*3.84*	*0.19*

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

المطلب الثالث: دراسة السببية مابين متغيرات الدراسة.

نسعى من خلال هذا الجزء من الدراسة القياسية إلى التأكد من وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج الداخلي الخام وكل من الإنفاق العام وصافي الائتمان المحلي وكذا حجم التداول ،وهذا باعد اتضاح ان السلاسل الزمنية قيد الدراسة مسقرة في الفروق الاولى .

اولا: السببية بمفهوم غرانجر

نقول عن المتغير العشوائي X_{2t} مسببة لـ X_{1t} ، إذا كانت القيمة التنبؤية لـ X_{1t} عن طريق القيم السابقة للمتغير X_{2t} إضافة إلى القيم المتعلقة بـ X_{1t} أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير X_{1t} فقط .[1]

[1] Gourieroux C. et Monfort A: **Séries Temporelles et Modèles Dynamiques** . Ed. Economica.Paris. 1990 . P 442.

وتكون مراحل اختبار سببية غرانجر على النحو التالي:[1]

ليكن لدينا النموذج VAR(P) بحيث نقوم بتقسيم الشعاع X_t الى قسمين X_{1t} و X_{2t}

$$\begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} \alpha_0 \\ \alpha_1 \end{bmatrix} + \begin{vmatrix} \alpha_1^1 & b_1^1 \\ \alpha_1^2 & b_1^2 \end{vmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{vmatrix} \alpha_2^1 & b_2^1 \\ \alpha_2^2 & b_2^2 \end{vmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots\ldots \begin{bmatrix} \alpha_P^1 & b_P^1 \\ \alpha_P^2 & b_P^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-P} \\ Y_{2t-P} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \ldots\ldots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة للمتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \ldots\ldots, X_{1t-p})$ إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} ، وهذا يكمن في إجراء اختبار الفرضيات بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ويسمى حينئذ النموذج ب VAR المقيد ويرمز له بالرمز RVAR ، (Restriced VAR) وتحدد درجة التأخير باستعمال معيار **Sc** و **Aic** .

- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالا $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots = b_P^1 = 0$
- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية التاليه: $H_0: \alpha_1^1 = \alpha_2^1 = \ldots\ldots = \alpha_P^1 = 0$

إذا تمّ قبول الفرضيتين بأنّ X_{2t} تسبب X_{1t} و X_{1t} تسبب X_{2t} فنحن في حالة علاقة سببية في الاتجاهين.

إذا تمّ رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية الثانية فإنّ العلاقة السببية تكون من المتغير X_{2t} إلى المتغير X_{1t}، أمّا إذا تمّ قبول الفرضية الأولى ورفض الثانية فإنّ العلاقة السببية تكون من المتغير X_{1t} الى المتغير X_{2t}.

---

[1] Regis Bourbonnais : Econométrie. 5ème edition. OP-Cit. P 274.

لاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر (Fisher) المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج (VAR) الغير المقيد (UVAR) (Urrestriced VAR) ونموذج (VAR) المقيد (RVAR)، نحسب نسبة أعظم احتمال L^* كالتالي:

$$L^* = (n - c)\left|\ln|\sum RVAR| - \ln|\sum UVAR|\right|$$

حيث L^* : يتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $Z \times P$.

$\sum RVAR$: هي مصفوفة التباينات والتباينات للنموذج المقيد.

$\sum UVAR$: هي مصفوفة التباينات والتباينات للنموذج الغير المقيد.

n: عدد المشاهدات، c: عدد المعالم المقدّرة في كل معادلة للنموذج الغير المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi^2 tab$ فإننا نرفض وجود القيد أي رفض الفرضية H_0،ويمكن ايضا رفضها في حالة ما اذا تبين أن الاحتمالية المرافقة لإحصائية فيشر اقل من 0.05 .

ثانيا : نتائج اختبار السببية بمفهوم غرنجر

يظهر الجدول التالي نتائج اختبار السببية بمفهوم غرنجر بين الناتج الخام وبقية متغيرات الدراسة :

جدول (22): نتائج اختبار سببية غرنجر

عدد المشاهدات	درجة الإبطاء	فرضية العدم	إحصائية فيشر *F*	الاحتمالية المرافقة
24	2	D(G) لا يسبب D(PIB)	*4.629*	*0.024*
	2	*D(PIB)* لا يسبب *D(G)*	*0.417*	*0.665*
	2	D(NC) لا يسبب D(PIB)	*0.113*	*0.893*
	2	D(PIB) لا يسبب D(NC)	*0.707*	*0.506*
	2	D(VT) لا يسبب D(PIB)	*0.500*	*0.624*
	2	D(PIB) لا يسبب D(VT)	*0.152*	*0.860*

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews 8

يظهر من خلال هذه النتائج وحسب إحصائية فيشر *F* و الاحتمالية المرافقة انه يتم رفض فرضية العدم، بالنسبة الانفاق العام والناتج المحلي من جهة واحد أي ان الزيادة في الناتج المحلي الخام تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العم والعكس غير صحيح في المدى القصير ، في حين تظهر السببية في الاتجاه الأخر في المدى الطويل حسب ما تم التطرق إليه سابقا في اختبارات التكامل المشترك في الجزء السابق ،في حين لا يمكن رفض فرضية العدم بالنسبة لبقية المتغيرات أي انه لا

توجد سببية متبادلة حسب مفهوم غرنجر مابين الناتج الداخلي الخام وكل من صافي الائتمان المحلي وحجم التداول في البورصة .

خلاصة الفصل :

تعول كل اقتصادات العالم على أنظمتها المالية في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال ما تستطيع هذه الأنظمة توفيره من عنصر رأس المال، وتعتبر قدرة النظام المالي على توفير التمويل للاقتصادات الوطنية احد أهم المؤشرات على مدى صحته، وفي اغلب دول العالم يتكون النظام المالي من مجموع الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة القادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها لدعم الاستثمار الوطني من مؤسسات مصرفية ومالية وهيئات الوصاية والرقابة عليها، فنجد الأنظمة المالية تتكون من البنوك والمؤسسات المالية الى جاب البورصة والخزينة العمومية بالإضافة الى شركات التأمين والتي لا يذكر لها اثر في الجزائر عند الحديث عن تمويل النشاط الاقتصادي، حيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني الا كما يساهم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون باعتبارهم مدخيرين فقط .

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء رئيسية أردنا من خلالها الوقوف على حقيقة النظام المالي الجزائري وقدرته على قيادة الاقتصاد الوطني الى اهدافه المسطرة من خلال البرامج التنموية الضخمة، والتي لم تصل إلى اهدافها حسب الكثير من الخبراء المحايدين باعتبارها لم توجه إلى مكامن خلق الثروة، بل وجهت إلى دعم الجبهة الاجتماعية على حساب الجبهة الاقتصادية المعول عليها من اجل اخراج البلاد من التبعية الشبه تامة للمحروقات .

لقد اعطتنا هذه الدراسة من خلال هذا الفصل صورة حقيقية على مجمل النشاط المالي في الدولة والذي تكونه الميزانية العامة والنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة، ومن خلال هذا

الفصل تبينت لنا عيوب النظام المالي بما لا يدعو للشك باعتبار ان هذه الدراسة تخللتها دراسة قياسية انطلقت من معطيات محايدة للبنك الدولي .

يتميز النظام المالي الجزائري بضعف شديد في تخصيص الموارد المالية وتمويل الاقتصاد الوطني إذا ما استثنينا الميزانية التي تعتبر الممول شبه الوحيد للتنمية الاقتصادية – حسب نتائج الدراسة القياسية تعتبر الميزانية العامة هي الأداة الوحيدة التي لها اثر في تمويل التنمية – رغم ما يشوبها من أخطاء ونقائص وتأخر فكري، حيث استطعنا تسجيل ضعف الميزانية في تحقيق المقاربة الاقتصادية وبقائها مجرد أداة إدارية يسجل من خلالها مجموع المبالغ الواجب صرفها مقابل مجموع المبالغ الواجب تحصيلها، فالميزانية في الجزائر لا تزال حبيسة فكرة البنود والرقابة رغم وجود نية صادقة لعصرنتها، في حين يتميز النظام المصرفي الجزائري بتأخر شديد يميز بنيته وأجهزته الذي يعود على الأرجح إلى حداثة تكوينه وحداثة استرجاعه لمهامه كجهاز مسؤول على تعبئة المدخرات ،إلى جانب حداثة تحرر قمته المتمثلة في البنك المركزي الذي لم ينالها إلا مع بداية التسعينات، في حين لم تستطع بورصة القيم المنقولة في الجزائر مجارات النشاط الاقتصادي لنفس الأسباب السابقة تقريبا والمتمثلة في حداثة تكوينها بالإضافة إلى تأخر وعدم مرونة التشريعات التي تحكم المضاربة في البورصة، إضافة لعدم الوعي الاقتصادي الذي يخيم على المشهد الاقتصادي الجزائري وقلت الشركات المدرجة في البورصة .

كما خلصنا من خلال الدراسة القياسية في نفس الفصل وبعد إجراء اختبار ديك فولر وفيليبس بيرون ان متغيرات الدراسة– الإنفاق العام، صافي الائتمان المحلي، حجم التداول في البورصة، الناتج الداخلي الخام– مستقرة في شكل سلاسل لها نفس درجة التكامل I(1) ، وبعد إجراء اختبارات التكامل المشترك اتضح ان النمو الاقتصادي في الجزائر في شكل نمو الناتج الداخلي الخام خلال

فترة أربعة وعشرون سنة كان تابعة لمتغير واحد فقط هو الإنفاق العام دون بقية المتغيرات الأخرى التي لم يثبت لها اثر ، في حين أكدت اختبارات السببية حسب غرنجر أن هناك علاقة سببية كذلك بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي دون بقية المتغيرات الأخرى .

لقد وفرت لنا هذه الدراسة معلومات قطعية عن ضعف النظام المالي وعدم قدرة بقية الأدوات من غير الميزانية على المساهمة في تمويل التنمية ،كما تأكدنا من التبعية التامة للتنمية الاقتصادية للجباية البترولية باعتبار أن هناك علاقة تعدي من خلال الميزانية التي تمول بنسبة شبه تامة من الجباية البترولية ، والتي تحتسب كل سنة من خلال السعر المرجعي للبترول باعتباره المورد الشبه الوحيد لتمويل الميزانية، والتي تتكفل بتمويل التنمية من غير المصادر الاخرى التي وان ساهمت في ذلك فان مساهمتها تلك لا يعول عليها لضعف مردوديتها ،إلى جانب أن التنمية الاقتصادية في الجزائر لا تهتم بالنشاط الاقتصادي بقدر ما تهتم بالوظائف الاجتماعية للدولة والبنية التحتية والتي وصفها البنك العالمي بالبنية التحتية التي لا يعول عليها .

الفصل الرابع

الفصل الرابع : نحو تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر

تمهيد :

تسعى كل حكومات العالم إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي لشعوبها من خلال إرساء اقتصاديات قوية تضمن خلق ثروة متجددة واستمرارية للنمو الاقتصادي، وهذا من خلال بناء وتعزيز الهياكل والهيئات القاعدية المنظمة والداعمة للاقتصاد والتي تعتبر بحد ذاتها أسس بناء واستمرار الاقتصاد في إنتاجيته، الشيء الذي لم يتحقق فعلا لعدة أسباب اديولوجية أخرتها عقودا من الزمن، بالإضافة إلى واعتمادها الكلي على مورد واحد لتمويل تنميتها دون الاهتمام ببقية الموارد والأدوات الممكنة.

انه ومن خلال الدراسة السابقة اتضح لنا ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بمتغير واحد فقط دون بقية المتغيرات وهو الإنفاق العام فقط، كما تبين لنا فعاليته في رفع الناتج المحلي، في نفس الوقت أثبتت الدراسة عدم فعالية النظام المصرفي في تمويل التنمية وكذا فشل البورصة في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد ، الشيء الذي دفعنا إلى محاولة إرساء قواعد وأسس جديدة نسعى من خلالها إلى تفعيل أدوات تمويل التنمية التقليدية والتي ثبت عدم فعاليتها، بالإضافة إلى محاولة اقتراح سبل تطوير أدوات جديدة وعرضها على شريحة من المستجوبين المتخصصين في هذا المجال من أجل استبان رأيهم فيها ومحاولة تشارك هذه المقترحات مع من له أفكار جديدة في هذا المجال .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء كانت كما يلي :

- سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية ؛
- طبيعة الدراسة الميدانية وكيفية إجرائها ؛
- تحليل مدى إمكانية تفعيل وتطبيق المستحدثات في تمويل التنمية في الجزائر.

المبحث الأول : سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية .

تواجه الجزائر ظروفا وتحديات جسمية تقف دون تحقيق أهدافها الأساسية التي حددتها في أهم عنصرين هما دعم وتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف معيشة المواطن، في ظل الارتباط الشبه تام للتنمية الاقتصادية بالسياسة المالية للدولة دون بقية الأدوات الموجهة لتمويل التنمية .

ولعل أكبر وأهم تحدي ترفعه الجزائر هو تفادي الأزمة الطاقوية المرتقبة على المدى المتوسط، الشيء الذي سيؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة بشكل عام والتوازنات المالية للدولة بشكل خاص، وهذا الارتباط الشبه تام لميزانية الدولة بالجباية البترولية التي عرفت تذبذبا شديدا في الآونة الأخيرة .

فالدارس والمتتبع للنظام المالي الجزائري يلاحظ تقصير هذا الأخير في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة في الجزء المتعلق بالنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة، والدراسة السابقة جديرة بتوضيح ذلك قياسا، الشيء الذي دفعنا إلى محاولة اقتراح أسس جديدة لتفعيل أداء أدوات تمويل التنمية الاقتصادية واقتراح بعض المستجدات التي قد تطور هيكل تمويل التنمية واعتمادها كحل بديل يقلل الضغط على ميزانية الدولة في تمويل التنمية ويعيد الدور التمويلي الحقيقي لباقي النظم التمويلية .

المطلب الأول : تفعيل أدوات النظام المالي الجزائري .

يلعب النظام المالي دورا مهما جدا في تمويل التنمية من الزاوية النظامية من خلال ما يوفره بهيئاته المتعددة من أطر قانونية وإجراءات تنظيمية، ومنتجات كفيلة بدعم النشاط الاقتصادي ماليا وتقنيا .

وعمليا لا يمكن النظر للنظام المالي لأي اقتصاد بطريقة منفصلة عن الإيديولوجية الاقتصادية السائدة في تلك الدولة، فالنظام المالي أداة مرافقة للسياسات التنموية في الدولة والتي بدورها تعتبر نتاج التوجه الفكري لهذا الاقتصاد، لهذا وخلال هذا الجزء من أطروحتنا سنحاول المرور بسبل تفعيل

الفكر التنموي في الجزائر قبل التطرق لسبل تفعيل النظام المالي باعتباره البناء القاعدي لأي تنمية اقتصادية قد تنتهجها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الانمائية .

وفيما يلي سنتطرق إلى أربع أجزاء من خلالها سنوضح أهم ما يمكن تطبيقه من أجل رفع فعالية النظام المالي الجزائري وجعله في مستوى طموحات الخطط التنموية في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية السائدة .

أولا : تفعيل الفكر التنموي في الجزائر.

يعتبر الفكر التنموي القاعدة الأساسية التي تنطلق منها كل إرادة تنموية جادة في أي اقتصاد مهما كانت توجهاته ومهما كانت إيديولوجياتها، فالأسس الفكرية تحدد النسق العام والطريق الواجب سلكه من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .

لقد مر الفكر التنموي في العالم بمحطات كبرى ، وتعرض إلى امتحانات صعبة نتج عنها سجال فكري كبير بين رواد هذا النوع من التفكير، وباعتبار أن الفكر التنموي جزء لا يتجزء من الفكر الاقتصادي العام، فقد أولت كل مدارس الفكر الاقتصادي إهتماما كبيرا لهذا الجزء من بنائها الفكري و أدلت كل مدرسة بدلولها ابتداءا من السنوات الاولى التي لحقت الحرب العالمية الثانية وصولا إلى نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد ببروز فكرة أمارتيا سن*.

تتلخص الفكرة المحورية لمساهمات أمارتيا سن في أنه : " يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر " . ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي فقط، وتتأتى الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين :

---

* أمارتيا سن ولد سنة 1933، من جنسية هندية ، مقيم بالمملكة المتحدة، أستاذ اقتصاد التنمية في كل من :هارفارد وكامبريدج والعديد من الجامعات العريقة، صاحب كتاب : التنمية حرية، حاصل على نوبل للاقتصاد سنة 1998 .

المصدر الأول يعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لابد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها ، **والمصدر الثاني** يعنى بكفاءة الأداء التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لابد وأن يكون مرتكزا على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المعني كشركاء ، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر .[1]

من خلال فكرة الحرية الحقيقية نستطيع إستنباط فكرتين أساسيتين يمكن بهما إصلاح جزء من الفكر التنموي في الجزائر هما :

- توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ هذه القرارات ما يعطي تناغم كبير بين السلطة والشعب ويحقق لهذا الأخير حرية ولو نسبية في التفاعل مع البرامج التنموية بإعتباره شريك فيها وليس مفعول به تنمويا .
- تحرير القرار التنموي من التبعية المطلقة للدائرة السياسية والإدارية في الدولة التي تتخذ القرار دون العودة لسبب إحداث التنمية الاقتصادية المتمثل أساسا في أعضاء المجتمع وأفراده الفاعلين في العملية التنموية .

إن الحكومات والدول لم تطلب التنمية يوما لذاتها ولكن لما تستطيع تحقيقه من أهداف، ولفعاليتها في تغيير ملامح النشاط الاقتصادي من اقتصاد راكد كليا أو جزئيا إلى اقتصاد نشط له القدرة على خلق القيمة المضافة ومضاعفتها، ولن يتحقق هذا إلا بإصلاح النواة الصلبة للفكر التنموية من خلال النقاط التالية التي نحسبها قادرة على جعل التنمية الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وفي أقصر وقت والمتمثلة في :

---

[1] علي عبد القادر علي : **التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي**، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السادس والسبعون . السنة السابعة ، الكويت ، أكتوبر 2008، ص 14 ، (بتصرف) .

I – الأولوية في ترتيب الأهداف : تسعى الحكومات من خلال اقتراح البرامج التنموية إلى تحقيق أهداف معينة لعل أهمها وأكثرها شيوعا ووحدة بين جميع أقطار العالم هي تحقيق النمو والتشغيل وتوازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحقيق استقرار الأسعار أي ما يعرف بالمربع السحري " لكارل دور" بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الخاصة التي تخص دولة بعينها دون دولة أخرى .

ورغم أهمية كل الأهداف إلا أن هناك بعضا منها يعتبر أولوية ملحة التحقيق على البقية حسب طبيعة الفترة الزمنية، الشيء الذي لم يسجل في الجزائر خلال الكثير من البرامج التنموية حيث كانت الجزائر دائما تولي إهتماما بالغا لتحسين ظروف معيشة المواطن دون الإهتمام بما سيسمح بتحسين هذه الظروف فعلا والمتمثلة في دعم الاقتصاد الوطني بطريقة ما يصبح أكثر إنتاجية وتوليدا للدخل الذي سينعكس مباشرة على المستوى المعيشي للمواطن .

من هنا يمكننا القول إن إهمال الأولويات في تحقيق الأهداف الإنمائية سينعكس سلبا على أداء البرامج التنموية بما يحقق تراكم سلبي لنتائج هذه البرامج ويشوه ملامح الاقتصاد الوطني .

II – مراعاة خصوصيات كل منطقة أو إقليم : يعتبر منهج التنمية الشاملة أحد أحدث المناهج التنموية في العالم، وهذا لما يوفره من انطلاقة موحدة وتخطيط وعدالة بين أقطار وأقاليم الدولة المختلفة ماديا واستراتيجيا، إلا أن الاختلافات التي تشوب الأقطار والأقاليم المكونة للدولة تقف دون فعالية البرامج التنموية، حيث يمكننا ملاحظة فشل العديد من المشاريع في الكثير من الأقاليم في مقابل نجاحها في الكثير من الأقاليم الأخرى، الشيء الذي يعود إلى خصوصيات المنطقة وقابليتها و استعداداتها الجيولوجية و الطبيعية و البشرية لاستقبال هذه البرامج التنموية.

فالجزائر على سبيل المثال تتمتع بتنوع جيولوجي وطبيعي كبيرين حيث تختلف التربة وما تحتها من موارد طبيعية، كما يتباين مناخها من منطقة لأخرى في ظل وفرة مختلفة لعنصر الماء المهم لأي نهضة اقتصادية .

في حين تسعى الجزائر سعيا حثيثا لدعم القطاع الفلاحي على المستوى الوطني دون تفرقة بين المناطق المختلفة طبيعيا، فمن غير المنطقي أن تدعم الدولة القطاع الفلاحي في الأماكن والمناطق التي تتكون تربتها بشكل شبه كامل من الكلس، في حين تسعى من خلال سياسة دعم الصناعة إلى إحياء مناطق صناعية أثبتت التجربة والسنوات السابقة أن المنطقة فلاحية بامتياز الشيء الذي يجعلنا نتبنى نظرية النمو غير المتوازن – سالفة الذكر في الجزء النظري من الأطروحة – دون التخلي عن فكرة التنمية الشاملة من خلال دراسة طبيعية كل منطقة والاستفادة من ميزتها التنافسية في قطاع الماء وتركها هي من تقود تنمية بقية المناطق من خلال التكامل بالمقاولة من الباطن .

III – إشراك القطاع الخاص في خلق التنمية: يلعب القطاع الخاص دورا مهما جدا في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال مايقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ما يتمتع به من فعالية في مراقبة التكاليف وخلق الثروة .

إن القطاع الخاص في الجزائر يعاني وبشكل كبير من أثر الإزاحة، حيث يمكن تسجيل وملاحظة سيطرة الاستثمارات العامة على أهم المشاريع المتعلقة بالخدمات العامة بالإضافة إلى استبعاد القطاع الخاص من مجموعة من المشاريع الإستراتيجية في مجال الطاقة، والتضييق على القطاع الخاص في مجال الصناعة المالية، علما أن هذه القطاعات الثلاث تعتبر أهم القطاعات التي تراهن عليها الدول المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

IV – إعادة النظر في أسلوب تمويل التنمية: بما أن عنصر رأس المال يعتبر الركيزة الأساسية لكل تنمية، تسعى كل الأنظمة الاقتصادية إلى رفع كفاءة النظام المالي بما يوفر لها اداء تنموي أحسن و أكثر فعالية، فالدول المتقدمة أين يسود المنهج الرأسمالي في أغلبها تعتمد على جميع الأدوات في أن واحد وبشكل متناغم ومتكامل حيث تسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد وتسعى من خلال النظام المصرفي والبورصة إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى مراكز خلق

الثروة، الشيء الذي لا نسجله في أغلب الدول النامية والجزائر خصوصا أين نلاحظ ونسجل اعتماد شبه كلي على السياسة المالية في تمويل الاقتصاد وتوجيهه، مع تباطؤ وتراخي بقية الأدوات عن تمويل التنمية، ما يدعونا إلى الإصرار على رفع الضغط الكبير عن الميزانية ومحاولة إشراك باقي الأدوات بشكل أكثر فعالية .

V – جعل القوانين أكثر مرونة لاستقبال الاستثمار الوافد : كان الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يزال حلا بالنسبة للدول المضيفة كأداة داعمة للتنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة به كمصدر لخلق الثروة الداخلية بإستخدام مقدرات مالية ومادية أجنبية، وقد استخدمت الدول النامية في بداياتها الإنمائية هذا الأسلوب كحل لمشكل عدم قدرتها على تعبئة المدخرات الداخلية وافتقارها للتكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية، الشيء الذي استدعى توفير قاعدة قانونية صلبة في بنائها مرنة في تطبيقاتها تسعى من خلالها الدول المضيفة إلى إغراء الشركات العابرة للقارات للاستثمار فيها، وهذا باعتبار أن هذه الشركات لا تغامر بأموالها وخبراتها ووقتها في أماكن يصعب الاستثمار فيها نتيجة العراقيل القانونية و الإدارية، والجزائر اليوم مدعوة إلى إحداث ثورة على تشريعاتها الكابحة للاستثمار الأجنبي بشكل يسمح للمستثمرين بالاستثمار في مناخ أكثر حيوية ومناورة، فالجزائر إلى غاية اليوم تفرض على التحويلات المالية إلى الخارج ضريبة تصل إلى 15% من قيمة المبلغ المحول، كما تفرض على المستثمر الأجنبي مشاركة مستثمر محلي بنسبة لا تتعدى 49% الشيء الذي يرفضه أغلب المستثمرون الأجانب باعتباره صاحب المال والمعرفة الإنتاجية ومصدر التكنولوجيا .

VI – دراسة مدة البرامج التنموية : كثيرا ما تترجم الحكومات تصوراتها التنموية في شكل مخططات وطنية تأخذ في أغلب الأحيان المدى الطويل كأساس لتنفيذها، والتي قد يواجهها الكثير من المشاكل جراء التغيرات الداخلية والدولية التي تصيب عناصر الإنتاج، كما أن طول فترة البرنامج تجعل من الصعب تقييمها وتحديد سبب فشل البرنامج، والملاحظ أن الجزائر اعتمدت هذا الشكل أكثر من مرة

خاصة في الآونة الأخيرة 2000–2014 والتي تم فيها صرف أغلفة مالية ضخمة على طول الفترات دون مراجعة مدى نجاح الفترة السابقة علما أن هذه الفترة شهدت ثلاث برامج تنموية ضخمة.

فالمدة الطويلة للبرامج التنموية تطيل من عملية تقييم البرنامج الشيء الذي يدعونا إلى اقتراح التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى واستبدالها بأخرى قصيرة المدى كي يتم تقييمها بشكل سريع ومن ثم تصحيحها آليا دون الانتظار لمدة طويلة .

VII – الهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني : لا يقصد بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني العودة للمفاهيم الاشتراكية في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني، بل يقصد به تحديد سياسة عامة واضحة المعالم والاعتماد بشكل كبير على السياسات الهيكلية بما يتماشى مع مقدرات الاقتصاد ، فمن خلال الهندسة الشاملة يكتسب الاقتصاد الوطني نسقا عاما في النهج التنموي وتصبح الأهداف معروفة مسبقا دون العودة دائما إلى رسم خطة جديدة، ويصبح الأمر الجديد في البرامج اللاحقة هو آليات التنفيذ فقط دون العودة للأهداف الأساسية التي أصبحت من المقومات الفكرية للاقتصاد الوطني.

VIII – خوصصة المشاريع الكبرى القاعدية جزئيا : تسعى الكثير من الدول النامية والمتقدمة واستجابة للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وهو ما يطلق عليه برامج خصخصة المشروعات العامة، التي أضحت ظاهرة في غاية الأهمية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء.[1]

والفكرة المطروحة هنا هي تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية مثل الطرق السيارة أو الموانئ أو المطارات أو السدود وجعلها في شكل شركات ذات أسهم، وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها، أو توريق رأس مال المشروع وجعل الأوراق قابلة للتداول في بورصة القيم المنقولة مع بقاء

[1] حسان خضر : **خصخصة البنية التحتية** ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثامن عشر ، الكويت .يونيو 2003 ، ص 3 .

الدولة كمشرف على هذا المشروع وإنشائه وتسيير عملية الاكتتاب، كما يحق للدولة أن تمتلك جزء من هذا المشروع، والهدف من هذا الشكل أن يكون المواطن شريك فعلي في التنمية الاقتصادية من خلال استثمار بعض الأموال الفائضة لدى الجمهور والقضاء ولو جزئيا على ظاهرة الاكتناز .

توفر مشروعات العامة عائد معتبر الشيء الذي يحفز الجمهور على الاستثمار فيها ومن ثم خلق طبقة جديدة من المستثمرين سيساعدون في عملية تعبئة المدخرات من جديد من خلال إعادة استثمار الأرباح المحققة .

وقد أثبتت التجربة أن هذه الفكرة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى دون تنازل الدولة عن ملكيتها، حيث يمكننا تسجيل التجربة التركية في تمويل جسر مصطفى أتاتورك الرابط بين شقي إسطنبول والممول بهذه الطريقة باعتباره شركة ذات أسهم يملك الجمهور رأس مالها وتتكفل الحكومة التركية بتسيير تلك الشركة .

كما يمكن أن تأخذ هذه الفكرة شكلا آخر من خلال مشروعات البنية التحتية الممولة ذاتيا مقابل حق الانتفاع الذي يعرفه **محسن أحمد الخضيري** على أنه : " قيام جهات غير حكومية بالحصول على إمتياز حكومي أو غير حكومي بغرض إنشاء مشروع من مشروعات البنية الأساسية أو المرافق الهيكلية التحتية (طرق، كباري، مطارات، سدود ....الخ) على أن تقوم هذه الجهة غير الحكومية بتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروع من مواردها ،يأخذ المشروع شكل من أشكال التمويل الذاتي، وبموجب هذا الامتياز تقوم الحكومة بمنح حق استغلال مرفق معين ولمنفعة معينة يطلق عليها حق الانتفاع تأخذ شكل مشروع معين ولفترة من الزمن ". [1]

وتأخذ هذه الصيغة عدة أشكال يعتبر الشكل منها محل تفاوض مع الحكومة أهمها :

---

[1] محسن أحمد الخضيري ، التمويل بدون نقود . مجموعة النيل العربية . الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2001، ص 24 .

- صيغة تنتهي بملكية الدولة للمشروع في آخر فترة الاستغلال ؛
- صيغة تبقي حق الاستغلال بدون تملك الدولة للمشروع من خلال خصخصة الإدارة فقط أو إقامة مشروع مشترك أو إبقاء حق الإمتياز .

IX – التمويل بالتنمية : التمويل بالتنمية هو التغذية العكسية للتنمية الاقتصادية من خلال إعادة استثمار عوائد المشروعات العامة في تمويل المشروعات الجديدة باعتبار أن الدولة لا تستهدف تحقيق الربح ، وإذا تحقق ذلك فلا مشكلة فيه، لذا يقترح أن تكون المشروعات العامة ذات عائد من خلال فرض بعض الرسوم البسيطة التي لا تضر المواطن كحق استغلال هذا المشروع والاستفادة منه ، ومن ثم تجميع العوائد وإعادة استثمارها لإقامة مشاريع جديدة .

إن هذه الجزء من أطروحتنا حاولنا من خلاله إخراج الفكر التنموي من الدائرة الاجتماعية التي تهدف إلى إحداث العدالة الاجتماعية على حساب التوازنات الاقتصادية ما أفضى إلى شعور عام للمواطنين بالحقوق دون السؤال عن الواجبات، ولا يعني هذا تخلي الدولة عن الوظيفة الاجتماعية والتوجه إلى الرأسمالية المتوحشة المادية المطلقة، ولكن إحداث نوع من الازدواجية بين التوازن الاجتماعي والتوازن الاقتصادي الذي يراعي استمرارية خلق الثروة من الشعب وإلى الشعب .

ثانيا : تفعيل النظام الموازني في الجزائر .

يحسب على الميزانية في الجزائر أنها الممول شبه الوحيد للتنمية الاقتصادية من خلال إعتماد الحكومة اعتمادا تاما على الإنفاق العام كأداة لتمويل الاقتصاد الوطني وبنيته التحتية، حيث يرجع هذا إلى جذور تاريخية وظروف اقتصادية سادت يوما ما في الجزائر أفضت إلى ذلك، لعل أهمها تأميم المحروقات بداية السبعينات في ظل اعتماد المنهج الاشتراكي كإيديولوجية اقتصادية واجتماعية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية على حساب التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة المستقلة حديثا والتي تفتقر لأدنى المؤسسات والهيئات الاقتصادية.

وقد استمر هذا التوجه رغم تغيير المنهج الاقتصادي القديم والتوجه نحو اقتصاد السوق، الشيء الذي استدعى إعادة النظر في العديد من القواعد والأسس من خلال إحداث إصلاحات عدة نجحت الجزائر في بعضها وأخفقت في البعض الآخر نتيجة مجموعة من العوامل، وفي هذا الجزء من أطروحتنا سنعسى إلى إرساء بعض الأطروحات الفكرية التي قد تساعد ولو جزئيا في رفع فعالية النظام الموازني ظرفيا في إنتظار إعادة النظر كليا في النظام الموازني وتطويره ، والتي سنوجزها فيما يلي :

I – تخفيض معدلات الضرائب : تعتبر الضرائب الممول الأساسي والرئيسي لميزانية الدولة مهما اختلف نظامها الموازني، وهذا لما لها من قدرة على تخصيص الموارد المالية في الدولة، وكذا قدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي وعلاج المشاكل في حالة الأزمات.

وكما هو معروف فإن هناك علاقة عكسية بين معدلات الضرائب وحجم الوعاء الضريبي،حيث كلما انخفضت معدلات الضرائب ارتفع حجم عوائد الضريبة باعتبار أن انخفاض معدلات الضرائب يشجع المكلفين بالضريبة على أداء التزاماتهم ويقلل إن لم نقل يمنع التهرب الضريبي ، ومن ثم يتوفر لنا مورد هام وفعال في تمويل الميزانية العامة .

II – انتهاج أسلوب الضريبة الواحدة : تعتمد الجزائر في تنظيمها الفني للضريبة على عدة أشكال ومعدلات من الضرائب تشكل في مجملها فسيفساء تتعب المتتبع لها فما بالك المكلف بها الذي يجد نفسه مطالب بدفع ثلاث ضرائب على الأقل في فترات زمنية مختلفة من السنة وفي أماكن عدة، فالمكلف بالضريبة إن لم يكن خاضعا للنظام الجزافي فهو خاضع للنظام الحقيقي الذي يجبره على دفع الرسم على القيمة المضافة (TVA) الذي يصل إلى حد (17%) من رقم الأعمال بالإضافة إلى دفعة (2%) TAP كرسم على النشاط المهني في قباضة الضرائب للبلدية محل الأشغال والتي قد تختلف عن القباضة محل المقر الاجتماعي للشركة الذي قد تكلفه انتقال إضافي، كل هذا وينتظر المكلف

بالضريبة نهاية سنة النشاط ليجد نفسه خاضع لضريبة أخرى قد تكون الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، واللذان يحسبان بطريقة تصاعدية حسب نظام الشرائح المعروف، في نفس الوقت يطالب هذا الشخص المعنوي بدفع اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) التي تساوي مبلغ (IRG) المدفوع، الشيء الذي يضع المكلف بالضريبة أمام ثقل ضريبي كبير يساهم بشكل أو بآخر في دفعه إلى التهرب الضريبي وإنقاص الحصيلة الضريبية ومن ثم تراجع في تغطية الإنفاق العام .

إن هذا التعدد والتنوع في معدلات الضرائب لن يزيد إلا في صعوبة مراقبة المكلفين بالضريبة ونقص الحصيلة الضريبة ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن توحيد معدلات الضريبة حسب النشاط الخاضع للضريبة قد يسهل على إدارة الضرائب تحصيل الضريبة كما يخفف العبء على المكلف بالضريبة ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبة .

III – إعادة النظر في التخطيط الاقتصادي : رغم التراجع عن الفكر الاشتراكي الذي يدعو للتخطيط الاقتصادي إلا أن وظيفة التخطيط في حد ذاتها لم تنتهي من العالم ففي الكثير من أقطار العالم توجه هيئة تدعى مشيخة المدنية تعمل هذه الهيئة على تقريب وجهات نظر المصالح والمديريات المختلفة والتنسيق بينها من أجل عدم تكرار الأعمال مرتين، حيث يمكن ملاحظة عدم التنسيق بين الهيئات في توقيت إنجاز العمل وكذا طبيعة إنجاز العمل من طرف هيئتين مختلفتين، فعلى سبيل المثال قد تنجز الطريق بشكل جيد ونهائي لتعود الجزائرية للمياه لتكسير الطريق من أجل إنجاز شبكة الماء الشروب، ومن ثم تعود البلدية لإعادة إنجاز شبكة الصرف الصحي ما يضطر مديرية السكن أو الأشغال العمومية لإعادة إنجاز الطريق مرة أخرى بغلاف مالي جديد، كما يحدث في بعض الأحيان أن تطلب البلدية مشروع إنجاز طريق داخل البلدية تكون قد خصصت له مديرية السكن مبلغا معينا وفي نفس الوقت تكون قد برمجته مديرية الأشغال العمومية .

لهذا من الضروري والملح أن تنصب هيئة على مستوى كل بلدية تشرف على المتابعة، الهدف منها برمجة المشاريع التنموية على مستواها حتى وإن كانت هذه المشاريع قطاعية، كما يجب إعادة بعث وزارة للتخطيط الاستراتيجي والاستشراف، كل هذا من أجل ترشيد الإنفاق العام بشكل يضمن كفاءة عالية للميزانية العامة في تمويل باقي المشاريع سواءا قطاعيا أو محليا .

IV – تشجيع الاقتراض الداخلي: في الغالب لا تركن الحكومات الى الاقتراض من الجمهور إلا في حالة عجز الميزانية وتعذر توفير الموارد المالية العادية، ورغم المساوئ الكثيرة لهذه الأداة إلا أنها تبقى ذات فعالية في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني في فترات الأزمات، والمقصود هنا ليس فقط تحقيق الموارد المالية بل خلق روح المشاركة لدى الجمهور من خلال إشراكه في تمويل الاقتصاد الوطني ما يعود على الاقتصاد الوطني بعائدين إثنين هما:

- توفير التمويل دون اللجوء للمصادر الخارجية في حالة الأزمات ؛
- خلق طبقة من المدخرين الجدد اللذين سيصبحون دافعي ضرائب بعد تحقق العائد من هذا الاستثمار .

V – إعادة النظر في الميزانية الإضافية وحسابات التخصيص الخاص : تعد الميزانية الإضافية حلا للحكومة في حالة سوء تقدير عناصر الميزانية ما يدفعها إلى اقتراح ميزانية تسري على ما تبقى من السنة المالية تكمل فيها الحكومة المشاريع التي مسها سوء تقدير، وتسعى من خلالها إلى توجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة مرغوب فيها باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية .

فمن خلال الميزانية الإضافية تتدعم الحكومة بأداة تعطيها مجال أوسع في المناورة المالية وتصحيح الأخطاء في الحالات الغير عادية والطارئة والإستثنائية ، لا يعني هذا أن تتخذها الحكومات كتصرف مالي دوري وعادي تسجله الحكومات سنويا دون إنقطاع ، الشيء الذي يجعلها عند صياغة أي مشروع من مشاريع المالية تحتسب مبالغ ومخصصات الميزانية الإضافية، مقرة بذلك مبدئ جديد

هو مبدئ سنوية الميزانية الإضافية الغير مقبول اقتصاديا ، وفاتحة مجالا أوسع لزيادة النفقات العامة التي أصبحت تشكل خطرا جسيما على التوازنات المالية للدولة، لذا ومما سبق يمكننا تفعيل النظام الموازني من خلال ترشيد الانفاق فيه عن طريق التخلي كليا عن الميزانية الإضافية التي أصبحت شيء طبيعيا كل سنة مالية .

كما تشكل حسابات التخصيص الخاص ثقلا كبيرا على ميزانية الدولة من خلال ضخامة المبالغ الموجهة لها حسب كل تظاهرة أو مناسبة وطني، ما يصعب الرقابة عليها في الكثير من الأحيان، ويفتح الباب واسعا للاحتجاجات داخلية على المبالغ المصروفة فيها بإعتبارها كانت موجهة لتظاهرات ثقافية وفنية لا عائد منها على الاقتصاد الوطني .

ثالثا : تفعيل النظام المصرفي في الجزائر .

لعل قوة وكفاءة النظام المالي لأي دولة ينطلق أساسا من قوة وكفاءة النظام المصرفي الخاص بها ، وهذا لما له من قدرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى تمويل النشاط الاقتصادي في إطار وظيفته الأساسية المتعلقة بالوساطة المالية ، بالإضافة إلى حيازته على الهيئة المسئولة على توجيه أدواته بما يخدم اقتصاد الدولة والمتمثلة في البنك المركزي، فالدول والحكومات بمختلف توجهاتها تسعى إلى اكتساب انظمة مصرفية فعالة في تمويل النشاط الاقتصادي وإصلاحها كلما استدعى الأمر ذلك من خلال تكييف هذا النسيج المصرفي مع مستجدات الأوضاع الداخلية والخارجية .

رغم الإصلاحات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري التي رافقت التحولات الكبرى والمحطات الحاسمة في تاريخ الجزائر الاقتصادي إلا أنه لا يزال بعيدا عن وظيفته الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات وخلق الثروة من خلال مرافقة النشاط الحقيقي في الدولة والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة وباقي الآفات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال

تلازم الاقتصاد الجزائري تبين لنا مجموعة من الأفكار والأطروحات الفكرية التي لعل لها ما يفيد النظام المصرفي الجزائر والتي ستكون كالتالي :

I – رفع المدخرات المحلية : يعتبر الادخار هو المادة الأولية التي تستخدمها البنوك لإنتاج وتوزيع المنتجات المصرفية المتمثلة أساسا في منح القروض بشتى أنواعها، فكلما توفرت المدخرات كان للنظام المصرفي مرونة أكبر وقدره أوسع في خلق المنتجات المصرفية الشيء الذي قد يتحقق فعلا في الجزائر من خلال مقترحين إثنين هما :

– إلزام الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) بإدخار الفوائض المالية في شكل حسابات إستثمار في البنوك الوطنية لما لها من فوائض كبيرة جدا يمكن أن يستفيد منها النظام المصرفي، بالإضافة إلى إلزام باقي المؤسسات الوطنية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري والتي لها فوائض مالية أن تسعى إلى توظيفها بشكل يرفع من قدرتها المالية ويدعم النظام المصرفي؛

– رفع المدخرات القطاع العائلي من خلال تحفيز فئات المجتمع المختلفة على الإدخار كل حسب مقدرته في صناديق التوفير والاحتياط بالاقتطاع من المصدر في حالة موظفي القطاع العام–إن سمح الموظف بذلك – .

II – رفع الكفاءة التشغيلية للنظام المصرفي : تعرف الكفاءة التشغيلية للنظام المصرفي على أنها مجموع الوسائل والإمكانيات والقواعد التقنية والقانونية والبشرية التي تسمح للنظام المصرفي باداء وظائفه وبلوغ أهدافه في أحسن الظروف وأسلمها .

نسعى من خلال هذه النقطة إلى وضع أهم الأسس التي قد تحقق زيادة في رفع كفاءة النظام المصرفي التشغيلية والمتمثلة فيما يلي :

– تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين مع وضع شروط صارمة والتزام تام بقرارات السياسة النقدية من طرف الخواص، باعتبار أن التسيير الخاص يتميز بصرامة أكبر منها في القطاع العمومي ؛

– تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية من خلال العمل على تسهيل الاجراءات وتخفيض مدة العمليات المصرفية ودراسة المشاريع وطلبات القروض ؛

– إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة وحسب خصائص كل منطقة ، وإغلاق الوكالات ذات المردودية المنخفضة أو الضعيفة ؛

– إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية .

– دعم وتقوية القاعدة القانونية والتشريعية للنشاط المصرفي واصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي؛

– تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب في رأس مال هذه البنوك، ما يفضي إلى دعم هيكلها المالي ومن ثم توسع البنوك التجارية في الإئتمان وتحقيق هدف الربحية ؛

– إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية: (اعتماد سرعة الاستجابة، القدرة والكفاءة، سهولة الحصول على الخدمة، اللباقة، الاتصال، المصداقية، الأمان، معرفة وفهم العميل، الجوانب المادية الملموسة) [1].

– رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات المكونة للإدارة العامة للبنك والإدارة التقنية .

---

[1] زيدان محمد ، بريش عبد القادر : **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.** (على الخط) . متوفر على www.univ-chlef.dz /rebaf/articles- renaf-n-03/article -09-pdf أطلع عليه يوم 2015/06/04 على الساعة 14:00، ص 04 .

III – الإستفادة من الخبرات الأجنبية : إن حداثة بعض البنوك التجارية الجزائرية وضعف خبرتها يجعلها تواجه مشاكل كبرى في تسيير شؤون البنك الداخلية وكذا تضييع الكثير من الفرص الاستثمارية ما قد يسبب لها خسائر كبيرة تهدد إستمرارها في الساحة المصرفية، في حين توجد حلول عدة لعل أهمها هو الاستفادة من الخبرات الأجنبية ذات السمعة العالمية وذلك من خلال :

– السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بحرية تجعل من السهل على البنوك الوطنية التعرف على سياساتها ومنتجاتها ومن ثم محاولة الإقتداء بها ونقل الخبرة الأجنبية من خلال الإحتكاك و التعامل اليومي مع هذه البنوك الأجنبية .

– فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الإندماجات المصرفية خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة ورؤوس الأموال الضخمة من أجل خلق كيانات مصرفية جزائرية أكبر وأكفأ وأكثر فعالية .

IV – تقوية الرقابة المصرفية والاجراءات الاحترازية : يحيط بالنشاط المصرفي العديد من المخاطر، وتعمل البنوك في الكثير من الأحيان في حالة عدم التأكد، في حين يشكل اللا إستقرار المشهد العام في الكثير من الاقتصادات، الشيء الذي يؤثر سلبا على مردودية رأس المال الذي يعتبر العنصر الأساسي في العمل المصرفي، وبفقده كليا أو جزئيا سيتأثر النظام المالي للدولة ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل، ما دفع الحكومات الوطنية والهيئات الدولية المهتمة بهذا النظام إلى تحديد أطر قانونية وتقنية لتنظيم وحماية النشاط المصرفي وتأطير عمليات الائتمان والتأسيس لها من خلال فرض رقابة كبيرة على النشاط المصرفي وتحديد إجراءات احترازية تمنع تأكل رأس المال .

إن قوة النظام المصرفي من قوة بنوكه ومؤسساته المالية، وقوة بنوكه ومؤسساته المالية من قوة مراكزها المالية والتي لن تقوى إلا بحماية رأس المال الذي يعتبر أساسا عملية الائتمان والمتأتي أصلا من ودائع المودعين، الشيء الذي يفرض على البنوك حمايتها، وفيما يلي أهم المقترحات الواجب إتباعها من أجل حمية البنوك ومن ثم حماية النظام المصرفي وإستمراره :

– تعزيز وتطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية بإلزامها انتهاج أسلوب الرقابة الشاملة القائم على أساس التفتيش على تعاملات البنك وفروعه كل على حدى وفي نفس الوقت ؛

– إحكام الرقابة على تمويل مشاريع تشغيل الشباب في إطار ANSEJ/ANGEM مع توفير المرافقة التقنية وإستشارة السلطات البلدية محل إقامة المشروع ؛

– إلزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3 برفع نسبة كوك من 8 % إلى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وهذا ابتداء من سنة 2019 ؛

– إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتيجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل والفترات اللاحقة مع توضيح السياسة العامة للبنك ؛

– إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية، من أجل حماية المودعين وإعطاء انطباع جيد عن الأداء الائتماني للبنوك العمومية؛

V – دعم وتفعيل آداء بنك الجزائر: يعتبر البنك المركزي الهيئة المسؤولة مباشرة وبشكل تام على النظام المصرفي وسير الإئتمان فيه وحجم الكتلة النقدية في الدولة بصفة عامة، وتتوقف فعالية النظام المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي على كفاءة البنك المركزي في رسم السياسة النقدية في الدولة بما يخدم المصلحة العامة للدولة من خلال توجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة مرغوب فيها، وقد يحول دون ذلك إفتقار البنك المركزي إلى الاستقلالية المطلوبة وتجريده من صلاحياته في حين تسيطر دائرة سيادية أخرى على القرار النقدي ما يفضي إلى فشل النظام المصرفي ومن ثم تشوه ملامح النظام الاقتصادي ككل .

ففي الجزائر وقبل إصلاحات سنة 1988 لم يكن البنك المركزي دور فعال في توجيه النشاط الاقتصادي نتيجة سيطرة الخزينة العامة على المشهد الاقتصادي الشيء الذي نتج عنه تشوه في الملامح العامة للنشاط الاقتصادي ما إستدعى تدخل جريء من السلطات من أجل إنقاذ الاقتصاد

الوطني المتهاوي تدريجيا من خلال إطلاق جملة من الاصلاحات كانت بدايتها سنة 1990 واستمرت إلى غاية السنوات الأخيرة، لكن كل هذه الجهود المبذولة لم تعطي الثمار المطلوبة منها بسبب إغفال الجزء المتعلق بالبنك المركزي، حيث وبعد إصلاحات سنة 2003 لم يعد هناك إهتمام بإصلاح البنك المركزي وأدواته وكانت أغلب الإصلاحات تصب في دائرة حماية البنوك والإجراءات الاحترازية الواجب إتباعها .

وفيما يلي تصور لأهم ما يجب أن يكون كقاعدة لدعم فعالية بنك الجزائر :

– إعطاء بنك الجزائر صلاحيات أكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية من خلال رفع صلاحيات محافظه ونوابه وتراجع دور السلطة التنفيذية وسحب ممثليها من مجلس النقد والقرض التي جاء بهم إصلاح 10/04 ؛

– دعم استقلالية بنك الجزائر من أجل إتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتعيين المحافظ ونوابه وأعضاء مجلس النقد والقرض بالإنتخاب من إطارات النظام المصرفي الوطنين ؛

– إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي والاستثماري وبيانات العملاء والعمليات المصرفية ؛

– تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر من أجل تقليل الأخطار المحيطة بالنشاط المصرفي؛

– خلق هيئة تابعة للبنك الجزائر ذات طابع قضائي تعتبر بمثابة محكمة مصرفية تفصل في شؤون المتعلقة بالنشاط المصرفي والتزام البنوك بإجراءات السياسة النقدية دون اللجوء للقضاء العام، تكون أحكامها ملزمة كأحكام القضاء العام .

رابعا : تفعيل بورصة القيم المنقولة :

تحتل بورصة القيم المنقولة في الفقه الاقتصادي العالمي الحديث مكانة مرموقة بين أدوات تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا لما تستطيع توفيره من تمويل للاقتصاد، وكذا بإعتباره مرآة حقيقية لواقع النشاط الاقتصادي في الدولة، فمنذ ظهور هذه الأداة سعت جل الأنظمة الاقتصادية إلى اكتساب هذه الأداة مسجلة بذلك تنوع في مصادر تمويل التنمية يضمن لها تخصيص جيدا لعنصر رأس المال في الدولة بين مختلف استخداماته، كما يقدم لأصحاب الفائض من رأس المال مجالا جديدا للإستثمار المربح .

إن الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية التي عرفها العالم ومنها الجزائر لم تشهد انشاء هذا النوع من الأدوات إلا بعد انسلاخها من هذا النظام حيث لم تنطلق البورصة في الجزائر إلا سنة 1996، ولم تدخل ثقافة البورصة للمجتمع الجزائري بشكل تام إلى يومنا هذا حيث تغيب هذه الثقافة غيابا شبه تام على جزء كبير جدا من المجتمع، الشيء الذي أثر سلبا على آدائها ومن ثم على فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، كما تفتقر بورصة الجزائر إلى الخبرة الكافية لتسيير مصالحها وتمويل النشاط الاقتصادي إذا ما قارنناها ببعض البورصات العربية التي مارست نشاطها أواخر القرن (19) .*

من هذا المنطلق وكمحاولة منا لتفعيل اداء بورصة الجزائر التي تقبع في أخر الترتيب في تصنيف عربيا وعالميا، وحرصا منا على إعادة بعث دورها التمويلي للنشاط الاقتصادي سنحاول فيما يلي طرح أهم ما يمكن فعله لإعادة هذا الدور الحيوي وتفعيله للبورصة في الجزائر في النقاط التالية :

ا – إعادة النظر في الجهاز الإداري لبورصة الجزائر : يعتبر الجهاز الإداري في البورصة الجهة المسؤوؤلة على تنظيم وتسيير شؤون البورصة، كما يعتبر توزيع المهام بين المصالح أساس الآداء الفعال لها، حيث من غير المعقول أن لا نجد في تركيبة مجلس إدارة البنك سوى رئيسا وخمسة

* تم إنشاء بورصة الاسكندرية سنة 1883 وبورصة القاهرة سنة 1903.

أعضاء يمثلون المساهمين فقط، دون أن نجد مديرا تنفيذيا يعلم خبايا ما يحدث في البورصة والعمل اليومي ومشاكل الإدارة والمتعاملين، الشيء الذي ينعكس سلبا على العلاقة بين البورصة كجهاز والمتعاملين كأساس استمرارية هذا الجهاز، ومنه وجب أولا وقبل كل شيء إصلاح النظام الإداري للبورصة بما يضمن سلاسة في المعاملات وسرعة في آداء الوظائف المتعلقة بشؤون البورصة في حد ذاتها وشؤون المتعاملين من جهة أخرى .

II – رفع أداء الكادر البشري: تعتمد أغلب بورصات العالم على كفاءة وفعالية العنصر البشري ومدى تكوينه في رفع أداء البورصة ككل باعتباره أساس التعامل في البورصة، الشيء الذي يطرح مشكلا كلما ظهرت بورصة ناشئة، حيث تضطر الحكومات إلى استيراد الكفاءات البشرية من الدول الاجنبية من أجل إطلاق بورصتها ومن ثم تكوين الكوادر البشرية المحلية من خلال الإحتكاك والإستفادة من الخبرات الأجنبية .

وفي الجزائر لا يزال العنصر البشري منقوص الخبرة وهذا لحداثة تكوين البورصة من جهة، وضعف التداول والمؤسسات المدرجة في البورصة من جهة أخرى الذي لا يعطي مجالا واسعا للتعامل ومن ثم للتعلم والمهنية الوظيفية، ما يستدعي الاهتمام أكثر بهذا العنصر الأساسي من خلال توفير التكوين في الخارج لإطارات البورصة بشكل دوري .

III – إعادة النظر في مواقيت وطريقة التسعير : تقام حصص البورصة في مقصورة التداول بالبورصة يومي الاثنين والأربعاء من 9:30 الى 11:00 بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، ومن الأحد إلى الخميس بالنسبة لسندات الخزينة العمومية، وتتم عملية التبادل بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت *[1].

* يتمثل نظام التسعير الثابت في تطبيق سعر واحد على جميع المعاملات التي تجري بالنسبة لكل سند خلال حصة التداول .

يتم افتتاح التداول في بورصة الجزائر على الساعة التاسعة والنصف (9:30) صباحا خلال يومين في الأسبوع فقط هما الاثنين والأربعاء، ويتم الإقفال على الساعة الحادية عشر، أي أن التداول في بورصة الجزائر بالنسبة لأسهم وسندات الشركات لا يتم إلى ثلاث (03) ساعات في الأسبوع من ينم على ضعف كبير في التداول، كما أن التسعير فيها يخضع للطريقة الثابتة اتي تساوي بين المعاملات في السعر، رغم اختلاف أمر البيع والشراء .

إن هذا التضييف على التداول في بورصة الجزائر قد يرجع إلى قلة الشركات المدرجة أو إلى عدم قدرة البورصة على إجراء حجم أكبر من ، وبين هذا وذلك يجب على بورصة القيم المنقولة في الجزائر أن تعيد النظر في هذا الحجم الساعي البسيط للتداول وطريقة التسعيرة الجامدة بما يخدم مصالح المتعاملين في البورصة ويشجع الجمهور على ولوج هذا العالم المالي الفعال جدا في تمويل التنمية وخلق الثروة .

IV – تدعيم البورصة بقاعدة قانونية قوية : توفر القاعدة التشريعية القوية والمحكمة غطاء قانوني لأي هيئة أو أداة ينعكس على آدائها بشكل ايجابي ويرفع من فعاليتها، فأينما وجد رأس المال استوجب وجود قاعدة قانونية قوية ومرنة في نفس الوقت حيث توفر القوة والصرامة في القوانين حماية لرأس المال من الهلاك، في حين توفر المرونة مجالا وهامشا أوسع لرأس المال في خلق الثروة والقيمة المضافة.

إن بورصة الجزائر ومنذ نشأتها تدعمت بقاعدة قانونية صلبة رافقت تأسيسها وعملها إلى يومنا هذا، ورغم هذا إلا أنها لم تستطيع فتح أبواب أوسع للاستثمار،ولم تستطيع رفع قدرتها التمويلية، الشيء الذي يجعلنا نطلب قاعدة قانونبة قوية مرنة لسببين هما :

---

[1] مواقيت وطرق التسعير بورصة الجزائر [على الخط] متوفر على www.sgbv.dz /ar/?page = rubrique
147 أطلع عليه يوم 12.09.2015 على 14:00 .

– سن قوانين وتشريعات أكثر مرونة تسهل على المتعاملين إجراء عملياتهم تحت غطاء قانوني جيد ودون عراقيل ما ينعكس مباشرة وبشكل ايجابي على أداء البورصة ككل ؛

– تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر من خلال البورصة والاستفادة من الفوائض المالية الأجنبية .

V – رفع كفاءة بورصة الجزائر: يعرف السوق المالي الكفء على أنه ذلك السوق الذي يتمتع بقدر عال من المرونة، بما يسمح بتحقيق إستجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية طبقا للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومة المتدفقة في السوق، وبما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية [1].

ويمكن تحقيق هذا في بورصة الجزائر من خلال :

– استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة الحديثة ؛

– العمل على دعم وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة من أجل جذب المكتتبين الجدد ورفع أداء البورصة .

---

[1] عبد الحفيظ خزان : **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية و أثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2003** – مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الأسواق المالية والبورصات ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013 2014، ص 71 .

المطلب الثاني : تطوير أدوات النظام المالي الجزائري .

يعتبر شح التمويل هو السبب الرئيسي في ابتكار وتبني مناهج جديدة في خلق رأس المال، ففي فترات الأزمات الاقتصادية تصبح الأدوات التقليدية في التمويل غير قادرة على تلبية احتياجات التمويل ما يستدعي ابتكار أدوات جديدة تكون أكبر فعالية في خلق رأس المال وأحسن استخداما، الشيء الذي دفع المفكرين والاقتصاديين والمهتمين إلى تبني هذه الأدوات وهذه المناهج كبدائل تامة ونهائية للأدوات التقليدية أو تطويرها بشكل يعيد لها الفاعلية المطلوبة في تمويل التنمية .

إن الاقتصادات النامية واجهت مشاكل عدة في بداية مسيرتها التنموية أدت إلى إغراقها في مستنقع المديونية التي أثرت لاحقا على البناء العضوي للاقتصاد ككل وأورثته تشوهات لا تزال تعاني منها بعض الدول إلى حد الساعة، في حين استطاعت بعض الدول النامية الأخرى التغلب على هذه المشاكل من خلال ابتكار بعض المنتجات المالية التي تتوافق مع ايديولوجيتها ومعتقداتها والتي استطاعت من خلالها قيادة مسيرة التنمية حتى أصبحت تكاد تكون من كبار الاقتصادات في العالم .

في هذا الجزء من أطروحتنا سنحاول التعرض لأهم الابتكارات المالية الممكن استخدامها من اجل تمويل التنمية بشكل مختلف في الجزائر ومن ثم تطوير النظام المالي الجزائري والتي سنقسمها إلى ثلاث أجزاء يهتم الجزء الأول بالمبتكرات في مجال المالية العامة، ويهتم الجزء الثاني بالمبتكرات في المجال المصرفي، بينما يهتم الثالث ببورصة القيم المنقولة .

أولا : تطوير أدوات المالية العامة :

تعتبر أدوات المالية العامة هي القائد لأغلب السياسات الانمائية في العالم من خلال قدرة الدولة الكبيرة على تمويل المشاريع الضخمة والمتمثلة أساسا في مشاريع البنية التحتية، ومع تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جراء تزايد الأزمات كان لزاما على الحكومات أن تفكر في تطوير الأدوات المتعلقة بالمالية العامة من أجل رفع كفاءة هذه الأداة .

I – تطوير النظام الموازني ككل بإتباع نظام موازنة المقاربة بالآثار(جديد) : ككثير من دول العالم اعتمدت الجزائر نوعا خاصا من أنواع الأنظمة الموازنية المعروفة الذي يتوافق وتطلعات الدولة الإنمائية وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبنائها الفكري، فالملاحظ أن الجزائر و إلى وقت قريب جدا لا تزال تعتمد نظام ميزانية البنود والرقابة الذي يعكس المفهوم التقليدي للميزانية، حيث يرى محمد عمر أبودروح أنها مأخوذة من عملية عرض الميزانية على شكل بنود حسب الغرض الذي تؤديه النفقات العامة بهدف تأكيد توازن الميزانية دون إحداث فائض أو عجز وتحقيق الرقابة المستندية على الإنفاق قبل الصرف وبعده يتم ذلك من خلال التقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية ولتقسيم النوعي بهدف تخصيص النفقات .[1]

وقد تمسكت الجزائر بهذا النوع من الميزانية رغم تطور الأنظمة الموازنية في العالم، حيث شهد الفكر المالي في المالية العامة بروز مجموعة من الميزانيات العامة كان جزء منها محصلة التطور الزمني، وكانت البقية نتيجة لأبحاث عدة وكان أهمها :

- ميزانية الأداء التي توضح الأغراض والأهداف التي تتطلب الاعتمادات من أجلها، كما توضح البرامج المقترح تحقيقها فضلا عن معدلات كمية محددة يمكن بها قياس المهام التي تم إنجازها في كل برنامج على حدا، وتذهب ميزانية الأداء إلى التركيز على ماتفعله الحكومة وليس ما تبتاعه من أشياء ناقلة بذلك الإهتمام من وسائل التنفيذ ذاته .[2]
- ميزانية البرامج والتي طبقت سنة 1965 بأمر من الرئيس الأمريكي ويتمثل أولا ما تركز عليه ميزانية البرامج في الأنشطة التي تقوم بها الوزارات والحكومة بوجه عام معبرة عنها بالنفقات التي

---

[1] محمد عمر أبودروح: **ترشيد الإنفاق العام وعجز الميزانية الدولة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2006 ، ص 109.(بتصرف) .

[2] درواسي مسعود : مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

ستصرف في السنة القادمة ومؤكدة على العمل الذي سيؤدى وليس على عدد الموظفين والأقلام والورق التي ستستعمل لتأدية هذا العمل .[1]

- ميزانية الأهداف والتي تعتبر كبديل لميزانية والتي أقرت في (1971) ، حيث اعتبرت هذه الميزانية نتيجة لاصلاح الموازنات السابقة بحثا عن التأكد من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة ويتلخص مضمونها في : [2]

- تعريف الأهداف وتحديدها وترتيبها حسب أولوياتها ، والعمل على اختيار أفضل البرامج لتحقيق الاهداف باستخدام طرق التحليل المتقدمة ؛
- إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي وفقا لمقتضيات الاضطلاع ببرنامج الإنفاق حيث يتم الدمج بين التقسيم الإداري وللتقسيم الوظيفي وفقا للبرنامج ؛
- تنفيذ برنامج الإنفاق العام بمفهوم إدارة أدوات السياسة المالية؛
- الرقابة التقييمية بغرض التأكد من كفاءة استخدام الموارد .

لقد حاولت الجزائر من خلال مشروع القانون العضوي لقوانين المالية سنة 2008 (و الذي لم يصادق عليه إلى حد هذه الساعة) عصرنة النظام الموازني من خلال جعل الميزانية تخضع إلى أربع قواعد أساسية هي :

- الغلاف المالي المقترح لإنجاز البرنامج المحدد ؛
- تحديد الأولويات ؛
- الطريقة الأقل تكلفة لتحقيق البرنامج ؛
- ماهية العلاقة التي تربط الأولويات بعضها ببعض .

---

[1] فهمي محمود شكري : **الميزانية العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والوزيع ، بيروت 1990 ، ص 158 .

[2] المرجع نفسه، ص 129 .

إلا أن هذا القانون لم يرى النور إلى غاية يومنا هذا ولم يتم حتى المصادقة عليه الشيء الذي يبقيه حبرا على ورق .

لقد سعينا من خلال دراستنا هاته إلى إيجاد بعض البدائل لأدوات تمويل التنمية التقليدية وكانت الميزانية العامة إحدى أهم أولوياتنا، حيث ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى فكرة تعديل النظام الموازني ككل من خلال اقتراح ميزانية جديدة اصطلحنا عليها بميزانية المقاربة بالأثار تنطلق أساسا من تطوير مفهوم ميزانية الأهداف وصولا إلى شكل مغاير في الكثير من الجزئيات .

فمبدئيا لا يخصص أي غلاف مالي من طرف السلطة التشريعية في أي دولة إلا إذا قابل هذا الإنفاق هدف محدد لتنفيذ وفي إطار ما يسمح به القانون، إلا أنه عادة ما تفشل الهيئات في تحقيق الهدف المنشور رغم صرف الغلاف المالي كليا، كما أن الهيئة التي طلبت الغلاف المالي المحدد في الوقت المحدد قد لم تراعي مردودية هذا الهيكل، فعلى سبيل المثال في حالة الميزانية التقليدية قد تطلب مديرية الأشغال العمومية غلافا ماليا من أجل فك العزلة عن إحدى القرى النائية من خلال إنجاز طريق يربط هذه القرية بالمقر الرئيسي للولاية، في هذه الحالة يكفي مديرية الأشغال العمومية أن تنجز هذا الطريق ماديا دون مراعاة الأثر المترتب عليها وعن مستعملي هذا الطريق في حين قد يكون سكان هذه القرية مرتبطين تاريخيا ببلدية أو دائرة قريبة منهم تكفيهم التنقل إلى المقر الرئيسي للولاية إلا نادرا ما يجعل إنجاز الطريق هاته دون جدوى فعلية .

من هنا ومما سبق يمكننا القول أن ميزانية المقاربة بالآثار تهتم بأثر النفقة اقتصاديا واجتماعيا وليس إنفاق الأغلفة فقط دون جدوى اقتصادية وإجتماعية، حيث تلتزم العينة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح وتفسير المشروع ماديا بالإضافة إلى توضيح الأثر المتوقع منه اقتصاديا وإجتماعيا ومدى قدرتها على تحقيقه، مع إمكانية تعرض الهيئة لعقوبة خفض التمويل السنة المقبلة في حالة لم تلتزم بما وعدت به السنة السابقة .

إن ميزانية المقاربة بالآثار تقوم على مجموعة من المبادئ لعل أهمها :

- مبدأ الاقتصاد في النفقة من خلال حرمان التمويل عن المشاريع غير المبررة ؛
- مبدأ تحديد الأولويات وتجاهل المشاريع الغير المثمرة ؛
- مبدأ المنفعة المادية من النفقة؛
- مبدأ منح الاستقلالية المالية والإدارية لبعض القطاعات حسب أهميتها النسبية والإستراتيجية بالنسبة للدولة .

II – إدخال الزكاة كمورد من موارد الميزانية : تعتبر الزكاة وظيفة دينية قبل أن تكون أداة اقتصادية وهذا بإعتبارها ركن من أركان الإسلام، والتي فرضها الله عز وجل على عباده كي يكتمل دينهم وتنمو أموالهم ويزدادون خيرا، فكلمة الزكاة ذكرت في كتاب الله عدة مرات لتحمل معاني كثيرة كلها يصب في إصلاح شأن العباد، حيث يحمل مصطلح الزكاة معنى النماء والزيادة إلى جانب الطهارة والإصلاح في قوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم " (سورة التوبة 103).

فالزكاة عبادة لدافعها وطهارة ورفعة في المراتب، فعند دفع الزكاة من طرف المزكي يظهر شقها التعبدي الذي يطهره ويزكيه بها الله عز وجل، وفي حين تظهر وظيفتها الاقتصادية عند صرفها، في سورة التوبة يقوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب و الغارمين وفي سبيل الله وإبن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (التوبة 60) .

فمن خلال الآيات أوضح عز وجل المصارف الواجب إخراج الزكاة فيها ، والتي ذهب الكثير من العلماء إلى كونها لا تخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني من خلال توجيهها لسد الحاجة من المأكل والمشرب فقط دون مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا الطرح أغفل مصرف " وفي سبيل الله " الذي يحتمل العديد من المصارف التي تدخل في القيام على مصالح الناس العامة مثل

إنشاء البنية التحتية بمختلف أشكالها وخلق الثروة في الاقتصاد الوطني، من خلال هذا المصرف يتضح أن للزكاة دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تمتع الزكاة بالصفات التالية :[1]

- تمتع فريضة الزكاة بسعة وعائها ، حيث ترتبط أساسا بالمال النامي مهما كانت صورته ، ففي حين كانت الأموال في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) أربعة أنواع فقط : الأنعام السائمة والنقود من ذهب وفضة، الزروع والثمار، عروض التجارة، إلا أن هذا الوعاء إتسع ليشمل كل مال تام تحقيقا أو تقديرا بالفعل أو بالقوة، وذلك أن مبدأ دوران فريضة الزكاة مع النماء وجوبا يضم على الأموال التقليدية كل ما استحدث أو سيستحدث من أنواع الأموال واستثماراتها ؛
- إن تحديد نصاب الزكاة عند المستوى الذي لا يكفل سوى الحاجات الأساسية يضمن انسياب حصيلة وفيرة من الزكاة وتزايدها بإنضمام أموال جديدة بلغت النصاب مع بداية العملية الإنمائية و ارتفاع المستوى الاقتصادي لأعداد متزايدة من أفراد المجتمع ؛
- إن تجدد فريضة الزكاة مع بداية كل حول هجري وعلى كل حصاد يوفر للتنمية موردا منتظما يتجدد، ليس سنة بعد أخرى فحسب، إنما خلال السنة الواحدة لاختلاف بداية السنة من مركزي إلى آخر، ويجنب ذلك العملية الإنمائية مخاطر نقص الموارد التمويلية وخطورة استكمالها من الخارج ؛
- إن مقدار الزكاة المفروض على الأموال الزاكتية يترواح بين العشر ونصف العشر فيما سقت السماء و الأنهار و العيون وإن كان عشريا، ونصف العشر فيما سقى بالسواقي وربع العشر في النقدين الذهب والفضة، وفي عروض التجارة على اختلاقها، ويعتبر هذا المقدار موردا هاما لا يقل عن 2.5 % من كل مال تام في المجتمع ويتزايد هذا المورد بداهة مع نمو الاقتصاد، كما يتجدد سنويا ، فيجنب الاقتصاد الهزات الاقتصادية ، ويحميه من مخاطر الدورات التجارية، إذ يتم

---

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور: **الزكاة وتمويل التنمية** ، أبحاث ندوة : إسهام الفكر الاسلامي في الاقتصاد المعاصر ، القاهرة 1992 ، ص 684 .

تصحيح المتغيرات الاقتصادية باستمرار، دون الانتظار حتى تصل إلى وضع تراكمي يصعب علاجها ؛

- كذلك تتميز الزكاة بتخصيص مواردها، حيث قام سبحانه وتعالى بتحديد مصارفها تحديدا شاملا مانعا ، ويسهم هذا التخصيص في زيادة الايرادات العامة ، لذا يطالب اقتصاديوا الفكر الوضعي بتطبيقه في الدول النامية ، والتحفيز على إخراج الزكاة كاملة ، وتأكيد على وفرة حصيلتها ؛
- بالإضافة إلى أهمية الزكاة كمورد لتمويل التنمية صبغتها الايمانية الأصلية التي تدفع الأفراد إلى العمل على إخراج زكاتهم كاملة غير منقوصة كما يقطع الطريق على كل من تسول له نفسه اللجوء إلى التحايل للتهرب مما عليه من واجب الزكاة، فتأتي حصيلتها كاملة دون أي تسربات .

والجزائر بإعتبارها دولة مسلمة يمثل فيها المسلمون أكثر من (99.99%) من عدد السكان يمكن لها أن تستخدم حصيلة الزكاة في تمويل ميزانيتها بإعتبار أن كل الشعب مطالب بدفع الزكاة إذا ما اكتمل لديه النصاب وحال عليه الحول، وباعتبار أن الميزانية العامة تسعى لتحقيق النفع العام فلا بأس أن تستخدم هذه الحصيلة في تمويل الميزانية مع مراعاة بقية المصارف ومن تجب فيهم الزكاة، كما يمكن أن تستخدم هذه الأموال في شكل استثمارات تعود على مستحقي الزكاة الثمانية بالنفع ومن ثم إعادة توزيعها عليهم إذا توفرت شروط استثمار هذه الأموال والمتمثلة فيما يلي: [1]

- أن يستثمرها الحاكم أو إحدى الهيئات التابعة له، وتحت وصايته الشخصية وأن يصدر القرارات التي تمنع استثمار أموال الزكاة من طرف المكلفين بها؛
- أن تستثمر أموال الزكاة في مشاريع لا تخالف الشريعة الإسلامية، وأن لايشوب استثمارها أي نوع من أنواع الربا؛

---

[1] رزيق كمال، لباز الأمين : **شروط استثمار اموال ازكاة** ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الاسلامي ، يومي 18-19 جوان 2012 ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، الجزائر، ص 21 .

- التأكد من جدوى المشاريع التي سوف يتم استثمار أموال الزكاة فيها، وأنها مشاريع مربحة بقدر يعوض الزمن المستغرق في استثمارها؛
- اختيار المشاريع الآمنة لاستثمار أموال الزكاة إلى ذوي الخبرة الكبيرة جدا في هذا الموضوع و أن يكونوا تحت الوصاية المباشرة والرقابة التامة للحاكم شخصيا ؛
- أن يتعهد الحاكم شخصيا بتعويض أي خسائر قد تشوب أموال الزكاة في حالة ضياعها أو فشل مشروع استثمارها؛
- أن تصرف ويستفيد من عائد استثمار أموال الزكاة المنصوص عليهم في الآية 60 من سورة التوبة مصداقا لقوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب و الغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم " ؛
- أن لا يبقى في المدينة أحد ممن نصت عليهم الاية 60 من سورة التوبة يحتاج إلى مال من أموال الزكاة؛
- أن تعامل عائدات استثمار الزكاة في حالة عدم وجود محتاجين بنفس الطريقة التي تعامل بها الأموال الأولى، أي يعاد استثمار عوائد استثمار الزكاة بعد سد كل حاجات أهل الزكاة وتزكى هي كذلك .

III – إدخال الوقف كمورد من موارد الميزانية :لقد جاء الاسلام بأوامر يجب على لمسلم تنفيذها والتسليم بها، ونواهي يجب الامتناع عنها ، بين هذا وذاك هناك ماهو مكروه وهناك ماهو مستحب فعله يجازى فاعله ولايعاقب تاركه، ويدخل هذا النوع من العبادات في دائرة الأعمال الخيرية التي تحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتعود بالنفع عليه دون مقابل مادي منتظر .

ويدخل في دائرة الأعمال الخيرية المستحبة الكثير من الأعمال والأخلاق على رأسها الوقف لما له من نفع على صاحبه في الآخرة وعلى المجتمع في الدنيا .

فالوقف لغة هو الحبس والمنع وهو مصدر وقف وقفا، ومنه قوله وقفت الدار أي حبستها في سبيل الله ، و اصطلاحا هو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة [1]، وقد أورد البخاري في صحيحه في كتاب الشروط الحديث 2737 أن الوقف مشروط فلا يباع ولا يوهب ولايورث إستنادا لحديث عمر بن الخطاب : " حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا إبن عون قال أنبأني نافع عن عمر إبن عمر رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها ، فقال يا رسول الله إني أصبت أرضا بخيبر ، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه ، فما تأمر به قال : " إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها " قال فتصدق بها عمر على أنها لا تباع ولاتوهب ولاتورث ، تصدق بها للفقراء ولذوي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل ، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير ممول".

مما سبق يمكن الاستنتاج أن الوقف سواءا كان مالا سائلا أو أصلا ثابتا يحبس أصله وينتظر عائده ليتصدق به صاحبه، وعموما لا يسير الوقف صاحبه (الواقف) بل توكل هذه المهمة إلى السلطات أو الأمير لما له من قدرة على معرفة المحتاج وتحديد الأولويات .

من هنا يمكن أن يصبح الوقف أداة فعالة في تمويل ميزانية الدولة جنبا لجنب مع عوائد أملاك الدولة ما يوفر توسع في هيكل إيرادات الدولة وزيادة أداة أكثر فعالية باعتبار أن هذه الأداة لها شق ديني وهناك حافز قوي على التسارع في تقديم هذه الأداة من طرف الجمهور، فمن الممكن أن تحاول الجزائر تشجيع الوقف بتحسيس المواطنين بالوظيفة الاقتصادية للوقف ونتائج هذه الإسهامات في ميزانية الدولة ومن ثمة انعكاساتها على الاقتصاد الوطني ككل .

---

[1] السبتي وسيلة: **تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي مساهمة صندوق الزكاة والوقف** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2012 2013، ص ص 135 139، (بتصرف) .

IV – خلق صناديق الثروة السيادية : لقد وجدت صناديق الثروة السيادية بوجود الفوائض المالية التي حققتها عديد من الدول الرأسمالية، وهذا نتيجة فترات الرواج الاقتصادي الذي عرفها العالم قبل الأزمة المالية العالمية 2006–2008، ما استدعى التفكير في استثمار هذه الوظائف بطريقة آمنة ومربحة ، وعلى نفس خطى هذه الدول سارت الدول النامية والدول النفطية منها على نفس النهج بعدما سجلت تراكم كبير لرأس المال نتيجة ارتفاع أسعار البترول مقارنة بالسعر المرجعي لبرميل الذي حسبت عليه أغلب ميزانيات هذه الدول .

لقد شهدت الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2002–2007 ارتفاعا كبيرا كان معدل نمو الأسعار فيها (26%) سنويا من متوسط سنوي قدره 25 دولار في بداية هذه الفترة الى 95 دولار، في حين كانت هذه الدول قد حددت السعر المرجعي للبرميل بين 40و50 دولار حسب الدولة [1]، ما أفضى إلى خلق فوائض مالية كان على الحكومات الحفاظ على قدرتها للشرائية للسنة المقبلة قصد استثمارها وهذا هو الشيء الغير مضمون تماما ما أدى إلى التفكير في إستثمارها في الصناديق السيادية من أجل توليد الثروة والحفاظ على القدرة الشرائية لهذه الفوائض .

تعرف صناديق الثروة السيادية بوجه عام بأنها صناديق استثمار تمتلكها الحكومات ، وتشمل الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية ، ووضعت مجموعة العمل الدولية تعريفا أكثر دقة لصناديق الثروة السيادية ، يستبعد ضمن جملة أمور أصول احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات

---

[1] خلاف علام : **توطين الفوائض المالية لدولة العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** . مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2012 2013، ص 08 (بتصرف) .

للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات أو السياسة النقدية، والمنشآت التقليدية المملوكة للدولة وصناديق المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة ، والأصول التي تدار لصالح أفراد .[1]

من هنا يمكننا أن نطرح إمكانية خلق صندوق سيادي في الجزائر يتم من خلاله استثمار الأموال الفائضة عن الميزانية، ما يوفر للجزائر عائد آخر جديد من غير العوائد العادية ويخدم التنمية الاقتصادية والشواهد في العالم كثيرة حيث يمكن الإقتداء بالتجربة الإمارتية أو السعودية أو الكويتية في إنشاء الصناديق والاستثمار فيها، التي سجلت سنة 2012 حجم استثمار قدره 2.2 تريليون دولار.

٧ – خلق سندات الشتات : يقصد بسندات الشتات السندات التي تصدرها الحكومات المحلية لمواطنيها المغتربين قصد الإكتتاب فيها محليا بالعملة الأجنبية مع اشتراط تلقي قيمتها والفوائد عليها بالعملة المحلية لاحقا، حيث تشير الإحصائيات أن تحويلات المغتربين لبلدانهم النامية بلغ سنة 2005 ما قيمته 188 مليار دولار [2] في حين أن التحويلات من القنوات الغير رسمية قد تصل لنا يفوق الـ (50%) .

إن الأساس المنطقي وراء سندات الشتات له شقان، فهذه السندات تمثل بالنسبة للدول مصدرا مستقرا ورخيصا للتمويل الخارجي، خاصة في أوقات الشدة المالية، وبالنسبة للمستثمرين فهي تتيح الفرصة لإظهار وطنيتهم عن طريق مساعدة بلدهم الأصلي، وعلاوة على ذلك، فإن أسوء سيناريو بالنسبة لسندات الشتات هو أن مدفوعات خدمة الديون من جانب المصدر تتم بالعملة المحلية بدلا من العملة الصعبة، ولكن نظرا لأن المستثمرين المغتربين في كثير من الأحيان، يكون لديهم التزامات في

---

[1] أودبير داس وآخرون : **اقتصاديات صناديق الثروة السيدية قضايا لصناع السياسات** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي واشنطن ، 2010 ، ص 60 .

[2] سانجيف جوبتا ، واخزون : **جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي واشنطن ، يونيو 2007 ، ص 40 .

بلدهم الأصلي، فمن المرجح أن يستقبلوا خطر تلقي مدفوعات بالعملة المحلية بذعر أقل بكثير من ذعر المستثمرين من غير آهات الشتات [1].

فالتحويلات تزيد موارد الأسر المعيشية المتلقية لها، وتمهد الاستهلاك، وتوفر رأس المال العامل ، ولها تأثير المضاعف من خلال زيادة إنفاق الأسر المعيشية، وتبين الأدلة المستمدة من غانا أن التحويلات تصد التقلبات الدورية، وأنها تساعد على مر الزمن في تمهيد استهلاك الأسر المعيشية ورفاهيتها، خاصة بالنسبة لزراع المحاصيل الغذائية، الذين يشكلون بصورة نمطية المجموعة الأكثر حرمانا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية، وتستخدم التحويلات في معظمها لتمويل الاستهلاك أو للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتغذية، وتنزع الدراسات المستمدة من قطاع مستعرض من البلدان النامية إلى أن تؤكد نتائج هذه المسوح المتمركزة [2].

مما سبق يمكن اعتماد هذه التقنية في الجزائر باعتبار أن الجزائر لها جالية في الخارج يفوق عددها الخمسة ملايين نسمة يتمركز اغلبها في أوربا، تصل تحويلاتهم لغير رسمية إلى (85%) من مجموع تحويلاتهم الرسمية، ستساعد بلا شك في دعم ميزانية الدولة ولو بالشيء اليسير، وباعتبار أن لهؤلاء التزامات في بلدهم الأصلي فإنهم لن يعارضوا فكرة استلام عوائد سنداتهم بالعملة المحلية إلى اقتراب سعر الصرف الرسمي منه لسعر الصرف في السوق السوداء، وكلما إرتفع العائد على هذه السندات كلما زادت التدفقات النقدية من القنوات الرسمية .

---

[1] سوهاس كيتاك وديليب راثا : **مسارات جديدة للتمويل** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، يونيو 2009، ص 43 .

[2] سانجيف جوبتا واخرون : مرجع سبق ذكره، ص 41 .

ثانيا : تطوير الأدوات المصرفية .

يعتبر النشاط المصرفي المجال الأكثر استقطابا للمبتكرات المالية باعتباره نشاط متجدد يقبل ويتأقلم مع كل المستجدات في الساحة الاقتصادية، كما تعول عليه الحكومات دائما في مرافقة السياسات الإنمائية لتوفره على مقومات خلق النمو الاقتصادي .

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها الى إقامة نظام مصرفي فعال يقود التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال تعبئة مدخراته الداخلية وتوجيهها إلى دعم النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تصل إلى ذلك بسبب تعارض بعض القيم الاديولوجية السائدة انذاك مع مقومات العمل المصرفي الحر ما أثر سلبا على نمو هذا القطاع وتراجع إمكاناته، حيث وبعد كل الاصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري لا يتوفر النظام المصرفي إلا على ما لا يزيد عن ستون 60 منتج مصرفي، في حين تمتلك البنوك الأوروبية ما لا يقل عن 300 منتج مصرفي والقائمة مفتوحة، الشيء الذي يذيق افق الاستثمار في الجزائر مقارنة به في اوربا، بإعتبار ان التمويل يعتبر هو أساس كل نشاط مادي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي .

في هذا الجزء من أطروحتنا سوف نحاول ابراز ما يمكن من خلاله تعزيز اداء النظام المصرفية في النظام المصرفي الجزائر من خلال تطوير منتجاته وذلك في النقاط التالية :

ا – خلق بنك للإستثمار الوطني : رغم قدرة هذه الفكرة واستخدامها في بداية تكوين النظام المصرفي الجزائر إلا أننا توقعنا فعاليتها في هذه الظروف الاقتصادية الحالية التي تختلف كليا عن ظروف نشأة النظام المصرفي، فإنشاء بنك للاستثمار الوطني الذي يضطلع باستقبال ودائع القطاع العام طويلة الأجل فقط من أجل إعادة استثمارتها في تمويل البنية التحتية ذات العائد المتوقع، يمكن الحكومة من خلاله تمويل مشاريعها الكبرى من أموال المؤسسات العمومية ذات الربحية المرتفعة مثل سوناطراك أو كوسيدار أو الجزائرية للاتصالات أو سونلغاز الى أخره من الشركات الكبرى في الجزائر، على أن

يقابل هذا الإيداع أرباح _ لا فوائد _ باعتبارهم شركاء في الاستثمار مع هذا البنك، الشيء الذي يرفع الثقل على كاهل الميزانية ويعود بالربح لهذه الشركات الكبرى في البلاد .

II – تحويل بريد الجزائر إلى بنك : رغم تداول هذه الفكرة خلال السنوات القليلة السابقة إلا أنها لم ترى النور إلى غاية يومنا هذا، وقد اقترحنا هذه الفكرة سعيا منا إلى الاستفادة من الأموال الضخمة التي تتداول في بريد الجزائر باعتباره هيئة مالية تقوم بعمليات تحويل الأموال وفتح الحسابات البريدية دون توظيفها .

من هذا المنطلق يستطيع بريد الجزائر _ بنك_ أن يقوم بتوظيف الأموال التي بحوزته في شكل قروض قصيرة الأجل موجهة للاستهلاك لشريحة الموظفين في القطاع العام، الشيء الذي يوفر على النظام المصرفي التعامل في القروض الاستهلاكية ويحقق أرباحا أكبر للبريد .

III – خلق ازدواجية المنتجات المصرفية :أغلب البنوك الجزائرية ان لم نقل كلها تقدم المنتجات المصرفية التقليدية، والتي لا تروق لشريحة كبيرة من المتعاملين لعدة أسباب لعل أكبرها وأكثرها أثرا هو السبب العقائدي، باعتبار أن المنتجات التقليدية تتعامل وفق مبدأ الفائدة المحرم شرعا، الشيء الذي انعكس سلبا على اداء البنوك التجارية التي ضيعت فرصا استثمارية كبيرة كان من الممكن اقتناصها و الاستفادة منها لو أن هناك صيغ اسلامية حقيقية .

ان النظام المصرفي الجزائر خلال العشرية السابقة سجل معدل سنوي للايداع قدره 2500 مليار دينار لم يستطيع النظام المصرفي خلال نفس السنوات اقراض سوى نصفها سنويا، مع بقاء ما قيمته 1200 مليار دينار حبيسة الصناديق في البنوك التجارية، فلو كانت هناك منتجات مصرفية اسلامية لاستطاعت هذه البنوك اقراض ما تبقى من الودائع التي تمثل لها تكلفة زائدة من خلال التزام البنك بدفع الفوائد على هذه الودائع .

انطلاقا مما سبق يمكن أن يعتمد النظام المصرفي في بداية هذا المشروع فتح شبابيك للصرافة الاسلامية جنبا لجنب مع الشبابيك التقليدية، يقدم من خلالها كل أنواع المنتجات المصرفية من مضاربة ومرابحة ومشاركة ومسافات ومزارعة وبيع السلم إلى أخره من المنتجات الإسلامية، ثم يقوم بعد فترة محددة بتقييم ربحية كل شباك ومن خلال النتيجة يتضح امكانية تعميم هذه الظاهرة من خلال التخلي كليا عن المنتجات التقليدية والتوجه إلى صرافة إسلامية بحتة حقيقية .

ثالثا : تطوير أدوات بورصة القيم المنقولة :

رغم حداثة انشاء بورصة الجزائر إلا أن الاقتصاد الوطني ينتظر منها الكثير، لما لها من قدرة على تعبئة المدخرات الداخلية والخارجية وإحداث طفرة في التمويل، فالظروف الحالية والتحديات المستقبلية تستوجب رفع أداء بورصة القيم المنقولة إلى حد يسمح لها بقيادة قاطرة التنمية الاقتصادية بعد أن كانت حكرا على الميزانية العامة لفترة طويلة من الزمن الشيء الذي أحدث خلل في النظام المالي ككل بتراجع أدوار النظام المصرفي والبورصة وتصدر السياسة المالية للمشهد التمويلي في الدولة .

من خلال هذا الجزء من أطروحتنا سنحاول السعي إلى إبراز بعض الأفكار التي قد تساهم ولو بالشيء اليسير في دعم أداء بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال اقتراح بعض الصيغ المطورة والتي لا تزال غائبة عن بورصة الجزائر كقاعدة ابتدائية لرفع كفاءة البورصة في تمويل الاقتصاد الوطني والتي سنختصرها فيما يلي :

ا – استحداث التعامل بالمشتقات المالية المطورة : تعتبر المشتقات المالية * مجموع الصيغ المطورة في بورصة الأوراق المالية، فقد نشأت هاته الصيغ وتطورت لحتمية اقتصادية سادت الأنظمة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية أين إتسع النشاط الاقتصادي وبدأ الأعوان الاقتصاديون يبحثون عن صيغ جديدة تتلاءم مع بعض الظروف القاهرة التي تواجههم أثناء نشاطهم الاقتصادي، ما نتج عنه ظهور ما

* لتفصيل أكثر يرجى مراجعة كتاب: [مدحت القريشي : **المالية الدولية** دار وائل للنشر، الأردن]

يعرف بعقود المبادلة بمختلف أنواعها من عقود مبادلة السلع وعقود مبادلة العملات وعقود مبادلة أسعار الفائدة، كما ظهر ما يسمى بعقود الاختيار والتي من خلالها يستطيع المستثمرون في شتى المجالات أن يتم عدة معاملات آجلة قبل أوان تحققها وله الاختيار في تنفيذ المعاملة من رفضها عند تاريخ التنفيذ .

إن هذه المنتجات المستحدثة في العالم ورغم الجدل العقائدي الذي يدور حولها، إلا أنها تبقى بمثابة فكرة للتطبيق حسب الظروف والمعتقدات السائدة، فلماذا لا نستفيد من هذه الفكرة من خلال تعديلها حسب معتقداتنا في بورصتنا من أجل فتح الخيارات أمام المتعاملين في البورصة من أجل إختيار أحسن الأدوات التي يرونها مناسبة لظروف عملهم وحيثياته .

II – إدخال الصكوك الإسلامية للتداول في البورصة : تعرف الصكوك الإسلامية على أنها :

" إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الإكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه "[1]

من خلال التعريف يمكن القول أن الصك الإسلامي قد يكون أساس إنشاء المشروع أو الدعم له بعد إنشائه، باعتباره أداة تمويل من خلالها يقوم صاحب المشروع بتجميع رأس مال المشروع من المكتتبين، أو دعم المشروع بعد إنشائه من خلال الاستدانة من الجمهور في شكل صكوك إسلامية .

تبدأ عملية التصكيك من رغبة شركة لها أصولها، سواء كانت تلك الأصول ديونا أم أعيانا بطرح تلك الأصول للبيع لجمهور بواسطة شركة تنشأ لهذا الغرض الخاص، حيث تقوم الشركة المنشئة وأحيانا تسمى الشركة الأم، بنقل ملكية تلك الأصول إلى الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم بدورها

---

[1] عبد الحميد فيجل : **تقييم دور الصكوك الاسلامية في تطوير السوق الاسلامي لرأس المال _ التجربة الماليزية أنموذجا_**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 2015 ، ص 72 .

ببيع تلك الأصول للشركة ذات الغرض الخاص، من خلال رأس المال الناجم عن حصيلة بيع تلك الصكوك، وتقوم الشركة المنشئة بتسجيل الأصول المحولة إلى الشركة ذات الغرض الخاص في ميزانيتها تحت عنوان بند خارج الميزانية، ويكون ربح أصحاب الصكوك من فوائد الديون أو التدفقات النقدية، أو أجرة المبنى على فرض ثبوت الملكية للعين المصككة من الناحية الشرعية التي تحصلها الشركة ذات الغرض الخاص، وتقوم بتحويلها إلى جملة الصكوك .[1]

هذه الأدوات يمكن أن تتداول في بورصة القيم المنقولة في حال ما إذا توفرت القاعدة القانونية والبنية التحتية التقنية باعتبارها أصلا ماليا يثبت حقا في ذمة شركة ما، وباعتباره قابل للإطفاء في مدة معينة إذا كانت الورقة تدل على ذلك.

III – أسهم البنية التحتية : لقد تطرقنا في الجزء المخصص لتفعيل الفكر التنموي إلى فكرة خصخصة بعض هياكل البنية التحتية من خلال إنشاء شركة بإسم المشروع تعمل على جمع التمويل من الجمهور في شكل أسهم، تكون هذه الشركة تتبع القطاع الخاص وتربطها إتفاقية مع الحكومة عن مصير هذا المشروع الذي قد يأخذ شكل مطار أو ميناء أو طريق سيار، يكون لحامل هذه الورقة حق تداولها في بورصة القيم المنقولة، ما يفتح الباب واسعا أمام المكتتبين ويشجعهم على الاكتتاب عندما يعلم أن لهذه الورقة قيمة دفترية وأخرى سوقية أملا منه أن يستفيد مرتين من خلال تغير الأسعار السوقية لهذه الورقة

[1] عبد الحميد فيجل: مرجع سبق ذكره، ص 73 .

المبحث الثاني: طبيعة الدراسة الميدانية وكيفية إجرائها .

لقد حددنا أهدافا لدراستنا كان أهمها الوصول إلى مجموعة الأفكار التي من خلالها يمكن تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر، وبعد أن توصلنا لمجموعة من الاقتراحات كان لزاما علينا أن نسقط ما توصلنا إليه نظريا على ارض الواقع، وباعتبار أن المقترحات كلها افتراضات مستقبلية كان ولا بد من استطلاع رأي المتخصصين في مجال التمويل والمتخصصين في النظام المالي وهذا من خلال دراسة اتجاهات المبحوثين حول تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية المقترحة، وإمكانية تطبيقها في الجزائر، الشيء الذي يحتم علينا تحديد إطار منهجي يحدد الملامح والقواعد الأساسية التي تجرى من خلالها الدراسة الميدانية، والتي ستكون عبارة عن استبيان لاتجاهات العينة المدروسة من اجل الوصول إلى إمكانية وقابلية النظام المالي الجزائري للتفاعل مع هذه المقترحات .

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة .

للانطلاق في دراستنا وجب تحديد مجموعة من النقاط التي ستساعدنا على تحيق النتائج المرجوة واستخلاص المقترحات والتوصيات المناسبة، ولعل أولها هو الاختيار المناسب لمنهج وادوات الدراسة، بالإضافة إلى أنموذج الدراسة الذي من خلاله نستطيع تحديد العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة ،وصولا إلى تحديد مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة.

أولا: منهج وأدوات الدراسة.

انطلاقا من طبيعة هذه الدراسة التي نهدف من خلالها إلى قياس مدى موافقة عينة الدراسة على المستجدات الممكن تطبيقها كحلول لدعم وتفعيل أدوات تمويل التنمية في الجزائر، فقد استخدمنا المنهج الوصفي بأسلوب المسح بالعينة[1]،والمتعارف عليه بالاستبيان الذي يحاول من خلاله الباحث

---

[1]– محمد عبد الغني سعود ومحسن أحمد الخضيري: **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**،المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1998،ص 52–53.

إلى تجميع المعلومات من خلال الاتصال بعينة من المبحوثين يمثلون نسبة معبر عنها من مجتمع مدروس ،يصل من خلالها الباحث إلى إجابات عن أسئلة تكون هي المادة العلمية التي ينطلق منها الباحث لحل مشكلة معينة او استخلاص نتائج محددة .

الإستبانة عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم اعدادها مسبقا، توجه إلى عينة داخل مجتمع البحث من أجل إعطاء تصورهم الخاص، وقد تأخذ هذه الأسئلة الشكل المغلقة أو المفتوحة.

ويعاب على الإستبانة انخفاض نسبة استجابة المبحوثين لعدة أسباب لعل أهمها عدم وجود الحافز لديهم، بالإضافة إلى تخوفهم من إفشاء الأسرار المهنية والعقوبات التي قد يتعرضون لها،الشيء الذي دفعنا إلى توزيع الإستبانة على العينة عن طريق المقابلة وقطع عهد بعدم ذكر مسمياتهم والالتزام بالسرية التامة فيما يخص إجاباتهم وتحليل الاستمارات دون تحديد فرد العينة .

ثانيا: أنموذج الدراسة.

تسعى كل الدراسات إلى تحديد العلاقة القائمة بين المتغيرات من اجل فهم أحسن للأثر الذي يترتب جراء تأثر احدهما على الأخر، وذلك باعتبار أن هناك نوعين من المتغيرات إحداهما تدعى بالمتغيرات التابعة وأخراهم تدعى المتغيرات المستقلة .

فالمتغيرات التابعة هي التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحث الذي يهدف بالأساس إلى شرحها وتفسير آليات حدوثها، أو بمعنى آخر يمكن القول أن المتغير التابع هو الذي يقدم نفسه كقضية قابلة للفحص والدراسة. أما المتغيرات المستقلة فهي التي تمارس التأثير الايجابي أو السلبي على المتغير التابع، بمعنى أن التغير في المتغير التابع يُفسر بالتغيُّر الحاصل في المتغير المستقل. وبتعبير أبسط فإن المتغير المستقل يمثل السبب والمتغير التابع هو النتيجة.[1]

[1]- SEKARAN Uma **Research methods for business، A skill building approach** Fourth Edition WILEY INDIA Edition New Delhi 2007 p 88-89.

يعطينا أنموذج الدراسة في أطروحتنا هاته تصورا للمتغيرات محل الدراسة حيث تتشكل دراستنا من متغيرين، الأول مستقل والثاني تابع، فالمتغير المستقل هو مجموع الأفكار المطروحة في الدراسة النظرية التي تهدف إلى تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر، أما المتغير التابع فهو قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه الأدوات المستحدثة في تمويل التنمية .

ثالثا : مجتمع وعينة الدراسة .

تعرف عينة الدراسة على أنها: «مجموعة الوحدات التي يتم اختيارها من مجتمع البحث لتمثيله في الدراسة»[1]، فعينة الدراسة هي جزء من مجتمع الدراسة، ولصعوبة استجواب كل افراد المجتمع يلجئ الباحث إلى تطبيق الدراسة على عينة من المجتمع، ومن ثم تعميم النتائج على المجتمع ككل، مع توفر شرط أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث.

بالنسبة لدراستنا هذه فمجتمع البحث كما تمت الإشارة إليه سابقا يتكون من أربع شرائح هي:

I- الأكاديميون : وهم مجموع الأساتذة الجامعيون المتحصلون على درجة الدكتوراه فما فوق في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،و الذين يشغلون مناصب،أستاذ محاضر، أو أستاذ تعليم عالي .

II- مدراء الوكالات البنكية : وهم مجموعة من مدراء الوكالات البنكية التجارية على مستوى منطقة الوسط فقط دون المناطق الأخرى، وباختلاف نشاط البنوك و نوعها

III- مفتشو المالية بوزارة المالية : وهم مجموعة من الإطارات السامية للمفتشية العامة للمالية والذين يشغلون مناصب، مفتش مركزي للمالية ومفتش جهوي للمالية .

IV- إطارات بورصة القيم المنقولة: وهم مجموع الإطارات المسيرة لبورصة القيم المنقولة بالجزائر العاصمة.

---

[1]- سعيد سالم القحطاني وآخرون: **منهج البحث العلمي في العلوم السلوكية مع تطبيقات spss**،المكتبة الوطنية، الرياض، 2000،ص 269.

تهدف دراستنا إلى محاولة تحديد آرائهم حول المقترحات المراد تطبيقها من أجل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر عن طريق توزيع الإستبانة عليهم، ونظرا لتعدد ولاتساع الشرائح وصعوبة تطبيق أسلوب المسح الشامل عليها بسبب عدة عوامل أهمها: ضيق الوقت، التكلفة الكبيرة...الخ، فإننا إخترنا القيام بعملية المسح عن طريق العينة.

لقد اخترنا عينة بحثنا عن قصد منا من أجل الإحاطة بكل الشرائح ذات الاطلاع عن الموضوع، فقد إخترنا الأكاديميين من أجل اطلاعهم الواسع والمتخصص ومعارفهم العلمية الواسعة في هذا المجال، أما مدراء الوكالات البنكية فقد اخترناهم باعتبارهم يمارسون النشاط البنكي بشكل يومي ومحترف، ولهم دراية ميدانية بكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ومن ثم مصادر التمويل المتوفرة لذلك والمشاكل التي تواجه هذه المصادر،أما مفتشوا المالية فقد تم إختيارهم على أساس تخصصهم وممارستهم للأعمال المتعلقة بالسياسة المالية، أما إطارات بورصة القيم المنقولة فقد تم اختيارهم استكمالا لمجموع الهيئات التي تقوم بتمويل التنمية وانطلاقا من قدراتهم الكبيرة في مجال البورصة و سبل تفعيله باعتبارهم من اكثر الاشخاص العرفين بمشاكل بورصة الجزائر والجدول التالي يوضح بشكل أكثر تفصيل مكونات عينة البحث والاستمارات الموزعة و المسترجع و الضائعة منها :

جدول(23): المنظمات المكونة لعينة البحث وعدد الاستبانات الموزعة فيها والمسترجعة منها

	إسم المنظمة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة
1	الجامعات الجزائرية	25	22
2	البنوك الجزائرية	25	22
3	المفتشية العامة للمالية بوزارة المالية	25	18
4	بورصة القيم المنقولة بالجزائر	25	17

المصدر : من إعداد الطالب

فبعد أن وزعنا 100 استبانة حصلنا منها 79 استبانة بنسبة استجابة كلية قدرها 79% ما يجعل عينة الدراسة تتكون من :

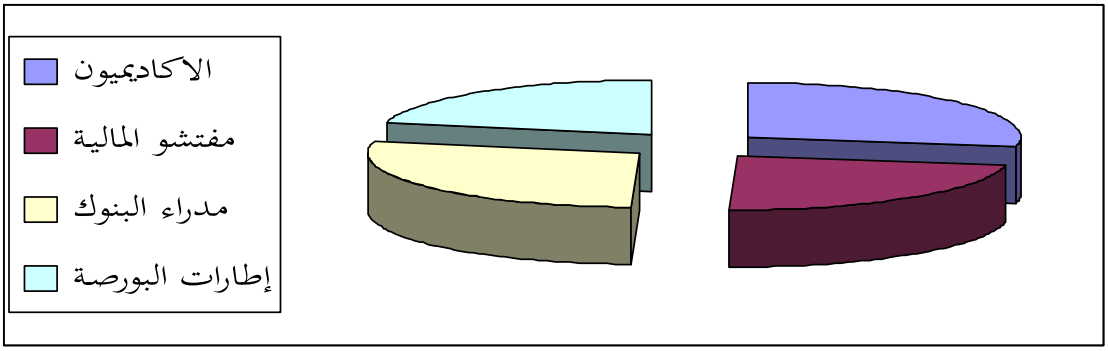

شكل (03): مكونات عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالب

وحسب الجدول (23) كانت نسب الاستجابة حسب كل شريحة كما يلي:

– فيما يخص الجامعات الجزائرية فإننا وزعنا25 استبانة كمجموع حصلنا منها 22 استبانة، أي بنسبة استجابة قدرها 88%، حيث تعتبر هذه النسبة نسبة معتبرة جدا، والشيء الذي حال بيننا وبين ارتفاع نسبة الاستجابة هو تاريخ اجراء الدراسة الذي تزامن مع نهاية السنة الجامعية، وانشغال الكثير من الأساتذة بالأعباء البيداغوجية .

– أما فيما يخص مدراء الوكالات البنكية فقد وزعنا 25 استبانة كمجموع حصلنا منها 22 استبانة، أي بنسبة استجابة قدرها 88%، والشيء الذي جعل النسبة معتبرة هو التزام المدراء بالحضور اليومي لمكان العمل في ضل مشاغلهم التي لانهاية لها.

– أما فيما يخص المفتشية العامة للمالية بوزارة المالية فقد وزعنا فيها 25 استبانة حصلنا منها 18 استبانة، بنسبة استجابة قدرها 72%، ويعود هذا كذلك لانشغال الكثير من المفتشين وكثرة مهماتهم خارج حدود ولاية المقر الرئيسي، وكذا بداية الموسم الصيفي واستفادة بعض المفتشين من العطلة السنوية .

– أما فيما يخص بورصة القيم المنقولة فنلاحظ من خلال الجدول ضعف نسبة الاستجابة،حيث قسمنا25 استبانة استرجعنا منها 17 استبانة أي بنسبة استجابة قدرها 68%،الشيء الذي يعود الى ظروف العمل بالبورصة،ما حال بيننا و بين تجميع الاستبانات . وانطلاقا من هذا يمكن تمثيل نسبة الاسترجاع الكلية للاستبيانات الموزعة والمفقودة من خلال الشكل الآتي:

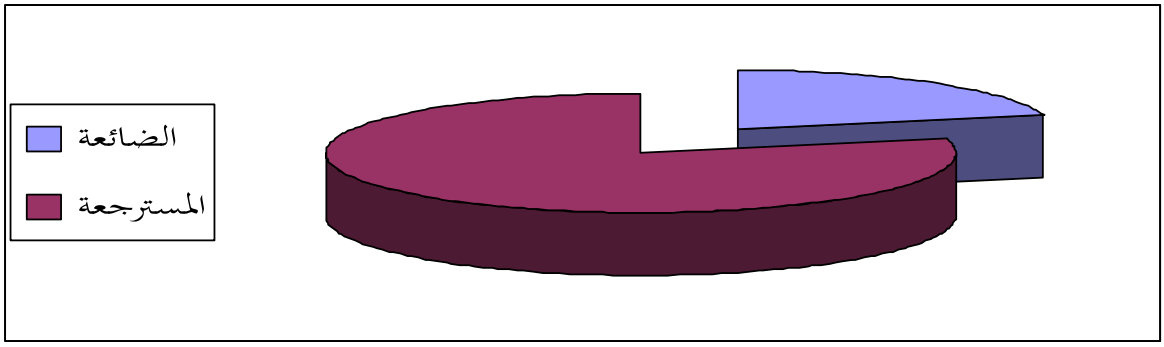

شكل(04) : استمارات الاستبانات المسترجعة والضائعة.

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الشكل(04) نلاحظ أن نسبة الاستبانات المسترجعة بلغت 79% وهذه نسبة معتبرة جدا، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى اعتمادنا تقديمها عن طريق المقابلة، حيث شرحنا محتوى الإستبانة لأفراد البحث، وأكدنا لهم على السرية وأهمية استجابتهم لنجاح الدراسة، ورغم أن هذا الأمر تطلب مجهودا كبيرا وقدرة عالية على الإقناع، إلا أنه حقق الهدف المنشود وأدى إلى الحصول على مشاركة عالية من قبل المبحوثين تجلت من خلال هذه النسبة المرتفعة للاستمارات المسترجعة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

يعتبر التحليل الإحصائي للبيانات إحدى أهم المراحل في الدراسة وهذا باعتبارها المرحلة الأخيرة التي ستوفر لنا النتائج المرجوة، ولصعوبة التحليل اليدوي وطول وقت العملية نلجئ للاستعانة ببرامج الإعلام الآلي الإحصائية والتي يتربع على عرشها برنامج الإعلام الآلي المسمى: الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية [1] المسمى اختصارا SPSS، حيث صدرت له مجموعة من الإصدارات توفر لنا منها الإصدار 17.0.

أولا: تعريف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

هو حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، ظهر لأول مرة سنة1970 وقد تطور في بداية الثمانينات بحيث تم إعداده للعمل تحت نظام التشغيل (DOS) وكان الإصدار رقم 1 آنذاك ثم تلاه الإصدارات 2، 3، 4. وفي أوائل التسعينات صدر الإصدار الخامس باسم SPSSWIN للعمل مع

---

[1] لتفصيل حول البرنامج وآلية عمله، انظر:

. سعد زغلول بشير: **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS**، الإصدار العاشر،المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2003.

. صلاح الدين حسين الهيتي: **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، تطبيقات باستخدامSPSS ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

. مصطفى حسي باهي و أحمد عبد الفتاح سالم: **الإحصاء التطبيقي باستخدام الحزم الجاهزة**،مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، القاهرة.

. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي: **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي يدويا وباستخدام SPSS**،دار الشروق للنشر، عمان، 2005.

. أسامة ربيع أمين: **التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، مهارات أساسية**،الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون سنة نشر.

. هشام بركات بشر حسين: **تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS 15**،دار النشر الالكتروني، بدون بلد وسنة نشر.

. GRIFFITH Arthur SPSS for Dummies WILEY Publishing Indianapolis 2007.

. LANDAU Sabine and EVERITT Brain A Handbook of Statistical Analyses Using SPSS Chapman& Hall / CRC Press LLC Washington 2004.

. PALLANT Julie SPSS Survival Manual Open University Press Philadelphia 2001.

نظام التشغيل (Windows) وتلته إصدارات متتابعة إلى أن وصلنا مؤخراً إلى الإصدار SPSS 17.0،[1]ولم يتوقف البحث في هذا المجال حيث لا نكاد نتحصل على إصدار جديد من هذا البرنامج حتى نسمع بخروج اصدار احدث.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

إن طبيعة الدراسة التي اخترناها، وخصائص النتائج المنتظرة منها والتي لا تتعدى معرفة اتجاهات العينة نحو الموافقة على العبارة من رفضها، يدفعنا الى استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية التي سنحتاجها في تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات وعبارات الإستبانة المطروحة،ولعل أهم هذه الأدوات ما سيأتي ذكره:

– حساب التكرارات: لمعرفة مدى انجذاب العينة نحو أي عبارة ؛

– المتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد العينة،ثم اتجاه الشريحة الخاصة بالبعد نحو كل فقرة

– الانحراف المعياري: وذلك للتعرف على مدى التشتت في إجابات العينة عن العبارة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الإجابات ولم تتشتت، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح أو أكبر؛[2]

. كرونباخ ألفا(α): وذلك لتقدير ثبات الدراسة، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد الصحيح فهذا يعني ثباتا أكبر للدراسة[3].

---

[1]– نادر شعبان السواح: **مبادئ الإحصاء الوصفي باستخدام SPSS**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص 155–156.(بتصرف)

[2]– امتثال حسن عبد الرزاق وآخرون: **مبادئ الإحصاء الوصفي**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص، 115.

[3]– عز عبد الفتاح: **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**،خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2008، ص، 536.

وقد يأخذ معامل كرومباخ الفا عدة قيم تختلف حسب الدراسة تتراوح من الصفر الى الواحد الصحيح ،ولكل قيمة مستوى ثبات معين قمته هو الثبات الممتاز الذي يقارب الواحد الصحيح ،وفيما يلي تفصيل لقيم المعامل :[1]

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أقل من [- ، 0.6] يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف، وإعادة النظر في بناءها ؛
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين] 0.6 ، 0.7] يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين] 0.7 ، 0.8] يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أكبر من] 0.8 ، -] يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

ثالثا: طريقة قياس الاتجاهات.

نصبو من خلال دراستنا التطبيقية هاته والتي تأخذ شكل استبانة الى معرفة اتجاهات العينة المستجوبة نحو عبارات تحمل مجموعة من المقترحات، نهدف من خلالها الى تفعيل وتطوير ادوات تمويل التنمية في الجزائر.

لقد صممنا أسئلة الإستبانة بشكل يتوافق مع مقياس ليكرت الخماسي [2]، كما أكدنا على أفراد العينة ضرورة اختيار إجابة واحدة فقط أمام كل فقرة، وكانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة ما يلي:

(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق على الإطلاق)

---

[1]- أوما سيكاران، ترجمة، إسماعيل علي بسيوني و عبد الله بن سليمان العزاز: **طرق البحث في الإدارة، مدخل بناء المهارات البحثية**، المنشورات العلمية لجامعة الملك سعود، الرياض، 1998 ،ص، 445(بتصرف)

[2]- عز عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 537.

I- أوزان خيارات الإجابة : من أجل تحديد الاتجاه أعطينا لاحتمالات الإجابة الخمسة السابقة أوزانا محددة كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول(24): الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة

خيارات الإجابة	الوزن
موافق بشدة	5
موافق	4
محايد	3
غير موافق	2
غير موافق على الإطلاق	1

المصدر: عز عبد الفتاح، "مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام (SPSS)"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2008، ص: 540، بتصرف.

II- المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها: بعد تحديد الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة قمنا بحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي وتحديد حدوده الدنيا والقصوى ،ثم قمنا بحساب المدى والذي يعتبر ناتج طرح اعلي وزن من الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة من ادنى وزن من الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة (5-1=4).

وللحصول على طول الخلية قسمنا عدد فئات المقياس على المدى المحسوب فتحصلنا على طول الخلية (5÷4= 0.8).

وفي الأخير يتم إضافة هذا العدد(0.8) إلى أقل قيمة في المقياس وهو الواحد الصحيح، وتستمر اضافته حتى نصل إلى أعلى قيمة في المقياس (05) ، والجدول التالي يبين المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها.

جدول (25) : المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها

	المتوسط المرجح	**الاتجاه**
1	**(1 ـ 1.79)**	**غير موافق على الاطلاق**
2	**(1.8 ـ 2.59)**	**غير موافق**
3	**(2.6 ـ 3.39)**	**محايد**
4	**(3.4 ـ 4.19)**	**موافق**
5	**(4.2 ـ 5)**	**موافق بشدة**

المصدر: عز عبد الفتاح، "**مرجع سبق ذكره**، ص 541، (بتصرف).

وكنتيجة لما سبق يمكن تحديد اتجاهات هذه الدراسة من خلال الجدول (25) كما يلي :

– إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(4.2 – 5)** يعني أن الإجابة تتوافق مع **(موافق بشدة)**

– إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(3.4 – 4.19)** يعني أن الإجابة تتوافق مع **(موافق)**

– إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(2.6– 3.39)** يعني أن الإجابة تتوافق مع **(محايد)** .

– إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(1.8– 2.59)** يعني أن الإجابة تتوافق مع **(غير موافق)**.

– إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(1 – 1.79)** يعني أن الإجابة تتوافق مع **(غير موافق على الإطلاق)**.

المطلب الثالث: مراحل تطوير أداة الدراسة (الإستبانة).

إن مقترحاتنا لتفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية لن تكون لها قيمة إذا بقية حبيسة الدراسة النظرية ولم يتم إسقاطها على واقع وخصائص النظام الاقتصادي الجزائري واستشارة الكوادر المتخصصة في ذلك، الشيء الذي حققته لنا أداة الدراسة والمتمثلة في الإستبانة والذي مر تطويرها بمراحل عدة وذلك حتى نتأكد من قدرتها وصلاحيتها على تحقيق الهدف المحدد لها، وفي ما يلي نقدم إيضاحا لما قمنا به في كل مرحلة:

أولا: بناء أداة الدراسة.

من خلال الدراسة النظرية المتعلق بسبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية، وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتصميم الإستبانة لتكون شاملة لمختلف أجزاء البحث النظري ، وقد جاءت الإستبانة الأولية في شكلها النهائي* مكونة من جزأين رئيسيين كالآتي:

ا – **الجزء الأول:** شمل على البيانات الأولية لأفراد الدراسة والمتمثلة في البيانات الشخصية والوظيفية، حيث قسمناه إلى ثلاثة أقسام،الأول خاص بطبيعة الشريحة التي ينتمي لها المبحوث(الأكاديميون، مدراء الوكالات البنكية، إطارات المالية، إطارات البورصة)، والثاني خاص بالمؤهلات العلمية والوظيفية الخاصة بالأكاديميين، أما الثالث فكان لتبيين نوع المنصب المشغول من طرف إطار البورصة .

*– للإطلاع على الإستبانة الأولية بشكل مفصل يرجى الرجوع إلى الملحق .

II – **الجزء الثاني:** سعينا من خلاله إلى الحصول على الآراء المتعلقة باتجاهات المبحوثين من عينة الدراسة نحو سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر، وقد كانت كل الفقرات مصممة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي كما أشرنا إليه سابقا. وقد قسمنا هذا الجزء إلى أربع أبعاد أساسية :

1 –**البعد الأول:** خصصنا هذا الجزء للبعد المتعلق بتفعيل وتطوير الفكر التنموي، حاولنا تضمينه عدة عبارات تتعلق بالجانب الفكري للتنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الأبعاد الجزئية، وذلك باعتبار أن إصلاح الفكر التنموي هو أساس كل الإصلاحات المتعلقة بالنظام التمويلي، وقد اشتمل البعد على ثمانية أبعاد جزئية كانت كما يلي:

أ – لامركزية القرار السياسي في اتخاذ القرار التنموي: وقد خصصنا له الفقرتين: (01–02)؛

ب – ترتيب الأهداف التنموية حسب الأولوية: وقد خصصنا له الفقرة: (03)؛

ج – دور خصوصية المنطقة في تفعيل الأداء التنموي : وقد خصصنا له الفقرة: (04)؛

د – دور القطاع الخاص في إرساء التنمية الاقتصادية: وقد خصصنا له الفقرة: (05)؛

هـ – ارتباط فعالية الخطط التنموية بسبل تمويلها : وقد خصصنا له الفقرة (06–07).

و – ارتباط التنمية الاقتصادية بقوة ومرونة التشريعات: وقد خصصنا له الفقرة (08)؛

ز – تخطيط التنمية الاقتصادية: وقد خصصنا له الفقرة (09–10)؛

ح – تمويل مشاريع البنية التحتية : وقد خصصنا له الفقرة (11–12).

2– **البعد الثاني:** اشتمل على الأبعاد الجزئية المتعلقة بتفعيل وتطوير النظام الموازني وأدواته، وقد ضم هذا البعد خمسة أبعاد جزئية نوجزها فيما يلي:

أ– تعديل التنظيم الفني للضرائب : وقد خصصنا له الفقرتين: (01، 02)؛

ب– الهيئة المالية المستحدثة : وقد خصصنا له الفقرة: (03)؛

ج – دعم الاكتتاب في اذونات الخزينة : وقد خصصنا له الفقرة: (04)؛

د- تطوير النظام الموازني ككل : وقد خصصنا له الفقرات: (05-06-07)؛

هـ- مستلزمات تفعيل و تطوير أدوات الميزانية العامة : وقد خصصنا له الفقرات: (08-09-10-11-12).

3- **البعد الثالث:** وقد اشتمل على الأبعاد الجزئية المتعلقة بتفعيل وتطوير النظام المصرفي وأدواته، وقد ضم هذا البعد ثمانية أبعاد جزئية كانت كالتالي :

أ - تفعيل سياسة الادخار : وقد خصصنا له الفقرات: (01،02،03،04)؛

ب- تحويل اختصاص وملكية البنوك : وقد خصصنا له الفقرات: (05،06)؛

ج - تطوير تكوين إدارة البنوك التجارية : وقد خصصنا له الفقرات: (07)؛

د - تحرير العمل المصرفي : وقد خصصنا له الفقرات: (08)؛

هـ- تعزيز أداء البنوك من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل 3 : وقد خصصنا له الفقرة(09)؛

و- تطوير اداء البنك المركزي : وقد خصصنا له الفقرات(10-11)؛

ز- الرقابة المصرفية : وقد خصصنا له الفقرات (12-13-14-15)؛

ح - تطوير أساليب تسيير البنوك ومنتجاتها: وقد خصصنا له الفقرات:(من 16 الى 28).

4- **البعد الرابع** : ويشتمل على الأبعاد الجزئية المتعلقة بتفعيل وتطوير بورصة القيم المنقولة وادواتها، وقد ضم هذا البعد أربعة أبعاد جزئية كانت:

- تفعيل آداء بورصة الجزائر للقيم المنقولة : وقد خصصنا له الفقرات: (01-02-03-04-05-06-07)؛

- رفع عدد الشركات المدرجة في البورصة : وقد خصصنا له الفقرة(08)؛

- دعم الاستثمار الأجنبي غير المباشر : وقد خصصنا له الفقرة: (09)؛

- تطوير ادوات بورصة القيم المنقولة : وقد خصصنا له الفقرات: (10-11-12-13).

ثانيا :صدق أداة الدراسة.

يقصد به التأكد من أن أداة الدراسة –الإستبانة– صالحة لقياس ما أعدت من أجله[1]، ويعرفه ذوقان عبيدات وآخرون على أنه: «شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل أفراد العينة المعنية بالدراسة».

شرعنا في التأكد من صدق الدراسة من خلال عرضها على الأستاذ المشرف، وبعد تصويباته وافق إتمام العمل، مباشرة قمنا بعرضها على عدد من المحكمين، ونظرا لتعدد مجالات وجوانب الموضوع فقد حرصنا على ان تكون تخصصاتهم واهتماماتهم البحثية متنوعة، وقد طلبنا منهم إبداء آرائهم حول مدى وضوح العبارات المشكل الإستبانة، وعلاقتها بالبعد الذي أدرجت فيه، وأكدنا لهم على ضرورة اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل في صياغة العبارات،. ولأجل تسهيل العمل عليهم قمنا بتصميم نموذج استبانة خاص بالمحكمين*.

وللاستفادة أكثر من آراء المحكمين قمنا بتقسيمهم إلى مجموعتين هما:

– المجموعة الأولى: وتضم المحكمين على مستوى الجامعات الجزائرية، حيث حرصنا على اختيار مجموعة من الأستاذة المتخصصين من جامعة البليدة 2 وجامعة الجلفة وجامعة الاغواط وباقي جامعات الوطن، وقمنا بإرسال استمارة الإستبانة إليهم للتعليق عليها، وقد تلقينا (05) ردود فقط أصحابها تتراوح رتبهم العلمية بين: أستاذ التعليم العالي، وأستاذ محاضر (أ).

---

[1]– محمد صالح العساف: **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**،العبيكان للطباعة والتوزيع، الرياض، 1995،ص، 429.

*– للإطلاع على نموذج الإستبانة الخاص بالمحكمين يرجى الرجوع إلى الملحق .

– المجموعة الثانية: وتضم المحكمين على المستوى المهني، حيث عمدنا على اختيار مجموعة من الاطارات الذين سبق لهم تقلد مسؤولية الإدارة لسنوات طويلة وذلك بغية الاستفادة من آرائهم، وتلقينا ردا واحدا فقط منهم.

وقد بدأنا بإرسال الإستبانة للتحكيم ابتداء من تاريخ 2015/05/09، وبالتشاور مع الأستاذ المشرف قررنا انتظار الردود لمدة شهر كامل، وفي خضم هذه المدة أرسلنا تذكيرا للأساتذة المعنيين بالتحكيم، وانطلاقا من تاريخ 2015/06/09 بدأنا بقراءة وتحليل ردود التحكيم التي استخرجنا منها جملة من الملاحظات أهمها ما يلي:

– الإستبانة جيدة وموجهة وصالحة لقياس ما أعدت من أجله، حيث لم نتلق أي ملاحظة بخصوص عدم تلاؤم المحاور والأبعاد مع موضوع الدراسة.

– تلقينا بعض التصحيحات وبعض التعديلات في تركيب مجموعة من الفقرات.

– اقترح بعض الأساتذة تدعيم الإستبانة ببعض الأبعاد الجزئية التي لم ننتبه لها .

انطلاقا من هذه الملاحظات قمنا ببناء الإستبانة النهائية* التي تم توزيعها على المبحوثين .

ثالثا: ثبات أداة الدراسة.

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها، حيث يوضح ما إذا كانت الإستبانة ستعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما إذا تم إعادة توزيعها على نفس أفراد العينة[1]. ولتقدير ثبات الدراسة اعتمدنا معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha الذي يعد من أفضل الطرق للدلالة على تقدير الثبات، حيث سنقوم بحسابه لأداة الدراسة ككل وللمحاور الأساسية المشكلة لها، وهذا ما نبرزه من خلال الجدول الآتي:

---

* – للإطلاع على النموذج النهائي للاستبانة الموزع على المبحوثين يرجى الرجوع إلى الملحق .

[1]– عز عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 560.

جدول (26): معاملات الثبات لأبعاد الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا

ابعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
تفعيل وتطوير الفكر التنموي	12	0.778
تفعيل وتطوير النظام الموازني وأدواته	12	0.8670
تفعيل وتطوير النظام المصرفي وأدواته	28	0.9120
تفعيل وتطوير بورصة القيم المنقولة وأدواتها	13	0.8830
الاتجاه العام	**65**	**0.957**

المصدر: من إعداد الطالب .

يتضح من خلال الجدول (26) أن معامل الثبات للبعد الأول الخاص بتفعيل وتطوير الفكر التنموي في عينة الدراسة كانت قيمته (0.778) وهي قيمة جيدة وتدل على ثبات عال، أما معامل الثبات للبعد الثاني الخاص بتفعيل وتطوير النظام الموازني وأدواته فقد كانت قيمته (0.8670) وهي قيمة جيدة كذلك وتدل على ثبات عال، أما معامل الثبات للبعد الثالث الخاص بتفعيل و تطوير النظام المصرفي وأدواته فقد كانت قيمته (0.9120) وهي قيمة ممتازة وتدل على ثبات عال جدا، أما معامل الثبات للبعد الرابع الخاص بتفعيل وتطوير بورصة القيم المنقولة وأدواتها فقد كانت قيمته (0.8830) وهي قيمة ممتازة وتدل على ثبات عال جدا. أما معامل الثبات للدراسة ككل فقد كانت قيمته (0.957) وهي قيمة ممتازة جدا وتدل على ثبات عال جدا تتمتع به الدراسة ككل.

رابعا: تطبيق أداة الدراسة

بعد أن تأكدنا من صدق أداة الدراسة بواسطة التحكيم، إذ قمنا على أساسه بإجراء التعديلات اللازمة لإخراج النموذج النهائي للاستبانة،

- قمنا بربط علاقات مباشرة بالعديد من الأكاديميين والإطارات في وزارة المالية والعديد من الإطارات في البنوك والبورصة (لعرض فكرة الموضوع من أجل الحصول على الموافقة الأولية لتوزيع الإستبانة)، وقد قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع بعض الأشخاص المنتمين لهذه الشرائح، عرضنا من خلالها فكرة الموضوع وقدمنا له نموذجا من أداة الدراسة، وقد تحصلنا على الموافقة من قبل مجموعة كبيرة من المبحوثين كما هو موضح سابقا؛
- بدأنا في تطبيق الدراسة الميدانية ابتداء من تاريخ 2015/06/14، حيث اتصلنا بالهيئات المعنية وتحصلنا على موعد لتوزيع الاستمارات؛
- قمنا بمساعدة مجموعة من الزملاء والأصدقاء الموجودين في بعض هاته الهيئات بالمرور على الهيئات وتوزيع الاستمارات يدا بيد على المبحوثين لشرح الأهداف وما هو غامض من عبارات، وقد اتفقنا مع الجميع على موعد محدد لاستلام الإجابات أمتد من 3 أيام إلى أسبوع حسب ظروف كل مستجوب؛
- بعد انتهاء الموعد المحدد لاستلام الإجابات من كل منظمة اتصلنا بها لاسترجاع الاستمارات، وقد لاحظنا أن الكثير لم يلتزموا بالموعد المحدد سابقا، لذا قررنا تمديد الموعد لفترة أخرى وأكدنا على ضرورة الالتزام به هذه المرة؛
- بعد انتهاء الموعد الثاني المحدد لجمع الإجابات اتصلنا بالهيئات المستهدفة لاسترجاع الاستمارات، وقد لاحظنا في هذه المرة استمرار عدم الالتزام بالنسبة للبعض بالموعد المحدد، وقد اختلق الذين امتنعوا

عن الاستجابة الكثير من الحجج لتبرير ذلك، لذا فضلنا عدم إحراجهم واعتذرنا عن عدم العودة مرة أخرى لاستلام الإجابات بحجة أن الوقت الذي خصصناه لذلك انتهى؛

- أنهينا فعليا الدراسة الميدانية بتاريخ 2015/07/02، وقد كان إجمالي الاستمارات المسترجعة هو 79 استمارة من أصل 100 استمارة إجمالية وزعت أي بنسبة مئوية بلغت 79%، وبعد الفحص التفصيلي لجميع الاستمارات المسترجعة وجدنا أن الصالح منها للتحليل هو 79 استمارة، في حين لم نجد أي استمارة غير صالحة للتحليل فكلها صالحة للتحليل أي بنسبة صلاح قدرها 100%، حيث قمنا بتفريغ محتوياتها في برنامج SPSS.

المبحث الثالث: تحليل مدى إمكانية تطبيق المستحدثات في تمويل التنمية في الجزائر.

يعتبر هذا الجزء من أطروحتنا هو الجزء الذي سوف نعالج فيه النتائج التي تحصلنا عليها من دراستنا الميدانية مع تحليلها وتفسيرها، وهذا من أجل الوقوف على إمكانية تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر من منظور عينة الدراسة، وذلك من خلال أربعة أبعاد أساسية هي :

- البعد الأول والمتعلق بتفعيل وتطوير الفكر التنموي ؛
- البعد الثاني والمتعلق بتفعيل وتطوير النظام الموازني وأدواته ؛
- البعد الثالث ويتعلق بتفعيل وتطوير النظام المصرفي وأدواته ؛
- البعد الرابع ويتعلق بتفعيل وتطوير بورصة القيم المنقولة وأدواتها .

من خلال هذه الأبعاد الأربعة كنا نصبوا إلى معرفة مدى قبولهم لهذه المقترحات، وذلك بمعرفة الاتجاه العام ثم معرفة الاتجاه الخاص بالأكاديميين فيما يخص البعد الأول فقط، ثم الاتجاه الخاص بإطارات المالية فيما يخص البعد الثاني فقط، ومن ثم الاتجاه الخاص بمدراء الوكالات البنكية فيما

يخص البعد الثالث فقط ، وأخيرا الاتجاه الخاص بإطارات البورصة فيما يخص البعد الرابع فقط ،أي أن التحليل سيكون بتحليل البعد تحليلا عام ثم تحليل خاص حسب كل شريحة مستهدفة .

المطلب الأول :تحليل البعدين التنموي والموازني .

تعتبر التنمية الاقتصادية في الجزائر متغير تابع للسياسة المالية في الدولة وهذا ما تم استخلاصه سابقا من خلال الدراسة القياسية، وانطلاقا من هذه الفكرة سنحاول دمج هذين البعدين في مطلب واحد ومن ثم سنحاول تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو المقترحات المتعلقة بالجانب التنموي والجانب الموازني من خلال دراسة الاتجاه العام نحو العبارة، ثم اتجاه الشريحة المختارة تناسبا مع المحور.

اولا : تحليل سبل تفعيل وتطوير الفكر التنموي.

يعالج هذا البعد إمكانية تفعيل الأفكار التنموية القائمة في الجزائر وتعديلها بما يتوافق مع المستجدات الداخلية والخارجية، كما نطرح من خلاله مجموعة من الأفكار المستحدثة التي يمكن لها أن تطور ولو الشيء اليسير من الفكر التنموي السائد معتمدين في هذا على الأفكار التي تشاركناها مع عينة الدراسة.

وفي ما يلي تحليل لما جاء في إجابات العينة حسب كل عبارة

جدول (27):اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الأول المتعلق بتفعيل وتطوير الفكر التنموي

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي العام	الاتجاه العام	المتوسط الحسابي الخاص	الاتجاه الخاص
1	توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ هذه القرارات ، يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر	4.4051	موافق بشدة	4.3182	موافق بشدة
2	كي تكون القرارات التنموية أكثر فعالية يجب تحريرها من التبعية السياسية و الإدارية .	4.2532	موافق بشدة	4.5000	موافق بشدة
3	من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة يجب تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل، ولا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض .	4.3924	موافق بشدة	4.5909	موافق بشدة
4	يمكن إرساء تنمية اقتصادية فعالة و بمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن ، حسب إمكاناتها ومقدراتها،وخصوصياتها.	4.2025	موافق بشدة	4.3636	موافق بشدة
5	يجب إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته و إمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية ،وهذا بترك المجال للاستثمار الخاص لقيادة التنمية الاقتصادية في البلاد ،مع المحافظة على مكانة الدولة المتدخلة .	4.4810	موافق بشدة	4.4091	موافق بشدة
6	تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على طريقة تمويلها، وكذا الأدوات المستخدمة في ذلك، مع استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال.	4.3544	موافق بشدة	4.2273	موافق بشدة

7	يجب إخراج تمويل التنمية من دائرة الميزانية العامة(عدم الاقتصار على الإنفاق العام في تمويل التنمية) للدولة و تفعيل بقية مصادر تمويل التنمية .	4.4051	موافق بشدة	4.4545	موافق بشدة
8	تطوير وتفعيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وجعلها أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الوافد باعتباره رافد هام لدعم التنمية الاقتصادية.	4.2152	موافق بشدة	4.1818	موافق
9	التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى و استبدالها بأخرى قصيرة المدى، كي يتم تقييمها بشكل سريع، ومن ثم تصحيحها آليا دون الانتظار لمدة طويلة (خمس سنوات)،مع مراعاة خصوصيات كل منطقة .	4.2658	موافق بشدة	4.3182	موافق بشدة
10	إتباع ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم سياسة عامة واضحة المعالم ،والاعتماد بشكل كبير على السياسات الهيكلية ،بما يتماشى مع مقدرات الاقتصاد الوطني	4.3165	موافق بشدة	4.1818	موافق
11	تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم،وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها ما يعود على المكتتبين بالربح ومن ثم خلق طبقة جديدة من المستثمرين ،أو توريق رأس مال المشروع وجعل الأوراق قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية .	4.2278	موافق بشدة	3.9091	موافق
12	انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية (الأرباح المحققة من المشاريع الكبرى يعاد استثمارها من اجل تمويل المشاريع التنموية العمومية)ما ينعكس إيجابا ،وبشكل مباشر على	4.3418	موافق بشدة	4.4545	موافق بشدة

	التنمية الاقتصادية ،من خلال الاستثمار في المشاريع ذات الربحية العالية، ما يسمح بإعادة بعث المشاريع التنموية اللاحقة من هذه الفوائض المالية(التغذية العكسية للتنمية الاقتصادية).				
الاتجاه العام		**4.3217**	**موافق بشدة**	**4.3258**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSpss

I- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو البعد الأول ككل: من خلال التحليل الإحصائي استطعنا تسجيل موافقة عينة الدراسة وبشدة على المقترحات التي جاءت في البعد ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 4.3217 ، وقد تماشى هذا الرأي العام مع رأي الاكاديمين حيث سجلنا موافقتهم بشدة على مقترحات هذا البعد من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.3258، الشيء الذي يدل على ضرورة اصلاح الفكر التنموي السائد في الدولة ككل، من خلال انتهاج أسلوب تنموي مبني على مبادئ علمية محكمة تراعي خصوصيا الدولة المادية والبشرية، بالإضافة إلى ضرورة تحديد النهج الاقتصادي تحديدا واضحا والابتعاد عن الضبابية .

II- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو عبارات البعد الأول :

1- العبارة الأولى: ترى عينة الدراسة بوجوب توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية بما يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر، وتكون مساهمة الشعب من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ هذه القرارات، وهذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4051 ، كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وهي الأكاديميون وبشدة على ما جاء في العبارة بتسجيل متوسط حسابي قدره 4.3182

2- العبارة الثانية: توصلنا إلى تسجيل موافقة عينة الدراسة بشدة على ضرورة تحرير القرارات التنموية من التبعية السياسية والإدارية كي تكون أكثر فعالية، وقد اقر ذلك عناصر الشريحة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.2532 ، مقابل متوسط حسابي خاص قدره 4.5000

3- العبارة الثالثة : تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل نالت موافقة عينة الدراسة بشدة كما ترى العينة انه لا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة كان ذلك من خلالتسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3924كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.909

4- العبارة الرابعة: نعم هناك امكانية إرساء تنمية اقتصادية فعالة وبمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن، حسب إمكاناتها ومقدراتها،وخصوصياتها ووقد سجلنا هذا من خلال متوسط حسابي عام قدره 4.2025 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وهي الأكاديميون وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.3636

5- العبارة الخامسة: يجب ترك المجال للاستثمار الخاص لقيادة التنمية الاقتصادية في البلاد ،مع المحافظة على مكانة الدولة المتدخلة من خلال إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته وإمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية، الشيء الذي استهوى الشريحة المستهدفة وبشدة كذلك على ما جاء في العبارة

6- العبارة السادسة : اتجه المبحوثون إلى الموافقة بشدة على أن فعالية التنمية الاقتصادية تتوقف على طريقة تمويلها، وكذا الأدوات المستخدمة في ذلك، كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وهي الأكاديميون وبشدة على ما جاء في العبارة

7- **العبارة السابعة:** يجب على الجزائر الخروج من تمويل التنمية من خلال الميزانية العامة أي عدم الإقتصار على الإنفاق العام في تمويل التنمية في الدولة وتفعيل بقية مصادر التمويل كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة

8- العبارة الثامنة: تطوير وتفعيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وجعلها أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الوافد باعتباره رافد هام لدعم التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة وقد اتضح لنا هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.2152 كما سجلنا تراجع موافقة الشريحة المستهدفة، لنسجل موافق فقط على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص أقل من مثيله العام قدره 4.1818 وهذا اعتقادا منهم ان الاستثمار الأجنبي الوافد لا يهتم بالتشريعات و القوانين فقط بل يبحث عن الجنان الضريبية .

9- العبارة التاسعة : التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى واستبدالها بأخرى قصيرة المدى، حاز على موافقة عينة الدراسة وبشدة، وهذا لان البرامج قصيرة المدى يتم تقييمها بشكل سريع، ومن ثم تصحيحها آليا دون الانتظار لمدة طويلة قد تفوق الخمس سنوات، وقد ذهب الأكاديميون الى نفس الطرح حيث سجلنا متوسط حسابي خاص قدره 4.3182

10- العبارة العاشرة : ذهبت عينة الدراسة الى اقرار الهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم سياسة عامة واضحة المعالم، والاعتماد بشكل كبير على السياسات الهيكلية بما يتماشى مع مقدرات الاقتصاد الوطني من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3165 الشيء الذي وافق عليه الأكاديميون ولكن بحماسة أقل من العينة حيث سجلنا موافقتهم البسيطة من خلال متوسط حسابي قدره 4.1818

11- العبارة الحادية عشرة: تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم، نال موافقة عينة الدراسة بشدة وهذا من خلال تشجيع الاكتتاب في رأس مالها ما يعود على المكتتبين بالربح ومن ثم خلق طبقة جديدة من المستثمرين، أو توريق رأس مال المشروع وجعل الأوراق قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية واتضح ذلك من خلال تسجيل متوسط حسابي عام

قدره 4.2278 ، كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص اقل منه في العينة ككل قدره 3.9091 .

12- العبارة الثانية عشر : انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية نال رضا عينة الدراسة التي وافقه عليه بشدة وهذا كون الأرباح المحققة من المشاريع الكبرى يعاد استثمارها من أجل تمويل المشاريع التنموية العمومية ما ينعكس إيجابا ، وبشكل مباشر على التنمية الاقتصادية من خلال التغذية العكسية للتنمية الاقتصادية .

ثانيا: تحليل سبل تفعيل وتطوير النظام الموازني وأدواته .

يعالج هذا البعد سبل تفعيل النظام الموازني في الجزائر وإمكانية تطويره بما يتوافق مع المستجدات الداخلية والخارجية، كما نطرح من خلاله مجموعة من الأفكار المستحدثة التي يمكن لها أن تطور ولو الشيء اليسير من الفكر المالي للدولة السائد معتمدين في هذا على الأفكار التي تشاركناها مع عينة الدراسة.

وفي ما يلي تحليل لما جاء في إجابات العينة حسب كل عبارة:

جدول (28): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الثاني المتعلق بتفعيل وتطوير النظام الموازني

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي العام	الإتجاه العام	المتوسط الحسابي الخاص	الإتجاه الخاص
1	من أجل رفع الحصيلة الضريبية(توسيع الوعاء الضريبي)، ومن ثم تمويل الميزانية (توجيه هذه الأموال إلى الإنفاق العام)، ينصح بتخفيض معدلات الضرائب إلى النصف أو اقل بقليل،مع مراجعة طرق تحصيل الضريبة .	4.5190	موافق بشدة	4.6111	موافق بشدة
2	قد يكون تعدد الضرائب(الرسم على القيمة المضافة،الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على النشاط المهني،..) أحد الأسباب الرئيسية في إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي، لذا ينصح بإتباع نظام الضريبة الواحدة فقط .	4.2152	موافق بشدة	4.2778	موافق بشدة
3	إنشاء هيئة وطنية جديدة تهتم بالأمور المالية (من غير مديرية التخطيط) تعمل على التنسيق بين الوزارات والهيئات العمومية الأخرى وذلك من اجل تحديد وضبط النفقات العامة،والسهر على عدم تكرار النفقة في أكثر من هيئة .	4.3924	موافق بشدة	4.3889	موافق بشدة
4	تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في اذونات الخزينة لا تفوق مدتها (90)يوم .	4.1646	موافق بشدة	4.3333	موافق بشدة

5	من اجل الوصول إلى أداء مالي متميز نقترح تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة تهتم بأثر النفقة و ليس إنفاق المبالغ فقط ، اصطلحنا عليها باسم ميزانية المقاربة بالآثار	4.3924	موافق بشدة	4.5000	موافق بشدة
6	من خلال ميزانية المقاربة بالاثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح و تفسير المشروع ماديا فقط ،بل الأثر المتوقع منه اقتصاديا واجتماعيا ومدى تطبيقه .	4.3544	موافق بشدة	4.6111	موافق بشدة
7	ميزانية المقاربة بالاثار تمنع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة،مع مراعاة الظروف الداخلية والدولية المحيطة بالعملية التنموية.	4.4177	موافق بشدة	4.7222	موافق بشدة
8	تستخدم موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالآثار دون التخلي عن باقي المصادر .	4.5823	موافق بشدة	4.6667	موافق بشدة
9	التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام، إلا في الاستثنائية القاهرة.	4.3038	موافق بشدة	4.3333	موافق بشدة
10	التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في إطار ترشيد الإنفاق العام، وذلك باعتبارها تكلف الخزينة العمومية أموال كبيرة وتصعب الرقابة عليها.	4.4304	موافق بشدة	4.4444	موافق بشدة
11	تشجيع الوقف، واستخدام موارده المالية، كمصدر لتمويل عجز الميزانية، دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة.	4.3165	موافق بشدة	4.5000	موافق بشدة

12	خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ،وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة ،تقوم بتسيير هذه الصناديق ، وإحكام الرقابة عليها و كتابعتها .	4.3671	موافق بشدة	4.4444	موافق بشدة
الاتجاه العام		**4.3713**	**موافق بشدة**	**4.4861**	**موافق بشدة**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

I تحليل الاتجاه العام والخاص نحو البعد الثاني ككل : من خلال التحليل الإحصائي استطعنا تسجيل موافقة عينة الدراسة بشدة على المقترحات التي جاءت في البعد ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 4.3713، وقد تماشى هذا الرأي العام مع رأي مفتشي المفتشية العامة للمالية بوزارة المالية حيث سجلنا موافقتهم بشدة على مقترحات هذا البعد من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 4.4861.

إن هذا التوجه الذي سجلته عينة الدراسة يوضح الضرورة الملحة التي تراها العينة تصحيح لأوضاع الميزانية العامة بصفة عامة، وهذا من خلال اقتناع العينة ببعد الميزانية الحالية عن المقاربة الاقتصادية ، وبقائها حبيسة الأهداف الاجتماعية الغير منتجة والتي لا تستطيع خلق القيمة المضافة المعول عليها .

II- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو عبارات البعد الثاني :

1- العبارة الأولى: من الضروري والملح تخفيض معدلات الضرائب إلى النصف أو اقل بقليل الشيء الذي أصبح من الأهداف الوسيطية واجبة التقديم باعتبار أن له علاقة طردية مع اتساع الوعاء الضريبي، مع مراجعة طرق تحصيل الضريبة، الشيء الذي راق لعينة الدراسة بشدة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.5190 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.6111

2- العبارة الثانية: ترى عينة الدراسة بإتباع نظام الضريبة الواحدة لما له من قدرة على توسيع الوعاء الضريبي ومن ثم رفع موارد الخزينة المالية التي ستوجه للإنفاق العام بشقيه من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.2152 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة 4.2778وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره

3- العبارة الثالثة: أقرت عينة الدراسة بشدة اقتراح إنشاء هيئة وطنية جديدة تهتم بالأمور المالية تعمل على التنسيق بين الوزارات والهيئات العمومية الأخرى وذلك من أجل تحديد وضبط النفقات العامة، بما يعود إيجابا على موارد الدولة المالية، وكان ذلك من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3924 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.3889

4- العبارة الرابعة : وجوب تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في سندات عامة لا تفوق مدتها (90) يوم يعود بالنفع الشديد على الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة الدائمة للخزينة العمومية وخلق طبقة من الموظفين المستثمرين لتحسين ظروف معيشتهم، من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.1646 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.3333

5- العبارة الخامسة: نالت فكرة تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة تهتم بأثر النفقة وليس إنفاق المبالغ فقط (ميزانية المقاربة بالآثار) موافقة عينة الدراسة لما لها من امكانية تغليب الشق الاقتصادي على الشق الاجتماعي وهذا من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3924 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.5000.

6- العبارة السادسة : أنه من خلال ميزانية المقاربة بالآثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح وتفسير المشروع ماديا فقط، بل الأثر المتوقع منه اقتصاديا واجتماعيا ومدى تطبيقه ، فلا تبرر مثلا مديرية الأشغال العمومية استهلاكها للغلاف بانتهاء الأشغال في السكة الحديدية، بل هي مطالبة بأن يتنقل المسافرين فعلا عبر هذه السكة الحديدية ،هذا ما راق للعينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3544 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة .

7- **العبارة السابعة:** وافقت عينة الدراسة بشدة على منع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة، مع مراعاة الظروف الداخلية والدولية المحيطة بالعملية التنموية، من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4177 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.7222.

8- العبارة الثامنة: وافقت عينة الدراسة بشدة على استخدام موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالآثار دون التخلي عن باقي المصادر من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.5823 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.6667.

9- العبارة التاسعة : مقترح التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام، إلا في الحالات الاستثنائية القاهرة نال رضا واستحسان العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3038 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.3333 .

10- العبارة العاشرة : وافقت عينة الدراسة بشدة على التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في إطار ترشيد الإنفاق العام، وذلك باعتبارها تكلف الخزينة العمومية أموال كبيرة، وتصعب الرقابة

عليها من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4304 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.4444

11- العبارة الحادية عشرة: تبنت عينة الدراسة فكرة تشجيع الوقف، واستخدام موارده المالية، كمصدر لتمويل عجز الميزانية، دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة، ووافقت عليه بشدة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.3165، كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وهي الأكاديميون وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.5000.

12- العبارة الثانية عشر : ضرورة خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ، وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة ،تقوم بتسيير هذه الصناديق، وإحكام الرقابة عليها و متابعتها راق العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3671 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.4444.

المطلب الثاني: تحليل البعدين المتعلقين بالنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة

تكتسي الثنائية التمويلية – نظام مصرفي،بورصة – أهمية قصوى في النشاط الاقتصادي من خلال ما توفره للاقتصاد الوطني باعتبارهما أداتين فعالتين في تعبئة المدخرات، ما يجعل الحكومات تسعى إلى اكتساب هذه الثنائية وتقويتها وحمايتها لا لذاتها ولكن لما تقدمه للاقتصاد الوطني من تمويل وانعكاس لصورة صحيحة عن أداء هذا الاقتصاد.

وفي هذا الجزء من أطروحتنا سنحاول الوقوف على أراء عينة الدراسة فيما يخص مقترحات تطوير النظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال ما يلي :

أولا: تحليل سبل تفعيل وتطوير النظام المصرفي وأدواته .

يعالج هذا البعد سبل تفعيل النظام المصرفي في الجزائر وتعديله وتطويره بما يتوافق مع المستجدات الداخلية و الخارجية،كما نطرح من خلاله مجموعة من الأفكار المستحدثة التي يمكن أن تعود بالنفع على الأدوات المستخدمة في تمويل التنمية السائدة المستخدمة في النظام المصرفي معتمدين في هذا على الأفكار التي تشاركناها مع عينة الدراسة.

جدول (29): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الثالث المتعلق بتفعيل وتطوير النظام المصرفي

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي العام	الاتجاه العام	المتوسط الحسابي الخاص	الاتجاه الخاص
1	رفع المدخرات من خلال إلزام الصندوق الوطني للتقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض المالية في شكل حسابات استثمار في البنوك الوطنية.	4.3797	موافق بشدة	4.1364	موافقا
2	خلق بنك للاستثمار الوطني يستقبل ودائع القطاع العام طويلة الأجل، ويعيد استثمارها في البنية التحتية .	4.2911	موافق بشدة	4.2273	موافق بشدة
3	تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للسوق في تحديد أسعار الفائدة .	4.0759	موافق	4.0455	موافق
4	رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز فئات المجتمع المختلفة على الادخار كل حسب مقدرته في صناديق التوفير و الاحتياط.	4.5190	موافق بشدة	3.8636	موافق
5	تحويل بريد الجزائر إلى بنك بريد ،يعمل على فتح كل أنواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية،مع المحافظة على خدماته البريدية .	4.2658	موافق بشدة	3.9091	موافق
6	تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين،مع وضع شروط صارمة ،والتزام تام بقرارات السياسة النقدية .	4.2025	موافق بشدة	4.0455	موافق
7	رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الإدارة العليا،الإدارة الوسطى،الإدارة السفلى)	4.4177	موافق بشدة	4.0909	موافق

8	السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية.	4.2658	موافق بشدة	4.0455	موافق
9	إلزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3، مع توفير الشروط المناسبة لتطبيقها.	4.4177	موافق بشدة	4.2727	موافق بشدة
10	إعطاء بنك الجزائر صلاحيات اكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية.	4.4684	موافق بشدة	4.2727	موافق بشدة
11	إعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من اجل اتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات .	4.4937	موافق بشدة	4.3182	موافق بشدة
12	إحكام الرقابة على تمويل مشاريع تشغيل الشباب في إطار ANSEJ/ANGEM ،مع توفير المرافقة التقنية واستشارة السلطات البلدية محل إقامة المشروع .	4.4684	موافق بشدة	4.4091	موافق بشدة
13	توجيه القروض المصرفية (الجزء الأكبر) للاستثمار، وإعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك، ومن ثم إعادة الحركية للاقتصاد الوطني .	4.1899	موافق	4.0909	موافق
14	تعزيز وتطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية، بإلزامها انتهاج أسلوب الرقابة الشاملة القائم على أساس التفتيش على تعاملات البنك، وفروعه كل على حدا .	4.4177	موافق بشدة	4.3182	موافق بشدة
15	إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر ،تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي و الاستثماري ،وبيانات العملاء و العمليات المصرفية ،يمكن للبنوك الولوج لها بشكل سهل وسلس من اجل الاطلاع على حالة العملاء قبل التعامل معهم	4.5190	موافق بشدة	4.1818	موافق

16	إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة،مع توضيح السياسة العامة للبنك .	4.1646	موافق	4.0000	موافق
17	تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية ، من خلال العمل على تسهيل الإجراءات ،وتخفيض مدة العمليات المصرفية، ودراسة المشاريع وطلبات القروض.	4.4937	موافق بشدة	4.2727	موافق بشدة
18	إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة، وحسب خصائص كل منطقة، والتخلي على الوكالات ذات المردودية الضعيفة.	4.4304	موافق بشدة	4.2273	موافق بشدة
19	تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر، وكذا على مستوى البنوك التجارية من أجل تقليل الأخطار المحيطة بالنشاط المصرفي .	4.3924	موافق بشدة	4.0455	موافق
20	إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية ، من أجل حماية المودعين، و إعطاء انطباع جيد عن الأداء الائتماني للبنوك العمومية .	4.4304	موافق بشدة	4.0000	موافق
21	إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القوية من طرف البنوك الأجنبية.	4.4557	موافق بشدة	4.0455	موافق
22	فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة و رؤوس الأموال الضخمة ،مع مراعاة قاعدة – سالم أو غانم –	4.3418	موافق بشدة	4.0000	موافق

23	دعم و تقوية القاعدة القانونية و التشريعية للنشاط المصرفي وإصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي.	4.3671	موافق بشدة	3.9545	موافق
24	تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية ،من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب في رأس مال هذه البنوك ،ما يفضي إلى دعم هيكلها المالي ، ومن ثم توسع البنوك التجارية في الائتمان .	4.4177	موافق بشدة	3.9545	موافق
25	إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية	4.5570	موافق بشدة	4.0455	موافق
26	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية ، كمرحلة لتعميم الصرافة الإسلامية و من ثم التخلي عن المنتجات التقليدية الربوية	4.3924	موافق بشدة	4.0000	موافق
27	خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر ،ما يوفر تمويل لأكبر عدد ممكن من المشروعات متناهية الصغر ، بمبالغ صغيرة جدا و دون مخاطرة ، مع تشجيع المنتجات الخضراء (صديقة البيئة).	4.3544	موافق بشدة	4.0455	موافق
28	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم ،و بقية البيوع الإسلامية الأخرى.	4.3165	موافق بشدة	3.9091	موافق
الاتجاه العام		**4.3752**	**موافق بشدة**	**4.0974**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

I- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو البعد الثالث ككل: من خلال التحليل الإحصائي استطعنا تسجيل موافقة عينة الدراسة بشدة على المقترحات التي جاءت في البعد ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 4.3752، وقد تماشى هذا الرأي العام جزئيا فقط مع رأي مدراء الوكالات البنكية حيث سجلنا موافقتهم المترددة على مقترحات هذا البعد من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 4.0974 الذي يتوافق مع عبارة "موافق"، الشيء الذي قد يعود إلى أن اغلب الوكالات البنكية المستهدفة بالدراسة تعود ملكيتها للدولة، ما أثر على تصورات مسيريها وأعطاهم نظرة مستقبلية غامضة للإصلاحات من خلال ما قد مر عليهم من إصلاحات لم تؤتي أكله، إلى جانب الفجوة الكبيرة بين النظري في الاقتصاد البنكي وما هو موجود في الواقع، حيث لاحظنا استغراب المدراء لعدة عبارات في الشق المتعلق بتفعيل النظام المصرفي ما أعطانا انطباعا كون النظام المصرفي الجزائري يسير بقرارات إدارية لا علاقة لها بالمقاربة الاقتصادية وكل هذه المقترحات ما هي الا نفخ في رماد لا فائدة منها .

II- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو عبارات البعد الثالث :

1- العبارة الأولى: لم ترفض عينة الدراسة ووافقت بشدة على إلزام الصندوق الوطني للتقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض المالية في شكل حسابات استثمار في البنوك الوطنية من اجل دعم صناديق البنوك بالسيولة اللازمة، ولعل الحكمة من ذلك كون هاتين الهيئتين يعتبران من اكبر الهيئات الوطنية ذات الفوائض المالية بحكم طبيعة نشاطهم، كما أنهما لا تتصرف في فوائضهما المالية في المدى المتوسط والقصير،الشيء الذي يعطي البنوك مساحة مناورة اكبر وفرص إقراض أوسع، وقد اتضح ذلك من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3797 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.1364

2- العبارة الثانية: تبنت عينة الدراسة فكرة خلق بنك للاستثمار الوطني يستقبل ودائع القطاع العام طويلة الأجل، ويعيد استثمارها في البنية التحتية وهذا كون المؤسسات والهيئات الوطنية فقدت الثقة في البنوك التجارية بعد أزمة ما يسمى ببنك الخليفة الذي أفلس وتمت تصفيته دون أن تسترجع الكثير من الهيئات العمومية ودائعها لديه، ووافقت بشدة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.2911 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة بشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.2273

3- العبارة الثالثة : تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للسوق في تحديد أسعار الفائدة وافقت عليه عينة الدراسة بشدة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.0759 كما سجلنا موافقة -فقط- الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0455، ان فكرة التعويم قد يخفض سلطة البنك المركزي على البنوك التجارية كون البنك المركزين يقوم اولا بتحديد معدل إعادة الخصم ومن ثم يتم تحديد معدلات الفائدة، كما يفتح هذا التعويم الباب واسعا امام المنافسة بين البنوك ما يعود إيجابا على الاقتصاد الوطني .

4- العبارة الرابعة : رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز فئات المجتمع المختلفة على الادخار كل حسب مقدرته في صناديق التوفير والاحتياط فكرة نستطيع من خلالها توطيد الادخار لدى الأجيال القادمة ،الشيء الذي نال رضا العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.5190 كما سجلنا موافقة -فقط-الشريحة المستهدفة على هذه الفكرة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 3.8636، وقد تتحقق هذه الفكرة من خلال التوعية بفائدة الادخار من خلال الحملات التحسيسة لأفراد المجتمع ،بالإضافة إلى فتح دفاتر ادخار مجانية لطلبة المدارس ،الشيء الذي قد يغرس روح الادخار لدى المجتمع.

5- العبارة الخامسة: ترى عينة الدراسة بتحويل بريد الجزائر إلى بنك بريد ،يعمل على فتح كل أنواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية، مع المحافظة على خدماته البريدية وتوافق على ذلك بشدة ،إلا أن مدراء الوكالات البنكية لا يوافقون بنفس الشدة وهذا قد يعود الى عدم قدرة بريد الجزائر على تسيير القروض بنفس كفاءة البنوك المتمرسة وقد سجلنا متوسط عام قدره 4.2658،في مقابل متوسط خاص قدره 3.9091.

6- العبارة السادسة : نفس لملاحظة العبارة الخامسة تكررت بالنسبة للعبارة السادسة حيث لاحظنا موافقة العينة بشدة على فكرة تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين، مع وضع شروط صارمة، والتزام تام بقرارات السياسة النقدية، الشيء الذي تحفظ فيه مدراء الوكالات بعض الشيء بحصولنا على متوسط حسابي يشير إلى الموافقة فقط قد يعود ذلك للمشاكل التي تعرض لها المودعون جراء تعاملهم مع الخواص وقضية بنك الخليفة ليست ببعيدة .

7- **العبارة السابعة:** وافقت عينة الدراسة بشدة على مقترح رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الإدارة العليا،الإدارة الوسطى،الإدارة السفلى) كون المعاملة المصرفية تنتج وتوزع في نفس الوقت ولا يمكن فصلها عن مقدمها ما يجعل تكوين الكادر البشري أكثر الأمور أهمية في النشاط المصرفي، الشيء الذي لم يبدي له اهتمام كبير جدا مدراء البنوك حيث أفضت الدراسة الإحصائية إلى تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.0909 .

8- العبارة الثامنة: وافقت عينة الدراسة بشدة على السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية، في حين سجلنا نفس التحفظ بالنسبة لمدراء الوكالات البنكية بمتوسط حسابي قدره 4.2727، وقد يعود تحفظ مدراء الوكالات إلى كون البنوك الأجنبية لا تقدم الائتمان بنفس حجم البنوك الوطنية وذلك كون عملها في الجزائر يشوبه الكثير من التردد والشك في استقرار الاقتصاد الوطني، في المقابل تقدم البنوك الوطنية الائتمان بشكل أكثر اتساعا .

9- العبارة التاسعة :ترى عينة الدراسة أنه من الضروري والملح أن تلتزم البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3، مع توفير الشروط المناسبة لتطبيقها، من أجل حمايتها من أخطار عدم الدفع ، هذا الأخير الذي أصبح عرفا سائدا بين المقترضين في الجزائر، وقد أتضح لنا ذلك جليا من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4177 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.2727

10- العبارة العاشرة : تتوقف كفاءة النظام المصرفي ككل على مدى قوة البنك المركزي وحريته في إتخاذ قراراته، الشيء الذي لا يتحقق إلا بتوسيع صلاحياته في تسيير السياسة النقدية بصفة غير مشروطة، الشيء الذي راق العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.4684 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.2727

11- العبارة الحادية عشرة: إعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من أجل إتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات أمر أكثر من ضروري عند بناء أي نظام مصرفي،الشيء الذي ينعكس مباشرة على اداء النظام المصرفي ككل،الشيء الذي راق للعينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4937 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.3182

12- العبارة الثانية عشر: وافقت عينة الدراسة بشدة على إحكام الرقابة على تمويل مشاريع تشغيل الشباب في إطار ANSEJ/ANGEM ، مع توفير المرافقة التقنية واستشارة السلطات البلدية محل إقامة المشروع من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4684 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.4091، وقد

تظهر هذه الموافقة لعينة الدراسة مدى تأثر البنوك التجارية بهاتين الصيغتين اللتين تتميزان بضعف مردوديتهما الاقتصادية إلى جانب إعسار الكثير من المؤسسات والأشخاص المستفيدة منهما .

13- العبارة الثالثة عشر: من الملح في أيامنا هاته أن توجه القروض المصرفية للاستثمار، وأن يعاد بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك، بما يعيد الحركية للاقتصاد الوطني من خلال خلق الاستثمار والاستهلاك في آن واحد ،كون الاستهلاك هو محرك النشاط الاقتصادي، والاستثمار هو من يخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني وافقت عليه العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.1899 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0909

14- العبارة الرابعة عشر: تعزيز وتطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية، بإلزامها انتهاج أسلوب الرقابة الشاملة القائم على أساس التفتيش على تعاملات البنك، وفروعه كل على حدا وفي نفس الوقت ، دون تفضيل وكالة عن أخرى أو مديرية عن أخرى راق للعينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4177 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.3182

15- العبارة الخامسة عشر: وافقت عينة الدراسة بشدة على إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر، تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي والاستثماري، وبيانات العملاء والعمليات المصرفية، يمكن للبنوك الولوج لها بشكل سهل وسلس من اجل الاطلاع على حالة العملاء قبل التعامل معهم من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.5190 كما سجلنا موافقة-فقط- الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.1818.

16- العبارة السادسة عشر: إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل والفترات اللاحقة، مع توضيح السياسة العامة للبنك أمر لابد منه من اجل تفادي الاوضاع

المستقبلية الغامضة وافقت عليه العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.1646 كما سجلنا موافقة –فقط–الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0000.

17– العبارة السابعة عشر: تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية، من خلال العمل على تسهيل الإجراءات، وتخفيض مدة العمليات المصرفية، ودراسة المشاريع وطلبات القروض سينعك ايجابا على مردودية البنوك ومن ثم قدرة البنك على التوسع في الائتمان، أمر راق للعينة ووافقت عليه بشدة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4937 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.2727.

18– العبارة الثامنة عشر: وافقت عينة الدراسة بشدة على إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة، وحسب خصائص كل منطقة، والتخلي على الوكالات ذات المردودية الضعيفة، من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4304 كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة وبشدة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.2273

19– العبارة التاسعة عشر : وافقت عينة الدراسة بشدة على تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر، وكذا على مستوى البنوك التجارية من أجل تقليل الأخطار المحيطة بالنشاط المصرفي والعمل على تطوير نظام مركزية المخاطر في نفس الوقت،كان ذلك من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3924 كما سجلنا موافقة–فقط– الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0455

20– العبارة العشرون : يجب إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية، من أجل حماية المودعين، وإعطاء انطباع جيد عن الأداء الائتماني للبنوك العمومية، كان رأي الشريحة المستهدفة الى جانب العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4304 إلا أننا سجلنا موافقة

–فقط– للشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0000.

21– العبارة الواحدة والعشرون : وافقت عينة الدراسة بشدة على إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القوية من طرف البنوك الأجنبية من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.4557 كما سجلنا موافقة –فقط–الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0455.

22– العبارة الثانية والعشرون: ظاهرة الاندماجات المصرفية وخاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة ورؤوس الأموال الضخمة يعود بالنفع المباشر على البنوك الجزائرية من خلال إكسابها خبرات كبيرة في التسيير الشيء الذي نادت به العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3418** كما سجلنا موافقة الشريحة المستهدفة (موافقة فقط) على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره**4.0000**، وقد يكون هذا التحفظ للعينة نتيجة إمكانية تحول هذه الاندماجات إلى استحواذات أجنبية تمحي الكيانات الوطنية وتعطي قوة اكبر للرأس المال الأجنبي في التحكم في مجريات تمويل الاقتصاد الوطني.

23– العبارة الثالثة والعشرون: وافقت عينة الدراسة بشدة على دعم وتقوية القاعدة القانونية والتشريعية للنشاط المصرفي وإصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي،كون الجزائر إلى حد هذا الساعة لا تملك قانون بنكي في شكله النهائي في ظل وجود ترسانة من القوانين والإصلاحات التي جاءت في شكل أوامر رئاسية فقط، من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3671 كما سجلنا موافقة–فقط–الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره3.9545.

24- العبارة الرابعة والعشرون: وافقت عينة الدراسة بشدة على تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية، من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب في رأس مال هذه البنوك، ما يفضي إلى دعم هيكلها المالي للمؤسسات المصرفية، ومن ثم توسع البنوك التجارية في الائتمان من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.4177 كما سجلنا موافقة –فقط–الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 3.9545

25- العبارة الخامسة والعشرون: وافقت عينة الدراسة بشدة على إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.5570 كما سجلنا موافقة–فقط– الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0455.

26- العبارة السادسة والعشرون: إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية، كمرحلة لتعميم الصرافة الإسلامية ومن ثم التخلي عن المنتجات التقليدية الربوية حاز على موافقة العينة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3924 كما سجلنا موافقة –فقط–الشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره4.0000، وقد تعود هذه الموافقة المتحفظة إلى عدم قدرة إرساء قواعد للبنوك الإسلامية في غياب نظام إسلامي متكامل،فمن غير المعقول أن تكون هناك بنوك إسلامية في غياب بنوك مركزية إسلامية تقود النظام المصرفي بأسلوب لا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

27- العبارة السابعة والعشرون: فكرة خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر، ما يوفر تمويل لأكبر عدد ممكن من المشروعات متناهية الصغر، بمبالغ صغيرة جدا ودون مخاطرة، مع تشجيع المنتجات الخضراء (صديقة البيئة) لقيت اهتمام وموافقة شديدة من طرف عينة الدراسة من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره4.3544 كما

سجلنا موافقة مترددة للشريحة المستهدفة على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره 4.0455.

28- العبارة الثامنة والعشرون: وافقت عينة الدراسة بشدة على إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم، وبقية البيوع الإسلامية الأخرى من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره 4.3165 في حين سجلنا موافقة مترددة للشريحة المستهدفة على هذه الفكرة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره3.9091.

ثانيا: تحليل سبل تفعيل وتطوير بورصة القيم المنقولة وأدواتها.

يعالج هذا البعد سبل تفعيل وتطوير بورصة القيم المنقولة في بما يتوافق مع المستجدات الداخلية و الخارجية، كما نطرح من خلاله مجموعة من الأفكار المستحدثة التي يمكن أن تعود بالنفع على الأدوات المستخدمة في تمويل التنمية السائدة المستخدمة في البورصات العالمية معتمدين في هذا على الأفكار التي تشاركناها مع عينة الدراسة

جدول (30) : اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات البعد الرابع المتعلق بتفعيل وتطوير البورصة

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي العام	الاتجاه العام	المتوسط الحسابي الخاص	الاتجاه الخاص
1	من اجل ضمان السير الحسن لمصالح بورصة الجزائر يجب دعم الجهاز الإداري للبورصة بما يتوافق مع تطلعات المتدخلين في البورصة	4.5949	موافق بشدة	4.8235	موافق بشدة
2	الرفع من أداء بورصة الجزائر بالتركيز على التكوين الجيد و المتخصص لموظفيها.	4.3544	موافق بشدة	4.4706	موافق بشدة

3	من أجل دعم أداء بورصة الجزائر يجب زيادة ساعات التداول اليومية، بما يوفر مدة أطول للمتعاملين لإنجاز عملياتهم والرفع من الأداء السوقي.	4.4937	موافق بشدة	4.8235	موافق بشدة
4	يمكن دعم أداء بورصة الجزائر من خلال سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة، الشيء الذي يسهل على المتعاملين إجراء عملياتهم تحت غطاء قانوني جيد ودون عراقيل.	4.3671	موافق بشدة	4.2353	موافق بشدة
5	يجب تطوير أدوات البورصة (الأوراق المالية) ، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية ، وعدم التركيز فقط على السندات و الأسهم التقليدية	4.3291	موافق بشدة	4.1176	موافق
6	يمكن رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة والحديثة.	4.4177	موافق بشدة	4.6471	موافق بشدة
7	العمل على دعم و تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة، من أجل جذب المكتتبين الجدد ، و رفع أداء البورصة.	4.2278	موافق بشدة	4.0588	موافق
8	تنازل الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص، بشرط إدراجها في البورصة.	4.3924	موافق بشدة	4.7647	موافق بشدة
9	تعديل القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر، من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر من خلال البورصة،والاستفادة من الفوائض المالية	4.3038	موافق بشدة	4.5882	موافق بشدة
10	إدخال الصكوك الإسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وتدعيم البورصة بمجموعة القوانين التي تسير هذا النوع من المنتجات المالية .	4.3924	موافق بشدة	4.7647	موافق بشدة

11	تعديل المشتقات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و إدخالها كأدوات قابلة للتداول في البورصة	4.3418	موافق بشدة	4.5882	موافق بشدة
12	تقسيم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية وجعله في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر،وهذا من خلال استحداث شركات عمومية ذات أسهم تعمل في تسيير رؤوس أموال هذه المشاريع .	4.4051	موافق بشدة	4.5882	موافق بشدة
13	إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية،ودعمه بالتشريعات التي تضمن الحقوق للمكتتبين ،والمؤسسة المصدرة للأوراق	4.1139	موافق	4.5294	موافق بشدة
الاتجاه العام		**4.3642**	**موافق بشدة**	**4.5385**	**موافق بشدة**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

I- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو البعد الرابع ككل : بعد تطرقنا لأهم ملامح بورصة الجزائر في في الأجزاء السابقة لدراستنا، حاولنا من خلال هذا الفصل تدعيم هذه الأداة ببعض الإصلاحات والمقترحات التي قد تفضي إلى رفع كفاءتها، وبعد عرضها على عينة الدراسة ومن خلال التحليل الإحصائي استطعنا تسجيل موافقة عينة الدراسة بشدة على المقترحات التي جاءت في البعد ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره **4.3642**، وقد تمشى هذا الرأي العام مع رأي إطارات بورصة القيم المنقولة في الجزائر حيث سجلنا موافقتهم بشدة على مقترحات هذا البعد من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره **4.5385** ، وقد تعود هذه الموافقة إلى كون بورصة الجزائر حديثة النشأة وتحتاج إلى أي نوع من الإصلاحات والتي قد تعتبر أسس بناء وليس إصلاح.

II- تحليل الاتجاه العام والخاص نحو عبارات البعد الرابع :

1- العبارة الأولى: دعم الجهاز الإداري للبورصة بما يتوافق مع تطلعات المتدخلين في البورصة يعتبر الضامن الوحيد للسير الحسن لمصالح بورصة من خلال تحيد الصلاحيات الإدارية للعاملين في البورصة ورفع كفاءة الاتصال داخل الجهاز الإداري، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.8235**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.5949**.

2- العبارة الثانية: وافق إطارات بورصة الجزائر على وجب رفع التكوين الجيد والمتخصص لموظفيها كوسيلة للرفع من أداء البورصة من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.4706** ،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3544**، باعتبار أن للتكوين والتربص عائد مباشر على رفع الإنتاجية لأي مؤسسة أو هيئة اقتصادية .

3- العبارة الثالثة: وافقت العينة على وجوب زيادة ساعات التداول اليومية، بما يوفر مدة أطول للمتعاملين لإنجاز عملياتهم والرفع من الأداء السوقي من أجل دعم أداء بورصة الجزائر،فالجزائر تسجل اقل ساعات تداول بين البورصات العربية، وقد كان ذلك بتسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.4937**، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.8235**.

4- العبارة الرابعة: سن قوانين وتشريعات أكثر مرونة، الشيء الذي يسهل على المتعاملين إجراء عملياتهم تحت غطاء قانوني جيد ودون عراقيل يمكن من دعم أداء بورصة الجزائر. اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.2353**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3671**

5- العبارة الخامسة: يجب تطوير أدوات البورصة (الأوراق المالية)، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية، وعدم التركيز فقط على السندات والأسهم التقليدية من خلال السماح بالتعامل بالمشتقات المالية والسندات المطورة، من اجل إعطاء مساحة اكبر مناورة اكبر للمتعاملين لتنويع نشاطاتهم المالية، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.1176**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3291**

6- العبارة السادسة : ضرورة استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة والحديثة بما يمكن من رفع كفاءة بورصة الجزائر وافق عليه إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.6471**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.4177**

7- **العبارة السابعة:** العمل على دعم وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة، من أجل جذب المكتتبين الجدد، ورفع أداء البورصة، اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.0588**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.2278**

8- العبارة الثامنة: تنازل الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص، بشرط إدراجها في البورصة، يفتح الباب واسعا أمام الراغبين في الاكتتاب ويجذب رؤوس أموال جديدة للسوق التمويلية، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.7647**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3924**

9- العبارة التاسعة : تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر، من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر من خلال البورصة، والاستفادة من الفوائض المالية الأجنبية ،

الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.5882**، وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3038**.

10- العبارة العاشرة: إدخال الصكوك الإسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وتدعيم البورصة بمجموعة القوانين التي تسير هذا النوع من المنتجات المالية، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.7647**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3924**

11- العبارة الحادية عشرة: تعديل المشتقات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية وإدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.5882**،وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.3418**.

12- العبارة الثانية عشر : تقسيم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية وجعله في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وهذا من خلال استحداث شركات عمومية ذات أسهم تعمل في تسيير رؤوس أموال هذه المشاريع، الشيء الذي اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.5882**، وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.4051**

13- العبارة الثالثة عشر: إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية، ودعمه بالتشريعات التي تضمن الحقوق للمكتتبين والمؤسسة المصدرة للأوراق،على اختلاف طبيعتها، اقره إطارات بورصة الجزائر من خلال تسجيل متوسط حسابي خاص قدره **4.5294**، وسايرتهم العينة ككل من خلال تسجيل متوسط حسابي عام قدره **4.1139**.

خلاصة الفصل :

خلال هذا العام تعول الجزائر بشكل غير مسبوق على أدوات النظام المالي من اجل تمويل التنمية الاقتصادية بعد الهزة الكبيرة التي أصابت المورد الأوحد لتمويل التنمية الاقتصادية والمتمثل في الميزانية العامة، بعد التذبذبات التي أصابت أسعار البترول ووصوله إلى حدود خطيرة تهدد الاقتصاد الوطني بالانهيار.

إن الجزائر لم تبحث بجدية عن بدائل حقيقية لتمويل الاقتصاد الوطني قبل انهيار أسعار البترول والأمر يرجع أساسا إلى الاتكال الشبه تام على رواج البترول في الأسواق العالمية وأنه سلعة لن يتوقف الطلب عليها ولن تغرق الأسواق بها يوما، إلا أن هذا الطرح لم يدم طويلا فقد شهدت نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 انهيار كبيرا لأسعار البترول ما أثر على التوازنات المالية للدولة ومن ثم على برامجها التنموية وأدخلها في حالة من الهلع نتيجة غموض المستقبل الاقتصادي للبلاد.

إن الحل الذي تنتظره الجزائر لا يقتصر على دعم النشاط الحقيقي وجعله قادرا على خلق القيمة المضافة، بل الواجب هو إصلاح النظام المالي للدولة الذي يتحمل على عاتقه تمويل الاقتصاد الوطني، من خلال دعمه بالقواعد القانونية والتنظيمية من جهة، والأدوات والتقنيات من جهة أخرى .

فمن خلال هذا الفصل قمنا باقتراح مجموعة من الأدوات والإجراءات التي نعتقد أن لها القدرة الكبيرة على تفعيل النظام المالي من خلال رفع قدرته على تحقيق وظائفه وأهدافه، كما حاولنا اقتراح مجموعة من الأدوات المطورة في عالم تمويل التنمية الاقتصادي، وذلك من خلال تطوير الفكر التنموي بالتأسيس الصحيح لفكر تنموي فعال يتوافق مع خصوصيات البلاد من الناحية المادية والبشرية، يعتمد التنمية الشاملة منهجا من خلال إعطاء الفرص المتكافئة للقطاعات حسب إمكانات كل قطاع ومستقبله، والتنمية البشرية سبيلا من خلال الاستثمار في الطاقات البشرية الشابة التي تحتوي الجزائر منها على إعداد هائلة بإمكانات عالية.

إن إصلاح الفكر التنموي يعتبر أساس الانطلاق إلى إصلاح النظام المالي باعتباره جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الكلي الذي تتحدد خصائصه ومقوماته من خلال المنهج الفكر المسير للنشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد ومن خلال هذا الفصل حاولنا اقتراح مجموع من الأفكار لعل لها اثر إيجابي على تفعيل وتطير النظام التمويلي في الدولة، جعلنا النظام الموازني هو أولها من خلال ارتباطه المباشر والوثيق بالفكر التنموي، وكان اغلب الإصلاحات تصب في دائرة استحداث نوع جديد من النظم الموازنية والذي اصطلحنا عليه بميزانية المقاربة بالآثار، إلى جانب اقتراح مجموعة من المنتجات المالية التي قد تساهم في رفع حصيلة الخزينة العمومية والمعروفة سابقا في الأنظمة الاقتصادية الإسلامية مثل الزكاة والوقف اللتان تعول عليهما الكثير من الاقتصادات الناشئة في تمويل ميزانياتها لما لهما من دور فعال في إعادة توزيع المداخيل والقضاء على الفقر، إلى جانب إمكانية الاستفادة من تحويلات المغتربين في الخارج واللذين يلتزمون دوريا بتحول أموالهم الى البلاد في شكل غير رسمي ما دفعنا إلى اقتراح سندات ربحية غير ثابتة تدعى بسندات الشتات والتي تدفع للحكومات بالعملة الصعبة وتستلم أرباحها بالعملة المحلية باعتبار أن أصحابها لهم التزامات داخل البلاد سيغطونها بالعملة المحلية .

كما أننا حاولنا إصلاح النظام المصرفي برفع كفأته التشغيلية من خلال دعم أداء البنك المركزي وتعزيز مكانته واستقلاليته بما يكفل له حرية كبيرة في وضع وتسيير السياسة النقدية، إلى جانب دعم النظام المصرفي تقنيا من خلال جعله نظاما مزدوجا أو مختلطا يتمتع بازدواجية المنهج (تقليدي إسلامي) إلى حين تعميم التقنيات الإسلامية التي أثبتت قدرتها اللا متناهية في دعم الاقتصادات خاصة في فترة الأزمات، كما سعينا إلى دعم قدرة البنوك على الدفع من خلال توفير السيولة اللازمة ومن خلال إلزام الشركات الوطنية والهيئات التابعة للدولة باستثمار فوائضها المالية في شكل حسابات

استثمار في البنوك التجارية الوطنية، إلى جانب حماية هذه الأخيرة من خلال إحكام الرقابة على تصرفاتها دون تقييدها من خلال إلزامها بمقررات لجنة بازل 3 .

وللإحاطة بجميع مكونات النظام المالي تطرقنا لإصلاح الضلع الثالث للنظام المالي الجزائر والمتمثل في بورصة القيم المنقولة، والتي تنحصر سلبياتها في حداثتها وانعدام ثقافة المضاربة المالية في البلاد، وفي خضم هذه الإصلاحات ارتأينا أن تكون إصلاحات الجهاز الإداري والبشري هي أولى الإصلاحات باعتبارها أساس التعاملات اليومية وسر راحة المتعاملين، فالتكوين المستمر لإطارات البورصة يلعب دورا محوريا في رفع كفاءة الأعمال الإدارية والتقنية للبورصة، إلى جانب اكتساب قاعدة بيانات صحيحة ودقيقة ترفع من فعالية العمليات المالية اليومية، كما اشرنا إلى ضرورة تدعيم الهيكل الفني لأدوات البورصة بالمنتجات المالية الحديثة من أجل فتح الباب واسعا أمام المستثمرين من خلال توسيع قائمة المنتجة المالية، هذا بالإضافة إلى دعم البورصة بترسانة قانونية قوية تحمي المستثمرين وتضمن حقوق المتعاملين وتأسس لاستثمار أجنبي غير مباشر متطور وفعال .

خاتمة

يعد موضوع تمويل التنمية من أهم المواضيع الاقتصادية وأكثرها تداولا في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أظهرت مدى ارتباط الاقتصاد العالمي الحقيقي، بالاقتصاد المالي الرمزي، كما أظهرت مدى قدرة الأنظمة المالية ومكوناتها على خلق ونقل الأزمات وفي نفس الوقت القضاء عليها.

من خلال دراستنا هاته قمنا بالوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية انطلاقا من مفهومها البسيط ، وصولا إلى أهم الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتبعة في العالم وحتى التي بقيت حبيسة النظرية الاقتصادية، وذلك من أجل التعرف على أحسنها وأهمها وأنسبها لحالة الجزائر، من أجل توظيفها في بقية أجزاء الدراسة، كما تطرقنا في دراستنا هذه إلى المحطات التاريخية والسياسات التنموية التي مرت بها الجزائر والتي شكلت الإطار العام للمنهجية التنموية الجزائرية التي تميزت بها خلال فترة الثلاثة والخمسين سنة، وهذا من أجل التعرف على ملامح المنهجية التنموية المعتمدة والوقوف على مكامن الخطأ فيها لتفادي تكرار الأخطاء لاحقا، كما دعمنا الدراسة بجزء تطبيقي وذلك بإجراء دراسة قياسية حاولنا من خلالها الوقوف على مدى فعالية النظام المالي الجزائري، لننهي الدراسة بمجموعة من الإصلاحات التي جاءت في إطار تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر وقمنا بتحويلها إلى دراسة كيفية من خلال طرح استبيان على عينة مدروسة تتكون من أربع شرائح تعتبر هذه الشرائح الأكثر اطلاعا على الموضوع،لنخرج بمجموعة من النتائج كان أهمها.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

لقد خلصنا من خلال دراستنا هاته إلى مجموعة كبيرة من النتائج سنحاول صياغتها من خلال أربع نتائج أساسية ستكون بمثابة اختبار للفرضيات المطروحة سابقا وهي كالتالي:

أولا : نتائج الدراسة النظرية :

لقد قدمت لنا الدراسة النظرية قاعدة استطعنا من خلالها بناء الجزء التطبيقي من خلال الوصول إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

1- كل النظريات والسياسات والأطروحات الفكرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لا يمكن تطبيقها إلا إذا توفرت لها مقومات خاصة قد لا تشترك فيها كل دول العالم، فهناك من تحوز على هذه المقومات وهناك من تفتقر إليها ما يجعل الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للدولة هي التي تتحكم فيها وبشكل واضح وصريح، فبعد كل الجهود المبذولة في العالم للوصول إلى التوليفة المثلى من العناصر ذات القدرة الكبيرة توصل الفكر التنموي إلى ثلاث أفكار رئيسية هي :

أ- استبدال المقاربة المادية بالمقاربة البشرية والتركيز على المجتمعات دون الاقتصادات حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية كبديل للمفاهيم التقليدية باعتبار أن كل حضارة قامت في التاريخ استمدت قوتها واستمرارها من هذا العنصر البشري الذي سيبقى كذلك حتى بعد طغيان الفكر المادي على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات ما سينعكس مباشرة على ارتفاع القدرة الإنتاجية لهذا العنصر ومن ثم يخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني؛

ب- تطبيق مفهوم التنمية المستقلة التي تنادي باعتماد المجتمع على نفسه وتطوير أفراده مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصليح المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، بما يفضي إلى تحويل شكل المجتمع قبل التأثير عليه اقتصاديا .

ج- كل الجهود الفكرية المبذولة لن يكون لها أثر إلا إذا كللت بجهود سياسية في شكلها التنفيذي ، باعتبار أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا جهود حكومية لإحداث تغيرات على ملامح النشاط الاقتصادي بما يحقق زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي، الشيء الذي يتعذر تحقيقه من طرف الأفراد أو الخواص الذين لا يمتلكون الإمكانيات المادية والتنظيمية والتشريعية ،إلى جانب افتقارهم إلى التصورات الصحيحة المبنية على بيانات صحيحة .

مما سبق يمكننا القول أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق في أي قطر إلا بتوفر فكر تنموي صحيح تتبناه الحكومة بشكل جاد، تتناسب كليا مع الظروف الخاصة بهذا القطر وتراعي خصوصيات النظام العام للدولة دون إغفال الدور الرئيسي للأعوان الاقتصاديين الذين سيخلقون القيمة المضافة في الدولة إذا ما توفرت لهم القواعد الأساسية وعلى رأسها الحرية الاقتصادية، **وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الأولى،**

2- لم تعتمد الجزائر نفس المنهجية التنموية على طول هذه السنوات، بل كانت تعدل سياساتها حسب الإرادة السياسية لكل فترة، بالإضافة إلى انتهاج الجزائر لمنهجية اقتصادية غير مستقرة المنهج الفكري ،حيث لاحظنا خلال فترة الاقتصاد الموجه إتباع الجزائر لمنهج التنمية المستقلة التي تقوم أساسا على استخدام إمكانيات الدولة الداخلية، في نفس الوقت كانت تستعين بالتجارب الخارجية المستوردة التي لا تتلاءم مع خصوصيات الجزائر، كما أنها لم تستطع تحديد القطاع الذي سيقود التنمية الاقتصادية معتمدة في نفس الوقت على تنمية كل القطاعات في نفس الوقت في ظل انعدام الموارد والإمكانات الأساسية لذلك، وباعتبار أن لكل فترة انتقالية سلبياتها فقد كانت فترة الانتقال لاقتصاد السوق الفترة الأصعب في تاريخ الجزائر الاقتصادي لما أفرزته من مشاكل اقتصادية وتشوهات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي دامت قرابة العقد، ليعود قطار التنمية الاقتصادية إلى سكته مع مطلع القرن الجديد لتبدأ معدلات النمو في الارتفاع مجددا وتتراجع معدلات البطالة، وتظهر بوادر اقتصاد جديد

قوامه طفرات بترولية استفادت منها الجزائر بالاستهلاك المباشر لهذه الأموال في شكل برامج ضخمة ذات مردودية منخفضة والدليل على ذلك شبح التقشف الذي يلوح في الأفق نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية مع بداية سنة 2015، **وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثانية** .

ثانيا : نتائج الدراسة التطبيقية :

1- لقد أثبتت الدراسة القياسية أن النظام المالي لا يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر والعنصر الوحيد الذي له أثر في ذلك هو الإنفاق العام فقط ، أي أن الاقتصاد الجزائري يقوده الإنفاق فقط دون النظام المصرفي أو بورصة القيم المنقولة.

وكنتيجة لاختبار الأثر يتضح لنا وجود علاقة في المدى الطويل مابين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام، ما يعني أن الإنفاق العام في الجزائر له أثر في تحقيق النمو، وبعبارة أخرى أن كل زيادة في الإنفاق العام ستؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو، كما يؤكد اختبار القيمة الذاتية القصوى على وجود متجه وحيد للتكامل المشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين الإنفاق العام كمتغير مستقل والناتج المحلي الخام وذلك عند مستوى دلالة 0.05 ، في حين أثبتت اختبارات الأثر والقيمة الذاتية القصوى لباقي المتغيرات – صافي الائتمان المحلي وحجم التداول – عدم وجود علاقة في المدى الطويل مع الناتج المحلي الخام وعدم وجود متجه للتكامل المشترك .

وحسب إحصائية فيشر *F* والاحتمالية المرافقة يتم رفض فرضية العدم، بالنسبة الإنفاق العام والناتج المحلي من جهة واحدة أي أن الزيادة في الناتج المحلي الخام تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام ما يظهر العلاقة المتبادلة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام ، وعدم وجود علاقة بين بقية أدوات النظام المالي والناتج المحلي الخام ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

2- يجب تغيير ملامح النظام المالي الجزائري وتعديل هيكله بما يضمن مرافقة حقيقية للبرامج التنموية ، وإخراج تغذية الميزانية العامة من دائرة الإنفاق العام الذي أصبح أداة هشة لا تستطيع ضمان تمويل الميزانية، وتفعيل بقية عناصر تمويل التنمية من نظام مصرفي وبورصة والتي كانت عبارة عن مجموعة مقترحات تمس هياكل ومقومات النظام المالي للدولة والتي كانت هي مقترحات الدراسة التي وافقت عليها عينة الدراسة وبشدة، مبرزة بذلك الضرورة الملحة لتعديل النظام المالي والمتمثلة في :

أ- تصحيح الفكر التنموي في الجزائر من خلال : ويمكن ذلك من خلال

- توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية بإشراك الشعب في تحديد الأولويات التنموية ؛
- تحرير القرار التنموي من التبعية المطلقة للدائرة السياسية والإدارية، وترك رسم السياسة التنموية للتقنيين؛
- الأولوية في ترتيب الأهداف الإنمائية وتقديم الأهداف ذات المردودية على بقية الأهداف؛
- مراعاة خصوصيات كل منطقة أو إقليم، ودراسة ميزاتها التنافسية من أجل جعل كل منطقة تقود تنميتها بإمكاناتها ؛
- إشراك القطاع الخاص في خلق التنمية من خلال التقليل من أثر الإزاحة المتفشي في الجزائر بقوة؛
- إعادة النظر في أسلوب تمويل التنمية برفع الثقل عن الميزانية، وإشراك بقية الأدوات في تمويل الاقتصاد الوطني ؛
- جعل القوانين أكثر مرونة لاستقبال الاستثمار الوافد ؛
- دراسة مدة البرامج التنموية وجعلها أقل بقليل من أجل تصحيح الأخطاء في أقصر وقت ؛
- الهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني؛
- خوصصة المشاريع الكبرى القاعدية جزئيا؛

– التمويل بالتنمية من خلال التغذية العكسية للتنمية بتمويل المشاريع اللاحقة بالعائدات الحالية.

ب–تعديل النظام الموازني : ويمكن ذلك من خلال

– تخفيض معدلات الضرائب كوسيلة لتوسيع الوعاء الضريبي والقضاء على التهرب الضريبي ؛

– انتهاج أسلوب الضريبة الواحدة إن أمكن من أجل رفع الغبن على المكلفين بالضريبة ؛

– إعادة النظر في التخطيط الاقتصادي دون العودة للتسيير المركزي ؛

– تشجيع الاقتراض الداخلي من خلال تشجيع الجمهور على الاكتتاب ؛

– إعادة النظر في الميزانية الإضافية وحسابات التخصيص الخاص بإلغائها كليا إن أمكن ذلك ؛

– خلق صناديق الثروة السيادية واستثمار الفوائض المالية فيها ؛

– إدخال الزكاة كمورد من موارد الميزانية من خلال ما توفره من سيولة دائمة للاقتصاد الوطني ؛

– إدخال الوقف كمورد من موارد الميزانية ؛

– خلق سندات الشتات الموجهة أساسا للمغتربين من أبناء الوطن كخطوة لتدعيم الخزينة العمومية؛

– تطوير النظام الموازني ككل في شكل ميزانية المقاربة بالآثار التي تراعي أثر النفقة وليس صرفها ؛

ج– تعديل أسس وإجراءات النظام المصرفي: ويمكن ذلك من خلال

– رفع المدخرات المحلية بإلزام المؤسسات الكبرى بادخار أموالها لدى البنوك الوطنية؛

– رفع الكفاءة التشغيلية للنظام المصرفي من خلال دعم الهيكلي الإداري والبشري للنظام المصرفي؛

– الاستفادة من الخبرات الأجنبية عن طريق الاندماجات المصرفية مع البنوك الأجنبية ؛

– تقوية الرقابة المصرفية و الإجراءات الاحترازية بإلزام البنوك بتطبيق مقررات لجنة بازل3 ؛

– دعم وتفعيل أداء بنك الجزائر من خلال دعم استقلاليته وتحكمه في صلاحياته ؛

– خلق بنك للاستثمار الوطني وخلق عملاء له من المؤسسات الوطنية ؛

– تحويل بريد الجزائر إلى بنك يقدم القروض الاستهلاكية لشريحة موظفي القطاع العام ؛

– خلق ازدواجية المنتجات المصرفية أين يتزاوج العمل المصرفي التقليدي بالإسلامي .

د– تأسيس بورصة قوية للقيم المنقولة: ويمكن ذلك من خلال

– إعادة النظر في الجهاز الإداري لبورصة الجزائر وتنظيم الإدارة الداخلية على كافة المستويات؛

– رفع أداء الكادر البشري بضمان التكوين المستمر لإطارات البورصة في مختلف المجالات المتعلقة باختصاصاتهم ؛

– إعادة النظر في مواقيت وطريقة التسعير بزيادة الوقت المحدد بما يتناسب وضرورة رفع حجم التداول ؛

– تدعيم البورصة بقاعدة قانونية قوية تضمن حقوق المتعاملين ؛

– رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال تدعيمها بقاعدة بيانات صحيحة وقوية ؛

– استحداث المشتقات المالية المطورة من أجل توسيع دائرة المنتجات المالية ؛

– إدخال الصكوك الإسلامية للتداول في البورصة بشكل لا يخرجها من مضمونها الشرعي ؛

– استحداث أسهم البنية التحتية التي تسمح بتشارك البنية التحتية بين أفراد المجتمع وتوفير التمويل اللازم ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .**

المقترحات والتوصيات:

إن طبيعة هذه الدراسة وخصوصيتها كونها تسعى لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في شقه المالي، نتج عنها وحدة شبه تامة بين النتائج والتوصيات، باعتبار أن النتائج المتوصل لها هي في حد ذاتها التوصيات، فمن خلال نتائج الدراسة استطعنا استخلاص مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن من خلالها تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية، بما يفضي إلى رفع كفاءة النظام المالي حسب خصوصيات الاقتصاد الجزائري ،ولعل أهمها وأكثرها أثرا ما سيأتي ذكره :

– تخفيض معدلات الضرائب إلى النصف أو أقل بقليل، مع مراجعة طرق تحصيل الضريبة ؛

– إتباع نظام الضريبة الواحدة للحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي؛

– إنشاء هيئة وطنية جديدة تهتم بالأمور المالية (من غير مديرية التخطيط) تعمل على التنسيق بين الوزارات و الهيئات العمومية الأخرى ؛

– تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية المقاربة بالآثار ؛

– استخدام موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالاثار دون التخلي عن باقي المصادر ؛

– تشجيع الوقف واستخدام موارده المالية كمصدر لتمويل عجز الميزانية دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية؛

– تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للسوق في تحديد أسعار الفائدة ؛

– تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين؛

– السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية؛

– إلزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3؛

– إعطاء بنك الجزائر استقلالية أكبر من أجل اتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات ؛

– إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي ؛

– إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة؛

– تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر؛

– إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية ؛

– فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية؛

– دعم وتقوية القاعدة القانونية والتشريعية للنشاط المصرفي وإصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي؛

– تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية ؛

– إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية ؛

– إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية ، كمرحلة لتعميم الصرافة الإسلامية و من ثم التخلي عن المنتجات التقليدية الربوية ؛

– دعم الجهاز الإداري للبورصة بما يتوافق مع تطلعات المتدخلين في البورصة والتركيز على التكوين الجيد والمتخصص لموظفيها بورصة الجزائر للرفع من أداءها؛

– سن قوانين وتشريعات أكثر مرونة بما يوفر غطاء قانوني جيد وبدون عراقيل؛

– استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية، وعدم التركيز فقط على السندات و الأسهم التقليدية؛

– استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القديمة والحديثة؛

– دعم وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة، من أجل جذب المكتتبين الجدد ؛

– تنازل الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص، بشرط إدراجها في البورصة؛

– تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر من خلال البورصة، والاستفادة من الفوائض المالية الأجنبية ؛

– إدخال الصكوك الإسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وتدعيم البورصة بمجموعة القوانين التي تسير هذا النوع من المنتجات المالية ؛

– تعديل المشتقات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية وإدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر؛

– تقسيم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية وجعله في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر،وهذا من خلال استحداث شركات عمومية ذات أسهم تعمل في تسيير رؤوس أموال هذه المشاريع ؛

– إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية،ودعمه بالتشريعات التي تضمن الحقوق للمكتتبين ،والمؤسسة المصدرة للأوراق على اختلاف طبيعتها ؛

أفاق الدراسة :

في نهاية هذه الدراسة نرى أنها لا تزال في حاجة إلى الإثراء وتفصيل بعض الزوايا، كما أن هناك الكثير من النقاط لم نتمكن من تحليلها كما يجب لقصر في نظرنا أو لظروف قد تكون أحسن عند غيرنا ، وقد يتحقق هذا من خلال بحوث جديدة مكملة ومصوبة لهذا العمل ولعل أهمها :

- التقنيات الحديثة في مجال تمويل الاقتصادات الناشئة .
- نحو رفع أداء البنوك التجارية من أجل إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في الجزائر .
- سبل دعم وترقية بورصة الجزائر كرافد لتحقيق التنمية الشاملة .
- تطوير الأنظمة الموازنية بما يحقق أداء أفضل لأدوات المالية العامة .

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أحمد شعبان محمد علي . **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية** ،الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2007.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسن الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2011.

3- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

4- الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك**، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004.

5- أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي باستخدام SPSS مهارات أساسية**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون سنة .

6- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم إقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**- ، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 .

7- إمتثال حسن عبد الرزاق وآخرون، **مبادئ الإحصاء الوصفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

8- أ. ميرونوف ، **الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات**، ترجمة علي محمد تقي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986.

9- أوما سيكاران، **طرق البحث في الإدارة، مدخل بناء المهارات البحثية**، ترجمة إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز، المنشورات العلمية لجامعة الملك سعود، الرياض، 1998

10- بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006

11- بول ساميلسون، ويليام د نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2006 .

12- هشام بركات بشر حسين، **تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS 15**، دار النشر الالكتروني، بدون بلد وسنة نشر.

13- هشام محمود الأقداحي. **مشكلات التنمية و التخطيط في التجمعات الجديدة المستحدثة**، مؤسسة الشباب الجامعة. الإسكندرية، مصر، 2008.

14- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية سياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2010.

15- زكرياء محمود بيومي، **مبادئ المالية العامة**، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

16- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، 1999 .

17- يونس أحمد البطريق، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت.

18- محمد احمد الداوي، **التخلف الاقتصادي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983،

19- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة التنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

20- محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات الجباية والضرائب**، الرابعة، دار هومة ،الجزائر 2008.

21- محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات – الإستراتيجيات التمويل –**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر 2007

22- محمد عبد الغني سعود ومحسن أحمد الخضيري، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، المكتبة لأنجلو مصرية، القاهرة، 1998

23- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، 1999.

24- محمد عمر أبودروح ، **ترشيد الانفاق العام وعجز الميزانية الدولة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2006.

25- محمد فرحي ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول،دار أسامة، الجزائر 2004

26- محمد صالح العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، العبيكان للطباعة والتوزيع، الرياض، 1995.

27- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007،

28- مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

29- محسن أحمد الخضيري، **التمويل بدون نقود**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ، مصر، 2001 .

30- محفوظ لعشب ،**القانون الاقتصادي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1997 .

31- منير ابراهيم هندي، **ادارة الأسواق والمنشات المالية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.

32- مصطفى حسي باهي و أحمد عبد الفتاح سالم، **الإحصاء التطبيقي باستخدام الحزم الجاهزة**، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، القاهرة.

33- نادر شعبان السواح، **مبادئ الإحصاء الوصفي باستخدام SPSS**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

34- ناصر مراد ، **التهرب الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة ، الجزائر ، 2004 .

35- سالم توفيق النجقي، **أساسيات علم الاقتصاد**،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000.

36- سليمان اللوزي، وآخرون ،**إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة ،عمان 1977.

37- سميح مسعود، **تحديات التنمية العربية** ، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط دار الشروق للنشر و التوزيع عمان ، الأردن 2010 .

38- سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS**، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2003.

39-سعيد سالم القحطاني وآخرون، **منهج البحث العلمي في العلوم السلوكية مع تطبيقات spss**، المكتبة الوطنية، الرياض، 2000.

40- سعيد عبد الحميد مطاوع.**الأسواق المالية المعاصرة**.مكتبة أم القرى،القاهرة.2001 .

41- عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية 2006.

42- عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، دار الخلدونية ، الجزائر 2001 .

43- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي يدويا وباستخدام SPSS** ،دار الشروق للنشر، عمان، 2005.

44- عبد الكريم صادق بركات ،حامد عبد المجيد ،**علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر

45-عبدالكريم صادق بركات، حامد عد المجيد،**علم المالية العامة**،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، بدون سنة.

46- عبد المجيد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،بدون سنة .

47- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- تحليل كلي،** مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003 .

48- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية،** دار النهضة العربية ، لبنان ،بدون سنة.

49- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر .2011

50- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية،** الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003 .

51- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية،** الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية 1999.

52- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .

53- علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي،** دار هومة الجزائر .2010

54- عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS،** خوارزم العلمية **للنشر** والتوزيع، جدة، 2008

55- علي الناخ، **التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي،** الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1971.

56- عرفان تقي الحسيني ،**النظرية الاقتصادية،** الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر ، 2000.

57- فهمي محمود شكري ،**الميزانية العامة ،ماضيها وحاضرها ومستقبلها** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت 1990.

58- صلاح الدين حسين الهيتي، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، تطبيقات باستخدامSPSS ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

59- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1996.

60- شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام** الجزء الاول، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر 2000 .

61- خالد شحادة الخطيب، زهير شاهية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان ،الأردن 2007 .

2- الأطروحات والرسائل والمذكرات:

62- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوق الزكاة والوقف**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 2013.

63 - بن أحمد لخضر، **متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر دراسة الواقع والأفاق** ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، دكتوراه في علوم التسيير، فرع التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2001 2012.

64- بن مسعود عطا لله، **اثر الإنفاق الحكومي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أو بكر بلقاي تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 2015.

65- جمعون نوال ،**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ،مذكرة ،ماجستير (غير منشورة)، ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود مالية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2004 2005.

66- درواسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه ،دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005.

67-زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي وإستراتيجيات التنمية، حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا**، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000 .

68- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006 .

69- حكيم بوجطو، **الموازنة العامة وافاق العصرنة – حالة الجزائر –** مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،الجزائر: المركز الجامعي يحي فارس المدية، معهد علوم التسيير، 2008.

70- حمديش مجيد ،**النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة، ماجستير(غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2001 ،2012 ،

71- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية** ،حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007

72- محرزي جلال، **النظام المصرفي الجزائري،إشكالية إصلاحه**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ،،ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000 2001 .

73- موسأوي اسيا ،**النظام المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية** ،مذكرة ،ماجستير (غير منشورة) ،،ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع نقود ومالية ،الجزائر، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير 2001 ،2002 .

74- نوال بن لكحل، **دور الأسواق المالية في تحقيق تنمية دول المغرب العربي –الجزائر- المغرب – تونس ،الأبعاد والأفاق** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،2013 2014.

75- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه،دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2012،2013 .

76- ساعد إبتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2009 .

77- عبد الله بلوناس ، **الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة**، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، الجزائر: جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2005 .

78- عبد الحميد فيجل، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال التجربة الماليزية أنموذجا**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 2015 .

79- عبد الحفيظ خزان ، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية و أثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة سوق عمان للأوراق المالية من :2002 إلى 2003** ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، ،ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات،الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013 2014.

80- فؤاد مطاطة، **النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية حالة تطبيقية على الجزائر**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية 1997.

81- رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 2007 .

82- شيبي عيد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أو بكر بلقايد، تلمسان، 2012 2013.

83- خلادي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** مذكرة ماجستير(غير منشورة)،ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي،الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2011 2012.

84 - خواني ليلى، **أساليب ونماذج التنبؤ بالطلب على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2010 2011.

85- خلاف علام ، **توطين الفوائض المالية لدولة العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 2013.

3- المقالات :

86- أودبير داس وآخرون، **اقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات** ، صندوق النقد الدولي واشنطن ، يونيو2010 .

87- وليد عبد مولاه، **التخطيط الإستراتيجي للتنمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 114، يونيو حزيران 2012، الكويت،2012.

88- وليد عبد مولاه، **دور القطاع التمويلي في التنمية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 35، يوليو 2009.

89- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 ، جانفي 2005.

90- نواز عبد الرحمان الهيتي، **مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة** مجلة علوم إنسانية، العدد 31 ، السنة الرابعة، نوفمبر 2006 .

91- يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2008 .

92- روبرت سولو، **الركود الطويل- الاقتصادات الميسورة غير قادرة على الحراك- تحديات تلوح غي الأفق**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014.

93- حسان خضر، **خصخصة البنية التحتية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثامن 18، الكويت، يونيو 2003.

94- سانجيف جوبتا ، واخرون ، **جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا** ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي واشنطن ، يونيو 2007.

95- سوهاس كيتاك وديليب راثا ، **مسارات جديدة للتمويل** ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، يونيو2009.

96 – عامر عامر أحمد ، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر** ،مجلة الباحث العدد 08 ، سنة 2010.

97- علي عبد القادر علي ، **التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي** ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السادس والسبعون ، السنة السابعة ، الكويت ، أكتوبر 2008.

4- مداخلات ضمن مؤتمرات علمية

98- أحمد مصنوعة ،**الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع و المأمول** ،الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية 23-24 نوفمبر 2014، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، شلف جامعة حسيبة بن بوعلي ،الجزائر.

99- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات 14 و15 ديسمبر 2004، وجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

100- بلعزوز بن علي ،كتوش عاشور ،**واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – ،جامعة الشلف ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ،مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

101- مهدي ميلود ، **مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية 04 و05 ديسمبر 2006 جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

102- مليكة زغيب ،حياة نجار ،**النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –، جامعة الشلف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، يومي 14 و15 ديسمبر 2014.

103- نعمت عبد اللطيف مشهور، **الزكاة وتمويل التنمية** ، أبحاث ندوة : إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر ، القاهرة 1992.

104- ساحل فاتح، شعباني لطفي ، **أثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية 04 و 05 ديسمبر 2006 جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس .

105- عزت ملوك القناوي **الأمن الغذائي العربي** ، الملتقى العشر للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي جمهورية مصر العربية ،القاهرة يومي 25-26 سبتمبر 2002 .

106- رزيق كمال ، لباز الأمين ، **شروط استثمار أموال الزكاة** ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي ، يومي 18-19 جوان 2012 ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، الجزائر .

107- وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 21 – 23 كانون الأول ديسمبر 2014.

5- قوانين ومراسيم وقرارات وبيانات

108 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 98-27** المتعلق بنفقات التجهيز للدولة،الجريدة الرسمية رقم (51) المؤرخ في 15 جويلية 1998، المادة رقم(04) ،

109 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم التنفيذي (02-145)** المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم (108-302) الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 12مايو 2002 المادة (07) .

110- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**مرسوم تنفيذي رقم (05-403) المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم (120-302)** الجريدة الرسمية عدد 70، الصادرة في 19 أكتوبر 2005، مادة 01 .

111 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية** ،الجريدة الرسمية رقم (35) ،15 جويلية 1990 المادة (06).

112- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**القانون 17/84 المتعلق بقوانين** المالية الجريدة الرسمية رقم (28) 07 جويلية 1984 ،المادة 23 .

113- بيان اجتماع مجلس الوزراء ، **برنامج عمل الحكومة لسنة 2001**، المورادية، الجزائر في 14 سبتمبر 2000.

114- برنامج الحكومة المقدم لنواب المجلس لشعبي الوطني، جويلية 2002 .

115- مصالح رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة** ،مطبوعة موزعة على نواب المجلس الشعبي الوطني،جوان 2007.

116- رئاسة الجمهورية، **مقرر برنامج رقم 01-06 خاص ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لسنة 2001**، موجه إلى نواب المجلس الشعبي الوطني ، مؤرخ في 06 جوان 2001.

117- المجلس الوطني الاقتصاد ي والاجتماعي ، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001** ،الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.

118- مصالح رئاسة الحكومة ،**بيان مجلس الوزراء**، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010 /2014 ، الصادر بتاريخ 2010/05/24.

II- المراجع الالكترونية :

119- الإحصائيات الاقتصادية، الديوان الوطني للإحصائيات(على الخط)، متوفر على www.ons.dz تاريخ الإطلاع 2015/05/25 .

120- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، قصر الأمة،الجزائر في 26 أفريل 2001، [على الخط] متوفر على www.el-mouradia.dzأطلع عليه يوم 2011/02/18 .

121- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة **في إفتتاح ندوة الحكومة و الولاة،الجزائر الأحد 25 جوان 2006** [على الخط] متوفر على www.el-mouradia.dz أطع عليه يوم 2015/02/20 .

122- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **في خطاب أمام إطارات الأمة بمناسبة الذكرى الأولى لتجديد إنتخاب الرئيس بوتفليقة**، الجزائر، الخميس 07 أفريل 2005 (على الخط) متوفر على : www.el-mouradia.dz أطع عليه يوم 2015/02/20 .

123- مصالح الوزير الاول ، **ملحق بيان السياسة العامة** ، اكتوبر 2010 ، (على الخط) متوفر على : WWW.PREMIER-MINISTRE.GOV.DZ أطلع عليه يوم 20 /03 /2015 .

124- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، **ديموغرافيا الجزائر 2014**، (على الخط) متوفر على :

(المنشورات باللغة العربية www.ons.dz) تاريخ الإطلاع 2015/01/20.

125- معلومات عن اللجنة ،لحنة الأمن الغذائي العالمي (على الخط) متوفر على

www.fao.org/cfs/cfs-home/ar- أطلع عليه يوم 13 ، 02 ، 2015 .

126- بيانات البنك الدولي حول الجزائر ،متوفر على data a lbankaldawli.org algeria.cp- fin.dz a -caintry.xd تاريخ الاطلاع 11،10،2014.

127- شركة تسيير بورصة القيم ،بورصة الجزائر (على الخط) متوفرعلى

: www.sgbv.d/zr/page=rubrique mod=141 ،اطلع عليه يوم 2014/11/10.

128-لجنة التداول، بورصة الجزائر(على الخط) متوفر على www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique

et mod=144 أطلع عليه يوم 2014/11/10.

129- مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (على الخط) متوفر على :

WWW.COSOB.ORG/AR/MISSIONS أطلع عليه يوم 2014/11/10 .

130- ( ) : www.sgbv.dz/ar/?

Page =rubrique &mod = 145 أطلع عليه يوم 2015/11/10 .

131- زيدان محمد ، بريش عبد القادر ، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، (على الخط) ،متوفر على www.univ-chlef.dz /rebaf/qrticles- renaf-n- 03/artcle -09-pdf أطلع عليه يوم 2015/06/04 على الساعة 14:00 .

132- مواقيت وطرق التسعير بورصة الجزائر (على الخط) متوفر على www.sgbv.dz

/ar/?page = rubrique 147 أطلع عليه يوم 2015/09/12 .

133 –banque d'algerie، **Banque et etablissements financiers agrées au 04 janvier 2015** ، (en line) ,**www، bank–of– Algeria ،dz/html/banque** ،htm،vue le 10 janvier 2015 a 13،45،

134 – Programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ، Rapport de consulat d'Algérie a montreal (en line) disponible sur :www.consulatalgeriemontreal،com/src/formulaires économie/programme–soutien،alarelance

135 – Mohamed ben blidia ،**l'efficaiene d'utilisation de l'eau et aproche économique** ،etude nationnale ،algerie ،plan bleu ،juin 2011 (en line) sur le site www،planbleu،info/fr/ publication ،vue le 13،08،2014

III–المراجع باللغات الأجنبية:

136 - Allain Pirotte **l'économétrie des origines aux développements récents** éditions du CNRS Paris 2004

137 - Arthur Smithies the budgetary process in the united states Hill Book ; New york p 72

138 -benachenhou abdel latif **l'experience algerienne de planification et de developement (1962-1982)** office des publications universitaires alger1982

139 - Rachid boudjema **economie du developement de l'Algerie 1962-2010** volume (01) dar el khaldounia Alger 2011

140 - Rachid Boudjema**; economie de developement de l'algerie 1962-2010** volume2 des accords de l'algerie avec le FMI 1998-1998 a le rebance autonome du developement 1999 2010 Edition dar alkhadounia alger 2011

150 - Régis Bourbonnais **Econométrie** 5ème édition Dunod Paris 2003

151 -Regis Bourbonnais **Econométrie** 2ème édition Dunod Paris 1998

152 -Sandrine Lardic et Valérie Mignon **économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières** économica Paris 2002

153 - Gourieroux C et Monfort A "**Séries Temporelles et Modèles Dynamiques** " Ed Economica-Paris 1990

154 - SEKARAN Uma **Research methods for business A skill building approach** Fourth Edition WILEY INDIA Edition New Delhi 2007

155 - GRIFFITH Arthur **SPSS for Dummies** WILEY Publishing Indianapolis 2007

156 - LANDAU Sabine and EVERITT Brain **A Handbook of Statistical Analyses Using SPSS** Chapman& Hall / CRC Press LLC Washington 2004

157 - PALLANT Julie **SPSS Survival Manual** Open University Press Philadelphia 2001

الملاحق

الملحق رقم 01: اختبار الاثر و القيمة الذاتية القصوى بين الناتج المحلي الخام ومتغيرات الدراسة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.572623	18.76969	15.49471	0.0155
At most 1	0.003073	0.067710	3.841466	0.7947

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.572623	18.70198	14.26460	0.0093
At most 1	0.003073	0.067710	3.841466	0.7947

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.282437	7.646520	15.49471	0.5039
At most 1	0.000563	0.012947	3.841466	0.9092

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.282437	7.633573	14.26460	0.4172
At most 1	0.000563	0.012947	3.841466	0.9092

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.509034	11.60866	15.49471	0.1767
At most 1	0.111135	1.649340	3.841466	0.1990

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.509034	9.959323	14.26460	0.2146
At most 1	0.111135	1.649340	3.841466	0.1990

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

الملحق رقم 02:نتائج اختبار السببية حسب غرنجر باستخدام برنامج Eviews 8

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(G) does not Granger Cause D(PIB)	22	0.41727	0.6654
D(PIB) does not Granger Cause D(G)		4.62909	0.0248

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(NC) does not Granger Cause D(PIB)	22	0.70738	0.5069
D(PIB) does not Granger Cause D(NC)		0.11378	0.8931

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(VT) does not Granger Cause D(PIB)	13	0.15292	0.8606
D(PIB) does not Granger Cause D(VT)		0.50001	0.6243

الملحق رقم 03 الإستبانة الأولية

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

إســتبــانة

أستاذي

سيدي إطار النظام المصرفي

سيدي إطار المالية

سيدي إطار بورصة القيم المنقولة

يسرني أن أضع بين يديك هذه الإستبانة ، و التي نصبو من خلالها إلى جمع المعلومات المفيدة وموافقتنا أو الاختلاف معنا في مقترحات سنقدمها من اجل تفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية وهذا في إطار بحث نقوم به استكمالا لأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص : نقود مالية و بنوك و الموسومة بعنوان :

سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر

في ظل التحديات والظروف الاقتصادية الحديثة

إعداد الطالب: لباز **إشراف** : أستاذ التعليم العالي

رزيـق كمـال

يرج منك سيدي الفاضل قراءة الأسئلة الآتية و وضع علامة (×) أمام الاختيار الذي تناسب مع وضعيتك الشخصية و الوظيفية الحالية

الجزء الأول : معلومات شخصية ووظيفية

1/– الشريحة :

- الأكادمـيون ☐
- اطارات النظام المصرفي ☐
- إطارات المالية ☐
- اطارات بورصة القيم المنقولة ☐

2/– المؤهلات العلمية : (خاصة بالأكاديميين)

- أستاذ تعليم عالـي ☐
- أستاذ محاضـر (أ) ☐
- أستاذ محاضـر (ب) ☐

3/– المنصب المشغول : (خاص باطارات النظام المصرفي)

- مدير وكالة ☐
- رئيس مصلحة ☐
- مكلف بالدراسات ☐

4/– المنصب المشغول : (خاص بإطارات المالية)

- إطـار بـوزارة المـالية ☐
- مفتش بالمفتشية العامة للمالية ☐

5/– المنصب المشغول : (خاص بإطارات بورصة القيم المنقولة)

أنا حاليا اشغل منصب :.....

الجزء الثاني : العبارات المشكلة للإستبانة

يرجى منكم سيدي التكرم و قراءة العبارات الآتية جميعها بدقة ، مع وضع (×) في أحد خانات الإجابة الخمس المتاحة أمام كل عبارة (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق على الإطلاق) .

مع التأكيد أن كل إجابة لا تقبل منك إلا خيار واحد فقط لذا نرجو منك سيدي التركيز الشديد لأن ذلك سيعطي مصداقية أكبر لنتائج البحث .

1- البعد الأول : تفعيل وتطوير الفكر التنموي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ القرارات التنموية ، يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر					
2	كي تكون القرارات التنموية اكثر فعالية يجب تحريرها من التبعية السياسية و الادارية					
3	من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة يجب تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل أهمية ، ولا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض .					
4	يمكن إرساء تنمية اقتصادية فعالة و بمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن ،وكل إقليم حسب إمكاناته ومقدراته،وخصوصياته.					
5	يجب إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته و إمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية ،وهذا بترك المجال للاستثمار الخاص لقيادة التنمية الاقتصادية في الدولة					
6	تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على طريقة تمويلها ،وكذا الادوات المستخدمة في ذلك					
7	يجب إخراج تمويل التنمية من دائرة الميزانية العامة(عن طريق الإنفاق العام) للدولة و تفعيل بقية مصادر تمويل التنمية .					
8	دعم و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر رافد لدعم التنمية الاقتصادية من خلال جعل القوانين والإجراءات أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الأجنبي الوافد .					
9	التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى و استبدالها بأخرى قصيرة المدى ،كي يتم تقييمها بشكل سريع ،ومن ثم تصحيحها آليا دون الانتظار لمدة طويلة (خمس سنوات).					
10	إتباع ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم الملامح الكبرى للسياسات الهيكلية،والاعتماد عليها ،بما يتماشى مع مقدرات كل منطقة على حدا .					

11	تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم،وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها ما يعود عليهم بالربح وخلق طبقة جديدة من المستثمرين ، أو توريق رأس مال المشروع وجعل الأوراق قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية .					
12	انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية ينعكس إيجابا ،وبشكل مباشر على التنمية الاقتصادية ،من خلال الاستثمار في المشاريع ذات الربحية العالية، ولا بأس أن تحقق الدولة ربحاً معيناً من خلال ذلك من أجل إعادة بعث المشاريع التنموية اللاحقة من هذه الفوائض المالية(التغذية العكسية).					

2– البعد الثاني : تفعيل وتطوير النظام الموازني و أدواته .

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	من اجل رفع الحصيلةالضريبية(توسيع الوعاء الضريبي)، ومن ثم تمويل الميزانية،ينصح بتخفيض معدلات الضرائب إلى النصف او اقل بقليل .					
2	قد يكون تعدد الضرائب (الرسم على القيمة المضافة ،الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على النشاط المهني ،....) احد الأسباب الرئيسية في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ، لذا ينصح بإتباع نظام الضريبة الواحدة فقط .					
3	إنشاء هيئة وطنية جديدة (من غير مديرية التخطيط) تعمل على التنسيق بين الوزارات و الهيئات العمومية الأخرى في تحديد وضبط النفقات العامة ،و السهر على عدم تكرار النفقة في أكثر من هيئة .					
4	تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في اذونات الخزينة لا تفوق مدتها (90)يوم .					
5	من اجل الوصول إلى أداء مالي متميز نقترح تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة تهتم بأثر النفقة و ليس إنفاق المبالغ فقط ، اصطلحنا عليها باسم ميزانية المقاربة بالآثار .					
6	من خلال ميزانية المقاربة بالاثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح و تفسير المشروع ماديا فقط ،بل الأثر المتوقع منه اقتصاديا واجتماعيا ومدى تطبيقه .					

7	ميزانية المقاربة بالاثار تمنع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة.					
8	تستخدم موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالاثار دون التخلي عن باقي المصادر .					
9	التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام .					
10	التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في إطار ترشيد الإنفاق العام ،وذلك باعتبارها تكلف الخزينة العمومية أموال كبيرة ، كما تصعب الرقابة عليها .					
11	تشجيع الوقف ،واستخدام موارده المالية ،كمصدر لتمويل عجز الميزانية ،دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة .					
12	خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ،وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة ،تقوم بتسيير هذه الصناديق .					

3- البعد الثالث: تفعيل و تطوير النظام المصرفي وادواته

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	رفع المدخرات من خلال إلزام الصندوق الوطني للتقاعد ،والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض المالية في شكل حسابات استثمار في البنوك الوطنية .					
2	خلق بنك للاستثمار الوطني كل ودائع القطاع العام طويلة الأجل					
3	تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للبورصة لتحديد أسعار الفائدة .					
4	رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز صناديق التوفير و الاحتياط .					
5	تحويل بريد الجزائر الى بنك بريد ،يعمل على فتح كل انواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية .					
6	تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين .					
7	رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الادارة العليا،الادارة الوسطى،الادارة السفلى)					

8	السماح للبنوك الاجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية					
9	– الزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3					
10	اعطاء بنك الجزائر صلاحيات اكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية					
11	اعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من اجل اتخاذ القرارات منفصل عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات .					
12	تخلي النظام المصرفي الجزائري عن تمويل مشاريع تشغيل الشباب في اطار CNAC/ANSEJ/ANGEM باعتبارهم لم يحققوا ما طلب منهم على ارض الواقع .					
13	توجيه القروض المصرفية الى للاستثمار ،واعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك ومن ثم اعادة الحركية للاقتصاد الوطني .					
14	تعزيز وتطوير اساليب الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية، بالزامها انتهاج اسلوب الرقابة الشاملة القائم على اساس التفتيش على تعاملات البنك ، وفروعه كل على حدا .					
15	انشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر ،تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي و الاستثماري ،وبيانات العملاء و العمليات المصرفية ،يمكن للبنوك الولوج لها بشكل سهل وسلس من اجل الاطلاع على حالة العملاء قبل التعامل معهم .					
16	إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتيجة طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة.					
17	تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية ، و العمل على تسهيل الإجراءات ،و تخفيض مدة العمليات المصرفية.					
18	إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة،و التخلي على الوكالات ذات المردودية الضعيفة.					
19	تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر ،و كذا على مستوى البنوك التجارية من أجل تقليل الأخطار المحيطة بالنشاط المصرفي .					
20	إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية ، من أجل حماية المودعين، و إعطاء إنطباع جيد عن البنوك العمومية .					
21	تطويرالنظام التسويقي للبنوك التجارية لما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القويةمن طرف البنوك الأجنبية.					

22	فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة و رؤوس الأموال الضخمة .						
23	دعم و تقوية القاعدة القانونية و التشريعية للنشاط المصرفي و إصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي.						
24	تحسين القواعد الشفافية و نشر البيانات و القوائم المالية من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب في رأس مال البنوك التجارية ،ما يفضي إلى دعم الهيكل المالي لهذه البنوك ، ومن ثم توسع البنوك التجارية في الائتمان .						
25	إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية						
26	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية ، كمرحلة لتعميم الصرافة الإسلامية و من ثم التخلي عن المنتجات التقليدية الربوية						
27	– خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر ،ما يوفر تمويل لأكبر عدد ممكن من المشروعات متناهية الصغر ، بمبالغ صغيرة جدا و دون مخاطرة .						
28	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم ،و بقية البيوع الإسلامية الأخرى.						

4– البعد الرابع: تفعيل و تطوير بورصة القيم المنقولة و ادواتها

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	من اجل ضمان السير الحسن لمصالح بورصة الجزائر يجب دعم الجهاز الاداري للبورصة بما يتوافق مع تطلعات المتدخلين في البورصة					
2	التكوين الجيد و المتخصص لموظفي بورصة الجزائر يرفع من أداء البورصة					
3	من أجل دعم أداء بورصة الجزائر يجب زيادة ساعات التداول اليومية ،بما يوفر مدة أطول للمتعاملين لإنجاز عملياتهم و رفع من الأداء السوقي					

4	يمكن دعم أداء بورصة الجزائر من خلال سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة ، الشيء الذي يسهل على المتعاملين إجراء عملياتهم تحت غطاء قانوني جيد ودون عراقيل					
5	يجب تطوير أدوات البورصة (أوراق مالية) ، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية ، وعدم التركيز فقط على السندات و الأسهم التقليدية					
6	يمكن رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة					
7	العمل على دعم و تحسين مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة، من أجل جذب المكتتبين الجدد ، و رفع أداء البورصة.					
8	تخلي الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص ، بشرط إدراجها في البورصة					
9	تعديل القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر ، من أجل السماح للأجانب الاستثمار في الجزائر من خلال البورصة					
10	إدخال الصكوك الاسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر					
11	تعديل المستشفيات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و إدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر.					
12	تقييم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية على شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر.					
13	إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية.					

الملحق رقم 04 :الاستبانة الموجهة للتحكيم

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

الموضوع : طلب تحكيم إستبانة

أستاذي الدكتور :

يسرني أستاذي الكريم أن أضع بين يديك هذه الإستبانة ،والتي نصبو من خلالها إلى جمع المعلومات المفيدة ،ومعرفة رأي عينة الدراسة ،وموافقتنا ،أو الاختلاف معنا في مقترحات قدمناها في دراستنا التي تصبوا إلى إيجاد الطرق و الحلول المثلى لتفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية الممكن اعتمادها في الجزائر ،وهذا في إطار بحث نقوم به استكمالا لأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود مالية و بنوك والموسومة بعنوان :

سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر

في ظل التحديات والظروف الاقتصادية الحديثة

من إعداد الطالب : لباز الأمين **تحت إشراف :** أستاذ التعليم العالي رزيـق كمـال

أستاذي الكريم ،لقد صممنا هذه الإستبانة استكمالا لدراسة نسعى من خلالها لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ،في ظل الاعتماد الكلي على الإنفاق العام،ومن خلال الأجزاء السابقة لدراستنا تبين لنا أن هناك أدوات جديدة ،وأفكار حديثة ،بالإضافة إلى إمكانيات كبيرة لتفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية يمكن استعمالها.

أستاذي الفاضل،إن هذه الإستبانة تعتبر جزء أساسي من دراستنا نصبو من خلاله إلى الوقوف على حقيقة ،وإمكانية تطبيق هذه الحلول .

حيث ستوجه هذه الإستبانة إلى شريحة مكونة من أربع فئات للإجابة عنها و هم :

- **الأكاديميين** : و هم الأساتذة المحاضرون (أ) في أكثر من عشرة جامعات جزائرية ، و هذا لما يتمتعون به من مستوى علمي عالي يسمح لهم بالمشاركة في الإجابة على الأسئلة من الجانب النظري العلمي .

- **إطارات النظام المصرفي :** وهم مدراء الوكالات البنكية على مستوى الوطن ،وكذا نوابهم ،ورؤساء المصالح ،و المكلفون بالدراسات ،وذلك باعتبارهم يشاركون في عملية التمويل بشكل مباشر و يومي ، ولهم اطلاع على المستحدثات في هذا المجال ،وكذا قدرة الاقتصاد على تحمل هذه الإصلاحات
- **إطارات وزارة المالية:** و هم إطارات المديرية العامة للميزانية باعتبارهم مخططي السياسة المالية و منفذيها .
- **إطارات بورصة القيم المنقولة:** وهم إطارات بورصة الجزائر، باعتبارهم القائمين على تسيير بورصة القيم المنقولة ،ويعلمون فرص تطوير البورصة .

و نظرا لما تتمتعون به أستاذي من كفاءة علمية و خبرة ميدانية في هذا المجال ، فقد تم اختياركم للقيام بتحكيم هذه الإستبانة ، لذا نرجو منكم الإطلاع عليها و إبراز رأيكم فيها حول النقاط التالية ، و ذلك بوضع علامة (×) في المكان الذي ترونه مناسبا :

1- مدى قدرة الأسئلة على تقيم الإصلاحات المقترحة ، مع اقتراح بعض الأسئلة التي ترونها مناسبة .

2- تحديد مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تقع فيه من عدمه.

3- مدى سلامة الصياغة من حيث الأسلوب ووضوحها.

4- تدوين ما ترونه مناسبا من اقتراحات و تعديلات ، أو حذف بعض العبارات مع الإشارة إليها .

و أحيطكم علما سيدي أننا قد أرفقنا مع استمارة التحكيم نموذجا من الإستبانة كما سيتم توزيعها على العينة، كما نرجو منكم سيدي ملء استمارة المعلومات العامة الخاصة بكم ، لأهمية ذلك عند إضافتكم إلى قائمة المحكمين للإستبانة .

و في الأخير لكم مني سيدي فائق الاحترام و التقدير .

و شكرا على استجابتكم .

الطالب : لباز الأمين

العنوان : حي سليمان عميرات ، عمارة 41 رقم 236 الجلفة ، الجزائر

TEL : 00.213.774.98.79.11

E-mail : lebbazelamine@yahoo.fr / lebbazelamine@gmail.com

معلومات عامة خاصة بالمحكمين

1- الإســـــــــــــــــم : . . . . . .

2- اللقـــــــــــــــــب : . . . . . .

3- المؤهل العلمي : . . . . . .

4- جهـــة العمـــل : . . . . . .

5- عدد سنوات الخبرة : . . . . . .

رأي المحكم النهائي في الإستبانة :

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . .

1- البعد الأول : تفعيل وتطوير الفكر التنموي

رقم العبارة في الإستبانة	العبارة كما سترد في الإستبانة	مدى وضوح العبارة		مدى مناسبة العبارة للبحث		تعديلات مقترحة
		نعم	لا	نعم	لا	
1	المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ القرارات التنموية ، يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر					
2	كي تكون القرارات التنموية أكثر فعالية يجب تحريرها من التبعية السياسية و الإدارية					
3	من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة يجب تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل أهمية، ولا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض.					
4	يمكن إرساء تنمية اقتصادية فعالة ،وبمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن ،وكل إقليم حسب إمكاناته ومقدراته،وخصوصياته.					
5	يجب إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته و إمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية ،وهذا بترك المجال للاستثمار الخاص لقيادة التنمية					

	الاقتصادية في الدولة .					
6	تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على طريقة تمويلها ،وكذا الأدوات المستخدمة في ذلك .					
7	يجب إخراج تمويل التنمية من دائرة الميزانية العامة(عن طريق الإنفاق العام) للدولة و تفعيل بقية مصادر تمويل التنمية .					
8	دعم و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر رافد لدعم التنمية الاقتصادية من خلال جعل القوانين والإجراءات أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الأجنبي الوافد .					
9	التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى و استبدالها بأخرى قصيرة المدى ،كي يتم تقييمها بشكل سريع،ومن ثم تصحيحها آليا دون الانتظار لمدة طويلة(خمس سنوات).					
10	إتباع ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم الملامح الكبرى للسياسات الهيكلية،والاعتماد عليها ،بما يتماشى مع مقدرات كل منطقة على حدا .					
11	تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم،وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها ما يعود عليهم بالربح وخلق طبقة جديدة من المستثمرين ، أو توريق رأس مال المشروع وجعل الأوراق قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية .					
12	انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية ينعكس إيجابا ،وبشكل مباشر على التنمية الاقتصادية،من خلال الاستثمار في المشاريع ذات الربحية العالية، ولا بأس أن تحقق الدولة ربحاً معيناً من خلال ذلك من أجل إعادة بعث المشاريع التنموية اللاحقة من هذه الفوائض المالية(التغذية العكسية).					

2– البعد الثاني : تفعيل وتطوير النظام الموازني و أدواته .

رقم العبارة في الإستبانة	**العبارة كما سترد في الإستبانة**	**مدى وضوح العبارة**		**مدى مناسبة العبارة للبحث**		**تعديلات مقترحة**
		نعم	**لا**	**نعم**	**لا**	
1	من اجل رفع الحصيلة الضريبية(توسيع الوعاء الضريبي)،ومن ثم تمويل					

	الميزانية،ينصح بتخفيض معدلات الضرائب إلى النصف او اقل بقليل .					
2	قد يكون تعدد الضرائب (الرسم على القيمة المضافة ،الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على النشاط المهني ،....) احد الأسباب الرئيسية في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ، لذا ينصح بإتباع نظام الضريبة الواحدة فقط .					
3	إنشاء هيئة وطنية جديدة (من غير مديرية التخطيط) تعمل على التنسيق بين الوزارات و الهيئات العمومية الأخرى في تحديد وضبط النفقات العامة ،و السهر على عدم تكرار النفقة في أكثر من هيئة .					
4	تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في اذونات الخزينة لا تفوق مدتها (90)يوم .					
5	من اجل الوصول إلى أداء مالي متميز نقترح تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة تهتم بأثر النفقة و ليس إنفاق المبالغ فقط ، اصطلحنا عليها باسم ميزانية المقاربة بالآثار .					
6	من خلال ميزانية المقاربة بالاثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح و تفسير المشروع ماديا فقط ،بل الأثر المتوقع منه اقتصاديا واجتماعيا ومدى تطبيقه .					
7	ميزانية المقاربة بالاثار تمنع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة.					
8	تستخدم موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالاثار دون التخلي عن باقي المصادر .					
9	التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام .					
10	التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في اطار ترشيد الانفاق العام ،وذلك باعتبارها تكلف الخزينة العمومية اموال كبيرة ، كما تصعب الرقابة عليها .					
11	تشجيع الوقف ،واستخدام موارده المالية ،كمصدر لتمويل عجز الميزانية ،دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة .					
12	خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ،وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة ،تقوم بتسيير هذه الصناديق .					

البعد الثالث: تفعيل و تطوير النظام المصرفي وادواته

رقم العبارة في الإستبانة	العبارة كما سترد في الإستبانة	مدى وضوح العبارة		مدى مناسبة العبارة للبحث		تعديلات مقترحة
		نعم	لا	نعم	لا	
1	رفع المدخرات من خلال إلزام الصندوق الوطني للتقاعد ،والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض المالية في شكل حسابات استثمار في البنوك الوطنية .					
2	خلق بنك للاستثمار الوطني كل ودائع القطاع العام طويلة الأجل					
3	تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للبورصة لتحديد أسعار الفائدة .					
4	رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز صناديق التوفير و الاحتياط .					
5	تحويل بريد الجزائر الى بنك بريد ،يعمل على فتح كل انواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية .					
6	تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين .					
7	رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الادارة العليا،الادارة الوسطى،الادارة السفلى)					
8	السماح للبنوك الاجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية					
9	– الزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3					
10	اعطاء بنك الجزائر صلاحيات اكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية					
11	اعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من اجل اتخاذ القرارات منفصل عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات .					

12	تخلي النظام المصرفي الجزائري عن تمويل مشاريع تشغيل الشباب في اطار CNAC/ANSEJ/ANGEM باعتبارهم لم يحققوا ما طلب منهم على ارض الواقع .					
13	توجيه القروض المصرفية الى للاستثمار ،واعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك ومن ثم اعادة الحركية للاقتصاد الوطني .					
14	تعزيز وتطوير اساليب الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية، بالزامها انتهاج اسلوب الرقابة الشاملة القائم على اساس التفتيش على تعاملات البنك ، وفروعه كل على حدا .					
15	انشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر ،تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي و الاستثماري ،وبيانات العملاء و العمليات المصرفية ،يمكن للبنوك الولوج لها بشكل سهل وسلس من اجل الاطلاع على حالة العملاء قبل التعامل معهم .					
16	إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتيجة طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة.					
17	تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية ، و العمل على تسهيل الإجراءات ،و تخفيض مدة العمليات المصرفية.					
18	إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة،و التخلي على الوكالات ذات المردودية الضعيفة.					
19	تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر ،و كذا على مستوى البنوك التجارية من أجل تقليل الأخطار المحيطة بالنشاط المصرفي .					
20	إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية ، من أجل حماية المودعين، و إعطاء إنطباع جيد عن البنوك العمومية .					
21	تطويرالنظام التسويقي للبنوك التجارية لما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القويةمن طرف البنوك الأجنبية.					
22	فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة و رؤوس الأموال الضخمة .					
23	دعم و تقوية القاعدة القانونية و التشريعية للنشاط المصرفي و إصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي.					
24	تحسين القواعد الشفافية و نشر البيانات و القوائم المالية من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب في رأس مال البنوك التجارية ،ما يفضي إلى دعم الهيكل المالي لهذه البنوك ، ومن ثم توسع البنوك التجارية في					

	الائتمان .					
25	إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية					
26	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية ، كمرحلة لتعميم الصرافة الإسلامية ومن ثم التخلي عن المنتجات التقليدية الربوية					
27	– خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر ،ما يوفر تمويل لأكبر عدد ممكن من المشروعات متناهية الصغر ، بمبالغ صغيرة جدا و دون مخاطرة .					
28	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم ،و بقية البيوع الإسلامية الأخرى.					

البعد الرابع: تفعيل و تطوير بورصة القيم المنقولة و ادواتها

رقم العبارة في الإستبانة	**العبارة كما سترد في الإستبانة**	**مدى وضوح العبارة**		**مدى مناسبة العبارة للبحث**		**تعديلات مقترحة**
		نعم	**لا**	**نعم**	**لا**	
1	من اجل ضمان السير الحسن لمصالح بورصة الجزائر يجب دعم الجهاز الاداري للبورصة بما يتوافق مع تطلعات المتدخلين في البورصة					
2	التكوين الجيد و المتخصص لموظفي بورصة الجزائر يرفع من أداء البورصة					
3	من أجل دعم أداء بورصة الجزائر يجب زيادة ساعات التداول اليومية ،بما يوفر مدة أطول للمتعاملين لإنجاز عملياتهم و رفع من الأداء السوقي					
4	يمكن دعم أداء بورصة الجزائر من خلال سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة ، الشيء الذي يسهل على المتعاملين إجراء عملياتهم تحت غطاء					

	قانوني جيد ودون عراقيل					
5	يجب تطوير أدوات البورصة (أوراق مالية) ، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية ، وعدم التركيز فقط على السندات و الأسهم التقليدية					
6	يمكن رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة					
7	العمل على دعم و تحسين مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة، من أجل جذب المكتتبين الجدد ، و رفع أداء البورصة.					
8	تخلي الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص ، بشرط إدراجها في البورصة					
9	تعديل القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر ، من أجل السماح للأجانب الاستثمار في الجزائر من خلال البورصة					
10	إدخال الصكوك الاسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر					
11	تعديل المستشفيات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و إدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر.					
12	تقييم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية على شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر.					
13	إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية.					

الملحق رقم 05 :الاستبانة النهائية

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

استبانة

أستاذي الدكتور
سيدي المفتش بالمفتشية العامة للمالية
سيدي مدير الوكالة البنكية
سيدي إطار بورصة القيم المنقولة

يسرنا أن أضع بين يديك هذه الإستبانة ، و التي نصبو من خلالها إلى جمع المعلومات المفيدة ،وموافقتنا أو الاختلاف معنا في مقترحات سنقدمها من اجل تفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية وهذا في إطار بحث نقوم به استكمالا لأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص : نقود مالية و بنوك
و الموسومة بعنوان :

سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر
في ظل التحديات والظروف الاقتصادية الحديثة

إعداد الطالب: لباز الأمين

إشراف : أستاذ التعليم العالي
رزيــق كمــال

يرجى منك سيدي الفاضل قراءة الأسئلة الآتية، و وضع علامة (×) أمام الاختيار الذي تناسب مع وضعيتك الشخصية و الوظيفية الحالية ، ثم قراءة العبارات الموزعة على أربع أبعاد ،ووضع علامة (×) أمام العبارة وفي الخانة المناسبة.

الجزء الأول : معلومات شخصية ووظيفية

1/- الشريحة:

- اكاديمي (استاذ) ☐
- مدير وكالة بنكية ☐
- مفتش مالية ☐
- إطار ببورصة القيم المنقولة ☐

2/- المؤهلات العلمية : (خاصة بالأكاديميين)

- أستاذ تعليم عالــي ☐
- أستاذ محاضـر (أ) ☐

3/- المنصب المشغول : (خاص بإطارات بورصة القيم المنقولة)

أنا حاليا اشغل منصب :.....

الجزء الثاني : العبارات المشكلة للإستبانة

يرجى منكم سيدي التكرم و قراءة العبارات الآتية جميعها بدقة، مع وضع (×) في أحد خانات الإجابة الخمس المتاحة أمام كل عبارة (**موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق على الإطلاق**).

مع التأكيد أن كل إجابة لا تقبل منك إلا خيار واحد فقط لذا نرجو منك سيدي التركيز الشديد لأن ذلك سيعطي مصداقية أكبر لنتائج البحث.

1- البعد الأول : تفعيل وتطوير الفكر التنموي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ هذه القرارات ، يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر					
2	كي تكون القرارات التنموية أكثر فعالية يجب تحريرها من التبعية السياسية و الإدارية .					
3	من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة يجب تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل، ولا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض .					
4	يمكن إرساء تنمية اقتصادية فعالة و بمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن ، حسب إمكاناتها ومقدراتها،وخصوصياتها.					
5	يجب إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته و إمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية ،وهذا بترك المجال للاستثمار الخاص لقيادة التنمية الاقتصادية في البلاد ،مع المحافظة على مكانة الدولة المتدخلة					
6	تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على طريقة تمويلها، وكذا الأدوات المستخدمة في ذلك، مع استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال.					
7	يجب إخراج تمويل التنمية من دائرة الميزانية العامة(عدم الاقتصار على الإنفاق العام في تمويل التنمية) للدولة و تفعيل بقية مصادر تمويل التنمية .					
8	تطوير وتفعيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وجعلها أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الوافد باعتباره رافد هام لدعم التنمية الاقتصادية.					
9	التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى و استبدالها بأخرى قصيرة المدى، كي يتم تقييمها بشكل سريع، ومن ثم تصحيحها آليا دون الانتظار لمدة طويلة (خمس سنوات)،مع مراعاة خصوصيات كل منطقة .					
10	إتباع ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم سياسة عامة واضحة المعالم ،والاعتماد بشكل كبير على السياسات الهيكلية ،بما					

	يتماشى مع مقدرات الاقتصاد الوطني					
11	تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم،وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها ما يعود على المكتتبين بالربح ومن ثم خلق طبقة جديدة من المستثمرين ،أو توريق رأس مال المشروع وجعل الأوراق قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية .					
12	انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية (الأرباح المحققة من المشاريع الكبرى يعاد استثمارها من اجل تمويل المشاريع التنموية العمومية)ما ينعكس إيجابا ،وبشكل مباشر على التنمية الاقتصادية ،من خلال الاستثمار في المشاريع ذات الربحية العالية، ما يسمح بإعادة بعث المشاريع التنموية اللاحقة من هذه الفوائض المالية(التغذية العكسية للتنمية الاقتصادية).					

2– البعد الثاني : تفعيل وتطوير النظام الموازني و أدواته .

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	من اجل رفع الحصيلة الضريبية(توسيع الوعاء الضريبي)، ومن ثم تمويل الميزانية (توجيه هذه الأموال إلى الإنفاق العام)، ينصح بتخفيض معدلات الضرائب إلى النصف أو اقل بقليل،مع مراجعة طرق تحصيل الضريبة .					
2	قد يكون تعدد الضرائب (الرسم على القيمة المضافة،الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على النشاط المهني ،....) احد الأسباب الرئيسية في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، لذا ينصح بإتباع نظام الضريبة الواحدة فقط .					
3	إنشاء هيئة وطنية جديدة تهتم بالأمور المالية (من غير مديرية التخطيط) تعمل على التنسيق بين الوزارات و الهيئات العمومية الأخرى وذلك من اجل تحديد وضبط النفقات العامة، و السهر على عدم تكرار النفقة في أكثر من هيئة .					
4	تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في اذونات الخزينة لا تفوق مدتها (90)يوم .					
5	من اجل الوصول إلى أداء مالي متميز نقترح تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة تهتم بأثر النفقة و ليس إنفاق المبالغ					

	فقط ، اصطلحنا عليها باسم ميزانية المقاربة بالآثار .					
6	من خلال ميزانية المقاربة بالاثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح و تفسير المشروع ماديا فقط ،بل الأثر المتوقع منه اقتصاديا واجتماعيا ومدى تطبيقه .					
7	ميزانية المقاربة بالاثار تمنع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة،مع مراعاة الظروف الداخلية و الدولية المحيطة بالعملية التنموية،					
8	تستخدم موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالاثار دون التخلي عن باقي المصادر .					
9	التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام، إلا في الاستثنائية القاهرة.					
10	التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في إطار ترشيد الإنفاق العام، وذلك باعتبارها تكلف الخزينة العمومية أموال كبيرة، وتصعب الرقابة عليها.					
11	تشجيع الوقف، واستخدام موارده المالية، كمصدر لتمويل عجز الميزانية، دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة.					
12	خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ،وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة ،تقوم بتسيير هذه الصناديق ، وإحكام الرقابة عليها و كتابعتها .					

3– البعد الثالث: تفعيل و تطوير النظام المصرفي وأدواته

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	رفع المدخرات من خلال إلزام الصندوق الوطني للتقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض المالية في شكل حسابات استثمار في البنوك الوطنية.					
2	خلق بنك للاستثمار الوطني يستقبل ودائع القطاع العام طويلة الأجل، ويعيد استثمارها في البنية التحتية .					

3	تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للسوق في تحديد أسعار الفائدة					
4	رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز فئات المجتمع المختلفة على الادخار كل حسب مقدرته في صناديق التوفير و الاحتياط.					
5	تحويل بريد الجزائر إلى بنك بريد ،يعمل على فتح كل أنواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية،مع المحافظة على خدماته البريدية .					
6	تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين،مع وضع شروط صارمة ،والتزام تام بقرارات السياسة النقدية .					
7	رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الإدارة العليا،الإدارة الوسطى،الإدارة السفلى)					
8	السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية.					
9	إلزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3، مع توفير الشروط المناسبة لتطبيقها.					
10	إعطاء بنك الجزائر صلاحيات اكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية.					
11	إعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من اجل اتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات .					
12	إحكام الرقابة على تمويل مشاريع تشغيل الشباب في إطارANSEJ/ANGEM ،مع توفير المرافقة التقنية واستشارة السلطات البلدية محل إقامة المشروع .					
13	توجيه القروض المصرفية (الجزء الأكبر) للاستثمار، وإعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك، ومن ثم إعادة الحركية للاقتصاد الوطني .					
14	تعزيز وتطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية، بإلزامها انتهاج أسلوب الرقابة الشاملة القائم على أساس التفتيش على تعاملات البنك، وفروعه كل على حدا					
15	إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر ،تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي و الاستثماري ،وبيانات العملاء و العمليات المصرفية ،يمكن للبنوك الولوج لها بشكل سهل وسلس من اجل الاطلاع على حالة العملاء قبل التعامل معهم					
16	إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة،مع توضيح السياسة العامة للبنك .					

17	تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية ، من خلال العمل على تسهيل الإجراءات ،وتخفيض مدة العمليات المصرفية،ودراسة المشاريع وطلبات القروض.					
18	إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة، وحسب خصائص كل منطقة، والتخلي على الوكالات ذات المردودية الضعيفة.					
19	تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر، وكذا على مستوى البنوك التجارية من أجل تقليل الأخطار المحيطة بالنشاط المصرفي .					
20	إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية ، من أجل حماية المودعين، و إعطاء انطباع جيد عن الأداء الائتماني للبنوك العمومية .					
21	إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القوية من طرف البنوك الأجنبية.					
22	فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة و رؤوس الأموال الضخمة ،مع مراعاة قاعدة – سالم أو غانم –					
23	دعم و تقوية القاعدة القانونية و التشريعية للنشاط المصرفي وإصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي.					
24	تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية ،من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب في رأس مال هذه البنوك ،ما يفضي إلى دعم هيكلها المالي ، ومن ثم توسع البنوك التجارية في الائتمان .					
25	إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية					
26	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية ، كمرحلة لتعميم الصرافة الإسلامية و من ثم التخلي عن المنتجات التقليدية الربوية					
27	خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر ،ما يوفر تمويل لأكبر عدد ممكن من المشروعات متناهية الصغر ، بمبالغ صغيرة جدا و دون مخاطرة ، مع تشجيع المنتجات الخضراء (صديقة البيئة).					
28	إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم ،و بقية البيوع الإسلامية الأخرى.					

4– البعد الرابع: تفعيل و تطوير بورصة القيم المنقولة و أدواتها

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	من اجل ضمان السير الحسن لمصالح بورصة الجزائر يجب دعم الجهاز الإداري للبورصة بما يتوافق مع تطلعات المتدخلين في البورصة					
2	الرفع من أداء بورصة الجزائر بالتركيز على التكوين الجيد و المتخصص لموظفيها					
3	من أجل دعم أداء بورصة الجزائر يجب زيادة ساعات التداول اليومية، بما يوفر مدة أطول للمتعاملين لإنجاز عملياتهم والرفع من الأداء السوقي.					
4	يمكن دعم أداء بورصة الجزائر من خلال سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة، الشيء الذي يسهل على المتعاملين إجراء عملياتهم تحت غطاء قانوني جيد ودون عراقيل					
5	يجب تطوير أدوات البورصة (الأوراق المالية) ، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية ، وعدم التركيز فقط على السندات و الأسهم التقليدية					
6	يمكن رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة والحديثة.					
7	العمل على دعم و تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة، من أجل جذب المكتتبين الجدد ، و رفع أداء البورصة.					
8	تنازل الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص، بشرط إدراجها في البورصة.					
9	تعديل القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر، من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر من خلال البورصة،والاستفادة من الفوائض المالية الأجنبية .					

10	إدخال الصكوك الإسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وتدعيم البورصة بمجموعة القوانين التي تسير هذا النوع من المنتجات المالية .					
11	تعديل المشتقات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و إدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر.					
12	تقسيم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية وجعله في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر،وهذا من خلال استحداث شركات عمومية ذات أسهم تعمل في تسيير رؤوس أموال هذه المشاريع .					
13	إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية،ودعمه بالتشريعات التي تضمن الحقوق للمكتتبين ،والمؤسسة المصدرة للأوراق،على اختلاف طبيعتها .					

ملحق رقم 06 :نتائج الاستبيان بعد التحليل الاحصائي باستخدام برنامج

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.867	**12**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.912	**28**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.778	**12**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.957	**65**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.883	**13**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ هذه القرارات ، يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4051**	**.70745**
كي تكون القرارات التنموية أكثر فعالية يجب تحريرها من التبعية السياسية و الإدارية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2532**	**.80811**
من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة يجب تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل، ولا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3924**	**.75816**
يمكن إرساء تنمية اقتصادية فعالة و بمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن ، حسب إمكاناتها ومقدراتها،وخصوصياتها	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2025**	**.82244**
يجب إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته و إمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية ،وهذا بترك المجال للاستثمار الخاص	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.4810**	**.55147**
تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على طريقة تمويلها، وكذا الأدوات المستخدمة في ذلك، مع استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3544**	**.73446**
يجب إخراج تمويل التنمية من دائرة الميزانية العامة(عدم الاقتصار على الإنفاق العام في تمويل التنمية) للدولة و تفعيل بقية مصادر تمويل التنمية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4051**	**.68909**
تطوير وتفعيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وجعلها أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الوافد	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2152**	**.79535**
التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى و استبدالها بأخرى قصيرة المدى، كي يتم تقييمها بشكل سريع	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.2658**	**.98331**

إتباع ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم سياسة عامة واضحة المعالم	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3165**	**.76030**
تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم،وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2278**	**.86156**
انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية (الأرباح المحققة من المشاريع الكبرى يعاد استثمارها من اجل تمويل المشاريع التنموية العمومية)	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3418**	**.76604**
minT	**79**	**3.33**	**5.00**	**4.3217**	**.41853**
Valid N (listwise)	**79**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
من اجل رفع الحصيلة الضريبية(توسيع الوعاء الضريبي)، ومن ثم تمويل الميزانية (توجيه هذه الأموال إلى الإنفاق العام)	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.5190**	**.74869**
قد يكون تعدد الضرائب (الرسم على القيمة المضافة،الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على النشاط المهني ،....)	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2152**	**.81131**
إنشاء هيئة وطنية جديدة تهتم بالأمور المالية (من غير مديرية التخطيط)	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.3924**	**.86850**
تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في اذونات الخزينة لا تفوق مدتها (90)يوم	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.1646**	**.74128**
من اجل الوصول إلى أداء مالي متميز نقترح تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3924**	**.72355**

من خلال ميزانية المقاربة بالاثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح و تفسير المشروع ماديا فقط	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.3544**	**.62096**
ميزانية المقاربة بالاثار تمنع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4177**	**.67192**
تستخدم موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالاثار دون التخلي عن باقي المصادر	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.5823**	**.70905**
التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام، إلا في الاستثنائية القاهرة	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.3038**	**.73997**
التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في إطار ترشيد الإنفاق العام	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.4304**	**.59233**
تشجيع الوقف، واستخدام موارده المالية، كمصدر لتمويل عجز الميزانية، دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3165**	**.77698**
خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ،وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3671**	**.73689**
minM	**79**	**2.83**	**5.00**	**4.3713**	**.46681**
Valid N (listwise)	**79**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
رفع المدخرات من خلال إلزام الصندوق الوطني للتقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3797**	**.82125**
خلق بنك للاستثمار الوطني يستقبل ودائع القطاع العام طويلة الأجل، ويعيد استثمارها في البنية التحتية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2911**	**.64355**

تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للسوق في تحديد أسعار الفائدة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.0759**	**.94424**
رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز فئات المجتمع المختلفة على الادخار كل حسب مقدرته في صناديق التوفير و الاحتياط	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.5190**	**.73136**
تحويل بريد الجزائر إلى بنك بريد ،يعمل على فتح كل أنواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية،مع المحافظة على خدماته البريدية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2658**	**.72870**
تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين،مع وضع شروط صارمة ،والتزام تام بقرارات السياسة النقدية	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.2025**	**1.04243**
رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الإدارة العليا،الإدارة الوسطى،الإدارة السفلى)	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.4177**	**.56857**
السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية.	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2658**	**.81191**
إلزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3، مع توفير الشروط المناسبة لتطبيقها.	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4177**	**.65256**
إعطاء بنك الجزائر صلاحيات اكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية.	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4684**	**.65702**
إعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من اجل اتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات .	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4937**	**.79861**
إحكام الرقابة على تمويل مشاريع تشغيل الشباب في إطارANGEM/ANSEJ	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4684**	**.67625**
توجيه القروض المصرفية (الجزء الأكبر) للاستثمار، وإعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.1899**	**.87817**

تعزيز وتطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية، بإلزامها انتهاج أسلوب الرقابة الشاملة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4177**	**.69074**
إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر ،تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي و الاستثماري	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.5190**	**.63772**
إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.1646**	**.82323**
تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية ، من خلال العمل على تسهيل الإجراءات	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.4937**	**.59643**
إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة، وحسب خصائص كل منطقة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4304**	**.63415**
تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3924**	**.85362**
إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية ، من أجل حماية المودعين	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4304**	**.79556**
إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القوية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4557**	**.74760**
فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة و رؤوس الأموال	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3418**	**.69589**
دعم و تقوية القاعدة القانونية و التشريعية للنشاط المصرفي وإصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3671**	**.71928**
تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية ،من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب	**79**	**3.00**	**5.00**	**4.4177**	**.70905**
إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.5570**	**.63543**

إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3924**	**.70561**
خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3544**	**.64127**
إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم ،و بقية البيوع الإسلامية الأخرى	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.3165**	**.82500**
minS	**79**	**2.93**	**5.00**	**4.3752**	**.40648**
Valid N (listwise)	**79**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
من اجل ضمان السير الحسن لمصالح بورصة الجزائر يجب دعم الجهاز الإداري للبورصة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.5949**	**.56657**
الرفع من أداء بورصة الجزائر بالتركيز على التكوين الجيد و المتخصص لموظفيها	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3544**	**.59996**
من أجل دعم أداء بورصة الجزائر يجب زيادة ساعات التداول اليومية، بما يوفر مدة أطول للمتعاملين	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4937**	**.63797**
يمكن دعم أداء بورصة الجزائر من خلال سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.3671**	**.87964**
يجب تطوير أدوات البورصة (الأوراق المالية) ، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3291**	**.76328**
يمكن رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة والحديثة	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.4177**	**.67192**

العمل على دعم و تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.2278**	**.71521**
تنازل الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص، بشرط إدراجها في البورصة	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3924**	**.72355**
تعديل القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر، من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.3038**	**.88222**
إدخال الصكوك الإسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وتدعيم البورصة بمجموعة القوانين	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3924**	**.70561**
تعديل المشتقات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و إدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.3418**	**.63823**
تقسيم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية وجعله في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر	**79**	**2.00**	**5.00**	**4.4051**	**.65082**
إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية،ودعمه بالتشريعات التي تضمن الحقوق للمكتتبين	**79**	**1.00**	**5.00**	**4.1139**	**.91969**
minB	**79**	**1.92**	**5.00**	**4.3642**	**.46899**
Valid N (listwise)	**79**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من خلال إشراك نواب الغرفتين في اتخاذ هذه القرارات ، يعطي للبرامج التنموية فعالية اكبر	**22**	**2.00**	**5.00**	**4.3182**	**.89370**
كي تكون القرارات التنموية أكثر فعالية يجب تحريرها من التبعية السياسية و الإدارية	**22**	**4.00**	**5.00**	**4.5000**	**.51177**
من اجل إرساء تنمية اقتصادية فعالة يجب تحديد الأهداف الأكثر أولوية فالأقل، ولا يجب مساواة الأهداف مع بعضها البعض	**22**	**4.00**	**5.00**	**4.5909**	**.50324**
يمكن إرساء تنمية اقتصادية فعالة و بمبالغ اقل في حالة ما إذا راعينا خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن ، حسب إمكاناتها ومقدراتها،وخصوصياتها	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.3636**	**.78954**
يجب إشراك القطاع الخاص بكل مقدراته و إمكاناته في خلق التنمية الاقتصادية ،وهذا بترك المجال للاستثمار الخاص	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.4091**	**.59033**
تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على طريقة تمويلها، وكذا الأدوات المستخدمة في ذلك، مع استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال	**22**	**2.00**	**5.00**	**4.2273**	**.97257**
يجب إخراج تمويل التنمية من دائرة الميزانية العامة(عدم الاقتصار على الإنفاق العام في تمويل التنمية) للدولة و تفعيل بقية مصادر تمويل التنمية	**22**	**2.00**	**5.00**	**4.4545**	**.80043**
تطوير وتفعيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وجعلها أكثر مرونة في استقبال الاستثمار الوافد	**22**	**2.00**	**5.00**	**4.1818**	**.90692**
التخلي عن البرامج التنموية متوسطة المدى و استبدالها بأخرى قصيرة المدى، كي يتم تقييمها بشكل سريع	**22**	**1.00**	**5.00**	**4.3182**	**1.08612**

إتباع ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال رسم سياسة عامة واضحة المعالم	**22**	**2.00**	**5.00**	**4.1818**	**.95799**
تعديل التصنيف القانوني للمشاريع الكبرى القاعدية وجعلها في شكل شركات أسهم،وتشجيع الاكتتاب في رأس مالها	**22**	**2.00**	**5.00**	**3.9091**	**1.15095**
انتهاج أسلوب التمويل بالتنمية (الأرباح المحققة من المشاريع الكبرى يعاد استثمارها من اجل تمويل المشاريع التنموية العمومية)	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.4545**	**.59580**
minT	**22**	**3.33**	**4.75**	**4.3258**	**.32317**
Valid N (listwise)	**22**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
من اجل رفع الحصيلة الضريبية(توسيع الوعاء الضريبي)، ومن ثم تمويل الميزانية (توجيه هذه الأموال إلى الإنفاق العام)	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.6111**	**.60768**
قد يكون تعدد الضرائب (الرسم على القيمة المضافة،الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على النشاط المهني ،....)	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.2778**	**.57451**
إنشاء هيئة وطنية جديدة تهتم بالأمور المالية (من غير مديرية التخطيط)	**18**	**1.00**	**5.00**	**4.3889**	**1.03690**
تشجيع الجمهور من موظفي القطاع الحكومي على الاكتتاب شهريا في اذونات الخزينة لا تفوق مدتها (90)يوم	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.3333**	**.59409**
من اجل الوصول إلى أداء مالي متميز نقترح تطوير النظام الموازني للدولة من ميزانية البنود والرقابة إلى ميزانية جديدة	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.5000**	**.70711**

من خلال ميزانية المقاربة بالاثار، لا تطالب الهيئة المستفيدة من الغلاف المالي بتوضيح و تفسير المشروع ماديا فقط	**18**	**4.00**	**5.00**	**4.6111**	**.50163**
ميزانية المقاربة بالاثار تمنع التمويل على الهيئات التي لم تنجز ما وعدت به في السنة السابقة	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.7222**	**.57451**
تستخدم موارد الزكاة كإيراد لميزانية المقاربة بالاثار دون التخلي عن باقي المصادر	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.6667**	**.59409**
التخلي كليا عن الميزانية الإضافية وذلك لما لها من استنزاف للمال العام، إلا في الاستثنائية القاهرة	**18**	**1.00**	**5.00**	**4.3333**	**.97014**
التخلي كليا عن حسابات التخصيص الخاص في إطار ترشيد الإنفاق العام	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.4444**	**.61570**
تشجيع الوقف، واستخدام موارده المالية، كمصدر لتمويل عجز الميزانية، دون التخلي عن باقي الموارد المالية للميزانية العامة	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.5000**	**.61835**
خلق صناديق سيادية تقوم بشراء أسهم في شركات دولية كبيرة ،وخلق هيئة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة	**18**	**3.00**	**5.00**	**4.4444**	**.61570**
minM	**18**	**3.58**	**5.00**	**4.4861**	**.39113**
Valid N (listwise)	**18**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
رفع المدخرات من خلال إلزام الصندوق الوطني للتقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادخار الفوائض	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.1364**	**.56023**
خلق بنك للاستثمار الوطني يستقبل ودائع القطاع العام طويلة الأجل، ويعيد استثمارها في البنية التحتية	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.2273**	**.61193**

تعويم أسعار الفائدة وترك الأمر للسوق في تحديد أسعار الفائدة	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.72225**
رفع ادخار القطاع العائلي من خلال تحفيز فئات المجتمع المختلفة على الادخار كل حسب مقدرته في صناديق التوفير و الاحتياط	**22**	**3.00**	**5.00**	**3.8636**	**.71016**
تحويل بريد الجزائر إلى بنك بريد ،يعمل على فتح كل أنواع الحسابات وإقراض الفوائض المالية،مع المحافظة على خدماته البريدية	**22**	**3.00**	**5.00**	**3.9091**	**.75018**
تنازل الدولة عن جزء من البنوك المملوكة لها لفائدة الخواص المحليين،مع وضع شروط صارمة ،والتزام تام بقرارات السياسة النقدية	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.72225**
رفع مستوى تكوين الهيكل البشري للبنوك على كل المستويات (الإدارة العليا،الإدارة الوسطى،الإدارة السفلى)	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0909**	**.52636**
السماح للبنوك الأجنبية بالولوج للسوق الوطنية بكل حرية.	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.72225**
إلزام البنوك الجزائرية جبرا بتطبيق مقررات لجنة بازل 3، مع توفير الشروط المناسبة لتطبيقها.	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.2727**	**.63109**
إعطاء بنك الجزائر صلاحيات اكبر وغير مشروطة في تسيير السياسة النقدية.	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.2727**	**.70250**
إعطاء بنك الجزائر استقلالية اكبر من اجل اتخاذ القرارات منفصلا عن باقي السلطات وتجنيبه للضغوطات .	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.3182**	**.64633**
إحكام الرقابة على تمويل مشاريع تشغيل الشباب في إطارANGEM/ANSEJ	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.4091**	**.59033**
توجيه القروض المصرفية (الجزء الأكبر) للاستثمار، وإعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد لدعم الاستهلاك	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0909**	**.75018**
تعزيز وتطوير أساليب الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية، بإلزامها انتهاج أسلوب الرقابة الشاملة	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.3182**	**.64633**
إنشاء قاعدة بيانات على مستوى بنك الجزائر ،تحتوي على كل معطيات النشاط المصرفي و الاستثماري	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.1818**	**.73266**

إلزام البنوك التجارية بوضع خطط إستراتجية طويلة الأمد تحدد أهدافها للمراحل و الفترات اللاحقة	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0000**	**.75593**
تطوير أساليب التسيير في البنوك التجارية ، من خلال العمل على تسهيل الإجراءات	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.2727**	**.63109**
إعادة دراسة التوزيع الجغرافي للوكالات التجارية حسب مردودية كل وكالة، وحسب خصائص كل منطقة	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.2273**	**.61193**
تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأخطار في النظام المصرفي على مستوى بنك الجزائر	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.72225**
إنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك العمومية ، من أجل حماية المودعين	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0000**	**.75593**
إلزام البنوك التجارية بتطوير النظام التسويقي الخاص بها بما يجعلها أكثر تنافسية في ظل المنافسة القوية	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.72225**
فتح الباب واسعا أمام ظاهرة الاندماجات المصرفية، خاصة مع البنوك الأوروبية ذات الخبرة الكبيرة و رؤوس الأموال	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0000**	**.69007**
دعم و تقوية القاعدة القانونية و التشريعية للنشاط المصرفي وإصدار القانون البنكي العام في شكله النهائي	**22**	**3.00**	**5.00**	**3.9545**	**.57547**
تحسين قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية للبنوك التجارية ،من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب	**22**	**3.00**	**5.00**	**3.9545**	**.78542**
إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وفق معايير الخدمات المصرفية القياسية العالمية	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.57547**
إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كجزء من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0000**	**.69007**

خلق منتجات مصرفية جديدة لدعم هيكل التمويل في البنوك التجارية في شكل تمويل متناهي الصغر	**22**	**3.00**	**5.00**	**4.0455**	**.57547**
إدخال المنتجات المصرفية الإسلامية كمنتجات بديلة للمنتجات التقليدية خاصة بيع السلم ،و بقية البيوع الإسلامية الأخرى	**22**	**1.00**	**5.00**	**3.9091**	**.92113**
minN	**22**	**3.57**	**4.96**	**4.0974**	**.46188**
Valid N (listwise)	**22**				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
من اجل ضمان السير الحسن لمصالح بورصة الجزائر يجب دعم الجهاز الإداري للبورصة	**17**	**4.00**	**5.00**	**4.8235**	**.39295**
الرفع من أداء بورصة الجزائر بالتركيز على التكوين الجيد و المتخصص لموظفيها	**17**	**4.00**	**5.00**	**4.4706**	**.51450**
من أجل دعم أداء بورصة الجزائر يجب زيادة ساعات التداول اليومية، بما يوفر مدة أطول للمتعاملين	**17**	**3.00**	**5.00**	**4.8235**	**.52859**
يمكن دعم أداء بورصة الجزائر من خلال سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة	**17**	**2.00**	**5.00**	**4.2353**	**1.14725**
يجب تطوير أدوات البورصة (الأوراق المالية) ، من خلال استحداث التعامل بباقي أنواع الأوراق المالية	**17**	**2.00**	**5.00**	**4.1176**	**1.05370**
يمكن رفع كفاءة بورصة الجزائر من خلال استحداث نظام معلومات دقيق يوفر المعلومات السوقية القيمة والحديثة	**17**	**4.00**	**5.00**	**4.6471**	**.49259**

العمل على دعم و تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة	**17**	**2.00**	**5.00**	**4.0588**	**1.02899**
تنازل الحكومة على عدد جديد من المؤسسات الاقتصادية الغير إستراتيجية للخواص، بشرط إدراجها في البورصة	**17**	**4.00**	**5.00**	**4.7647**	**.43724**
تعديل القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر، من أجل السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر	**17**	**2.00**	**5.00**	**4.5882**	**.79521**
إدخال الصكوك الإسلامية كأدوات أساسية قابلة للتداول في بورصة الجزائر، وتدعيم البورصة بمجموعة القوانين	**17**	**3.00**	**5.00**	**4.7647**	**.56230**
تعديل المشتقات المالية بما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و إدخالها كأدوات قابلة للتداول في بورصة الجزائر	**17**	**4.00**	**5.00**	**4.5882**	**.50730**
تقسيم رأس مال المشاريع الكبرى القاعدية وجعله في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الجزائر	**17**	**4.00**	**5.00**	**4.5882**	**.50730**
إدخال تقنية التوريق كأداة لدعم الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية،ودعمه بالتشريعات التي تضمن الحقوق للمكتتبين	**17**	**3.00**	**5.00**	**4.5294**	**.62426**
minB	**17**	**3.85**	**5.00**	**4.5385**	**.25512**
Valid N (listwise)	**17**				

Abstract

Capital is the pillar of all economic renaissance; It plays a crucial part in the supporting of the production process with its types and forms. Considering funding as an important partial aspect of the institution financing, it plays the most important role in financing the economies that are committed to their people through economic, social and cultural commitments that will ensure decent living for citizens and preserved it across time.

Governments are striving to raise the average of Real Personal Income of the citizen through improvements and periodic changes to the features of economic activity following the methods and specific policies harmonious with its ideological trend .As well as the conditions and challenges facing this economy, we find that countries often change in their development plans throughout time taking into consideration the particularity of time and space.

Like other countries, Algeria has adopted many development policies over the last fifty three years she was taking the features of the period and the dominant ideology. Algeria Development trajectory has faced set of problems and obstacles which impede the movement or progress of its economy. The oil depending in financing development was the prominent obstacle, where Algeria depends with a large percentage for the budget financing on Petroleum Revenue Tax, while the rest of the sources of financing for development remains Off handed ;so that down by the failure and weakness in efficiency as a result of lack of interest.

Algeria had endeavored during the last two decades to establish a real economic development in targeting infrastructure and the development of individuals aspects of the lives, something that did not concretized as it was planned for several reasons, the most important was the failure of the rest of the financial elements –except the budget- in the financing of the economy by the appropriate the way and quantity.

Despite the reforms that touched Algerian financial system elements, this latter could not keep up with the acceleration in development projects noting the weakness of its infrastructure, and the accumulation of negative aspects of the reforms that have been undergone. In addition to the problem of trust between the system and public that increasing day by day, which came back mainly to the beliefs and ideologies prevailing in the State , what necessitated the revision of the financing of the approved development tools through the activation and progress of the dominant development thinking, and activate and develop both budget system and the banking system and stock exchange on two levels, the system and the technical level